المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

اتجاهات آسيوية

السنة الأولى - العدد 2 - يوليو 2024

الكابوس النووي القادم في آسيا والعالم

التحولات النوعية في العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والهند

تحديات تطوير الدبلوماسية اليابانية العامة في سياقات عالمية متغيرة

استكشاف ساحة المعركة الجيواقتصادية حول المعادن النادرة في آسيا

استراتيجيات الفلبين الجديدة في إدارة النزاعات البحرية مع الصين

التنافس بين القوى الآسيوية الكبرى على النفوذ في سريلانكا والمالديف

أسباب وتداعيات تراجُع حزب بهاراتيا جاناتا في انتخابات "لوك سابها 18"

ما بعد جوكوي.. المسارات المُحتمَلَة في إندونيسيا بعد انتخابات 2024

قضية العدد:

آسيا الوسطى في مركز الجغرافيا السياسية العالمية

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

عن المستقبل

مركز تفكير (Think Tank) مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ، خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير "المستجدات" المتعلقة بالتحولات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

عن اتجاهات آسيوية

مجلة ربع سنوية تصدر عن برنامج دراسات آسيا والمحيط الهادئ بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، وتهدف إلى تحليل أبرز التطورات والأحداث الراهنة على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والتكنولوجية والمجتمعية، في قارة آسيا، سواءً ما يتعلق بعلاقات الدول الآسيوية مع العالم، أم ما يرتبط بالتفاعلات الإقليمية بين دول ومناطق القارة ذاتها، أم ما يتصل بأهم مستجدات الأوضاع والتحولات الداخلية في دول آسيا المختلفة.

الترقيم الدولي

النسخة المطبوعة: 3007-2565

النسخة الإلكترونية: 3007-2573

*الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتابها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المقالات دون اتفاق مسبق مع المركز.

للاتصال والمعلومات

سكاي تاور، جزيرة الريم، الطابق 31

ص.ب. 111414 أبوظبي، إ.ع.م.

هاتف: 24444513-971+

البريد الإلكتروني: Email: info@futureuae.com

الموقع الإلكتروني: www.futureuae.com

المدير التنفيذي
حسام إبراهيم

رئيس التحرير
د. إبراهيم غالي

نائب رئيس التحرير
محمود قاسم
شريف هريدي

باحثو المركز
علي صلاح
أحمد عليبه
أحمد عاطف
د. إيهاب خليفة
هالة الحفناوي
مصطفى ربيع
إبراهيم الغيطاني
يارا منصور
عبداللطيف حجازي
آية يحيى
محمد العربي
محمد محمود السيد
أحمد الهاشمي
نورهان شريف

الإخراج الفني
عبدالله خميس
عادل خطاش

التدقيق اللغوي
محمذن الغوث

العلاقات العامة
رحاب مكرم
info@futureuae.com

مدير النشر والتسويق
أمجد محمد جروين
marketing@futureuae.com

محتويات العدد

الافتتاحية

الكابوس النووي القادم في آسيا والعالم ..... د. إبراهيم غالي 4

آسيا والعالم

شِبْه تحالف! 9
التحولات النوعية في العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والهند..... محمود قاسم

بدائل "17+1" 20
مقاربات الصين الثنائية لترميم علاقاتها مع دول شرق ووسط أوروبا.....د. إيمان زهران

فجوة القدرات 33
معوقات تنفيذ الأهداف الفرنسية في الإندوباسيفيك وجزر المحيط الهادئ.....أحمد الهاشمي

بين المُسَالَمَة والواقعية 46
تحديات تطوير الدبلوماسية اليابانية العامة في سياقات عالمية متغيرة.....د. نيللي كمال الأمير

الذهب الصناعي 57
استكشاف ساحة المعركة الجيواقتصادية حول المعادن النادرة في آسيا.....د. رشا مصطفى عوض

تفاعلات إقليمية آسيوية

الدفاع الأرخبيلي الشامل 71
استراتيجيات الفلبين الجديدة في إدارة النزاعات البحرية مع الصين.....د. أحمد قنديل

خلافات جوهرية 83
دلالات ونتائج انعقاد القمة الثلاثية التاسعة بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية.....وليد القاضي

ممرات استراتيجية

التنافس بين القوى الآسيوية الكبرى على النفوذ في سريلانكا وجزر المالديف.....عادل علي 97

"عسكرة متزايدة"

تحركات الصين والهند لتعزيز البنية العسكرية في مناطق النزاعات الحدودية.....د. منى هاني 110

CPTPP

فرص توسيع اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عَبْر المحيط الهادئ.....بسنت جمال 121

آسيا من الداخل

عودة للتقاليد الهندية

أسباب وتداعيات تراجُع حزب بهاراتيا جاناتا في انتخابات "لوك سابها 18".....محمد سينان سيخ 133

ما بعد جوكوي

المسارات الداخلية والخارجية المُحتمَلَة في إندونيسيا بعد انتخابات 2024.....د. إبراهيم فوزي 144

عودة الإصلاحيين

تغييرات محدودة في إيران بَعْد فوز بزشكيان في الانتخابات الرئاسية المبكرة.....شريف هريدي 158

الجمعية الوطنية الـ22

مستقبل العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في كوريا الجنوبية.....السيد صدقي عابدين 169

قضية العدد

قلب أوراسيا

جمهوريات آسيا الوسطى في مركز الجغرافيا السياسية العالمية.....السفير الدكتور/ عزت سعد 182

الافتتاحية

الكابوس النووي القادم في آسيا والعالم

أن تتوصل روسيا الاتحادية وكوريا الشمالية، الدولتان النوويتان، إلى اتفاقية عسكرية تتضمن إشارات واضحة إلى الدفاع المُتبادَل؛ وأن يهدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باستخدام السلاح النووي أثناء الحرب مع أوكرانيا؛ وأن تكرر كوريا الشمالية استعدادها لخوض الحرب مع كوريا الجنوبية وتهدد بضرب البر الأمريكي بالصواريخ النووية؛ وأن تكون ترسانة الصين النووية حالياً هي الأكثر تنامياً بين دول العالم في ظل مساعٍ لتطوير شامل لقدراتها النووية بما ينذر بتحول في سياستها النووية القائمة منذ عقود؛ بحيث تصبح قطباً نووياً يسعى لتجاوز القطب الحالي، الولايات المتحدة، التي تعمل هي الأخرى على الحفاظ على سبقها النووي العالمي؛ وأن تقر العقائد النووية لكلٍ من الهند وباكستان وكوريا الشمالية بمبدأ الاستخدام الأول للسلاح النووي حتى في حالة نشوب حرب تقليدية؛ وأن يدعو أحد غلاة اليمين في إسرائيل إلى إلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة؛ وأن تطالب أصوات أوروبية بتوفير مظلة نووية حمائية للاتحاد الأوروبي مستقلةٍ عن حلف الناتو.... فكلها وقائع تشير إلى واقع جديد مختلف في آسيا، وفي مناطق أخرى بالعالم من أبرزها الشرق الأوسط وأوروبا، وتؤشر على أن كابوساً نووياً جديداً يلوح في الأفق، ولكن تظهر ملامحه الرئيسية في القارة الآسيوية.

هذه الملامح لا ترتبط فقط بالتهديد اللفظي باستخدام السلاح النووي، وهو ما كان قد اختفى بدرجة كبيرة في العقود الثلاثة الأخيرة؛ ولكنه يرتبط من ناحية أولى -وهذا موضع جدل داخلي يدور في عدة دول في مناطق الصراعات في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط- بإمكانية حيازة دول جديدة للسلاح النووي في المدى المتوسط أو الطويل. ويرتبط من ناحية ثانية بتطوير الدول النووية المُعلَنَة بشكل غير مسبوق لقدراتها النووية، الاستراتيجية والتكتيكية، ولكافة وسائل الإطلاق الممكنة، أي الثالوث النووي براً وجواً وبحراً، مع دمج كل ذلك بتكنولوجيات جديدة فائقة وبالذكاء الاصطناعي. ويرتبط ما سبق، من ناحية ثالثة، بتأسيس جديد لسباق تسلح نووي لتحقيق أهداف متفاوتة، وهو سباق سيفوق في حدته وأطرافه ذاك السباق المماثل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة.

ولا شك في أن أسباب هذا الطرح تتعدد بالنسبة لقارة آسيا على وجه التحديد، ففي القارة خمس دول نووية مُعلَنَة، الصين والهند وباكستان وكوريا الشمالية وإسرائيل، وقد تُضاف إليهم روسيا بحكم جغرافيتها الأوراسية، وفي القارة دول متحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقيات دفاعية ثنائية أو جماعية، أبرزها (اليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، وتايلاند، والفلبين) توفر لها مظلة حمائية أمريكية، سواءً أكانت تقليدية أم غير تقليدية.

وفي القارة مجموعة من الصراعات الكامنة التي قد تتحول إلى صراعات مسلحة في أي وقت، ففي شرق القارة: أزمة الصين وإعادة توحيد تايوان، ونزاعات الصين مع دول عديدة في بحري الصين الجنوبي والشرقي، والأزمة الدائمة في شبه الجزيرة الكورية، والصراعات التاريخية والنزاعات الجديدة بين الصين واليابان. وفي جنوب شرق القارة: النزاعات البحرية بين العديد من دول رابطة الآسيان مع الصين، وانقسام دولها بين حليف أمريكي وآخر صيني وثالث مستقل حتى تتضح الأمور، ومشكلات عديدة تطال الأمن البحري وأمن ممرات التجارة في أستراليا ودول جنوب شرق آسيا. وفي جنوب القارة: الصراع الحدودي الصيني الهندي، والصراع الهندي الباكستاني حول كشمير، وكلاهما أدى إلى تملُّك هذه الدول الأسلحة النووية، والتنافس على إقامة موانئ وقواعد عسكرية في الدول الجزرية في المحيط الهندي كما يبرز في حالات سريلانكا والمالديف؛ وفي وسط القارة: أفغانستان بمشكلاتها الأمنية اللامتناهية، والتنافس المحموم بين القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في جمهوريات آسيا الوسطى وبدء إعادة تشكيل توازنات دولية جديدة بهذه المنطقة، وتحولات المشهد الاستراتيجي في جنوب القوقاز. وفي غرب آسيا، وعلى نطاق جغرافي شرق أوسطي، ثمة أزمة البرنامج النووي الإيراني ومساعي إيران لامتلاك السلاح النووي، وبيئة إقليمية معقدة أمنياً وعسكرياً من واقع صراعاتها المختلفة خاصةً مع تداعيات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتملُّك إسرائيل للسلاح النووي منذ ستينيات القرن الماضي.

في القلب من هذه التفاعلات الصراعية والتنافسية، والتي لا تخلو بطبيعة الحال من تفاعلات تعاونية حتى بين الخصوم؛ بدأت تظهر تغيرات هائلة في بيئة الأمن التقليدية التي استقرت نسبياً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ فثمة -على سبيل المثال لا الحصر- تحديث عسكري متسارع للصين يتوازى مع توسيع نطاق نفوذها الإقليمي وتعزيز مكانتها الدولية؛ وما يشبه التحالف الصيني الروسي الهادف إلى إعادة هيكلة النظام الدولي مع كافة العواقب الاستراتيجية للحرب الروسية الأوكرانية؛ وتهديدات أمنية مرتفعة الحدة بسبب انتهاج سياسة حافة الهاوية في شرق آسيا من جانب كوريا الشمالية؛ وتغيرات جوهرية في سياسات الدفاع وصناعاته وتعزيز قدرات الردع في اليابان وكوريا الجنوبية؛ وسياقات حديثة لتشكيل تحالفات أمنية ودفاعية بين دول آسيا المتشابهة في الاقترابات والرؤى سواءً أكانت مُوجَّهة ضد صعود الصين أم كانت مع هذا الصعود؛ وإعادة انتشار عسكري أمريكي في آسيا وإبرام اتفاقيات أمنية أو دفاعية أو شراكات استراتيجية جديدة مع بعض دولها.... وبالطبع يدور الجزء الأغلب من هذه التفاعلات الصراعية، الإقليمية وشبه الإقليمية في آسيا، في سياق أكبر وأشمل، هو التنافس بين الصين والولايات المتحدة على قيادة العالم مستقبلاً، وهو التنافس الذي امتد وطال كل شيء وكل مجال.

إن كافة هذه التطورات، بما تتضمنه من تفاعلات صراعية/ تنافسية، تطرح على سياق البحث والنقاش مجموعة من التساؤلات والتصورات فيما يتعلق بالأسلحة النووية، والتي لم يَعُد مُستغرَباً أن تعود مجدداً ليجري الحديث عن "كابوس" نووي قادم أو عن "شبح" نووي فتاك. وفي هذا الصدد، وضِمْن قضايا تفصيلية متعددة، يُمكِن طرح النقاط التالية:

- **النقطة الأولى تتعلق باحتمالات تحوُّل دول مثل: اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان "جمهورية الصين" إلى دول نووية**، ولاسيما أنها تمتلك القدرات النووية التي تجعلها دول نووية في مدى زمني قصير. ينبع ذلك من تهديداتٍ تواجه اليابان من الصواريخ التقليدية والنووية لكوريا الشمالية والموقف العسكري القوي للصين في المنطقة وتصاعُد حدة النزاع بينهما حول جزر سينكاكو في بحر الصين الشرقي، ومن تهديدات نووية تواجه كوريا الجنوبية من جارتها الشمالية، ومن تهديدات لتايوان؛ إذا قامت الصين بمحاولة ضمها بالقوة المسلحة، كما ينبع من فارق قوة عسكرية تقليدية هائل لصالح الصين تجاه الأطراف الثلاثة.

وإذا كانت اليابان وكوريا الجنوبية تقعان تحت مظلة الردع الأمريكي المُوسَّع أو الممتد بحكم اتفاقيات الدفاع المشترك، فإن تايوان لا تتمتع رسمياً بهذه الميزة، والأهم أن الأطراف الثلاثة، مثل سائر حلفاء واشنطن في آسيا، تنتابهم توجسات حقيقية وثقة محدودة بشأن الردع الأمريكي، والذي قد لا يكون مضموناً في ظروف كثيرة؛ ومن ثم قد يسعون وفق شروط معينة، داخلية وإقليمية، إلى تبني خيار امتلاك السلاح النووي للاعتبارات الأمنية المحضة. وإذا كان الاقتراب الأمني كسبب لتفسير امتلاك الدول للسلاح النووي يقوم على مبدأ جوهري هو "الانتشار يُولِّد الانتشار" (ولو بعد وقت)؛ فإن ذلك لن يختلف كثيراً عن امتلاك الاتحاد السوفيتي للسلاح النووي بعد استخدامه في هيروشيما وناغازاكي من جانب الولايات المتحدة، ثم امتلاك الصين وبريطانيا وفرنسا هذا السلاح بسبب التهديد النووي السوفيتي، وامتلاك الهند له بسبب التهديد الصيني وهزيمتها في حرب 1962، ثم امتلاك باكستان له بسبب التهديد الهندي وهزيمتها في حرب 1971.

- **النقطة الثانية تتعلق بالصين والولايات المتحدة**، فالتقارير الاستخباراتية الصادرة من واشنطن، وكذلك السلوكيات الصينية فيما يتعلق بتطوير القدرات النووية، تشير إلى تحوُّل الصين منذ عام 2021 تحديداً، إلى نهج مختلف تجاه الأسلحة النووية يقود إلى حيازة قدرات تضاهي القدرات الأمريكية بحلول منتصف العقد المقبل، وإلى تغيرات مُحتمَلَة في سياستها النووية قد تشمل اعتماد المبادأة بالاستخدام، وإلى تطوير الثالوث النووي، ومنه غواصات جديدة تستطيع ضرب العمق الأمريكي. وبالمقابل، تقوم الولايات المتحدة بتحديث قدراتها وقواتها النووية على مُختلَف الأصعدة، ليس لمواجهة الصين فقط، ولكن من قبلها روسيا، التي تقوم هي الأخرى، في ظل خبرة الحرب الأوكرانية،

بإجراء تحديث نوعي، لا كمي، لقدراتها النووية، مع انهيار كافة اتفاقيات ضبط التسلح النووي مع الولايات المتحدة. وهنا لا يبرر المنظور الأمني فقط هذا السباق الصيني الأمريكي النووي؛ بل ثمة منظور آخر معياري قد يكون على ذات القدر من الأهمية، وهو تعزيز المكانة الدولية من خلال الريادة النووية، كماً وكيفاً.

- **النقطة الثالثة تتعلق بالدول النووية الأخرى المُعلَنَة في آسيا، فالدائرة لا تنتهي بسباق نووي بين الصين والولايات المتحدة وروسيا؛** فكما أن الانتشار النووي يولد الانتشار؛ فإن قيام دولة نووية خصم بتحديث قدراتها النووية يدفع الخصم الآخر إلى إجراءات مماثلة؛ لذا فإن أي تطوير صيني سوف يوازيه تطوير هندي، علماً بأن هناك أربع دول لديها ثالوث نووي، هي الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند؛ ومن ثم تَشرَع الهند في تطوير كافة وسائل الإطلاق، خاصة الغواصات، وتعمل على تعزيز قدراتها وترسانتها لتحقيق الردع النووي الفعال تجاه الصين. بالمثل، وبالتبعية، تُطوِّر باكستان قدراتها النووية لردع الهند. وكذلك لا تتوقف كوريا الشمالية عن مساعي التطوير وزيادة عدد رؤوسها النووية وتحسين وسائل الإطلاق المختلفة مع تخوفها من شن حرب تقليدية أو غير تقليدية ضدها، قد تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها.

- **النقطة الرابعة تتعلق بالسياسات والعقائد النووية للدول المُعلَنَة، وهو ما يستلزم تحليل ومجاراة التحولات الراهنة؛** إذ تدخل في إطاره عدة قضايا أولها يرتبط بمبدأ الاستخدام الأول للسلاح النووي، وهو ما يكاد يطغى حالياً على كافة الدول النووية، حتى تلك التي لم تُعلِن ذلك رسمياً مثل الصين. وثانيها يدور حول فائدة حيازة الأسلحة النووية وشروط استخدامها، وهو ما يثير التساؤل بشكل خاص حول طبيعة وشكل وتوقيت الرد، أو الضربة الثانية؛ إذا فشلت نظرية الردع النووي واستخدَمَت إحدى الدول السلاح النووي بالفعل. وثالثها يتعلق بطريقة نشر هذه الأسلحة، وهذه قضية جوهرية تتعلق أيضاً بقرارات الحشد العسكري النووي والإجراءات الخاصة بتفعيل وسائل الإطلاق المحملة بقذائف نووية جاهزة عملياتياً، وتتعلق أيضاً بمن يتخذ هذه القرارات ويدير نظام القيادة والسيطرة على الأسلحة النووية.

إن كافة ما سبق هو غيضٌ من فيضٍ من أسئلة واقعية وتصورات افتراضية، تبقيان أمام حالة من اللايقين والغموض، شأنهما مثل اللايقين والغموض السائدان حالياً فيما تقوم به الدول النووية المُعلَنَة من تطوير لقدراتها ولترساناتها والنووية واستخدامها تكنولوجيات فائقة لتحديث هذه القدرات في البر والفضاء وفوق مياه وتحت قيعان البحار والمحيطات... ولكن المؤكد هو أن ثمة "كابوساً" نووياً قادماً؛ إذا ما بقيت هذه التفاعلات الصراعية تسير على المنوال ذاته في السنوات المقبلة!

رئيس التحرير

د. إبراهيم غالي

15 يوليو 2024

آسيا والعالم

شِبْه تحالف!
التحولات النوعية في العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والهند

بدائل "17+1"
مقاربات الصين الثنائية لترميم علاقاتها مع دول شرق ووسط أوروبا

فجوة القدرات
معوقات تنفيذ الأهداف الفرنسية في الإندوباسيفيك وجزر المحيط الهادئ

بين المُسَالَمَة والواقعية
تحديات تطوير الدبلوماسية اليابانية العامة في سياقات عالمية جديدة

الذهب الصناعي
استكشاف ساحة المعركة الجيواقتصادية حول المعادن النادرة في آسيا

شِبْه تحالف!

التحولات النوعية في العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والهند

محمود قاسم

نائب رئيس تحرير دورية "اتجاهات آسيوية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي

تؤكد زيارة مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سوليفان، الهند، يومي 17 و18 يونيو 2024 -باعتبارها أول زيارة لمسؤول أمريكي كبير بَعْد أسبوع واحد من إعادة انتخاب رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، لولاية ثالثة- محورية الهند في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، خاصة وأن هذه الزيارة استهدفت مراجعة التقدم المُحرَز في عدد من القضايا والملفات محل الاهتمام المُشترَك وتحديد الأولويات خلال المرحلة القادمة، وجرى خلالها مناقشات بين وكالات الأمن القومي والمؤسسات والأجهزة ذات الصلة لتقييم مُجمَل العلاقة بين الدولتين، ورَسْم مسار تحقيق الأهداف والمصالح المُشترَكة في المدى المنظور، والدفع باتجاه تعزيز التعاون بينهما في التقنيات الاستراتيجية والإنتاج الدفاعي المتقدم[1]. وفي أعقاب اجتماعه مع سوليفان، كتب مودي، على موقع إكس، "إن الهند ملتزمة بمواصلة تعزيز الشراكة الاستراتيجية العالمية الشاملة بين الهند والولايات المتحدة من أجل الصالح العالمي"[2].

وقد شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند طفرة كبيرة خلال العقدين الماضيين، وتشكلت هذه العلاقات بالتدريج وفقاً لمجموعة من الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية؛ إذ مثَّل صعود الصين ونفوذها المتزايد في آسيا، والمخاوف المُشترَكة بين الدولتين بشأن ما يعتبرانه أنشطة "عدوانية" صينية؛ محفزات رئيسية أدت إلى

تحقيق نقلة نوعية في علاقاتهما الدفاعية؛ وهو ما أشار إليه السفير الأمريكي لدى الهند، إريك جارسيتي، في يوليو 2024، حينما أكد أن "ثقة الولايات المتحدة في الهند أسفرت عن الموافقة على بيع تكنولوجيا محركات الطائرات النفاثة الأكثر تطوراً إلى الهند، والتي لم تبعها الولايات المتحدة حتى لبعض أقرب حلفائها"[3].

وعلى الرغم من أن التعاون بين الولايات المتحدة والهند يمتد ليشمل كافة المجالات؛ فإن هناك تباينات واضحة بينهما في عدد من القضايا الاستراتيجية، قد تجعل من الصعب تحويل الشراكة الدفاعية بينهما إلى تحالف وثيق، على غرار التحالف الأمريكي مع اليابان وكوريا الجنوبية، أو حتى مع الفلبين وتايلاند، أو غيره من التحالفات الأمريكية مع القوى التي تعتبرها واشنطن مهمة في تعزيز أمنها القومي والحفاظ على مصالحها. وفي ضوء هذه العلاقات المتنامية بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية على كافة الأصعدة، يتناول هذا التحليل التطورات الخاصة بتعزيز الشراكة الدفاعية والعسكرية بين الدولتين في السنوات الأخيرة، ويناقش حدود ومستقبل هذه العلاقات وهل يُمكِن أن تتحول إلى تحالف مُعلَن في المستقبل.

أولاً: من القطيعة إلى الشراكة الدفاعية

لم يكن من المُتصوَّر أن تتغلب الولايات المتحدة الأمريكية والهند على التباين الشديد فيما بينهما خلال فترة الحرب الباردة، حينما زادت التوترات بين الدولتين؛ نظراً للاختلاف بشأن العديد من المواقف والسياسات؛ إذ لم تتقبل الولايات المتحدة مبدأ عدم الانحياز الذي تبنته الهند، وكانت ترغب في اصطفافها مع الكتلة الغربية بدلاً من ذلك؛ وتسبب البرنامج النووي الهندي، الذي بدأ يتطور في ستينيات القرن الماضي، ثم قيام الهند بإجراء أول تجربة نووية في عام 1974، في تباعُد الطرفين وزيادة التوتر بينهما. وفي المقابل، كان لدى الهند شكوكٌ في الأهداف العسكرية للولايات المتحدة، وتسبب الدعم الأمريكي المُعلَن لباكستان في حربها مع الهند في عامي 1965 و1971 في تعميق الفجوة بينهما؛ بل إن الهند وقَّعت مع الاتحاد السوفيتي معاهدة الصداقة والتعاون في عام 1971، لمدة 20 عاماً، والتي نظرت إليها الدوائر الأمريكية على أنها انحراف عن مبدأ عدم الانحياز الهندي[4].

وقد أدت هذه التفاعلات وغياب الثقة المُتبادَلَة إلى ما يُشبِه القطيعة أو انعدام التعاون الأمني بين الدولتين، ولكن مع انتهاء الحرب الباردة؛ بدأت العلاقة في التحسن التدريجي، وصولاً للنقلة النوعية بتوقيع الدولتين اتفاقاً عسكرياً في عام 1995، ينص على إجراء مشاورات بين وزارتي الدفاع في الدولتين، وعَقْد تدريبات عسكرية مشتركة، ومناقشة قضايا البحث والإنتاج الدفاعي. وشكَّل هذا الاتفاق نقطة محورية وتحولاً نوعياً تجاوزت به الدولتان إرث الحرب الباردة؛ إذ اعتبره وزير الدفاع الأمريكي –آنذاك- ويليام بيري، عهداً جديداً في العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والهند[5]. ومع ذلك، تأثر هذا المسار التعاوني بسبب التجارب النووية التي أجرتها الهند في عام 1998 وإعلان نفسها دولة نووية؛ ما دفع

الولايات المتحدة إلى فَرْض عقوبات عليها؛ الأمر الذي عرقل متابعة الاتفاق العسكري بدرجة كبيرة.

في هذا الإطار، ثمة مؤشرات أساسية يُمكِن من خلالها تقييم التحول في العلاقات الدفاعية والأمنية بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية، والذي بدأت إرهاصاته مع مطلع القرن الحالي، خاصةً مع قيام واشنطن برفع العقوبات المفروضة على الهند بسبب تجاربها النووية في ديسمبر 2001؛[6] مما سمح باستئناف التعاون العسكري بين الدولتين مرة أخرى، وذلك على النحو التالي:

1 – تصنيف الولايات المتحدة الهند كشريك دفاعي رئيسي:

وقَّعت الولايات المتحدة عدداً من الاتفاقيات لتعزيز التعاون الدفاعي مع الهند، ففي عام 2005، تم توقيع اتفاقية إطارية لمدة 10 أعوام، تم تمديدها لمدة 10 أعوام أخرى في عام 2015، وكانت بمثابة نقطة الانطلاق لرسم مسار العلاقات الدفاعية بين الدولتين، بما في ذلك العمليات متعددة الأطراف، وتوسيع التجارة الدفاعية الثنائية، وزيادة فرص نقل التكنولوجيا والإنتاج الدفاعي المُشترَك[7]. كما تم تصنيف الهند كشريك دفاعي للولايات المتحدة الأمريكية خلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي –آنذاك– أشتون كارتر، الهند، في عام 2016، ووضع التصنيف نيودلهي في مكانة فريدة بالنسبة لواشنطن؛ بحيث أصبحت الهند في وضع أشبه بالحليف الرئيسي من خارج حلف الناتو. وبحسب بيان مُشترَك أصدره الجانبان، حينذاك، فإن "التصنيف يُرسِّخ التقدم المُحرَز في تسهيل التجارة الدفاعية وتبادل التكنولوجيا مع الهند إلى مستوى يضاهي مستوى أقرب حلفاء وشركاء الولايات المتحدة، ويضمن التعاون الدائم في المستقبل"[8].

استكمالاً لهذا المسار، وفي سياق أن يصبح مجال الأمن والدفاع ركيزة أساسية في العلاقات الأمريكية الهندية، فقد وقَّعت الدولتان أربع اتفاقيات تأسيسية أو تمكينية خلال الفترة من عام 2016 وحتى عام 2020؛ وهي اتفاقيات تستخدمها الولايات المتحدة لتسهيل التعاون الدفاعي مع شركائها؛ إذ كان توقيع مذكرة تفاهم التبادل اللوجستي، في عام 2016؛ بمثابة أول اتفاقية تأسيسية بين الجانبين؛ إذ تسمح للدولتين بالوصول إلى مرافق عسكرية محددة بهدف التزود بالوقود والتجديد، سواءً أكان ذلك أثناء زيارات الموانئ أم التدريبات المُشترَكة والمساعدات الإنسانية أم الإغاثة في حالات الكوارث[9].

وفي عام 2018، وقعت الدولتان اتفاقية توافق الاتصالات والأمن؛ التي تسمح بتبادل البيانات والاتصالات بين الدولتين بطريقة آمنة. وفي عام 2019، تم التوقيع على الاتفاقية التأسيسية الثالثة؛ وهي اتفاقية الأمن الصناعي؛ التي تهدف إلى وضع إطار لتبادل وحماية المعلومات العسكرية السرية بين مجمعات الصناعات الدفاعية الأمريكية والهندية[10]. وفي عام 2020، تم توقيع اتفاقية التعاون الأساسي في تبادل المعلومات؛ التي تهدف إلى تبادل

المعلومات حول الخرائط الجغرافية، والوصول إلى بيانات الأقمار الاصطناعية لضرب الأهداف العسكرية بدقة[11].

2 – التوسع في المبيعات الدفاعية والصفقات النوعية:

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى في صادرات الأسلحة عالمياً، فيما تأتي الهند على قائمة الدول المُستوردَة للأسلحة؛ فإن تجارة الدفاع بينهما ظلت محدودة قبل عام 2008، وذلك قَبْل أن تلجأ واشنطن لعدد من الإجراءات لتسهيل بيع الأسلحة إلى الهند، ومن بينها: إعادة تنظيم لوائح الرقابة على صادرات الأسلحة تجاه دول جنوب وجنوب شرق آسيا؛ إذ كان التحول الأبرز في هذا الشأن في عام 2018، عندما مُنِحَت الهند وَضْع تفويض التجارة الاستراتيجية من الدرجة الأولى؛ ما سمح لها بالوصول إلى تقنيات الدفاع الأمريكية الحسَّاسة من دون ترخيص[12]، وهي الميزة التي يحصل عليها أعضاء حلف الناتو بالأساس.

ونتيجةً لذلك؛ حصلت الهند على العديد من المعدات العسكرية والدفاعية الأمريكية المتطورة من بينها: الطائرة البحرية متعددة المهام من طراز بوينغ (P-8I)، وطائرات النقل من طراز (C-130 وC-17)، ومدافع الهاوتزر M777، ومروحيات أباتشي، ومروحية بوينغ شينوك (CH-47)، وصواريخ هاربون المضادة للسفن. وفي المجمل؛ ارتفعت مبيعات الولايات المتحدة من المعدات العسكرية إلى الهند من صفر في عام 2008 إلى 8 مليارات دولار في عام 2013، وصولاً إلى أكثر من 20 مليار دولار في الوقت الراهن[13].

وفي مايو 2022، أعلن ناريندرا مودي وجو بايدن، لأول مرة، عن توسيع الشراكة التكنولوجية والتعاون الصناعي الدفاعي بين الدولتين، من خلال إنشاء "مبادرة التكنولوجيا الناشئة والحرجة"، التي تم إطلاقها رسمياً في يناير 2023؛ وتستهدف وَضْع خارطة طريق للتعاون الدفاعي الثنائي، وتسريع التعاون التكنولوجي من أجل الإنتاج المُشترَك، والعمل على استكشاف المشروعات المتعلقة بمحركات الطائرات وتقنيات الذخيرة وغيرها من الأنظمة[14].

وكانت زيارة مودي الأولى، باعتبارها زيارة دولة، إلى الولايات المتحدة، في يونيو 2023، نقطة تحوُّل باتجاه تنشيط وتعزيز العلاقات الدفاعية بين الدولتين؛ إذ أسهمت في الانتقال بالعلاقة بينهما إلى مستويات غير مسبوقة بعدما اتفقا على الإنتاج المُشترَك لمحركات طائرات من طراز F-414، ونقل 80% من تكنولوجيا إنتاج هذه المحركات؛ ما يعكس مستوى الثقة ورؤية الولايات المتحدة لأهمية تعزيز قدرات الهند العسكرية؛ إذ قامت الولايات المتحدة لأول مرة في تاريخها بمشاركة هذه التكنولوجيا، التي تصفها واشنطن بـ"جوهرة التاج" في قدراتها الدفاعية، مع دولة غير حليفة[15]. أيضاً، وقَّع الجانبان اتفاقية إصلاح السفن، والتي تسمح للسفن البحرية الأمريكية في منطقة المحيط الهندي باستخدام الموانئ الهندية كمركز للصيانة والإصلاح؛ وهي الاتفاقية التي تنظر إليها واشنطن في إطار جهودها للتوسع في منطقة الإندوباسيفيك.

شكل (1): اتفاق الولايات المتحدة والهند على التصنيع المشترك لمحركات الطائرات المقاتلة

المصدر: Janes, Reuters, The Print, The Week , جرافيك نيوز GRAPHIC NEWS — الصور: Flickr, GE, Wikimedia — المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

من ناحية أخرى، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية في فبراير 2024، على بيع 31 طائرة من دون طيار متعددة المهمات من طراز (MQ-9B, Sea Guardian) للهند، بتكلفة تقترب من 4 مليارات دولار؛ وهي الصفقة التي تم الإعلان عنها خلال زيارة مودي إلى الولايات المتحدة، ووصفتها وكالة التعاون الأمني والدفاعي الأمريكية بأنها "تحقق أهداف السياسة الخارجية والأمن القومي الأمريكي من خلال تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع الهند وتحسين أمن شريك دفاعي رئيسي"[16]. كما تصب الصفقة في صالح الهند؛ إذ تساعدها على

تعزيز قدراتها في المراقبة والاستطلاع، بما في ذلك المراقبة البرية والبحرية، والحرب المضادة للغواصات، والحرب المضادة للسطح، والحرب الإلكترونية، والمهام الاستكشافية.

3 – التدريبات والمناورات العسكرية المُشتَرَكَة:

حرصت الولايات المتحدة والهند، منذ عام 2002، على تعزيز التعاون العسكري وتبادل الخبرات والتشغيل البيني مع التركيز على الأمن البحري، من خلال الانخراط في عدد من التدريبات والمناورات العسكرية، سواء تلك التي تتم على الصعيد الثنائي أم المناورات متعددة الأطراف، كما يوضح الجدول رقم (1)، وكانت هذه المناورات جزءاً رئيسياً من تعزيز وتقوية العلاقات الأمنية والعسكرية بين الدولتين.

جدول (1): أبرز التدريبات والمناورات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند

التدريبات الثنائية	
التدريب على الحرب (Yudh Abhyas)	من أكبر التدريبات المُشتَرَكَة بين الدولتين. أقيمت النسخة الأولى منه في عام 2002، وعقدت نسختة الـ19 في أكتوبر 2023. وتجري التدريبات على مستوى الكتيبة (250 جندياً من كل جيش)، إلى جانب تخطيط المهام على مستوى اللواء.
فاجرا براهار (Vajra Prahar)	تجري هذه المناورات على مستوى القوات الخاصة. ومنذ عام 2010، عقد الطرفان 14 تدريباً مُشتركاً، كان آخرها في نوفمبر 2023.
كوب إنديا (Cope India)	مناورات للقوات الجوية، عُقِدَت لأول مرة في عام 2004، وشاركت القوات الجوية للدولتين في المناورات في عام 2018 بعد توقُف دام 9 سنوات. وقد عُقِدَت النسخة السادسة في إبريل 2023، وكانت الأكبر على الإطلاق.
النمر المنتصر (Tiger Triumph)	تجري على مستوى الأفرع الثلاثة للقوات المسلحة للدولتين. عُقِدَت النسخة الأولى منها في عام 2019. وفي مارس 2024، عُقِدَت النسخة الثالثة التي شارك فيها عناصر من وحدة مشاة البحرية الأمريكية وكتيبة مشاة ميكانيكية تابعة للجيش الهندي، إلى جانب الطائرات والسفن البحرية الأمريكية والهندية.
مناورات سانجام (Sangam)	تجري على مستوى قوات البحرية الأمريكية وقوة الكوماندوز البحرية الهندية. أقيمَت لأول مرة في عام 1994، وعُقِدَت النسخة الثامنة منها في نوفمبر 2023.
التدريبات متعددة الأطراف	
مالابار (Malabar)	مناورات بحرية بدأت كتدريب ثنائي في عام 1992، قبل أن تنضم إليه اليابان في عام 2014، وأستراليا في عام 2020. عُقِدَت النسخة الـ27 منها في أستراليا لأول مرة في أغسطس 2023.

حافة المحيط الهادي (ريمباك) (Rim-of-the-Pacific)	أكبر مناورة بحرية في العالم، وتقام كل سنتين. وقد عُقِدَت النسخة الـ29 في يونيو 2024، بمشاركة 29 دولة، و40 سفينة و6 غواصات و25 ألف عسكري.
ميلان (Milan)	مناورات بحرية تستضيفها الهند كل عامين. أُجرِيَت لأول مرة في عام 1994، بمشاركة 5 دول من جنوب شرق آسيا، وانضمت لها البحرية الأمريكية لأول مرة في عام 2022. عُقِدَت النسخة الـ13 منها في فبراير 2024، بمشاركة 50 دولة.
تنين البحر (Sea Dragon)	مناورة بحرية انطلقت في عام 2019، بين البحرية الأمريكية والأسترالية، وبمرور الوقت انضم إليها عدد من الدول، وشاركت دول الحوار الأمني الرباعي "كواد"، ومنها الهند، مجتمعة في هذه المناورة لأول مرة في عام 2021.
العلم الأحمر (Red Flag)	تدريبات تجريها القوات الجوية الأمريكية مع وحدات من الدول المتحالفة والشريكة عدة مرات كل عام في الولايات المتحدة. وقد انضمت الطائرات المقاتلة الهندية لهذه التدريبات في أعوام 2008 و2016.

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى المصدر التالي:
India-U.S.: Major Arms Transfers and Military Exercises, the Congressional Research Service (CRS), May 30, 2024. https://tinyurl.com/53vzdr4m

4 – الانخراط في ترتيبات أمنية جماعية:

عملت واشنطن ونيودلهي على تعزيز علاقاتهما الدفاعية والأمنية من خلال الانخراط في الترتيبات المؤسسية متعددة الأطراف؛ الأمر الذي أسهم في الارتقاء بالشراكة الاستراتيجية بينهما. ومن بين هذه الترتيبات صيغة الحوار (2+2)، الذي يُعقَد سنوياً بين وزراء خارجية ودفاع الدولتين منذ انطلاق نسخته الأولى في عام 2018[17]، وصولًا للجولة الخامسة في عام 2023. وتُعد هذه الصيغة ترجمة حقيقية للتطور في العلاقات الدفاعية والأمنية، خاصة وأن مُخرَجَات الاجتماعات الخمسة أدت إلى قفزة هائلة على مستوى صفقات الأسلحة، وسمحت ديمومة انعقاد هذا الحوار بمزيد من التنسيق في القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالمصالح الوطنية للدولتين.

من ناحية أخرى، يُنظَر إلى عضوية الهند في قوة المهام البحرية المُشتَرَكَة بقيادة الولايات المتحدة، في نوفمبر عام 2023، باعتباره تغيراً جوهرياً في العلاقات الهندية الأمريكية، خاصة وأنها تساعد الطرفان على تعزيز قابلية التشغيل البيني والتنسيق فيما يخص ترتيبات الأمن البحري بشكل عام[18].

وتَشترك الهند والولايات المتحدة، إلى جانب أستراليا واليابان، في الحوار الرباعي، وهي صيغة تأَسَّست في عام 2007 بدايةً لتنسيق وبحث القضايا الأمنية المشتركة، إلا أنها لم

تستمر طويلاً بسبب اعتراض الصين عليها من جانب، وتبايُن مصالح الدول الأربع من جانب آخر. ومع ذلك، فرضت التحولات الأمنية والاستراتيجية في منطقة الإندوباسيفيك على الدول الأربع إعادة إحياء الحوار الأمني الرباعي "كواد" في عام 2017؛ بهدف موازنة النفوذ الصيني، والعمل على التنسيق فيما بينها لتعزيز الأمن الإقليمي بشكل عام، والحفاظ على حرية الملاحة والتجارة في المنطقة[19].

ثانياً: قيود تأسيس تحالف دفاعي بين الولايات المتحدة والهند

لا يمنع التطور الكبير في العلاقات الدفاعية والأمنية بين الولايات المتحدة والهند خلال السنوات الأخيرة، والتي يصفها البعض بأنها أضحت علاقات أقرب لأن تكون بين حليفين، رغم أنها ليست كذلك رسمياً، من أن هناك عقبات وتحديات تواجه الدولتين على صعيد تعزيز هذه الشراكة الدفاعية، وقد تُمثِّل عائقاً أمام التحول نحو تأسيس تحالف دفاعي وأمني بين الدولتين؛ وهو ما يمكن إيجازه على النحو التالي:

1 – اعتبارات الهند الخاصة بمبدأ الاستقلال الاستراتيجي:

تتمسك الهند بالحفاظ على استقلالها الاستراتيجي، باعتباره المرتكز الرئيسي لسياستها الخارجية؛ وعليه لا ترغب في الانضمام إلى تحالف كامل مع الولايات المتحدة؛ فوفقاً لحسابات نيودلهي، فإن هذا التحالف –حال حدوثه – من شأنه أن يُضيِّع على الهند فرص استثمار إقامة علاقات متوازنة وشراكات متعددة الأطراف مع عدد من القوى الدولية الأخرى، وفي مقدمتها روسيا وإيران. ولعل زيارة ناريندرا مودي روسيا يومي 8 و9 يوليو 2024، تؤكد نهج الهند في التعامل مع كافة القوى الدولية، ورغبتها في تنويع علاقاتها مع الجميع دون الاصطفاف مع طرف دون الآخر، خاصة وأن هذه الزيارة جاءت على خلاف الجولات الخارجية الأولى لمودي خلال الولايتين السابقتين، والتي ركز خلالهما على دول الجوار الجغرافي[20].

من ناحية أخرى، يُلاحَظ أن الهند رغم انضمامها للحوار الأمني الرباعي "كواد"، وعلاقاتها الدفاعية المتطورة مع الولايات المتحدة، فإنها لا تزال تعتمد بشكل رئيسي على واردات السلاح الروسية؛ إذ أنفقت الهند خلال العقدين الماضيين نحو 60 مليار دولار على شراء الأسلحة الروسية[21]. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الولايات المتحدة تتجنب المخاطرة بعلاقاتها مع الهند على إثر تقاربها العسكري مع روسيا؛ بل على النقيض تعمل على إزالة العقبات التي يُمكِن أن تؤثر في مسار تلك العلاقة، إلى الحد الذي جعل مجلس النواب الأمريكي يُصوِّت بالأغلبية، في يوليو 2022، على تعديل تشريع يوافق على إعفاء الهند من العقوبات التي يقرها قانون مكافحة أعداء الولايات المتحدة بسبب شرائها نظام الدفاع الصاروخي إس400- من روسيا[22].

كما تُعد الهند، من ناحية ثالثة، شريكاً رئيسياً في عدد من التجمعات التي تتناقض

مـع مصالـح الولايـات المتحـدة والغـرب، ومـن أبرزهـا تجمـع "بريكـس"، الـذي تقـوده الصـين وروسـيا، ومنظمـة شـنغهاي للتعـاون، فضـلاً عـن موقـف الهنـد مـن الحـرب الروسـية عـلى أوكرانيـا، والـذي يحـوُل دون دخـول الهنـد عـلى خـط حلفـاء واشـنطن. وربمـا يتقاطـع مبـدأ الاسـتقلال الـذي ترتكـز عليـه سياسـة الهنـد الخارجيـة مـع رؤيتهـا للنظـام الدولي بشـكل عـام؛ إذ ترغـب في نظـام قائـم عـلى التعدديـة القطبيـة؛ وهـو مـا يتعـارض مـع أهـداف الولايـات المتحـدة في الاسـتمرار في زعامـة وصـدارة النظـام الـدولي والهيمنـة عـلى تفاعلاتـه؛ وهـو مـا قـد يعـوق نسـبياً التقـدم بشـأن التحالـف الدفاعـي بينهمـا عـلى المـدى البعيـد.

2 – الشكوك المُتبادَلَة بشأن التزامات الدولتين:

لا تـزال الهنـد تشـعر بالشـك بشـأن الالتزامـات الأمنيـة للولايـات المتحـدة تجـاه حلفائهـا، وهـو الشـعور الـذي تعـزز بصـورة كبـيرة لـدى الهنـد في أعقـاب الانسـحاب الأمريكـي مـن أفغانسـتان في أغسـطس 2021، والـذي أثـار المخـاوف مـن اسـتخدام الأسـلحة التـي كانـت في حيـازة الحكومـة الأفغانيـة، والتـي قُـدرت بنحـو 7.1 مليـار دولار أمريكـي، في تسـليح الانفصاليـين في كشـمير، الذيـن يحاولـون الانفصـال عـن الهنـد. ووفقـاً لسـلطات كشـمير، فقـد تـم رصـد "بنـادق إم 4 وإم 16 وأسـلحة وذخـيرة أخـرى أمريكيـة الصنـع نـادراً مـا شُـوهِدَت خـلال الـصراع المسـتمر منـذ 30 عامـاً"[23].

وربمـا يدفـع مسـار الحـرب المسـتمرة لأكثـر مـن عامـين في أوكرانيـا الهنـد إلى التفكـير بشـأن رهاناتهـا مـع الولايـات المتحـدة، خاصـة وأن الأخـيرة لـم تنجـح بَعْـد في تقديـم الدعـم الفـارق لأوكرانيـا؛ بـل اسـتمرت لفـترات طويلـة في وضـع محاذيـر عـلى اسـتخدام أوكرانيـا لبعـض المعـدات والأسـلحة ضـد روسـيا. ويُضـاف إلى ذلـك التغـير المرتقـب في الإدارة الأمريكيـة، فعـلى الرغـم مـن الثبـات المُحتمَـل في مواقـف البيـت الأبيـض تجـاه الهنـد بغـض النظـر عـن طبيعـة الإدارة الأمريكية؛ فـإن وصـول ترامـب للسـلطة والعـودة لسياسـة أمريـكا أولاً، قـد يجعـل الهنـد بحاجـة لمزيـد مـن الحـذر، أو عـلى الأقـل عـدم الاندفـاع، تجـاه التحالـف مـع واشـنطن أو معـاداة الصـين بالصـورة التـي ترغـب فيهـا الولايـات المتحـدة؛ إذ لا تثـق الهنـد بصـورة مُطلَقَـة في قـدرة واشـنطن عـلى تقديـم المسـاعدة الناجـزة في حـال انـدلاع أزمـات كـبرى[24].

كمـا أن التبايـن بـين واشـنطن ونيودلهـي بشـأن التعامـل مـع الصـين يمكـن أن يكـون عائقـاً آخـر أمـام تحويـل الشراكـة الدفاعيـة إلى تحالـف؛ إذ ترغـب الولايـات المتحـدة في تبنـي الهنـد موقفـاً أكثـر حزمـاً وصرامـةً تجـاه الصـين، في حـين لا ترغـب الهنـد في الوصـول مـع الصـين إلى حافـة الهاويـة، خاصـة في ظـل العلاقـات الوثيقـة بـين الأخـيرة وباكسـتان.

3 – القيود الأمريكية على صادرات الأسلحة:

على الرغم من التسهيلات التي وضعتها الولايات المتحدة لتعزيز الشراكة الدفاعية والأمنية مع الهند؛ فإن الأخيرة لا تزال تواجه قيوداً صارمة بموجب بعض التشريعات الأمريكية، والتي قد تَحوُل دون الوصول لمستوى الشراكة الدفاعية بينهما، كما هو الحال بالنسبة للقيود المفروضة على تبادل التكنولوجيا الحسَّاسة المطلوبة لتطوير المنظومة العسكرية الهندية مثل الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية، والتي لا يُمكِن قانونياً مشاركتها مع الهند، خاصة أن الدولتين ليستا حليفتين بموجب معاهدة رسمية؛ ما يعني أن مستوى تبادل التكنولوجيا المنصوص عليه في صفقة "أوكوس" لتزويد أستراليا بغواصات تعمل بالطاقة النووية ليس مطروحاً بالنسبة للهند[25]. كما تشير تقديرات أمريكية إلى أن الولايات المتحدة ستظل حذرة بشأن المعدات العسكرية ومشاركة التكنولوجيا العسكرية مع الهند في ظل علاقاتها الوثيقة مع روسيا.

الهوامش

1- JOINT FACT SHEET: The United States and India Continue to Chart an Ambitious Course for the Initiative on Critical and Emerging Technology, **The White House**, June 17, 2024. https://tinyurl.com/yku2s2ws

2- Anjana Pasricha, India, US to strengthen high technology cooperation, **Voice of America (VOA**), June 18, 2024. https://tinyurl.com/2m4v8m7b

3- US trust in India led to approval of selling America's most exquisite jet engine technology to India, says US envoy Garcetti, **The Economic Times,** Jul 20, 2024. https://tinyurl.com/4mzedssz

4- Balwinder Singh, **Indo-US staring tense during the Cold War**, Purva Mimaansa A Multi-disciplinary Bi-annual Research Journal, Vol. 10 No. 1-2, March-Sep. 2019, p 110, https://tinyurl.com/yydxxba8

5- John F. Burns, U.S.-India Pact on Military Cooperation, **The New York Times**, January 13, 1995., https://tinyurl.com/4ujyed22

6- U.S. lifts sanctions against India, **CNN**, December 5, 2001, https://tinyurl.com/29kvy9jk

7- The United States and India Sign a 10-Year Defense Agreement and Set the Stage for Increased Defense Cooperation, **Global Policy Watch**, June 11, 2015. https://tinyurl.com/58mxfet

8- Joint India-United States Statement on the Visit of Secretary of Defense Carter to India, U.S Department of Defense, December 8, 2016. https://tinyurl.com/bdesp8pt

9- What is LEMOA?, **The Hindu**, August 30, 2016, https://tinyurl.com/yvf52dzn

10- INDUSTRIAL SECURITY ANNEX (ISA), **IAS GATEWAYY**, December 20, 2019. https://tinyurl.com/y7uk-k79x

11- د. ذِكْرُ الرحمن، أمريكا والهند. طفرة التعاون العسكري، **جريدة الاتحاد**، 6 نوفمبر 2020. https://tinyurl.com/2ebxd3p2

12- India-U.S. Relations, **Congressional Research Service**, July 19, 2021. https://tinyurl.com/bdhufu28

13- India-U.S. Major Arms Transfers and Military Exercises, **Congressional Research Service,** May 30 , 2024. https://tinyurl.com/n8xh3znj

14- FACT SHEET: United States and India Elevate Strategic Partnership with the initiative on Critical and Emerging Technology (iCET), **The White House**, January 31, 2023. https://tinyurl.com/2e5jp5mt

15- Prashant Jha, US seals key 'jet engine deal' ahead of Modi's visit, **Hindustan Times**, June 19, 2023. https://tinyurl.com/mw9j2j8y

16- US approves sale of 31 Predator drones to India, **The Economic Times**, February 2, 2024. https://tinyurl.com/2s47ekxz

17- Indo-US 2+2 Dialogue, Government **of India, Ministry of Defence,** December 31, 2024. https://tinyurl.com/rn2brfpn

18- Shreyas Shende, India's Membership of the CMF: Mapping the Future of India-U.S. Maritime Ties, **Center for Strategic and International Studies**, May 22, 2024. https://tinyurl.com/bdfpecfx

19- فردوس عبدالباقي، الحوار الأمني الرباعي وتحولات منطقة المحيط الهندي-الهادئ، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 12 نوفمبر 2020. https://ecss.com.eg/12255/

20- Elizabeth Roche, Why Modi Made Russia the Destination of the First Bilateral Visit of His Third Term?, **The diplomat**, July 3 , 2024. https://tinyurl.com/2jmwy9sd

21- Anchal Vohra , India looks beyond Russia for defense imports, **Politico**, April 25, 2024. https://tinyurl.com/muv379ax

22- US House votes for CAATSA sanctions waiver to India over S-400 missile deal with Russia, **The Indian express**, July 15, 2022. https://tinyurl.com/3tbe7s49

23- Junaid Kathju, U.S. arms left in Afghanistan are turning up in a different conflict, **NBC NEWS**, January 30, 2023. https://tinyurl.com/mr2s8d25

24- Rohan Mukherjee, Chaos as opportunity: the United States and world order in India's grand strategy, **The Sasakawa Peace Foundation**, October 14, 2020. https://tinyurl.com/3w6jdd2t

25- Why US military deals are not enough to wean India off Russian arms yet, **The Indian Express**, July 11, 2023. https://tinyurl.com/ycxwxtpx

بدائل "17+1":
مقاربات الصين الثنائية لترميم علاقاتها مع دول شرق ووسط أوروبا

د. إيمان زهران
باحثة متخصصة في العلاقات الدولية والأمن الإقليمي

عكست الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني، شي جين بينغ، إلى أوروبا، خلال الفترة من 5 إلى 10 مايو 2024، والتي شملت فرنسا وصربيا والمجر -من حيث توقيتها ومخرجاتها- عدداً من الدلالات والأهداف الصينية المتغيرة؛ خاصة وأنها الزيارة الأولى للرئيس الصيني إلى أوروبا منذ عام 2019؛ وهو مدى زمني حدثت خلاله تحولات سلبية في مجمل العلاقات الصينية الأوروبية، سواءً مع الاتحاد الأوروبي أم مع دول وسط وشرق أوروبا، التي كانت تجمعها بالصين صيغة تعاونية هي (17+1).

أفضت هذه التحولات السلبية بالصين إلى السعي نحو ترميم علاقاتها الأوروبية قدر الممكن، انطلاقاً من عدة تصورات وأهداف بعضها ثابت وبعضها متغير. بالنسبة للثوابت، يتمثل أولها في الحفاظ على قوة العلاقات الصينية الأوروبية الاقتصادية واستمرار وصول الشركات الصينية الكبرى للأسواق الأوروبية الكبرى كون الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر للصين. ويتمثل ثانيها في تعزيز العلاقات مع الدول المركزية بالاتحاد الأوروبي، ولاسيما فرنسا، التي تُروِّج لمنظومة أمنية وسياسية أوروبية أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي "الناتو"، بما يخدم، ولو نسبياً، هدف الصين نحو تقويض الأحادية القطبية الأمريكية.

وفيما يتعلق بالمتغيرات؛ فإنها ترتبط بالأسلوب الصيني في التعامل مع دول أوروبا؛ فربما استنتجت الصين بمرور الوقت، وبحكم تجربة العشرين عاماً الأخيرة، أنه يجب إعادة النظر في سياسة "التعامل مع التكتلات"، واعتماد فلسفة موازية تقوم على "المقاربة الانتقائية" لدول محددة داخل هذه التكتلات؛ بما يعني أن الصين لم تَعُد تنظر لأوروبا ككتلة واحدة، وأنه يجب عليها تعزيز المستوى الثنائي بشكل أكبر من المستوى الجماعي أو المؤسسي؛ ومن ثم ربما تبدأ الصين كذلك في إعادة هيكلة "التنافس الجيوسياسي" بينها وبين الولايات المتحدة في أوروبا، مع تخوُف العديد من الدول الأوروبية من سياسات الصين منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

وفق هذه المتغيرات، جاءت زيارة الرئيس شي الأوروبية، في عام 2024، إثر عدد من التحولات والسياقات الدولية المتشابكة مقارنةً بما كان عليه الوضع في عام 2019، فهناك شكوك أوروبية ومخاوف تجاه الصين في ظل استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، وانقسام أوروبي من حيث التعامل مع الصين، وظهور قضايا جديدة أحدثت توتراً بين بعض الدول الأوروبية والصين من أبرزها العلاقات التجارية، والقضايا التكنولوجية وحقوق الإنسان[1]، ولا ينفصل عن ذلك أن العلاقة بين الجانبين باتت تأخذ طابعاً سياسياً وأمنياً في السنوات الماضية بعدما كانت ترتكز في الأساس على الأبعاد الاقتصادية والتجارية.

أولاً: زيارة خفض التوترات الصينية مع أوروبا

كانت زيارة الرئيس الصيني شي إلى فرنسا هي ثالث زيارة دولة يقوم بها إلى باريس، في حين كانت زيارته لصربيا هي الثانية من نوعها، بينما كانت هذه أول مرة يزور فيها المجر. وقد حملت جولة شي إلى الدول الثلاث دلالات رمزية من حيث توقيتها؛ إذ تحتفل فرنسا والصين خلال العام الجاري بمرور 6 عقود على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بينهما منذ اعتراف فرنسا بجمهورية الصين الشعبية في عام 1964، والذي كان بمثابة تحول دبلوماسي كبير، ليس فقط في مسار العلاقات الفرنسية الصينية؛ بل في مسار العلاقات الصينية مع الغرب بشكل عام؛ إذ كان هذا الاعتراف ضربة البداية للانفتاح الغربي الحذر على الصين[2].

أيضاً جاءت الزيارة في ذكرى مرور 75 عاماً على تأسيس العلاقات بين الصين والمجر؛ إذ بدأت العلاقات بين الدولتين مع نجاح الثورة الصينية وإعلان الحزب الشيوعي الصيني قيام جمهورية الصين، وربما تفسر هذه الجذور التاريخية طبيعة العلاقة والشراكة بين الدولتين، والتي ظلت راسخة حتى مع انضمام المجر إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو" في عام 1999 وإلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004[3]. كما تزامنت الزيارة مع الذكرى الخامسة والعشرين لقصف السفارة الصينية في صربيا من قِبَل دول حلف الناتو، في مايو 1999 (ذكر الحلف وقتها أنه قَصْفٌ تم عن طريق الخطأ)؛ إذ قال الرئيس شي: "لا ينبغي نسيان هذا الحادث"، مضيفاً أن "الشعب الصيني يُثمِّن السلام، لكنه لن يسمح أبداً بتكرار المآسي

التاريخية". وربما يَستهدِف التزامن بين الزيارة وهذا الحادث، تعزيز الشعور القومي في الداخل، إلى جانب تأكيد حدود القوة التي باتت تتمتع بها الصين في الوقت الراهن، والتي تؤهلها للرد الحاسم حال تكرار هذا الأمر، كما تحمل تصريحات الرئيس الصيني تهديداً خفياً لدول الناتو في حال التدخل في الشأن الصيني أو تهديد مصالح بكين الرئيسية[4].

إن هذا السياق التاريخي بما يحمله من دلالات رمزية ترتبط بتوقيت الزيارة؛ ربما جاء أيضاً كمحاولة صينية لترميم علاقاتها مع الدول الأوروبية؛ فبعد خمس سنوات من إصدار الاتحاد الأوروبي التوقعات الاستراتيجية للعلاقات الأوروبية الصينية في عام 2019، والتي اعتمدت فيها المفوضية الأوروبية توصيفاً ثلاثياً للصين باعتبارها "شريكاً مفاوضاً، ومنافساً اقتصادياً، ومنافساً منهجياً"[5]، باتت العلاقات بين الصين وأوروبا عند مفترق طريق، بعدما أضحت القضايا الخلافية بين الجانبين عديدة وأصبح التوتر الملحوظ سمة من سمات هذه العلاقات في الآونة الأخيرة؛ وهو ما حدا بالاتحاد الأوروبي إلى تحويل رؤيته للصين لترتكز على مبدأ تقليل الاعتماد أو إزالة المخاطر، وهو المبدأ الذي تبلور في الخطاب السياسي الأوروبي منذ مارس 2023، حينما حذرت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون لاين، من العلاقات المتنامية بين روسيا والصين، ورأت أن الأخيرة تتمتع بنفوذ اقتصادي وجيوسياسي كبير في أوروبا، ودعت إلى الحد من الاعتماد على الصين دون فك الارتباط معها، وحثَّت على ضرورة تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي لأوروبا بعيداً عن الصين.

في هذا الإطار، تبدو إيطاليا مثالاً على هذه التحولات الصينية الأوروبية؛ إذ حققت زيارة الرئيس الصيني الأوروبية في عام 2019 إنجازاً كبيراً بمشاركة إيطاليا كأول دولة من مجموعة السبع في مبادرة الحزام والطريق، فيما اعتُبِرَ انتصاراً للسياسة الخارجية الصينية واختراقاً كبيراً بالنسبة للرئيس الصيني، في ضوء الثقل والأهمية التي تتمتع بها إيطاليا على الصعيد الأوروبي، وفي ضوء إمكانية أن تساعد هذه الخطوة على توسيع نفوذ الصين في أوروبا، وإظهار حجم الانقسام والتباين داخل الدول الأوروبية[6]؛ إلا أن إيطاليا أعلنت انسحابها من المبادرة في نهاية عام 2023[7]، في موقف يشير إلى مدى التغيير الذي طرأ على العلاقات الصينية الأوروبية؛ إذ كان القرار الإيطالي، في أحد تفسيراته، مدفوعاً بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة، ومنسجماً بصورة أكبر مع العلاقات عبر الأطلسي.

كما جاءت زيارة الرئيس شي في وقت يهدد فيه الاتحاد الأوروبي بفرض تعريفات جمركية على الأنشطة التجارية للصين، وهو القرار الذي تم إقراره بالفعل في أعقاب الزيارة؛ إذ أقر الاتحاد الأوروبي في 4 يوليو 2024، حزمة من الرسوم الجمركية على السيارات الكهربائية الصينية، وهو قرار قُوبِلَ بالرفض من عدد من الدول منها ألمانيا، والسويد، والمجر، والنرويج، وعدد من الشركات الكبرى[8]. ويُضاف لما سبق من حيث أسباب التوتر الصيني الأوروبي بوجه عام، اتهام السلطات الألمانية والبريطانية، في إبريل 2024، عدداً من الأشخاص، بالتجسس لصالح الصين[9].

شكل (1): الاتحاد الأوروبي يرفع الرسوم الجمركية على السيارات الكهربائية الصينية

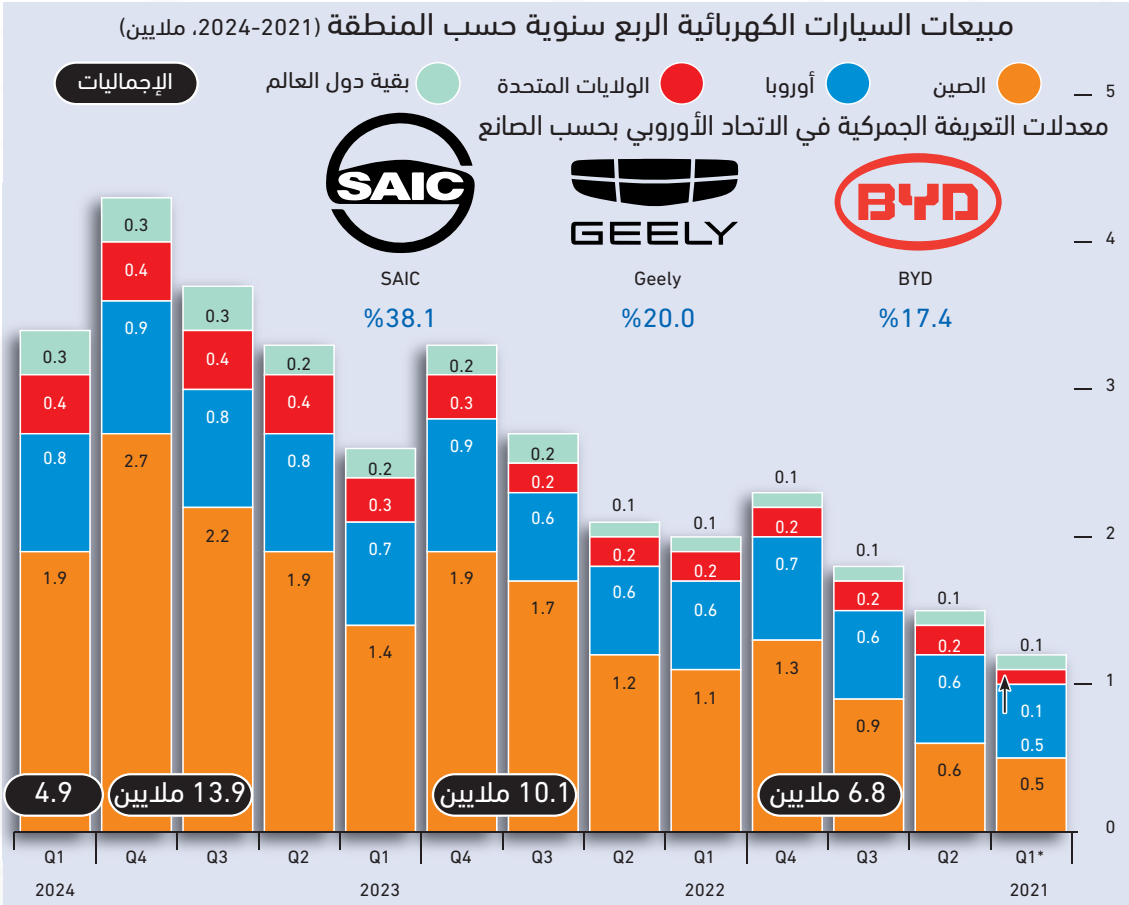

صعود صناعة السيارات الكهربائية في الصين

2001 - 2005: الخطة الخمسية الصينية تقدم تكنولوجيا السيارات الكهربائية كمشروع بحثي علمي ذات أولوية

2007: وان جانغ (الصورة إلى اليمين) - مهندس سيارات عمل لدى شركة أودي في ألمانيا لمدة 10 سنوات - أصبح وزيراً للعلوم والتكنولوجيا في الصين

2008: وان جانغ يتخذ قراراً وطنياً بإطلاق صناعة السيارات الكهربائية

2009: الحكومة الصينية تبدأ في تقديم إعانات مالية لشركات السيارات الكهربائية لبناء الحافلات وسيارات الأجرة والسيارات

2019: شركة تسلا تقوم ببناء غيغافاكتوري بقيمة 2 مليار دولار في شنغهاي خلال 168 يوم عمل فقط بدعم من الحكومة الصينية

2022: الصناعة تتلقى أكثر من 29 مليار دولار من الإعانات والإعفاءات الضريبية للسيارات الكهربائية منذ العام 2009

2024-2023: المفوضية الأوروبية تخلص إلى أن السيارات الكهربائية في الصين تستفيد من ما أسمته "الدعم غير العادل"

4 يوليو 2024: الاتحاد الأوروبي سيقر الرسوم التعويضية

المصدر: Bloomberg, CSIS, MIT Technology Review, Reuters * Q1 = الربع الأول الصور: Schaeffler AG | GRAPHIC NEWS ز

وربما كان اعتماد أوروبا التام على الطاقة الروسية، وما حدث في أعقاب قيام روسيا بـ"تسليح" الغاز الطبيعي واستخدامه للضغط على أوروبا في حربها ضد أوكرانيا، دافعاً رئيسياً لتبني الاتحاد الأوروبي هذه السياسة تجاه الصين؛ إذ تولدت قناعة لدى الأوروبيين بعدم الاعتماد كلياً على بكين، حتى لا يضعوا أنفسهم في مأزق في المستقبل[10]. وبغض النظر عن تقييم هذه السياسة وقدرة أوروبا على تقليل الاعتماد على الصين من عدمه؛ فإن ذلك يُعد جزءاً من التحولات التي طرأت على العلاقة بين الطرفين وأحد الاختلافات الرئيسية فيما يتعلق بالسياق العام المصاحب لآخر زيارتين قام بهما الرئيس الصيني إلى أوروبا.

في المجمل، عكست جولة الرئيس شي إلى أوروبا رغبة الصين في ترميم علاقاتها المتوترة مع أوروبا، والسعي نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية؛ بهدف ضمان وصول الشركات الصينية إلى السوق الأوروبية، والرغبة في تعزيز العلاقات مع فرنسا باعتبارها الداعم الأول في أوروبا لفكرة الاستقلال الاستراتيجي وفك الارتباط الأمني والعسكري للدول الأوروبية تدريجياً عن حلف الناتو[11]، وهو المبدأ الذي يتقاطع مع رغبة الصين في تجاوز الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي ودعم نظام عالمي جديد قائم على التعددية. كما أن اختيار الصين لفرنسا وصربيا والمجر، وجميعها دول تجمعها علاقات جيدة بها، يشير إلى تفضيل بكين التواصل بصورة فردية أو على المستوى الثنائي مع الدول الأوروبية؛ بما يخدم استراتيجيتها في الحد من المخاوف الأوروبية وإبطاء فكرة تقليل الاعتماد أو إزالة المخاطر التي يتبعها الاتحاد الأوروبي[12].

جدول (1): حجم التبادل التجاري بين الصين والمجر (بالمليار دولار أمريكي)

العام	الصادرات الصينية	الواردات الصينية	إجمالي التبادل التجاري
2019	6.47	3.74	**10.21**
2020	7.40	4.28	**11.68**
2021	10.15	5.56	**15.71**
2022	10.47	5.04	**15.51**
2023	9.77	4.73	**14.50**

Source: Bilateral trade between China and Hungary, Trade Map. https://tinyurl.com/34w6eks2

في هذا الإطار، أوضحت زيارة الرئيس شي إلى المجر وصربيا أن الصين تسعى إلى محاولة الحفاظ على علاقاتها القوية السابقة مع بعض دول وسط وشرق أوروبا في ظل تراجُع

أهمية صيغة (17 + 1) كما سيأتي لاحقاً؛ فقد اتفقت الصين والمجر على رفع مستوى العلاقات بينهما إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، ووقّعت الصين مع صربيا 29 اتفاقية لتعزيز التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والتنظيمية والقانونية، على أن تدخل اتفاقية التجارة الحرة بينهما حيز التنفيذ في يوليو 2024؛ بل واتخذت الدولتان قراراً ببناء مجتمع مصير مُشترَك؛ وهو ما يُعد صيغة أكثر تطوراً للشراكة الاستراتيجية الشاملة التي تم الإعلان عنها بين الدولتين في يونيو 2016[13].

جدول (2): حجم التبادل التجاري بين الصين وصربيا (بالمليار دولار أمريكي)

العام	الصادرات الصينية	الواردات الصينية	الميزان التجاري
2019	1.03	0.360	**1.39**
2020	1.62	0.498	**2.11**
2021	2.24	0.984	**3.22**
2022	2.17	1.37	**3.54**
2023	2.70	1.65	**4.35**

Source: Bilateral trade between China and Serbia, Trade Map. https://tinyurl.com/665nvfbn

ثانياً: سياسات الصين في شرق ووسط أوروبا

لم تقتصر رؤية الصين تجاه قارة أوروبا، وهي تنطلق منذ مطلع القرن الحالي إلى مناطق العالم المختلفة، على الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة؛ بل كانت تولي اهتماماً خاصاً بدول وسط وشرق أوروبا، سواءً أكانوا أعضاءً في الاتحاد أو في حلف الناتو أم لا، بالنظر لعدد من الأسباب، من أبرزها ما يلي[14]:

1 – الرهان على تأثير "نظرية الدومينو في العلاقات الدولية"؛ أي أن تكون منطقة جنوب شرق ووسط وشرق أوروبا بداية نحو تنامي الحضور الجيوسياسي على الخريطة الأوروبية ككل، مثلما حدث لاحقاً في تأسيس صيغة "17+1" ومبادرة الحزام والطريق.

2 – البدء بالدول الأقل تطوراً من الناحية الاقتصادية في مناطق الجنوب والوسط والشرق مقارنةً بأوروبا الغربية؛ ومن ثم، إتاحة فرص متنوعة للشركات الصينية للحصول على مشروعات متنوعة في البنية التحتية في إطار "الاستثمارات الأجنبية المباشرة"؛ ما قد يُمكِّن الجانب الصيني من الحصول على أصول بالغة الأهمية بتلك الدول.

3 – إن اللوائح التنظيمية المحلية، وكذلك الظروف الاقتصادية لدول جنوب شرق ووسط وشرق أوروبا، عادة ما تكون أكثر توافقاً مع فلسفة التحركات الصينية مقارنةً بدول أوروبا الغربية التي تعتمد على آليات الشفافية والمساءلة بدرجة كبيرة.

4 – تطويع الأدوات لإنجاز مستهدفات "الحلم الصيني" عبر الاستفادة من العلاقات البينية للتأثير في قرارات الدول الأوروبية حول قضايا حيوية بالنسبة للصين، ولاسيما في ظل تنامي الأحاديث حول إعادة ترسيم هيكل النظام العالمي الجديد، ومساعي الحد من الهيمنة الأحادية كبدايةٍ للتحول نحو التعددية القطبية.

ولقد شكلت الأزمة المالية العالمية في عام 2008، البداية الحقيقية للانخراط الصيني في منطقة شرق ووسط أوروبا؛ إذ أدى التصدع والانهيار في الأنظمة المالية المترابطة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق ووسط أوروبا وتزايد حالة اللايقين وغياب الثقة في المؤسسات المالية الأمريكية، إلى فراغ كبير نجحت الصين في استغلاله من خلال تقديم نفسها لدول المنطقة باعتبارها المنقذ من تبعات الأزمة الاقتصادية؛ مما أسهم في تعزيز حضورها في منطقة شرق ووسط أوروبا؛ حيث أبرمت الصين حينذاك عدداً من الصفقات مع الحكومات التي تعاني من ضائقة مالية ولجأت إلى خصخصة الأصول الوطنية بما في ذلك البنية التحتية، كما هو الحال بالنسبة لميناء بيريوس في اليونان، الذي أصبح فيما بَعْد مركزاً لوجستياً رئيسياً في مبادرة الحزام والطريق[15]، ومشروع السكك الحديدية بين بودابست وبلغراد، وغيرها من الاستثمارات في هذا القطاع.

هذه التطورات دفعت الصين إلى عقد أول قمة استثمارية وتجارية مع دول المنطقة، في بودابست، في يونيو 2011، وفي العام التالي للقمة، وتحديداً في إبريل 2012، أعلنت الصين و16 دولة من وسط وشرق أوروبا عن إطلاق آلية جماعية لتعزيز التعاون بين الجانبين عُرِفَت باسم صيغة (16+1)، وضمت هذه الصيغة 11 دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وهي (بلغاريا، وكرواتيا، والتشيك، وإستونيا، والمجر، ولاتفيا، وليتوانيا، وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا)، ودول البلقان الخمس المُرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وهي (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا، والجبل الأسود، وصربيا). وتبدو التباينات واضحة في تشكيل هذه الصيغة، سواءً من حيث عضوية الدول الأعضاء في المبادرة في الاتحاد الأوروبي، أم من حيث الاختلاف بينها في مستوى التنمية والجوانب الثقافية والدينية، وربما لم يجمع هذه الدول سوى أنه كان لديها شكل من أشكال الحكم الاشتراكي قبل عام 1989[16].

وبالطبع، فقد تزايدت أهمية منطقة شرق ووسط أوروبا في الفكر الاستراتيجي الصيني في أعقاب الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق في عام 2013؛ فالنطاق الجغرافي للدول الـ16 يُشكِّل قسماً رئيسياً في المبادرة الصينية؛ إذ يمر كلا الطريقين اللذين يربطان أسواق أوروبا وآسيا –براً وبحراً– من خلالها؛ وعليه يُمكِن أن تقوم المنطقة بدور رئيسي في تدفق السلع والبضائع من خلال إرسالها براً من غرب الصين عبر روسيا أو آسيا الوسطى إلى غرب أوروبا[17].

شكل (2): دول وسط وشرق أوروبا المشاركة في تأسيس مبادرة (16 + 1) مع الصين في عام 2012

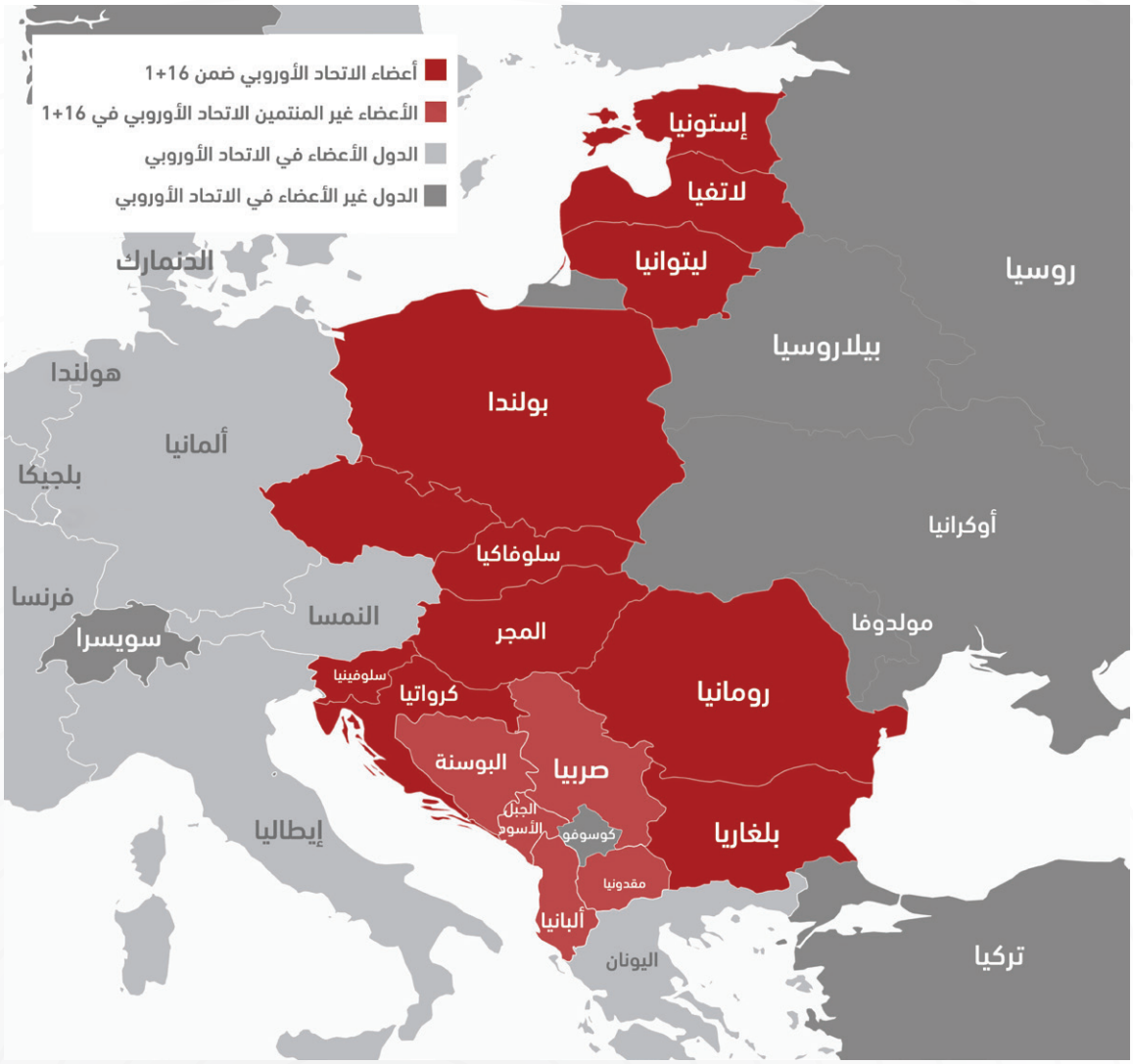

Source: China's investment in influence: the future of 16+1 cooperation, European Council on Foreign Relations (CFR), December 14, 2016. https://tinyurl.com/yc677mnp

وقد بلغ التعاون في إطار صيغة (16+1) ذروته في عام 2019، عندما انضمت إليها اليونان خلال القمة الثامنة التي عُقِدَت في كرواتيا؛ ومن ثم تحولت الصيغة إلى (17+1). ومع أن مشاركة اليونان كانت متوقعة، خاصة أنها أبدت استعداداً ورغبةً في الانضمام إلى الآلية منذ حصولها على صفة مراقب رسمي خلال القمة الرابعة للصين ودول وسط وشرق أوروبا في عام 2015[18]، لكن ذلك مثَّل نجاحاً جديداً للصين في كيفية جذب واستقطاب مزيد من الأعضاء أو الراغبين الجدد في الانضمام إلى هذه الآلية؛ بل إن انضمام اليونان كان بمثابة عامل

جـذب إضـافي، خاصـة وأن عضويتهـا أسـهمت في تجـاوز الحـدود الثقافيـة والتاريخيـة لصيغـة التعـاون في أوروبـا الوسـطى والشرقيـة. وعـلى النقيـض مـن الأعضـاء الآخريـن؛ فـإن اليونـان ليسـت دولـة مـا بعـد شـيوعية، بـل هـي ديمقراطيـة رأسـمالية اكتسـبت علاقاتهـا الاقتصاديـة مـع الصـين زخمـاً كبـيراً[19].

ولا شـك في أن الطبيعـة الاقتصاديـة لنشـأة صيغـة (1+17)، لـم تُخـفِ الأهـداف السياسـية والجيوسياسـية للصـين مـن وراء تدشـينها، خاصـة في ظـل التحـول الـذي طـرأ عـلى الفكـر الاسـتراتيجي للصـين وسياسـتها الخارجيـة مـع وصـول شي للحكـم؛ إذ الانتقـال مـن نهـج دنـغ شـياو بينـغ، القائـم عـلى سياسـات "الاختفـاء أو الابتعـاد عـن الأضـواء" إلى رؤيـة شي، القائمـة عـلى المـضي قدمـاً بهـدف جعـل الصـين فاعـلاً أكثـر وضوحـاً عـلى السـاحة الدوليـة، وتطويـع كافـة أدواتهـا مـن القـوة الناعمـة لتعزيـز نفوذهـا عـلى الصعيديـن الإقليمـي والـدولي[20].

في هـذا الإطـار، أصبـح الحضـور الصينـي في أوروبـا الوسـطى والشرقيـة بـارزاً؛ الأمـر الـذي أثـار مزيـداً مـن الشـكوك لـدى الـدول الكبـار داخـل الاتحـاد الأوروبـي، والتـي رأت أن إضفـاء الطابـع المؤسـسي عـلى التعـاون بـين الصـين ودول المنطقـة ربمـا يكـون حصـان طـروادة لتقسـيم الاتحـاد الأوروبـي والتأثـير في وحدتـه وسياسـاته خاصـةً في القـرارات المصيريـة[21]؛ بـل وأثـار كذلـك المخـاوف بشـأن إشـكالية اسـتدامة الديـون، جنبـاً إلى جنـب، مـع التحديـات المرتبطـة بالاعتبـارات الجيوسياسـية، ومـا يُمكِـن أن يـؤول إليـه التقـارب مـع الصـين مـن خَلْـق توتُّـر وفجـوة مـع الحليـف الغربـي التقليـدي، الولايـات المتحـدة الأمريكيـة.

ثالثاً: الحسابات المتباينة وتراجُع أهمية صيغة "1+17":

لـم يـدم الرهـان الصينـي عـلى دول وسـط وشرق أوروبـا طويـلاً؛ إذ تعرضـت صيغـة التعـاون (1+17) لهـزة عنيفـة خـلال عـام 2021، عـلى خلفيـة انسـحاب ليتوانيـا مـن المبـادرة، والتـي كانـت بمثابـة بدايـة انفـراط عِقْـد الصيغـة التعاونيـة بـين الصـين والمنطقـة؛ بـل ودعـا وزيـر الخارجيـة الليتوانـي، جابريليـوس لاندسـبيرجيس، الـدول الأخـرى في الاتحـاد الأوروبـي إلى التخـلي عـن هـذه المبـادرة، بالقـول: "مـن وجهـة نظرنـا، حـان الوقـت لكـي ينتقـل الاتحـاد الأوروبـي مـن صيغـة 1+16 التـي تُفـرِّق بـين الـدول الأعضـاء إلى صيغـة 1+27 التـي تُوحِـد الجميـع"[22]. وقـد حـذت لاتفيـا وإسـتونيا في عـام 2022، حـذو ليتوانيـا؛ إذ أعلنتـا الانسـحاب مـن صيغـة التعـاون مـع الصـين، وقالـت وزارة الخارجيـة اللاتفيـة: "سـتواصل لاتفيـا السـعي إلى إقامـة علاقـات بنـاءة وعمليـة مـع الصـين عـلى المسـتوى الثنائـي، وكذلـك مـن خـلال التعـاون بـين الاتحـاد الأوروبـي والصـين"، كمـا أصـدرت إسـتونيا بيانـاً بصيغـة مماثلـة[23].

في هـذا الإطـار، تحولـت صيغـة (1+17) بعـد مـرور 10 أعـوام عـلى تأسيسـها إلى صيغـة (1+17)، وكانـت هـذه الصيغـة قـد بـدأت في الخفـوت أو التراجـع حتـى قبـل انسـحاب الـدول الثـلاث؛ مـا انعكـس مثـلاً في عـدم حضـور زعمـاء ورؤسـاء 6 دول مـن الـدول الـ17 للقمـة التـي ترأسـها الرئيـس الصينـي عـبر الفيديـو، في فبرايـر 2021، وبـدلاً مـن ذلـك، كان هنـاك تمثيـل

على مستوى الوزراء أو مستويات أقل من ذلك؛ ما جعل البعض يرى أن الصيغة التعاونية تحولت بالفعل إلى (11+1)[24]. وربما تشهد السنوات القادمة انسحاب عدد من الدول الأخرى، من أبرزها: التشيك وبولندا وألبانيا؛ ومن ثم، افتقدت المبادرة الزخم تدريجياً، ولم تَعُد قادرة على الصمود أو الفعالية؛ وهو ما قد يجد تفسيره في ضوء اعتبارات عديدة من أهمها تشكيل المبادرة نفسها منذ البداية؛ إذ سعت الصين للتعامل مع دول وسط وشرق أوروبا باعتبارها كتلة واحدة دون مراعاة الاختلافات والتوجهات السياسية والمصالح المتباينة لكل طرف[25].

من ناحية أخرى، اتضح لدول وسط وشرق أوروبا أن تقديرها للعوائد والمنافع الاقتصادية المُحتمَلَة من التعاون مع الصين لم يكن مجدياً أو لم يكن على ذات القدر المأمول عند الانخراط في صيغة (17 + 1) فعلى سبيل المثال، في العام السابق لانسحاب ليتوانيا من المبادرة، لم تتلق دول المنطقة سوى نحو 3% من إجمالي الاستثمارات المباشرة الصينية في أوروبا في عام 2020، بينما تم توجيه النسبة الأكبر من الاستثمارات الصينية إلى دول كبرى في المنطقة مثل: المجر وبولندا، ولم تحظَ الدول الأصغر إلا بنسبة محدودة من الاستثمارات[26]. ومع أن الصين حاولت تدارُك هذا الأمر من خلال إعلان الرئيس شي خلال قمة (17+1)، في فبراير 2021، أن "الصين تعتزم استيراد ما يزيد على 170 مليار دولار أمريكي من السلع من دول وسط وشرق أوروبا في السنوات الخمس المقبلة"[27]، إلا أن كافة التقارير أشارت إلى ارتفاع إجمالي الاستثمارات الصينية في منطقة شرق ووسط أوروبا إلى 5.2 مليار دولار فقط بحلول شهر مارس 2024[28].

واستمر رصيد الصين في وسط وشرق أوروبا في التراجع مع قيام عدد من الدول باتخاذ مواقف أكثر حدة، وربما متعارضة، مع المصالح الصينية؛ وهو ما ظهر في عدد من التحركات كان أبرزها قيام أغلب دول المنطقة بتوقيع مذكرات تفاهم مع الولايات المتحدة لمنع وصول شركة هواوي الصينية إلى شبكات الجيل الخامس لديها، وانضمام أغلب هذه الدول إلى مبادرة الشبكة النظيفة التي أطلقتها الولايات المتحدة في عام 2020؛ بهدف احتواء الشركات التكنولوجية الصينية[29]. كما ألغت رومانيا والتشيك اتفاقيات مع الصين بشأن بناء محطات نووية فيهما في عامي 2020 و2021 على التوالي[30].

وعلاوة على ذلك، برزت مشكلة أخرى لم تكن الصين تضعها في الحسبان عند إطلاق مبادرة (17+1)، وظهرت هذه المشكلة بقوة عَقِبَ الحرب الروسية في أوكرانيا؛ فلم تكن الصين تتصور أن يكون لدى غالبية دول وسط وشرق أوروبا تخوفات أمنية من روسيا؛ الأمر الذي جعل العديد من هذه الدول أكثر ميلاً نحو الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، كضامنين لأمنها القومي، ولموازنة السياسات الروسية التي يُمكِن أن تضر بمصالحها[31].

ولهذا اتخذت بعض دول وسط وشرق أوروبا مواقف صارمة تجاه الصين عقب الحرب الأوكرانية، مع عدم إدانة الصين روسيا، وقيامها بتقديم الدعم لها، وتعزيز علاقاتها معها

بشكل أكبر منذ بداية الحرب في فبراير 2022 وحتى الوقت الراهن؛ ما جعل دول وسط وشرق أوروبا تستشعر أن الصين لا تضع مخاوفها محل الاعتبار؛ وهو ما يبرز على سبيل المثال في تصريحات رئيس ليتوانيا، غيتاناس ناوسيدا، في أكتوبر 2022، حينما أشار إلى أن "الإجراءات العقابية التي اتخذتها الصين ودعمها للغزو الروسي لأوكرانيا أظهرا أن بكين هي المنافس النظامي للاتحاد الأوروبي"[32]. كما ربط رئيس الوزراء البولندي، ماتيوش مورافيتسكي، في إبريل 2023، بين الحرب في أوكرانيا والهجوم الصيني المُحتَمَل على تايوان، بالقول: "إذا تعرضت أوكرانيا للهزيمة في حربها مع روسيا، قد تقرر الصين غزو تايوان، عقب ذلك بوقت قصير"، وهي تصريحات أغضبت الصين، التي اعتبرتها تدخلاً بولندياً في شؤونها الداخلية[33].

بناءً على ذلك، بدأت بعض دول وسط وشرق أوروبا في فَتْح قنوات اتصال مع تايوان؛ الأمر الذي تَعتبِره الصين خطاً أحمر أو تهديداً لسيادتها؛ وهو ما بدأ مع ليتوانيا، التي سمحت لتايوان بافتتاح مكتب تمثيلي لها في نوفمبر 2021، ليكون أول مكتب دبلوماسي لتايوان في قارة أوروبا منذ ما يقرب من عقدين[34]؛ الأمر الذي دفع الصين إلى خَفْض التمثيل الدبلوماسي مع ليتوانيا، ولاسيما أن هذا المكتب حمل اسم تايوان بشكل صريح، كما أعلنت ليتوانيا، في نوفمبر 2022، افتتاح مكتب تمثيلي لها في تايوان؛ مما زاد مستوى التوتر في العلاقات بين الصين وليتوانيا.

ولم يقف الأمر عند ذلك، فمع تولي الرئيس التشيكي الجديد، بيتر بيفل، في يناير 2023، بدأت التشيك في تغيير سياستها الخارجية لتكون أكثر حدة تجاه الصين؛ إذ قام بيفل بأول مكالمة دبلوماسية هاتفية مع توليه منصب الرئاسة مع رئيسة تايوان السابقة، تساي إنغ ون، فيما اعتبرته الصين تجاوزاً واضحاً للأعراف داخل الاتحاد الأوروبي في التعامل مع تايوان؛ إذ تقتصر التبادلات الرسمية مع الأخيرة على مستوى الموظفين أو نواب الوزراء وليس الرؤساء، والأهم من ذلك أن التشيك بدأت في تكريس مرحلة مختلفة عن فترة الرئيس التشيكي السابق، ميلوش زيمان، والتي توافقت بشكل كبير مع الصين[35]؛ بل وقام رئيس مجلس النواب التشيكي، برفقة 150 فرداً، بينهم برلمانيون ورجال أعمال، بزيارة تايوان، في مارس 2023، ووقَّع الطرفان عدداً من الاتفاقيات وتفاوضا على صفقة أسلحة تشيكية إلى تايوان[36].

وفي ضوء ملامح هذا التوتر بين الصين والعديد من دول وسط وشرق أوروبا، يُمكِن تصنيف طبيعة وحدود العلاقة بين الصين ودول المنطقة إلى عدد من المجموعات؛ إذ تتشكل المجموعة الأولى من دول مؤيدة لتعزيز العلاقات مع الصين بشكل مُطلَق، ويأتي على رأسها المجر وصربيا، مثلما وضح جلياً في نتائج زيارة الرئيس شي الأخيرة للدولتين. أما المجموعة الثانية، فتتشكل من دول البلطيق (إستونيا ولاتفيا) والتشيك، وهي الدول التي تتخذ مواقف حادة مع الصين، وباتت تضع مخاوفها الأمنية فوق أية مكاسب أو منافع اقتصادية يُمكِن أن تجنيها من تقاربها مع الصين؛ ولذا انسحبت من صيغة (17+1). وربما تقترب التشيك

مـن اتخـاذ الخطـوة ذاتهـا في المسـتقبل القريـب. وثمـة مجموعـة ثالثـة هـي الأغلبيـة، وتُمثِّـل الدول المتبقيـة، التـي ربمـا لـدى أغلبهـا تحفظـات عـلى الصـين، لكنهـا لا تراهـا مصـدر تهديد مـن جانب، ولا ترغـب في خسـارة علاقاتهـا التجاريـة والاسـتثمارية معهـا مـن جانـب آخـر[37]، وتفضـل اتخـاذ مواقـف متوازنـة مـن التنافـس الصينـي الأمريكـي ومـن التوتـر الصينـي الأوروبـي مـن جانـب ثالـث.

الهوامش

1- Branko Filipovic and Daria Sito-sucic, China, Serbia chart ‘shared future’ as Xi Jinping visits Europe, **Reuters**, May 9, 2024 , https://n9.cl/bz49l

2- Simon Leplâtre, France and China share 60 years of tumultuous and unbalanced diplomatic relations**, Le Monade**, May 6, 2024. https://tinyurl.com/23bmxwra

3- السيد صدقي عابدين، جولة شي جين بينج الأوروبية.. توقيتات ودلالات، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 15 مايو 2024، https://tinyurl.com/2ec4st7r

4- Shi Jiangtao, China sends ‘message to Nato’ with Xi’s visit to Belgrade embassy bombing site, **South China Morning Post**, May 7, 2024. https://tinyurl.com/3x3dvs5f

5- EU-China Strategic Outlook: Commission and HR/VP contribution to the European Council (21-22 March 2019), **European Commission**, March 12, 2019. https://tinyurl.com/mv8ht8zd

6- David Sacks, Why Is Italy Withdrawing from China’s Belt and Road Initiative? **The Council on Foreign Relations (CFR),** August 31, 2023. https://tinyurl.com/mt5u2myh

7- رسميا.. إيطاليا تنسحب من مشروع "الحزام والطريق" الصيني، **سكاي نيوز عربية**، 6 ديسمبر 2023، https://tinyurl.com/2bx6xa2m

8- الحمائيـة الاقتصاديـة: لمـاذا يفـرض الاتحـاد الأوروبـي قيـوداً جمركيـة علـى السـيارات الكهربائيـة الصينيـة؟ **مركـز المسـتقبل للأبحـاث والدراسـات المتقدمـة**، 17 يوليـو 2024. https://tinyurl.com/386ctmcs

9- بريطانيا وألمانيا: ملاحقات في حق متهمين بالتجسس لصالح الصين، **إندبندنت عربية**، 22 إبريل 2024. https://tinyurl.com/v27aymm5

10- Jörn Fleck, Ursula von der Leyen set Europe’s ‘de-risking’ in motion. What’s the status one year later?, **Atlantic Council,** April 7, 2024. https://tinyurl.com/bdejk7n4

11- Mark Leonard & others, Europe Alone: Nine thinkers on the continent’s future without America’s embrace, **foreign policy**, July 1, 2024. https://n9.cl/y568ms

12- Wesley Rahn, Did China’s Xi Jinping expose disunity in Europe? **DW**, May 11, 2024.

https://tinyurl.com/yc7z6vjr

13- China, Serbia lift ties to comprehensive strategic partnership, **Xinhua**, June 18, 2016. https://tinyurl.com/7w4d59hz

14- Erik Brattberg and Others, China’s Influence in Southeastern, Central, and Eastern Europe: Vulnerabilities and Resilience in Four Countries, **Carnegie**, October 13, 2021.

https://tinyurl.com/2fwsbun7

15- Giulia Di Donato, China’s Approach to the Belt and Road Initiative and Europe’s Response, **the Italian Institute for International Political Studies (ISPI**), May 6, 2020. https://tinyurl.com/2p9hscxd

16- Richard Turcsányi , Central and Eastern Europe’s courtship with China: Trojan horse within the EU?, **the European Institute for Asian Studies**, January 2014. P 3. https://tinyurl.com/mv3kbftp

17- He Zhigao, 16+1 cooperation and china-eu relationship, **China – CEE Institute**, November 2018. P 5. https://tinyurl.com/2mch7wrb

18- Hu Hong, Greece joining 16+1 is a positive step for EU, **China Global Television Network**, April 14, 2019. https://tinyurl.com/mu7b7568

19- Horia Ciurtin, The "16+1" Becomes the "17+1": Greece Joins China's Dwindling Cooperation Framework in Central and Eastern Europe, **Jamestown Foundation**, May 29, 2019. https://tinyurl.com/3r4538wt

20- Justyna Szczudlik, China-Led Multilateralism: The Case of the 17+1 Format, **The national bureau of Asian research**, No. 87, August 25, 2020, https://n9.cl/9bond

21- Eamonn Butler, 16+1: The EU's Concerns of a Chinese 'Trojan Horse', **EuropeNow,** June 5, 2018. https://tinyurl.com/42xnmaw6

22- Stuart Lau, Lithuania pulls out of China's '17+1′ bloc in Eastern Europe, **Politico**, May 21, 2021. https://tinyurl.com/mvnvvax9

23- Milda Seputyte and Others, Baltic States Abandon East European Cooperation With China, **Bloomberg**, August 11, 2022. https://tinyurl.com/mryv6npb

24- Stuart Lau, **OP.Cit**.

25- Andreea Brînză, How China's 17+1 Became a Zombie Mechanism, **The diplomat**, February 10, 2021. https://tinyurl.com/39nyyfb9

26- Hiroyuki Akita, How China continues to lose friends in Central and Eastern Europe, **Nikkei Asia**, November 3, 2022. https://tinyurl.com/3tzzsmv6

27- Full Text: Keynote Speech by Chinese President Xi Jinping at the China-CEEC Summit, **Xinhua,** February 9, 2021. https://tinyurl.com/34vj72ve

28- Xi's Europe trip boosts China-Central and Eastern Europe cooperation, **The Express Tribune**, May 10, 2024. https://tinyurl.com/mtmhjvnd

29- Sona Muzikarova, China is losing Eastern Europe, **Atlantic Council**, June 19, 2023. https://tinyurl.com/4unt3tps

30- رومانيا تلغي اتفاقا مع شركة صينية كبيرة بسبب وجودها على "القائمة السوداء"، **مونت كارلو الدولية**، 12 يونيو 2020. **https://tinyurl.com/563cf7em**

31- Ivana Karásková, How China lost Central and Eastern Europe, **Mercator Institute for China Studies**, April 20, 2022. https://tinyurl.com/y2a2uhdc

32- Lithuania opens Taiwan trade office as its China ties sour, **The Taipei Times**, November 8, 2022. https://tinyurl.com/sah4wxba

33- رئيس وزراء بولندا: هزيمة أوكرانيا قد تشجع الصين على مهاجمة تايوان، **الشرق**، 13 إبريل 2023. https://tinyurl.com/3arj58nk

34- China condemns opening of Taiwan office in Lithuania as 'egregious act', **the guardian**, November 19, 2021. https://tinyurl.com/nt5pxw48

35- Stuart Lau, China warns new Czech president after Taiwan call, **Politico**, January 31, 2023. https://tinyurl.com/4rwntmdv

36- Daniel McVicar, How the Czech Republic Became One of Taiwan's Closest European Partners and What It Means for EU-China Relations, **Council on Foreign Relations**, April 24, 2023. https://tinyurl.com/ykspszfc

37- Filip Šebok and others, Searching for a Central and Eastern European Voice on EU China Policy, **The Diplomat,** April 16, 2024. https://tinyurl.com/3bu6w4jy

فجوة القدرات:
معوقات تنفيذ الأهداف الفرنسية في الإندوباسيفيك وجزر المحيط الهادئ

أحمد الهاشمي

باحث متخصص في الشؤون الأوروبية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي

أثارت أحداث العنف التي اندلعت في إقليم كاليدونيا الجديدة، في شهر مايو 2024، على خلفية مشروع تعديلات دستورية من شأنه أن يسمح لمزيد من الفرنسيين بالتصويت في الانتخابات المحلية، بما يحد من النفوذ السياسي للسكان الأصليين[1]؛ مخاوف المسؤولين في فرنسا من أن تؤثر تلك الأحداث في النفوذ والمصالح الفرنسية في إقليم يُعد إحدى الركائز الأساسية في استراتيجية فرنسا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ "الإندوباسيفيك"، خاصةً مع تصاعد حدة التنافس الإقليمي والدولي في المنطقة.

ونظراً لأن فرنسا تُعد من الدول المقيمة تاريخياً في المنطقة ولديها أقاليم تابعة لسيادتها هناك؛ فقد كانت أول دولة أوروبية تقوم بعملية إعادة تقييم لاستراتيجيتها في المنطقة منذ عام 2017 وحتى صدور وثيقة "الاستراتيجية الفرنسية في الإندوباسيفيك"، في عام 2021، بما يعكس مساعي فرنسا إلى مواكبة التطورات الخاصة بانخراط القوى الكبرى في تفاعلات المنطقة بصورة غير مسبوقة خلال السنوات الماضية.

وتُعرِّف فرنسا منطقة الإندوباسيفيك على أنها تلك المنطقة الممتدة من الساحل الشرقي لقارة إفريقيا حتى الساحل الغربي للأمريكيتين، وتضم وفقاً لهذا التعريف حوالي 60% من إجمالي سكان العالم، وتسهم بنحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[2]، وتمر بها عدة طرق تجارية بحرية حيوية؛ وهو ما يكسبها مزيداً من الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية.

في هـذا الإطـار، يتنـاول هـذا الموضـوع دعائـم وأهـداف الحضـور الفرنـسي في المنطقـة ومرتكزات الرؤيـة الفرنسـية الاسـتراتيجية للمنطقـة كمـا تبرزهـا الوثائـق الرسـمية وأبـرز التحديـات والعقبات أمـام تنفيـذ الرؤيـة والأهـداف الفرنسـية في المنطقـة.

أولاً: دعائم وأهداف الحضور الفرنسي في الإندوباسيفيك

يعـود تاريـخ التدخـل الفرنـسي في منطقـة المحيطـين الهنـدي والهـادئ إلى القـرن السـابع عـشر مـع اسـتعمار جزيـرة ريونيـون، ثـم شـهد القـرن التاسـع عـشر مزيـداً مـن التوسـع في مناطـق مثـل: الهنـد الصينيـة (فيتنـام ولاوس وكمبوديـا) ومدغشـقر وكاليدونيـا الجديـدة وبولينيزيـا، ثـم جـاءت حـركات التحـرر الوطنـي، ومعهـا خـسرت فرنسـا مناطـق كبـيرة، لكنهـا حافظـت عـلى وجودهـا في ريونيـون ومايـوت وكاليدونيـا الجديـدة وبولينيزيـا الفرنسـية، وأبقـت عـلى قواعـد عسـكرية اسـتراتيجية في أراضيهـا المتبقيـة، مدعومـة في ذلـك بوجودهـا التاريخـي في المنطقـة، ومعرفتهـا بشـؤونها، وقدرتهـا عـلى التدخـل وتوجيـه الأحـداث بمـا يحفـظ هـذا النفـوذ. وحتـى الآن هنـاك عـدد مـن الأصـول العسـكرية والاسـتراتيجية التـي تدعـم الحضـور والنفـوذ الفرنـسي بالمنطقـة، مـن أهمهـا مـا يـلي:

- **الأصـول الإقليميـة**، إذ تُسـتخدَم الأراضي الفرنسـية فيمـا وراء البحـار كقواعـد عسـكرية اسـتراتيجية، وتشـمل القواعـد الرئيسـية: ريونيـون، ومايـوت، وكاليدونيـا الجديـدة، وبولينيزيـا الفرنسـية؛ والتـي تُسـهِّل عمليـات المراقبـة والتدخـل البحـري.

- **القـوات السـيادية**، إذ تقـوم هـذه القـوات بـدور كبـير في مهـام الاسـتخبارات الإقليميـة والنقـل الجـوي والخدمـة العامـة. وتعمـل التدريبـات العسـكرية مثـل: "مـارارا" و"كـروا دو سـود" عـلى تعزيـز قـدرات المسـاعدة الإنسـانية والإغاثـة في حـالات الكـوارث[3]. ولـدى فرنسـا مـا يقـرب مـن 7 آلاف مـن قواتهـا المسـلحة في المنطقـة، يتوزعـون تحـت خمـس قيـادات عسـكرية مختلفـة. ومـن المُتوقَّـع أن يتـم تدعيـم هـذه القـوات وفقـاً للخطـة العسـكرية المُعلَنَة خـلال الفـترة مـن عـام 2024 حتـى عـام 2030[4].

- **عمليـات الانتشـار الحديثـة**، إذ تنـشر فرنسـا قـدرات عسـكرية متعـددة الاسـتخدامات، بمـا في ذلـك الوحـدات البريـة والمهـام البحريـة مثـل: مهمتـي جـان دارك وماريـان؛ ممـا يوفـر لهـا قـدرات مرتبطـة بالتدخـل السريـع.

بنـاءً عـلى هـذه الخلفيـة التاريخيـة، وفي ظـل المتغـيرات الجديـدة التـي تشـهدها المنطقـة في السـنوات الأخـيرة؛ فـإن هنـاك مجموعـة مـن المصالـح الفرنسـية المتشـابكة في الإندوباسـيفيك، تدفـع فرنسـا نحـو تأكيـد حضورهـا بالمنطقـة وحمايـة مصالحهـا ومواطنيهـا؛ وهـو مـا يمكـن تناولـه بإيجـاز فيمـا يـلي:

1 – حماية المصالح الفرنسية الحيوية:

لدى فرنسا عددٌ من المصالح المباشرة في الإندوباسيفيك، من أبرزها حماية الأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار، والتي تتبع فرنسا تبعية مباشرة؛ إذ تضم هذه المنطقة حوالي 90% من المساحة المائية لفرنسا، وثمة حوالي 1.6 مليون مواطن فرنسي يعيشون في هذه الأقاليم،[5] هذا علاوة على أن هناك حوالي 200 ألف مواطن فرنسي يعيشون في دول أخرى بالمنطقة. ويُضاف إلى ذلك قضية جوهرية تتعلق بحرية الملاحة بالنسبة لفرنسا، وما يمكن أن تتعرض له من مشكلات بسبب اتساع النفوذ الصيني، وارتفاع حدة التوترات في المنطقة، فالمنطقة من الناحية الاقتصادية، ليست حيوية فقط بالنسبة للتجارة الدولية عموماً، ولكنها تمتلك أيضاً مخزونات كبيرة من الموارد الطبيعية المهمة، فعلى سبيل المثال، جاءت كاليدونيا الجديدة في المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج النيكل في عام 2023، وتحتوي على ما بين 20 إلى 30% من الاحتياطي العالمي منه[6].

شكل (1): الحضور الفرنسي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ

Source: Erik Brattberg, and Others, Can France and the UK Pivot to the Pacific?, Carnegie Endowment for International Peace, July 5, 2018. https://tinyurl.com/276uza75

ونظـراً لهـذه المصالـح المبـاشرة، ترتكـز الجهـود الفرنسـية عـلى تنويـع وتعزيـز الـشراكات الاقتصاديـة؛ بهـدف تحويـل أقاليمهـا أو أراضيهـا بالمنطقـة إلى مراكـز للاتصـال الرقمـي والشـحن البحـري والتعـاون الأمنـي والعسـكري؛ وزيـادة تأثيرهـا الإقليمـي مـن خـلال المشـاركة في ودعـم المنظمـات الإقليميـة وتعزيـز التنميـة المسـتدامة وحمايـة البيئـة ومواجهـة الكـوارث الطبيعيـة والتغـيرات المناخيـة.

2 – تجنُّب اتساع دائرة التوتر في المنطقة:

تخلُـص المواقـف الفرنسـية، كمـا تـبرز في الوثائـق الرسـمية، إلى وجـود سـببين رئيسـيين للتوتـر، أولهمـا التحـركات الصينيـة القائمـة عـلى سياسـة فـرض الأمـر الواقـع؛ إذ تسـيطر الصـين عـلى عـدد مـن الجـزر المُتنـازَع عليهـا مـع بعـض دول المنطقـة مثـل: الفلبـين وفيتنـام واليابـان وغيرهـم، وشرعـت في "عسـكرة" هـذه الجـزر، بمـا يفـرض سـيطرتها الفعليـة؛ إذ تـرى باريـس أن هـذه التحـركات الصينيـة تخالـف قواعـد القانـون الـدولي، وتعـلي مـن قيمـة فـرض الأمـر الواقـع عـلى مـا عـداه مـن مبـادئ، وتَعتـبِر ذلـك سـابقة يُمكِـن أن تتكـرر في مناطـق أخـرى؛ ممـا يُعـرِّض الأمـن والسـلم الـدولي للخطـر.

وعليـه، تسـعى فرنسـا إلى محاولـة تحجيـم هـذه التحـركات، سـواءً دبلوماسـياً أم عسـكرياً، مـن خـلال وجـود عسـكري شِـبْه مسـتمر في بحـر الصـين الجنوبـي والشرقـي، مسـتخدمة في ذلـك قواعدهـا الموجـودة في "كاليدونيـا الجديـدة" وبولينيزيـا الفرنسـية"؛ ففـي عـام 2019 عـلى سـبيل المثـال، أبحـرت حاملـة الطائـرات "شـارل ديغـول" باتجـاه خليـج تايلانـد بعـد توقفهـا في سـنغافورة؛ ممـا اعْتِـبَرَ ضِمْـن الرسـائل الفرنسـية للصـين بعـدم الاتجـاه لتصعيـد التوتـر. وقـد صرحـت وزيـرة الدفـاع الفرنـسي، حينـذاك، فلورانـس بـارلي، أن "فرنسـا سـوف تسـتمر في الدفـاع عـن القانـون الـدولي بالمنطقـة بشـكل راسـخ ومسـتمر، لكـن مـن دون مواجهـة"، مؤكـداً أن "أي تعطيـل لحريـة الملاحـة سـوف يؤثـر بشـكل سـلبي في اقتصاديـات وتجـارة أوروبـا"[7].

أمـا السـبب الثانـي مـن وجهـة نظـر فرنسـا، فهـو تنامـي حالـة الاسـتقطاب الحـادة في المنطقة، فعـلاوة عـلى أن سياسـات الصـين تُمثِّـل هاجسـاً أمنيـاً وتجاريـاً فرنسـياً؛ فـإن حالـة الاسـتقطاب التـي فرضتهـا محاولـة الولايـات المتحـدة وبعـض حلفائهـا موازنـة النفـوذ الصـين قـد تسـببت كذلـك في زيـادة هـذا القلـق الفرنـسي مـن احتمـالات التصعيـد في المنطقـة؛ إذ تنظـر فرنسـا بعـدم ارتيـاح إلى تراجُـع السـيادة الفعليـة لـدول المنطقـة في ظـل حالـة الاسـتقطاب بـين الولايـات المتحـدة والصـين؛ ومـن ثـم تسـعى لدعـم دول المنطقـة اقتصاديـاً وتكنولوجيـاً بمـا يسـهم بقـدر مـا في الحفـاظ عـلى اسـتقلالية هـذه الـدول.

ولهـذا، تقوم الاسـتراتيجية الفرنسـية في المنطقـة على مبـادئ "التعدديـة القطبية" و"الدبلوماسـية متعـددة الأطـراف"، بمـا يُحجِّـم قـدر الإمـكان مـن الاسـتقطاب وحَـصْر الاختيـارات في معسـكر الولايـات المتحـدة أو معسـكر الصـين؛ وهـو مـا يتضـح في تصريحـات وزيـر الخارجيـة الفرنـسي، جيـان لودريـان، في عـام 2021، حينمـا ذكـر أن "فرنسـا تسـعى للتعاطـي مـع المنطقـة بعيـداً عـن

منطـق التحالفـات الصفريـة، وأنهـا تأمـل في أن تصنـع طريقـاً ثالثـاً بـين هـذه التحالفـات وذلـك اسـتجابةً للمسـتجدات في المنطقـة، وبالتعـاون مـع الـدول ذات النيـات الحسـنة"[8].

وفي عـام 2022، أكـد الرئيـس الفرنـسي، إيمانويـل ماكـرون، المعنـى ذاتـه في حـواره مـع مجلـة DSI ؛ إذ قـال: "ترفـض فرنسـا طـرفي النقيـض؛ التعامـل بسـذاجة مـع الصـين وتوسـعها، أو الالتحـاق بالسياسـة الصداميـة والتـي تُذكِّـي التوتـرات"[9]. وبنـاءً عـلى ذلـك، فقـد امتنعـت فرنسـا عـن الالتحـاق بالسياسـات والخطـوات الأمريكيـة التـي هدفـت لمواجهـة الصـين في المنطقـة، والتـي بـدأت في عهـد الرئيـس الأمريكـي السـابق، ترامـب، ويتـم اسـتكمالها في عهـد الرئيـس بايـدن.

3 – الحفاظ على الاستقلالية الفرنسية بالمنطقة:

أضحـت منطقـة الإندوباسـيفيك أبـرز سـاحات اسـتعراض القـوة والنفـوذ في العالـم، سـواءً للتنافس في المسـاحات الجديـدة مثـل: التكنولوجيـات المتقدمـة والفضـاء واسـتخدامات الـذكاء الاصطناعـي، أم التنافـس في السـاحات التقليديـة المرتبطـة بالتسـليح والانتشـار البحـري؛ ومـن ثـم لـن تحافـظ فرنسـا عـلى موقعهـا القديـم كإحـدى القـوى الكـبرى التـي لهـا أقاليـم عديـدة فيمـا وراء البحـار إلا مـن خـلال تعزيـز وجودهـا في هـذه السـاحات، وبـشرط الحفـاظ عـلى قـدر كبـير مـن الاسـتقلالية والـدور المختلـف عـن الكتـل الموجـودة.

في هـذا الإطـار، تـدرك فرنسـا أن التماهـي مـع السياسـة الأمريكيـة في منطقـة الإندوباسـيفيك لن يمنحهـا المكانـة التـي ترغـب بهـا، خاصـةً وأنـه مـن الناحيـة التاريخيـة اختلفـت طريقـة وأهـداف الوجـود الأمريكـي عـن الفرنـسي في المنطقـة، لعـدة أسـباب، أولهـا: البعـد الجغـرافي للأقاليـم التابعة لفرنسـا وأماكـن وجودهـا عـن المناطـق التـي تُمثِّـل أولويـة اسـتراتيجية للولايـات المتحـدة بالمنطقة، وتمتُّـع هـذه الأقاليـم باسـتقرار نسـبي في ظـل الإدارة الفرنسـية؛ ومـن ثـم عـدم الحاجـة لتدخـل أمريكـي. وثانيهـا: تراجُـع الوجـود العسـكري الفرنـسي في المنطقـة منـذ توقُّـف فرنسـا عـن إجـراء تجـارب نوويـة بهـا؛ وهـو مـا دفـع الولايـات المتحـدة للاعتقـاد بـأن فرنسـا أقـل أهميـة مـن حلفاء آخريـن بالمنطقـة مثـل: أسـتراليا ونيوزلنـدا. وثالثهـا: رغبـة الولايـات المتحـدة في الابتعـاد عـن التُّهـم التـي طالـت فرنسـا في المنطقـة جـراء تاريخهـا الخـاص بإجـراء التجـارب النوويـة[10].

وفقـاً لذلـك، ظهـرت عـدة حـالات أبـرزت هـذا التبايـن الفرنـسي الأمريكـي، لعـل أبرزهـا حالـة دولـة فيجـي، فعقـب الانقـلاب العسـكري الـذي وقـع هنـاك في عـام 2006، تبنـت الولايـات المتحـدة ومعهـا أسـتراليا ونيوزلنـدا، نهجـاً عقابيـاً تمثَّـل بالأسـاس في مقاطعـة حكومـة فيجـي، فحـين اتجهـت فرنسـا لمزيـد مـن التعـاون مـع فيجـي، ودعمـت مجموعـة جبهـة قيـادات الميلانزيـين Melanesian Spearhead Group، التـي تضـم أربـع دول هـي فيجـي، وبابـوا غينيـا الجديـدة، وجـزر سـليمان، وفانواتـو؛ إذ اعُتِـبَر هـذا الدعـم بمثابـة توفـير منصـة بديلـة للمنصـة الأمريكيـة (منتـدى جـزر الباسـيفيك The Pacific Islands Forum)، كمـا زادت فرنسـا مـن معـدلات التبـادل التجـاري مـع الـدول الأربـع[11]، وقـام الرئيـس ماكـرون بزيـارة فانواتـو في يوليـو 2023، في أول زيـارة مـن نوعهـا لرئيـس فرنـسي لإحـدى الجمهوريـات المسـتقلة عـن فرنسـا.

شكل (2): خريطة الأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار

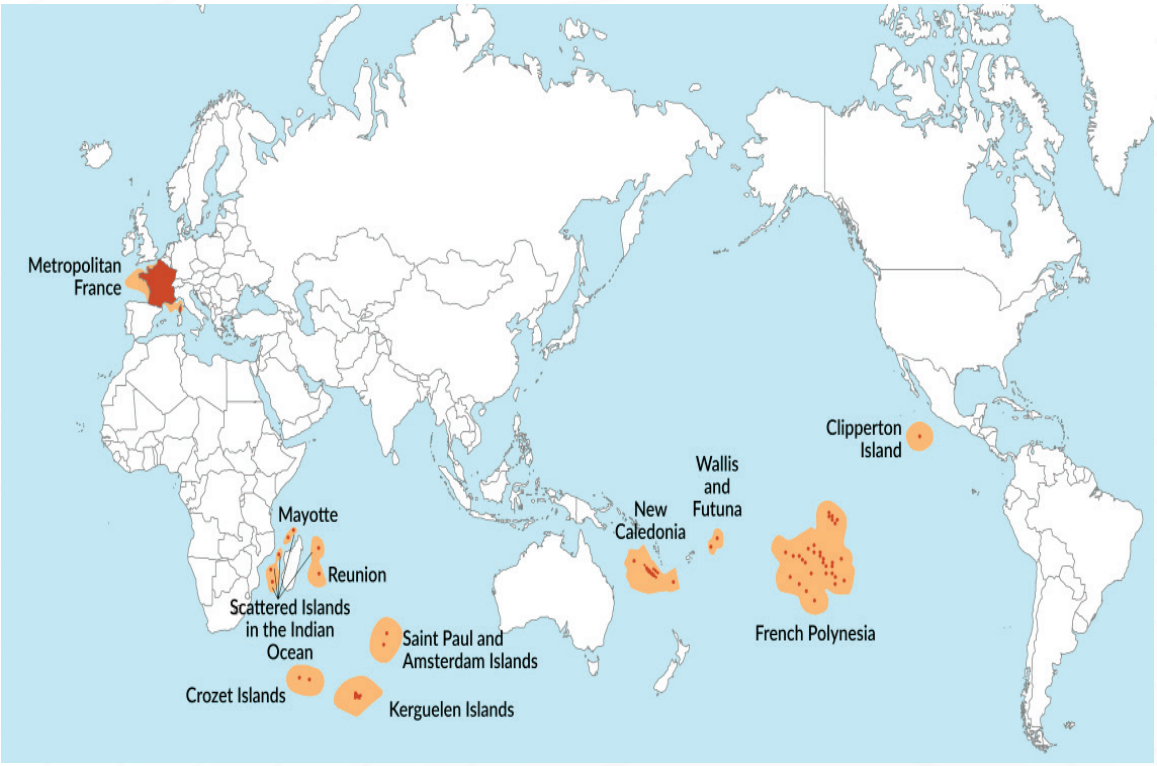

Source: Charles Millon, France's strategy in the Indo-Pacific, Geopolitical Intelligence Services, February 2022. https://tinyurl.com/2kyfcpvy

ثانياً: مرتكزات الرؤية الفرنسية لمنطقة الإندوباسيفيك

تتبنى فرنسا، في ظل أهدافها السابقة، ومع احتدام التنافس بين القوى الدولية في منطقة الإندوباسيفيك حول النفوذ والموارد، سياسة مخالفة لتأسيس التكتلات والتحالفات الأمنية الحديثة؛ فهي ليست طرفاً على سبيل المثال في تحالف "أوكوس"، الذي يضم الولايات المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة، أو في تحالف "كواد" الرباعي، الذي يضم الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا؛ وكلاهما يستهدف بدرجات ما موازنة، إن لم يكن احتواء وتطويق، النفوذ الصيني في المنطقة.

ولكن لا يعني ذلك أن فرنسا لا ترى في الصين تهديداً لاستقرار المنطقة، فقد تطرقت وثيقة "مراجعة الدفاع والأمن الفرنسي القومي"، الصادرة في عام 2017، إلى المخاطر التي يمثلها طموح الصين في أن تصير القوة الأعظم في آسيا، في ظل التحديث العسكري الصيني وارتفاع المُخصَّصات العسكرية الصينية لما يزيد عن أربعة أمثال نظيرتها الفرنسية، وأشارت

المراجعة كذلك إلى مساعي الصين لتغيير القواعد ومناطق النفوذ القائمة في المنطقة، في ظل ادعائها بحقوق تاريخية في بحري الصين الشرقي والجنوبي.

وكان أهم ما ميَّز وثيقة مراجعة الدفاع والأمن القومي، الصادرة عام 2022، هو طرحها لمبدأ "توازن القوى" وفكرة "الطريق الثالث"[12]، والتي تَقصِد عدم انضمام فرنسا لا إلى المعسكر الأمريكي ولا إلى المعسكر الصيني، والعمل على إيجاد طريق بين الطرفين؛ يَهدف إلى التعايش وتقليص حالة الاستقطاب الموجودة حالياً، وذلك على الرغم من إشارة الوثيقة إلى تنامي الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين، واعتبارها "مثيرة للقلق".

وتقوم رؤية فرنسا الكلية للمنطقة على بناء فضاء شامل ومفتوح قائم على احترام القانون الدولي والعمل متعدد الأطراف؛ وهو ما يظهر بشكل تفصيلي في وثيقة "الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الإندوباسيفيك"، الصادرة في عام 2021[13]، والتي تُعد بمثابة رؤية شاملة ومتعددة الأوجه لنهج فرنسا في التعامل مع المنطقة والاستفادة من أدواتها الأمنية والاقتصادية والبيئية والتعليمية لتعزيز نفوذها ودعم الاستقرار الإقليمي. وقد حددت الوثيقة بشكل واضح أهداف فرنسا الرئيسية المتمثلة في الحفاظ على المنطقة مفتوحة وشاملة وفق نظام دولي قائم على القواعد، وخالية من استخدام الإكراه والتهديد، مع التركيز على التعددية واحترام القانون الدولي. كما تناولت الوثيقة أيضاً التغيرات الاستراتيجية المهمة بالمنطقة، والتي يأتي في مقدمتها صعود الصين، والمنافسة بين الولايات المتحدة والصين، والتهديدات العابرة للحدود الوطنية، والتأثيرات المختلفة لظاهرة تغيُر المناخ.

وتفصيلاً، تنص الوثيقة في القسم الخاص بالأهداف والإجراءات الاستراتيجية، أنه فيما يتعلق بالأمن والدفاع؛ فإن باريس تهدف إلى ضمان سلامة فرنسا وسيادتها وحماية مواطنيها وأراضيها، وتعزيز التعاون العسكري والأمني للحفاظ على الاستقرار الإقليمي، والحفاظ على الوصول إلى المناطق المُشترَكَة وسط المنافسة الاستراتيجية، وتوقُع المخاطر الأمنية الناجمة عن تغيُر المناخ. ومن ناحية الاقتصاد والاتصال والبحث والابتكار؛ تهدف إلى تنويع إمدادات السلع الاستراتيجية وتقليل التبعيات، وتعزيز المعايير الدولية لإقامة المنافسة العادلة، وتعزيز احتياجات الاتصال والبنية التحتية، ودَعْم الشركات الفرنسية وتعميق الشراكات البحثية خاصةً في مجال الصحة. وفيما يتعلق بالتعددية وسيادة القانون؛ تهدف فرنسا إلى تعزيز منتديات التعاون الإقليمي، وزيادة مشاركة الاتحاد الأوروبي بها، وتعزيز سيادة القانون والأطر القانونية البحرية. وأخيراً تهدف الاستراتيجية فيما يرتبط بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للمحيطات؛ إلى زيادة المشاركة الإقليمية في التخفيف من آثار تغير المناخ وتحول الطاقة، وتعزيز إجراءات التنوع البيولوجي وشراكات حماية المحيطات، وتحسين قدرات الاستجابة للكوارث الطبيعية.

وتشير الوثيقة في قسم خاص إلى الشراكات الرئيسية لفرنسا بالمنطقة وأهدافها، كما يلي:

- **الهند:** شراكة استراتيجية قوية تركز على الأمن البحري، والطاقة المتجددة، وتلوُّث المحيطات، والإجراءات المشتركة داخل المنظمات الإقليمية للمحيط الهندي، مثل "هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي".[14]

- **أستراليا:** تعاون أمني ودفاعي مكثف، واتخاذ إجراءات مشتركة ضد الصيد غير القانوني، والاستجابة للكوارث الطبيعية، وحماية البيئة، وتوسيع التعاون ليشمل المحيط الهندي.

- **اليابان:** التركيز على السلامة البحرية، والمناخ، والبيئة، والتنوع البيولوجي، وجودة البنية التحتية، والصحة، والتدريبات العسكرية المشتركة ومشروعات البنية التحتية.

- **رابطة الآسيان:** تعزيز التعاون في مجالات التنمية المستدامة، والصحة العامة، والتجارة، والاتصال، والأمن، إلى جانب التزامات مالية ومشروعات كبيرة من جانب الوكالة الفرنسية للتنمية.

- **تعزيز دور الاتحاد الأوروبي:** تدعم فرنسا استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ القائمة على تعزيز التنمية المستدامة والتعاون الأمني كما يتمثل في مبادرات مثل: Global Gateway وCrimario II، ومواجهة التحديات غير التقليدية بالمنطقة، وتنويع التجارة، ودعم عمليات الأمن البحري، ومواجهة الجرائم الإلكترونية والإرهاب.

ويمكن التأكيد مما سبق أن فرنسا تعمل على تعزيز وجودها ومصالحها في المنطقة من خلال تعزيز شراكتها القائمة فعلياً مع عدة دول، من أبرزها الهند واليابان، وأستراليا ونيوزيلندا، اللتين تجمعهما مع فرنسا اتفاقية تعاون مُشترَك ثلاثية هي اتفاقية "فرانز"[15] الموقعة في عام 1992. وترتكز هذه العلاقات على القيم المُشترَكة بين هذه الدول، وعلى اتفاقيات للدفاع، وعمليات لتبادل المعلومات، كما تسهم التدريبات المنتظمة مع هؤلاء الشركاء في تعزيز التنسيق البحري، مثل تدريبات فارونا مع الهند. هذا علاوة على الارتباطات متعددة الأطراف؛ إذ تشارك فرنسا في مناورات متعددة الأطراف مثل لابيروز، مع الولايات المتحدة وأستراليا واليابان، والتي بدأت الهند المشاركة فيها منذ عام 2021[16].

ثالثاً: تحديات تنفيذ الرؤية والأهداف الفرنسية

تصطدم رؤية فرنسا في منطقة الإندوباسيفيك ومساعي تحقيق أهدافها بجملة من التحديات، سواءً ما يتعلق منها بالإرث الاستعماري وشرعية الوجود الفرنسي بشكل عام في جزر المحيط الهادئ؛ أم ما يرتبط بالموقف الفرنسي من إدارة التفاعلات في المنطقة، في ظل

تباين موقف فرنسا مع عدد من القوى بشأن التعامل مع الصين؛ أم ما يتعلق بالتحديات التشغيلية والهيكلية التي تُواجِه عملية الانتشار العسكري الفرنسي، وهو ما يمكن تناوله بإيجاز كما يلي:

1 – التداعيات السلبية للإرث الاستعماري:

على الرغم من أن تاريخ وجود فرنسا في جزر المحيط الهادئ عادةً ما يصب في صالحها بحكم خبراتها في المنطقة؛ فإنه يمثل تحدياً في الوقت ذاته ارتباطاً بمجموعة من القضايا السلبية مثل: الاستعمار والعبودية وإجراء التجارب النووية، وهو ما يبرز على سبيل المثال في حالة كاليدونيا الجديدة؛ إذ لا تزال التوترات بشأن الماضي الاستعماري تؤثر في علاقاتها مع فرنسا؛ وهو ما أدى وِفْقَ اتفاقيات ماتينيون (نسبةً إلى مكان التوقيع في قصر ماتينيون في باريس)، في عام 1988، إلى إجراء ثلاثة استفتاءات على الاستقلال في أعوام 2018 و2020 و2021. وقد شهد الاستفتاء الأخير، الذي أُجرِيَ في ظل جائحة "كورونا"، مقاطعة من جانب الأحزاب المؤيدة للاستقلال، مما قوَّض شرعيته[17]، ثم جاءت أحداث العنف الأخيرة، التي اندلعت على إثر محاولة الحكومة الفرنسية تعديل قانون الانتخابات بحيث يُسمَح لمن مضى عليه 10 سنوات في الإقليم بحق الانتخاب؛ لتبرز حالة التوتر المصحوبة بتكهنات مختلفة حول مستقبل الوجود الفرنسي بالإقليم.

شكل (3): نتائج استفتاءات كاليدونيا الجديدة للاستقلال عن فرنسا

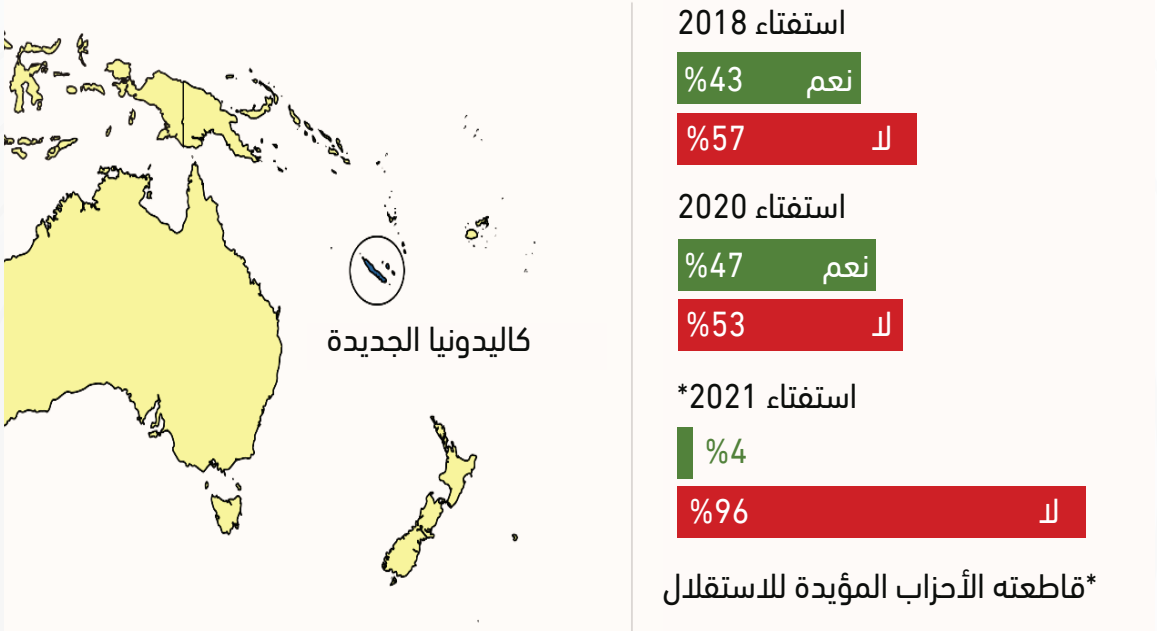

Source: Adrian Muckle, Why Did Independence Parties Boycott New Caledonia's Referendum? Novara Media, December 2021. https://tinyurl.com/yjk73utj

وفي حالة بولينيزيا الفرنسية، خلَّفت التجارب النووية التي أجرتها فرنسا بين أعوام 1966 و1996 إرثاً من القضايا الصحية والبيئية والاجتماعية، واعترف الرئيس ماكرون بالحاجة إلى تعويضات أفضل خلال زيارته هناك في عام 2021، لكن المطالب المحلية بالحكم الذاتي والتعويضات لا تزال قوية[18].

أيضاً، ثمة نزاعات إقليمية عديدة، إذ تُواجِه فرنسا مطالبات من دول متعددة، بما في ذلك موريشيوس (تطالب بجزر تروميلين)، ومدغشقر (الجزر المتناثرة)، وجزر القمر (جزر مايوت)، وفانواتو (جزر ماثيو وهنتر)، والمكسيك (جزر كليبرتون). وتتحدى هذه المطالبات شرعية الوجود الفرنسي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتتفاقم الخلافات بشأنها بسبب الديناميكيات الإقليمية والمنافسة مع الصين.

2 – غموض الموقف الفرنسي وتحديات الطريق الثالث:

لا يمنع تعبير الوثائق الفرنسية، كما سبق، عن رغبتها في طريق ثالث وتوازن للقوى يؤدي للاستقرار في منطقة الإندوباسيفيك، أن ذلك لا يتناسب واقعياً مع دولة تقوم رؤيتها للمنطقة على ذات أهداف ومبادئ الولايات المتحدة وحلفائها المركزيين الآسيويين بالمنطقة؛ بل إن الخطاب الفرنسي القائم على "التوازن" و"الاستقلال الاستراتيجي" بين الولايات المتحدة والصين قد يؤدي إلى إرباك الحلفاء والشركاء بما يُضعِف التنسيق الفرنسي مع الفاعلين الإقليميين الرئيسيين مثل: اليابان وأستراليا، ويُعقد العلاقات مع الولايات المتحدة.

وقد ظهرت تداعيات ذلك على سبيل المثال في إنهاء أستراليا المفاجئ لعقد الغواصات العاملة بالدفع النووي لصالح تحالف "أوكوس" مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، في عام 2021؛ ما أدى إلى توتُّر العلاقات الفرنسية الأسترالية وتسليط الضوء على نقاط الضعف في شراكات فرنسا الاستراتيجية؛ وهو ما يأتي في سياق أشمل يرتبط بتركيز فرنسا على مقولات الاستقلال الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي؛ الأمر الذي يتعارض أحياناً مع اعتماد الدول الأوروبية الأخرى على الالتزامات والضمانات الأمنية الأمريكية مثلما برز في حالة "أوكوس" وفي حالة الحرب الروسية في أوكرانيا لاحقاً.

وبينما تتجنب فرنسا التحالف الرسمي مع الرباعي (الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند)؛ فإنها تواصل الترويج لمبادرتها القائمة على أن هناك طريقاً ثالثاً غير التحالف مع الصين أو الولايات المتحدة؛ وهو ما يُنظَر إليه أمريكياً في بعض التصريحات الفرنسية حول قضية تايوان على أنه انتقادات للسياسات الأمريكية، بينما تنظر الصين أيضاً بعين الحذر والشكوك لرؤية فرنسا التي انتقدت سياسات الصين في منطقة الإندوباسيفيك بشكل مُعلَن في وثائقها الخاصة بالأمن والدفاع. وبين هذا وذاك يشير هذا الموقف الفرنسي إلى فجوة هائلة في القدرات؛ بما يجعلها غير قادرة على القيام بدور مستقل يحقق أهدافها ورؤيتها للمنطقة.

3 – فجوة القدرات والموارد العسكرية:

تعاني فرنسا في سبيل تحقيق أهدافها من فجوة كبرى فيما يتعلق بالقدرات والموارد والتحديات المرتبطة بالجغرافيا، فالمسافة الشاسعة من البر الرئيسي لفرنسا حتى جزر المحيط الهادئ وبقية مياه الإندوباسيفيك؛ تؤدي إلى تعقيد النشر العسكري السريع والإمدادات اللوجستية؛ فمثلاً يستغرق الإبحار من طولون إلى سنغافورة ما يقرب من ثلاثة أسابيع؛ مما يضغط على الفعالية التشغيلية. كما أن القوات الفرنسية المتمركزة منذ وقت طويل في ريونيون، وبولينيزيا الفرنسية، وكاليدونيا الجديدة، مشغولة بالكامل بالفعل بمهام إقليمية وأنشطة تعاون، ما يحد من قدرتها على الانتشار السريع في مناطق أخرى[19].

أما عن فجوة الموارد، وعلى مستوى الأسطول البحري، فهناك عدم كفاية في قدرات الدوريات البحرية والجوية الفرنسية لمراقبة المنطقة الاقتصادية الخالصة على نطاق واسع، فطائرات CASA 235 وزوارق الدورية الفرنسية المُستخدَمَة في المنطقة غير قادرة على تغطيتها بشكل كامل. وتشير تقديرات فرنسية إلى تباطؤ تحديث الأسطول الفرنسي بالقدر الذي يتناسب مع حجم المتغيرات بالمنطقة، فقد أدى سَحْب زوارق الدورية القديمة وتأخير إدخال سفن جديدة مثل سفن الدورية من طراز "أوغست بينيبيغ" إلى خلق فجوات في القدرات، وتحتاج غالبية القطع الحربية الفرنسية مثل: السفن من طراز "دي إنتركاستيو" والطرادات من طراز "جووينـد" إلى تسليح مُعزَّز لتحقيق الردع. كذلك تفتقر الأراضي الفرنسية فيما وراء البحار إلى القدرات البرمائية الكافية، والتي هي ضرورية بالنسبة للمساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث والدفاع الإقليمي؛ ولهذا يسعى قانون الإنفاق العسكري (2024 – 2030) إلى معالجة هذه الفجوات عن طريق إضافة عدد من السفن والقوات البرمائية[20].

ومن الفجوات أيضاً عدم كفاية القدرات الراهنة للدفاع الجوي لمواجهة التهديدات المُحتمَلَة، إذ لا تكفي المجموعات الجوية الحالية أو الفرقاطات المُزودة بأنظمة دفاع جوي في حالات الطوارئ، ولاسيما الحربية منها. ومع أن فرنسا قررت إضافة طائرات الدوريات البحرية من طراز "فالكون 2000 ألباتروس" بهدف تعزيز قدرات المراقبة، إلا أن الأمن البحري الشامل سيتطلب المزيد من الاستثمارات في الطائرات من دون طيار والأقمار الاصطناعية؛ إذ تُعتبَر الطائرات من دون طيار ذات الأجنحة الثابتة مثلSurvey Copter Diane وأقمار المراقبة المتقدمة مثل UNSEENLABS؛ ضرورية لرصد المنطقة الاقتصادية الفرنسية الخالصة في أقاليمها بالمنطقة[21].

أخيراً، ثمة مساع حثيثة لفرنسا؛ لتدعيم نفوذها في الإندوباسيفيك اعتماداً على تقديمها بديلاً ثالثاً، لكنها تواجه تحديات عديدة، سواءً على مستوى الأراضي التابعة لها أم على مستوى المنطقة ككل، وقد تضطر فرنسا في وقت أزمة كبرى من قبيل اندلاع صراع مسلح بالمنطقة إلى اختيار التحالف الغربي الصريح؛ نظراً لأن الغموض الاستراتيجي الفرنسي، إلى جانب فجوات القدرات العسكرية، قد لا يحققان الأهداف الفرنسية. ومن جانب آخر تحتاج

عمليـات تطويـر القـدرات وقتـاً طويـلاً نسـبياً واسـتثمارات هائلـة في الأسـلحة البحريـة والجويـة والبرمائيـة، وتعزيـز تقنيـات المراقبـة، وتوسـيع البنيـة التحتيـة الاسـتراتيجية الموجـودة بالمنطقـة. ومـن جانـب ثالـث، أشـارت أزمـة كاليدونيـا الجديـدة إلى ضرورة تكثيـف الجهـود الفرنسـية لمعالجة المظالـم التاريخيـة، التـي تشـكل إحـدى نقـاط ضعـف فرنسـا في أقاليمهـا وراء البحـار.

الهوامش

1- الرئيس الفرنسي يزور جزيرة كاليدونيا الجديدة وسط استمرار أعمال شغب، **بي بي سي**، 19 مايو 2024. https://www.bbc.com/arabic/articles/c166l9l913do

2- Jérémy BACHELIER, Céline PAJON, La France dans l'Indo-Pacifique Pour une posture stratégique pragmatique, **L'Institut français des relations internationales (IFRI),** October 2023. https://www.ifri.org/fr/publications/etudes-de-lifri/focus-strategique/france-lindopacifique-une-posture-strategique

3- French embassy in Fiji, **Launch into action of Exercise CROIX DU SUD**, 2023, https://fj.ambafrance.org/IMG/pdf/press_realease_-_exercise_croix_du_sud_2023.pdf

4- Antoine Bondaz, Fact sheet No.4: Military presence and defence diplomacy defending sovereignty and promoting stability in the Indo-Pacific region, **Fondation pour la recherche stratégique,** December 18, 2023. https://www.frstrategie.org/en/publications/fiches-indo-pacifique/n4-military-presence-defence-diplomacy

5- **Ibid.**

6- Nathan Canas, Amid growing social unrest, New Caledonia's nickel industry is also in turmoil, **EURACTIVE**, 20 May 2024. https://www.euractiv.com/section/energy-environment/news/new-caledonias-nickel-industry-in-turmoil/

7- Jérémy BACHELIER and Céline PAJON, France in the Indo-Pacific:The Need for a Pragmatic Strategic Posture, **The French Institute of International Relations (IFRI)**, OCTOBER 2023, p 22. https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/ifri_bachelier-pajon_france_in_the_indo-pacific_oct2023.pdf

8- "France's Partnerships in the Indo-Pacific", **French Ministry of Foreign Affaris**, April 2021, p. 2. www.diplomatie.gouv.fr.

9- "Entretien avec Emmanuel Macron, candidat à l'élection présidentielle", **Magazine DSI**, April 2022. www.areion24.news.

10- Elke Larsen, France: The Other Pacific Power, **Center for Strategic and International Studies** (**CSIS**), 14 December 2012. https://www.csis.org/analysis/france-other-pacific-power

11- **Ibid.**

12- National Strategic Review 2022, **Secretariat-General for National Defence and Security**. https://www.sgdsn.gouv.fr/files/files/rns-uk-20221202.pdf

13- France's Indo-Pacific Strategy, **French Ministry of foreign affairs**. https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/en_dcp_a4_indopacifique_022022_v1-4_web_cle878143.pdf

14- عرض وثائق هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، **منظمة الفاو.** https://www.fao.org/gsb/govbodies/unfao/sub-ject/matter-bodies-statutory/en/?cache_no=1

15- انظر موقع وزارة الخارجية النيوزيلندية:

https://www.mfat.govt.nz/assets/Aid-Prog-docs/NZDRP-docs/Franz-Arrangement-Brochure.pdf

16- Kashish Parpiani, La Pérouse - Quad naval exercise and India's strategic partnership with France, **Observer Research foundation,** Apr 4, 2021. https://www.orfonline.org/expert-speak/la-perouse-quad-naval-exercise-and-indias-strategic-partnership-with-france

17- S. Mohamed-Gaillard, "Nouvelle-Calédonie, et maintenant ? Innover politiquement et mobiliser un acteur de l'Indo-Pacifique", Lettre du Centre Asie, No. 95, **The French Institute of International Relations (IFRI)**, December 16, 2021. https://www.ifri.org/fr/publications/editoriaux-de-lifri/lettre-centre-asie/nouvelle-caledonie-innover-politiquement

18- N. Guibert, "Polynésie : la victoire indépendantiste complique la stratégie de Paris dans l'IndoPacifique", **Le Monde**, May 1, 2023. https://www.lemonde.fr/politique/article/2023/05/01/polynesie-la-victoire-independantiste-complique-la-strategie-de-paris-dans-l-indo-pacifique_6171675_823448.html

19- Jérémy BACHELIER, Céline PAJON, **Opt cit.**

20- Jean François Auran, Examining the French Military Programming Act 2024–2030, **European security defence**, January 30, 2024. https://euro-sd.com/2024/01/articles/36190/examining-the-french-military-programming-act-2024-2030/

21- T. Yoshihara, "Chinese Lessons from the Pacific War", **Center for Strategic and Budgetary Assessments (CSBA)**, 2023. www.csbaonline.org

بين المُسَالَمَة والواقعية:
تحديات تطوير الدبلوماسية اليابانية العامة في سياقات عالمية متغيرة

د. نيللي كمال الأمير
باحثة متخصصة في الشؤون اليابانية والآسيوية

يُمثِّل الحديث عن إعادة تقييم الدبلوماسية اليابانية العامة من حيث التحديات التي تواجهها وسُبُل تفعيلها بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة في سياسات اليابان الخارجية والدفاعية، أحد أوجه الجدل والنقاشات الداخلية في اليابان حالياً؛ فثمة اتجاه يَعتقِد أنه صار ضرورياً أن تقوم اليابان بإعادة توجيه واستخدام الأدوات الناعمة، خاصةً الدبلوماسية العامة والمساعدات التنموية، بما يحقق مصالحها الخارجية بشكل أفضل؛ في ظل تصاعُد المنافسة بين الفاعلين الكبار في آسيا من جانب، والمتغيرات الراهنة في النظام الدولي من جانب آخر، وما بدأ يترتب على كليهما من تحولات كبرى في سياسات اليابان الدفاعية والخارجية.

وتُعد الدبلوماسية العامة أحد محاور الدبلوماسية غير التقليدية التي تمارسها الدول منذ عقود؛ إذ تجد الدول في كثير من الأحيان ضرورة دمجها في أدوات تنفيذ سياستها الخارجية لحماية نفسها من التهديدات ولتحقيق مصالحها الخارجية، إذا رأت عائداً من التعامل مع الجماهير الأجنبية لتعزيز العلاقات وبناء الثقة المتبادلة. وفي ضوء الطبيعة العالمية للدبلوماسية العامة وأنشطتها، لم تُغفِل اليابان هذا المُكوِّن أثناء رسم سياستها الخارجية وتحديد أدواتها، خاصة وأن التأثير الذي يُمكِن أن تحدثه الدبلوماسية العامة قد يكون أسرع وأوسع انتشاراً في أحيان كثيرة، كما هو الحال بالنسبة للجماهيرية الكبيرة التي

حققها المسلسل الياباني "أوشين" ودوره في التعريف بالثقافة اليابانية عالمياً؛ وهو ما حدث مع استضافة اليابان لكأس العالم لكرة القدم في عام 2002 ودورة الألعاب الأولمبية في عام 2020.

في هذا الإطار، يثور التساؤل حول الملامح الأساسية للدبلوماسية العامة في اليابان ومدى قدرتها على حماية المصالح اليابانية والتحديات التي تواجهها، وهو ما يُمكِن تناوله من خلال بحث مفهوم الدبلوماسية العامة أولاً، ثم التطرق لتجربة اليابان في إدارة الدبلوماسية العامة ثانياً، وأخيراً التحديات التي تواجه الدبلوماسية اليابانية العامة في ضوء التحولات المُتوقَّعة مستقبلاً في سياسة اليابان الخارجية والدفاعية.

أولاً: نبذة عن مفهوم الدبلوماسية العامة

يرى بعض الباحثين أن مفهوم الدبلوماسية العامة مجرد تعبير مُلطف لـ"الدعاية"[1]، ربما لارتباط بدايات ظهوره بذلك؛ فقد صيغ المفهوم لأول مرة في عام 1965 من جانب الدبلوماسي الأمريكي، إدموند جوليون، الذي أسَّس مركز مورو للدبلوماسية العامة في الولايات المتحدة؛ إذ عرَّف جوليون الدبلوماسية العامة بأنها "الأنشطة الدبلوماسية التي تتعامل مع تأثير المواقف العامة على تشكيل وتنفيذ السياسات الخارجية"؛ أي أنها تشمل أبعاد العلاقات الدولية التي تتجاوز الدبلوماسية التقليدية للتأثير في الرأي العام الأجنبي. ومنذ ذلك الوقت هناك تناولات مُختلِفَة للمفهوم من دون وجود تعريف واحد مُتفق عليه، وإن كان المُتفق عليه أن الدبلوماسية العامة أصبحت ضرورة للتعامل مع الاختلاف الثقافي الواقع بين دول تَجد ضرورة للتعامل والتبادل التجاري وغيره[2].

وعليه، تُعرَّف الدبلوماسية العامة بأنها "أنشطة الحكومة المُصمَّمة لتوصيل رسائل السياسة إلى جماهيرها في الداخل والخارج، تعزيزاً لمصلحة الدولة الوطنية ودعم أهداف سياستها الخارجية". ومن أمثلة ذلك: برامج التبادل التعليمي للعلماء والطلاب، والتدريب على اللغة، وتنظيم الفعاليات والتبادلات الثقافية، والبث الإذاعي والتلفزيوني؛ أي إن الدبلوماسية العامة هي إحدى أدوات تعزيز وَضْع وصورة الدولة في طريقها لتهيئة بيئة سياستها الخارجية بما يخدم مصالحها القومية[3].

ولقد أسهمت التطورات التي طرأت على بيئة عمل الدبلوماسية في زيادة الدور الذي تؤديه الدبلوماسبة العامة دولياً، فمن الناحية العملية أوجب التطور التقني في مجال الاتصالات، وما أدى إليه من "انفتاح معلوماتي"[4] على الدول طرح وصياغة المعلومات بما يخدم مصالحها وتوجهاتها الأساسية. ومن الناحية المفاهيمية، ارتبط الحديث عن الدبلوماسية العامة بمفهوم القوة الناعمة التي تنطوي على تعزيز العلاقات والتفاهم بين الدول من خلال التبادلات الثقافية والاقتصادية والتعليمية[5]؛ أي التأثير من خلال الجذب وليس من خلال التهديد بالقوة، باستخدام الإنتاج الثقافي كعامل للجذب مثل: موسيقى

البوب في كوريا الجنوبية أو الإنتاج السينمائي في هوليوود الأمريكية وبوليوود الهندية، والتي تسهم في تشكيل ما يُطلَق عليه العلامة التجارية للدولة بعد فترة[6].

في هذا السياق، أضحت الدبلوماسية العامة مجالاً فرعياً من الدراسات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، يهتم أساساً بأنشطة دمج الجماهير الأجنبية لخدمة مصالح الدول[7]، وهو مجال متسع ومتنوع يتعامل مع قضايا مثل: الدعاية، والعلاقات العامة، والإعلام، والعلامات التجارية للدول، والسياسات الثقافية للدول. ويتم تقسيم الأساليب المُتبَعة في الدبلوماسية العامة عادة إلى قسمين: العلامات التجارية والمناصرة. فأما العلامة التجارية، فتتعلق بتعزيز الصورة الإيجابية للدولة، بإبراز تاريخها وإنتاجها الثقافي، وأما المناصرة، فتعني الحصول على تأييد جماهيري دولي للاستراتيجيات الموضوعة من قِبَل دولة ما لتحقيق أهداف محددة[8].

وفي كل الحالات، تُمكِّن أنشطة الدبلوماسية العامة "الأفراد"، وليس المؤسسات الرسمية فقط، من التأثير والمشاركة في العلاقات الدولية، إما من خلال المبادرات التي ترعاها الحكومات أو من خلال الاتصالات المباشرة التي تتيحها برامج التبادل الثقافي والتعليم والسياحة والرياضة[9]، وبهذا تختلف عن الدبلوماسية التقليدية، فيما يتعلق بطبيعتها، فهي ليست سرية ولا مُغلقَة كما هو الحال في مباحثات صناع السياسة الخارجية التقليدية، أما فيما يتعلق بمجال عملها، فهي تَستهدِف في المقام الأول الجماهير والأفراد من خلال الجذب والإقناع وتصدير القيم والإنتاج الثقافي؛ ولهذا تستغرق وقتاً طويلاً نسبياً حتى تستطيع الدول حصاد أثرها[10].

ثانياً: مستويات وآليات تنفيذ الدبلوماسية اليابانية العامة

اعتمدت سياسة اليابان الخارجية بَعْد الحرب العالمية الثانية على تحقيق عدة أهداف ترسَّخت بمرور الوقت، وتُختصَر في تحقيق "السلام والحرية والرخاء" مع شعوب الدول الأخرى. ولتحقيق هذه الأهداف، وضعت اليابان مبادئ توجيهية تتعلق بضمان ازدهار الاقتصاد العالمي، وتأمين السلام والاستقرار في العالم، وتعزيز القيم العالمية مثل: الحرية والديمقراطية، والمعالجة الإيجابية للقضايا العالمية مثل: البيئة واللاجئين[11]، ومن ثم، يُعد الجانب القِيَمي وفكرة "الاحترام المُتبادَل" أساساً للسياسة الخارجية اليابانية، وعليه تظهر محورية الدبلوماسية العامة لتحقيق تلك الأهداف.

ولم يكن إصدار اليابان قانون التعاون الدولي من أجل السلام في عام 1992، والذي استطاعت من خلاله المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة[12]، إلا جزءاً من تعزيز الجانب القِيَمي للدبلوماسية العامة اليابانية وتصدير صورة إيجابية عن اليابان التي تولي أهمية للمساهمة في الحفاظ على السلم الدولي[13].

ووفقاً للوثائق اليابانية، تتضمن أشكال الدبلوماسية العامة اليابانية ما يلي: (الاستماع، والمناصرة، والدبلوماسية الثقافية، ودبلوماسية التبادل، والبث الدولي)[14]. أما مستويات التنفيذ، فتنقسم إلى ثلاثة: أولها وزارة الخارجية، وثانيها هيئات ومؤسسات ترعاها وزارة الخارجية، وثالثها المستوى الشعبي، الذي لا تتدخل وزارة الخارجية اليابانية فيه بصورة مباشرة.

مؤسسياً، يتم رسم وتنفيذ محاور الدبلوماسية العامة في اليابان من خلال وزارة الخارجية التي تقوم بنشر مجموعة متنوعة من المعلومات حول اليابان[15]؛ إذ بدأت الوزارة إدارة سلسلة أنشطة الدبلوماسية والعلاقات العامة في الخارج أولاً من خلال صورة اليابان الرسمية التي تصدرها عَبْر موقعها الرسمي (معلومات عامة عن اليابان)، وثانياً من خلال المؤسسات ذات المهام الثقافية التي ترعاها الخارجية اليابانية، والتي عُنوِنَت جميعها بـ"اليابان" مِثْل: مؤسسة اليابان، وبيت اليابان، ومركز اليابان الإبداعي، وبرنامج العلامة التجارية اليابانية، والتي تَستهدِف، إلى جانب بوابات المعلومات الأخرى، إعطاء القارئ فكرة عن الثقافة اليابانية الشعبية وكيفية تعلُّم اللغة اليابانية والإعلان عن برامج التبادل الثقافي[16]. على سبيل المثال، يقوم "بيت اليابان" الذي أنشأته وزارة الخارجية بعرض ثقافة اليابان في مدن مختلفة؛ لتعزيز التواصل العالمي الاستراتيجي، ونقل الثقافة اليابانية بما يعمل على جَذْب تعاطُف السكان المحليين.

ومن بين الأمثلة الناجحة للحكومة اليابانية في تعزيز الدبلوماسية العامة، إطلاق حملة "اليابان الرائعة" (Cool Japan) في عام 2009؛ بهدف الترويج للثقافة اليابانية في أنحاء العالم، والتي أصبحت فيما بعد عنصراً أساسياً في استراتيجية القوة الناعمة لليابان؛ فمن خلال تلك الحملة، تبنت اليابان أحداثاً وأنشطةً حول العالم تُبرِز ثقافتها الشعبية، وقدَّمت في الوقت ذاته التمويل لبرامج التبادل الثقافي مع بعض الدول، خاصةً الآسيوية، وهو ما ساعد على تعزيز صورة إيجابية عن اليابان[17].

ولا تزال الحكومة اليابانية تَعتمِد كذلك على قنوات اتصال تقليدية ممثلةً في القناة الفضائية اليابانية التي تعمل كهيئة بث للدبلوماسية العامة لليابان وجمهورها المحلي والعالمي؛ وتَستهدِف الحكومة من خلالها: تقديم معلومات دقيقة ومحايدة، وتعزيز السلامة والأمن، وخَلْق تجارب ثقافية عالية الجودة، ودَعْم المجتمعات المحلية، وتعزيز اتصالات اليابان العالمية. فعلى سبيل المثال، قَبْل استضافة اليابان دورة الألعاب الأولمبية الصيفية لعام 2020، اتجهت الحكومة لتكثيف خدمات القناة الفضائية لتسليط الضوء على هذا الحدث الدولي.

من جانب آخر، تُعد أنشطة الدبلوماسية الثقافية إحدى أهم أدوات الدبلوماسية العامة اليابانية، وهي الأنشطة التي تمولها وتديرها وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايكا) [18] من خلال تنفيذ مشروعات مُشتَرَكَة مع دول العالم، ولديها كذلك "برنامج متطوعي جايكا" الذي يسعى لتقديم صورة إيجابية عن قيم التعاون اليابانية.

شعار وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايكا)

في هـذا الإطـار، حققـت اليابـان الهـدف المنصـوص عليـه في "خطـة قبـول 100 ألـف طالـب أجنبـي". وتتجـه حاليـاً إلى قبـول الطـلاب الأجانـب مـن خـلال بَـذْل جهودهـا في جَـذْب الطـلاب الذيـن لديهـم مؤهـلات أعـلى. وبالنسـبة لتعلـم اللغـة اليابانيـة، وكمـا يُوضـح الشـكل رقـم (1)، تشـير إحصائيـات أصدرتهـا "مؤسسـة اليابـان"، إلى أن هنـاك مـا يقـرب مـن 2.35 مليـون شـخص في 127 دولـة تعلمـوا اللغـة اليابانيـة[19]، ثـم صعـد العـدد إلى 3.8 مليـون شـخص في عـام 2021[20]، وأن عـدد المؤسسـات التـي تُـدرِّس اللغـة اليابانيـة في الخـارج بلـغ 18272 مؤسسـة في هـذا العـام منخفضـاً بنسـبة 2.1% مقارنـة بعـام 2018.

وتتعـدد الأمثلـة عـلى الدبلوماسـية الثقافيـة اليابانيـة الأخـرى مثـل "برنامـج سـفينة شـباب العالـم"، وهـو برنامـج تبـادُل ثقـافي طورتـه اليابـان منـذ سـنوات؛ بهـدف تعريـف شـباب العالـم بالثقافـة اليابانيـة مـن خـلال تنظيـم رحلـة بحريـة عـلى سـفينة يُبحِـر فيهـا 120 شـاباً يابانيـاً و11 شـاباً مـن كل دولـة مشـاركة؛ إذ يقضـون حـوالي 50 يومـاً معاً عـلى متن السـفينة، ويشـاركون في مجموعـة متنوعـة مـن الأنشـطة للتعـرف عـلى الثقافـة اليابانيـة. وتَسـتهدِف الحكومـة اليابانيـة مـن خـلال تلـك السـفينة تعزيـز الصداقـة والتفاهـم المُتبـادَل بـين شـباب اليابـان وشـباب العالـم، وكذلـك دراسـة ومناقشـة الموضوعـات المُشـتَرَكة مـن وجهـة نظـر عالميـة[21].

وقـد تطـورت الدبلوماسـية اليابانيـة العامـة لتدمـج بـين المحوريـن الثقـافي والريـاضي في أحيـان كثـيرة؛ إذ لـم تكـن اسـتضافة اليابـان كأس العالـم لكـرة القـدم 2002 بالمشـاركة مـع كوريـا الجنوبيـة مجـرد حـدث ريـاضي، بـل سـعت اليابـان إلى تحقيـق هـدف سـياسي يتعلـق بصورتهـا المسـالمة أمـام العالـم، وهـو ذات الأمـر بالنسـبة للمسـاعي اليابانيـة لاسـتضافة أولمبيـاد 2020 كهـدف قومـي؛ إذ تَعتقِـد اليابـان أن اسـتضافة أحـداث رياضيـة كـبرى تفيـد في تعزيز الدبلوماسـية الثقافيـة، وهـو مـا يظهـر مثـلاً في التنـاول الإعلامـي لسـلوك المشـجعين اليابانيـين الذيـن يقومـون بتنظيـف المدرجـات في كأس العالـم، ثـم الإمضـاء برسـالة "شـكراً"[22]، ويظهـر كذلـك في اسـتدعاء

الموروث الثقافي الياباني الخاص بالرياضات التقليدية مثل فنون الدفاع عن النفس، فقد ضغطت الحكومة اليابانية لضم الألعاب القتالية اليابانية لجدول أعمال أولمبياد طوكيو 2020؛ إذ تمت إضافة لعبة الكاراتيه في الأولمبياد بالفعل[23].

شكل (1): أعداد دارسي اللغة اليابانية وعدد مؤسسات التدريس في الخارج

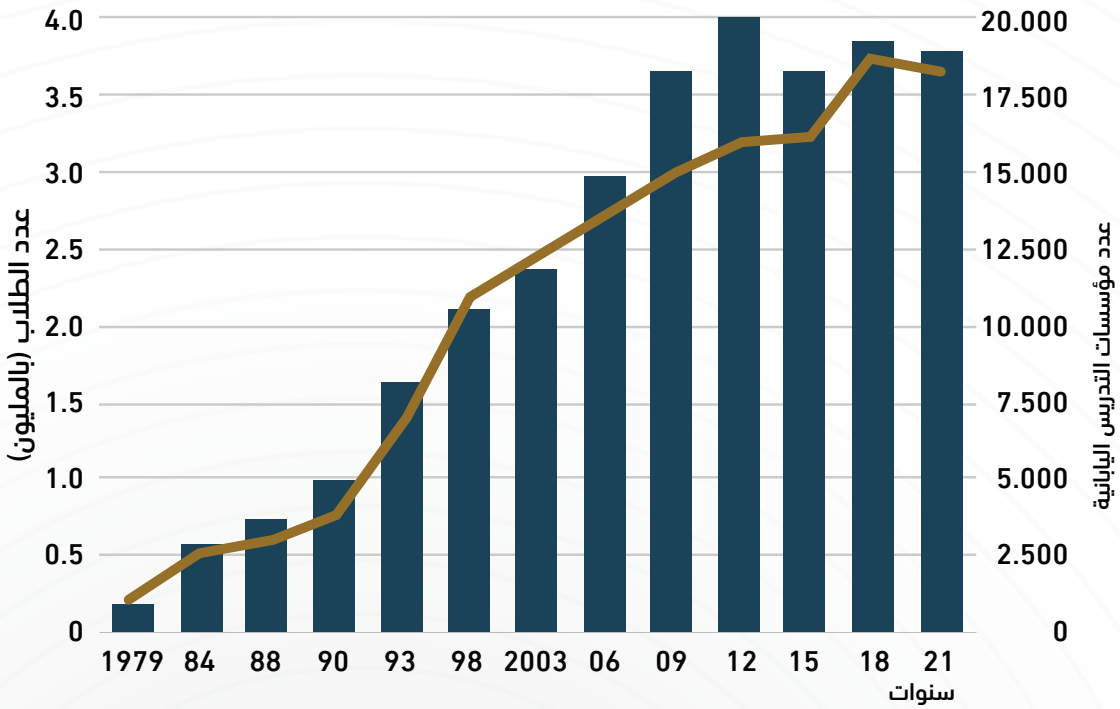

Source: Created by Nippon.com based ondata from the japan foundation

وفيما يختص بالمستوى الشعبي من دبلوماسية اليابان العامة، فإنه يشمل حصيلة المهتمين بالثقافة اليابانية حول العالم وهؤلاء الذين لديهم صورة إيجابية عن اليابان، على الرغم من أن رسائل الدبلوماسية العامة اليابانية لم تُوجَّه إليهم بصورة مباشرة. فمثلاً، أصبحت وجبة "السوشي" اليابانية التقليدية شائعة ومقبولة حول العالم، وكذلك تصاميم البناء الياباني، تزامناً مع صعود القوة الاقتصادية اليابانية وغيرها من العوامل[24]. كما اكتسبت عناصر أخرى من الثقافة الشعبية اليابانية مثل: المانجا "القصص المُصوَّرة" والرسوم المتحركة "أنيمي" والألعاب الإلكترونية والموسيقى والأفلام والدراما التلفزيونية جاذبية بين جيل الشباب في العالم.

على سبيل المثال، لم تَعُد صناعة "الأنيمي" مُجرَّد عنصر جَذْب وشهرة لليابان ثقافياً فقط على المستوى العالمي؛ بل تحولت كذلك لأن تكون قطاعاً اقتصادياً مهماً؛ فخلال العقدين

الماضيين، تم بث 4813 برنامجاً جديداً للرسوم المتحركة، سواءً من خلال التليفزيون أم المسرح، بمتوسط بلغ أكثر من 200 إنتاج سنوياً. وانعكس ذلك على إيرادات سوق الرسوم المتحركة في اليابان؛ إذ ارتفعت من 9.1 مليار دولار في عام 2002 إلى 22.9 مليار دولار في عام 2021، منها حوالي 10 مليارات للسوق الخارجية؛ وهو ما يُمثِّل حوالي 48% من إجمالي إيرادات هذه السوق عالمياً في عام 2021[25].

ويُضاف إلى ذلك الانتشار الواسع للخبرات اليابانية العديدة الأخرى، مثل تجربة التكامل بين البيئة والتكنولوجيا المتطورة، مثلما يظهر في تقنيات الروبوتات والسياسات المتعلقة بالبيئة مثل تحقيق مجتمع إعادة التدوير. وقد استثمرت اليابان هذا الإقبال ودمجته في دبلوماسيتها العامة بمشروعات ثقافية مختلفة، شملت تعيين سفير لرسوم "الأنيمي"، والترويج للغة اليابانية في الخارج من خلال مؤسسة اليابان، وإرسال متطوعين من خلال برنامج متطوعي الثقافة اليابانية[26].

شكل (2): إيرادات صناعة الأنيمي اليابانية بالين الياباني (2002 – 2022)

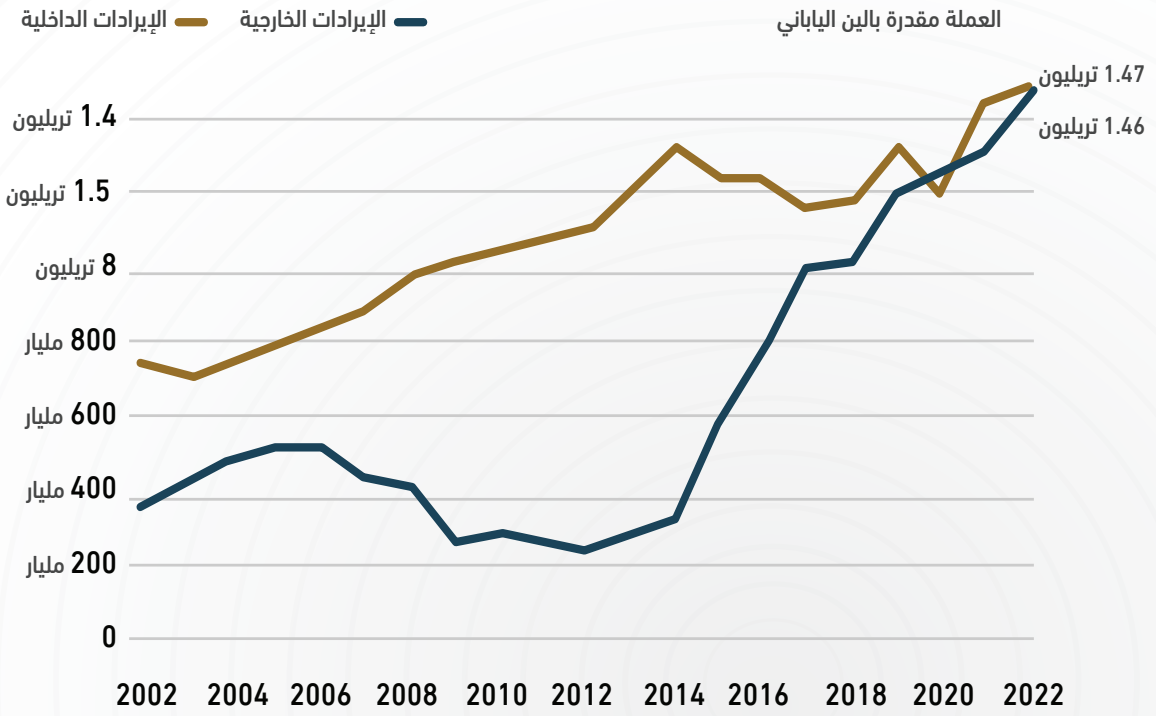

Source: Richardson Handjaja, Anime market outside Japan grew 11% in 2022, Animinimics, Dec 13. 2023. https://tinyurl.com/af353vw9

ثالثاً: تحديات الدبلوماسية اليابانية العامة في عصر مُتغيِّر

كما سبق تُعد الدبلوماسية إحدى أدوات السياسة الخارجية غير التقليدية لغالبية الدول؛ ومن ثم فإنها مِثْل بقية أدوات تنفيذ السياسة الخارجية تخضع للتقييم الدائم. وثمة آراء داخل اليابان تشير إلى أن الدبلوماسية العامة قد حققت تطوراً ملحوظاً في الرؤية الإجمالية لليابان عالمياً، لكنها تعاني من أوجه قصور وتحديات مختلفة في الوقت الراهن.

وتبرز عمومية الأهداف وتوسعها باعتبارها أول أوجه القصور؛ إذ تكمن أهمية الدبلوماسية العامة بالنسبة لليابان في أنها أداة مركزية لتعزيز علاقاتها مع المجتمع الدولي وتأكيد القيم المهمة لليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية "أمة مسالمة"؛ ومن ثم تدور دبلوماسيتها العامة حول هدف ضمان السلام والرخاء والاستقرار الياباني الداخلي ثم النظام الدولي ككل[27]؛ ونتيجة اتساع هذا الهدف وتعقده، فقد تطلب الأمر التنويع ما بين أساليب النقل المباشر لمفردات الثقافة اليابانية للعالم الخارجي بصورة جاذبة، أو إرسال رسائل غير مباشرة تستطيع أن تخلق تصوراً إيجابياً عن اليابان، من خلال أنشطة كالرياضة، أو الاستفادة من الانتشار العالمي، التدريجي ولكن المتسارع، للثقافة اليابانية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية المذكورة. ويُمكِن القول إن قدرة الدبلوماسية العامة اليابانية على حل النزاعات والصراعات التي تواجهها اليابان محدودة؛ لأن أهداف هذه الدبلوماسية عالمية في معظمها، ولا تضع أولويات محددة[28].

الأمر الثاني هو أن ممارسات الدبلوماسية العامة اليابانية تتسم بالحذر على مستويات الرسم والتنفيذ، فالشق الثقافي الذي يحقق جماهيرية دولية ليس تقليدياً أو يابانياً خالصاً بأكمله؛ وهو ما يُعرِّض الحكومة اليابانية للتأرجح بين الغرب الحديث وتقاليد اليابان الثقافية الموروثة، ويضع أمام صانع القرار معضلة في التوفيق بين تعزيز التفاهم المُتبادَل بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، دون التورط في صدامات بين الحضارات أو الأيديولوجيات أو الأديان، في محاولة لتأكيد أن اليابان "دولة مسالمة تسعى للتبادل الثقافي".

ومع ذلك، لا يُتوقَّع أن تتغير هذه الدبلوماسية التقليدية على المدى القصير كما تمارسها وزارة الخارجية اليابانية حالياً. والتي إن ساعدت على التعريف بالثقافة اليابانية ونَشْر التصورات الإيجابية بشأنها، فإنها لم تمتلك القدرة الكافية على جَذْب المزيد من المهتمين باللغة أو التخصص بشأن اليابان؛ نتيجة بطء وحذر الحكومة اليابانية في توسعها في دبلوماسيتها العامة.

ولهذا يرى البعض داخل اليابان أنها تحتاج لمواجهة ذلك الترويج للمحتويات ونقلها باعتبارها أصولاً فكرية وثقافية، ووَضْع محتويات اليابان وكذلك المطبخ والأزياء والجوانب الأخرى لنمط الحياة الياباني كأحد الأصول الفكرية والثقافية الرئيسية لليابان، وأنه يجب نَقْل هذه المحتويات والمعلومات ذات الصلة بصورة أكبر دولياً[29].

ويرتبط الأمر الثالث بأن الدبلوماسية العامة اليابانية تحتاج لوقت طويل نسبياً لإحداث أثر التراكم؛ فعلى الرغم من أن اليابان جاءت في المرتبة الخامسة عالمياً قَبْل الولايات المتحدة وفرنسا وفقاً لأحد المسوح التي أُجرِيَت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2017 عن الدبلوماسية العامة[30]، فإنها ربما لم تحقق أهداف سياسة اليابان الخارجية بشكل مثالي؛ وهو ما يعود إلى عاملين أولهما حاجز اللغة، وثانيهما طغيان النموذج الغربي على النموذج الآسيوي فيما يتعلق بالقيم الثقافية على المستوى العالمي.

أما الأمر الرابع، والذي يُعد نقطة ضعف، فيتعلق بعدم مجاراة الدبلوماسية العامة التحوُّل المتسارع في المجتمع الياباني؛ فقد ارتبط بزوغ الدبلوماسية اليابانية العامة مع الصعود الاقتصادي الياباني الكبير خلال سبعينيات القرن الماضي؛ إذ استخدمت اليابان صادراتها من الثقافة الشعبية، ليس فقط لتعزيز اقتصادها، بل كوسيلة لتحسين صورتها الوطنية وإبراز قوتها الناعمة. وأدى ازدهار الثقافة الشعبية إلى إعادة تعريف الصورة الوطنية لليابان، ولكن ذلك اصطدم بالتناقضات بين الصورة المُنسَّقة لليابان والواقع أحياناً. وربما من أشهر الأمثلة خلال تلك الفترة جماهيرية مسلسل "أوشين" الياباني الذي تم إنتاجه في بداية ثمانينيات القرن الماضي، وعُرِضَ في أكثر من 60 دولة[31]، وأسهم في التعريف بالثقافة اليابانية، ولكن دون نَقْل صورة حقيقية عن الواقع الياباني الذي تغيَّر أكثر؛ إذا تمَّت مقارنته باليابان اليوم، ودون إنتاج عمل جديد يُقدِّم التطورات المجتمعية اليابانية الجديدة ويحظى في الوقت ذاته بالجماهيرية ذاتها.

وهناك أمر خامس يُعد متغيراً جديداً، فلم تَعُد تقتصر استهدافات الدبلوماسية اليابانية العامة على الجماهير الأجنبية فقط، ولكنها تتعامل أيضاً مع تحديات داخلية مِثْل خطر تآكل الثقافة اليابانية نتيجة زيادة نسبة كبار السن في المجتمع الياباني. وهنا سخرَّت الحكومة اليابانية دبلوماسيتها العامة للتعامل مع التهديدات القومية، وبدأت تلجأ لـ"مؤثرين" أجانب للتعريف باليابان وثقافتها، ودعوتهم للإقامة فى اليابان، وكذلك بدأت في قبول عمالة أجنبية من دون التمسك بشرط إجادة اللغة اليابانية[32]؛ أي أن الدبلوماسية العامة اليابانية بدأت تخدم توجهات السياسة الداخلية اليابانية.

ومن ناحية سادسة، تواجه اليابان في الواقع منافسة أكبر في مجال الدبلوماسية العامة من جانب بعض الدول الآسيوية الأخرى، ومن أبرزها الهند التي تتفوق على سائر الدول الآسيوية فيما يتعلق بالمنتج الثقافي ممثلاً في أفلام "بوليوود"، والصين التي استطاعت نشر معاهدها الكونفشيوسية في أرجاء العالم، وكذلك كوريا الجنوبية التي أصدرت قانون الدبلوماسية العامة في عام 2016، وأنشأت لجنة الدبلوماسية العامة بوزارة الخارجية[33]؛ مما أسهم في زيادة الإقبال الجماهيري على الموسيقى والدراما الكورية. ويُلاحَظ في هذا الصدد زيادة عدد المتقدمين لامتحان إتقان اللغة الكورية 140 مرة بين أعوام 1997 و2019[34]، بينما ازداد في نفس الفترة عدد دراسي اللغة اليابانية 30 مرة فقط[35].

ختاماً، يُمكِن القول إن الحكومات اليابانية المتعاقبة وضعت اليابان على خريطة الدول التي تَستخدِم الدبلوماسية العامة، واستطاعت تحقيق ميزة تنافسية، وحققت بعض الإيجابيات؛ ولكن تلك الدبلوماسية تُواجِه تحديات جديدة، في ظل بيئة إقليمية ودولية مختلفة عن سياقات العقود الأخيرة من القرن الماضي، فهي تواجه ضرورات التخلي عن البطء والحذر والإجراءات البيروقراطية، وتواجه منافسة آسيوية شرسة من الصين وكوريا الجنوبية، كما تواجه التحدي الأهم، وهو تحقيق التوازن، وربما إعادة صياغة الأهداف، مع التحولات السياسية الحالية التي تبعدها تدريجياً عن الدولة المحبة للسلام، في ظل اضطرار اليابان إلى اللجوء لتغيير العقيدة العسكرية وتوجهها نحو "القوة الدفاعية العسكرية" التي تُنتِج السلاح وتصدره. كما أصبح على صانع السياسة الخارجية اليابانية الآن استثمار جاذبية النموذج الياباني ليس فقط لحشد مزيد من المؤيدين لليابان، ولكن للعمل على نَقْل التأثير بالشغف الياباني إلى الحد الذي يخدم مصالحها الخارجية في مشهد إقليمي ودولي مُختلِف.

الهوامش

1- Oleksandra Mamchii, The Concept of Public Diplomacy In the 21st Century**, Best Diplomats**, March 30, 2023. https://tinyurl.com/4ctv3jpy

2- Gadjeva Nadejda Petrova, Japan's Public Diplomacy in Practice: The case of Bulgaria, **Ritsumeikan International Studies 31-1,** June 2018. https://tinyurl.com/yjanh23v

3- Alan K. Henrikson, What Can Public Diplomacy Achieve? Diplo Foundation**, Netherlands Institute of International Relations Clingendael.** https://tinyurl.com/5etk9su7

4- Public diplomacy. What it is and how to do it, **The United Nations Institute for Training and Research (UNITAR).** https://tinyurl.com/45u4bkvb

5- Oleksandra Mamchii, Most Peaceful Countries in the World in 2024, **Best Diplomats,** July 4, 2024. https://tinyurl.com/ypf9n64s

6- What is public diplomacy? **FutureLearn**. https://tinyurl.com/7t44txdm

7- Nancy Snow, Public Diplomacy, **Oxford Research Encyclopedia of International Studie,** 30 July 2020. https://tinyurl.com/2v5epu7d

8- Oleksandra Mamchii, **Op.Cit.**

9- John Neary, Public Diplomacy in Ireland and Japan, **Amsterdam University Press.**

https://tinyurl.com/2mpjhumk

10- Joseph S. Nye, Jr, Public Diplomacy and Soft Power, **The Annals of the American Academy of Political and Social Science**, March 2008, pp 94-109. https://tinyurl.com/3c3r5y5f

11- Objectives and Priorities of Japan's Foreign Policy, **Ministry of Foreign Affairs of Japan.** https://tinyurl.com/5c32ns8r

12- Objectives and Priorities of Japan's Foreign Policy, **Op.Cit.**

13- Establishing Japan as a “Peaceful Nation of Cultural Exchange”, Prime Minister of Japan and His Cabinet. https://tinyurl.com/yc7t3bsn

14- Kyoko Kuwahara, The importance of public diplomacy to preserve the liberal international order, **The Foundation for Strategic Research (FRS).** https://tinyurl.com/mrrnka5v

15- **Ibid**.

16- Japan House, **Ministry of Foreign Affairs of Japan,** January 8, 2023.

https://tinyurl.com/hhuvth93

17- Anuraj Singh, The Role of Public Diplomacy in Shaping International Relations: Lessons from Japan’s Soft Power Strategy, **The Geopolitics**, May 7, 2023. https://tinyurl.com/8ukxmybe

18- The Changing Roles of Japan’s ODA and JICA: An Interview with International Political Scientist Nakanishi Hiroshi, **Japan International Cooperation Agency**, March 18, 2024.

https://tinyurl.com/yz72fsms

19- Establishing Japan as a “Peaceful Nation of Cultural Exchange, **Op.Cit.**

20- Learning Japanese Changed My Life—A Passport to the Future Gained through Japanese Language Learnin, **The Japan Foundation**, December 15, 2022. https://tinyurl.com/4nmfv4je

21- العلاقات اليابانية المصرية، برنامج سفينة الشباب، **سفارة اليابان في جمهورية مصر العربية.** https://tinyurl.com/j8au4cft

22- Oliver Browning, Japan fans stay behind after Women’s World Cup match to clean stands, **The independent**, July 23, 2023. https://tinyurl.com/mw22hb88

23- Establishing Japan as a “Peaceful Nation of Cultural Exchange”, **Op.Cit**.

24- Theodore C. Bestor, How Sushi Went Global, **Foreign Policy**, Novmber 9, 2009.

https://tinyurl.com/ypefw4uj

25- Ryo Takahashi, From the Holy Land to the Homeland: The Impact of Anime Broadcasts on Economic Growth, **WINPEC Working Paper Series No. E2402**, April 2024, p 2. https://tinyurl.com/53n72n8a

26- Public Diplomacy, **Diplomatic Bluebook 2009 Summary**, Minister for Foreign Affairs, Japan. https://tinyurl.com/4f5h9ecp

27- Basic objectives of Japan’s foreign policy, **Ministry of Foreign Affairs.** https://tinyurl.com/4d6prb7t

28- Oleksandra Mamchii, **Op.Cit.**

29- Establishing Japan as a “Peaceful Nation of Cultural Exchange”, **Op.Cit**.

30- Andrew Levine, Is Brand America Tanking? **Forbes**, March 28, 2017. https://tinyurl.com/bddkd2kp

31- Oshin: The gritty Japanese drama that gripped the world, **BBC**, June 4, 202.

https://tinyurl.com/4a64522t

32- Japan to ease language requirements for unskilled foreign workers, **Asia Nikkei,** May 29, 2018.

https://tinyurl.com/3fjrsk85

33- Public Diplomacy of the Republic of Korea, **Ministry of Foreign Affairs, Republic of Korea**. https://tinyurl.com/2u3pdj3h

34- How Many People Are Learning the Korean Language Worldwide? The Korea Foundation. https://tinyurl.com/3j7ejjep

35- Learning Japanese Changed My Life Passport to the Future Gained through Japanese Language Learning, **Op.Cit.**

الذهب الصناعي:
استكشاف ساحة المعركة الجيواقتصادية حول المعادن النادرة في آسيا

د. رشا مصطفى عوض
المدير التنفيذي السابق بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

"الشرق الأوسط لديه النفط، والصين لديها المعادن الأرضية النادرة". بهذا التصريح، أعرب الزعيم الصيني دنغ شياوبنغ -الذي شغل منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية من عام 1978 وحتى عام -1992 عن رؤيته تجاه واحد من أهم الأسلحة الاقتصادية الاستراتيجية التي تمتلكها بلاده. وقد أدلى بهذا التصريح خلال زيارة قام بها في عام 1987 لمدينة "باوتو" بمنغوليا الداخلية، وهي منطقة معروفة باحتياطياتها الهائلة من المعادن الأرضية النادرة.

وفي عام 2010، استخدمت الصين هذا السلاح الاستراتيجي لأول مرة ضد اليابان، عندما أوقفت صادراتها من المعادن الأرضية النادرة إليها، على خلفية تصاعد نزاعهما الإقليمي على مجموعة جزر في بحر الصين الشرقي، وهو نزاع له جذور تاريخية تعود لقرون مضت. ولقد صاغت هذه الخطوة مُصطلح "عسكرة المعادن الأرضية النادرة" (The Weaponization of Rare Earths)، الذي يُسلط الضوء على استخدامها كأداة جيواقتصادية قوية لممارسة النفوذ الدولي وتحقيق الأهداف الوطنية.

دفع هذا التطور السيد دانيال ماكجرورتي، رئيس شبكة سياسات الموارد الأمريكية (American Researches Policy Network)، في مقالته المنشورة في مجلة "فوربس" (Forbes)، بتاريخ 21 مارس 2012، إلى القول إن "العلاقات المُتوترة بين الولايات المتحدة الأمريكية

والصين قد اتخذت منعطفاً جديداً"؛ إذ لجأت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الاتحاد الأوروبي واليابان إلى منظمة التجارة العالمية لتحدي سياسة التصدير التقييدية التي فرضتها الصين على المعادن الأرضية النادرة.

حينها، أدرك الصينيون قوتهم المُهيمنة على الإنتاج العالمي للمعادن الأرضية النادرة –التي أُطلِقَ عليها فيما بَعْد "الذهب الصناعي" (Industrial Gold) و"الفيتامينات الصناعية"(Industrial Vitamins)– باعتبارها عناصر حاسمة للقطاعين الاقتصادي والعسكري، بالإضافة إلى كونها مُقوِّماً رئيسياً للأمن القومي الاقتصادي وميزة تنافسية كبيرة. وفي المقابل، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها التهديد الاستراتيجي الذي يفرضه احتكار الصين شِبْه الكامل لإنتاج هذه المعادن ومعالجتها.

ومع ارتفاع الطلب العالمي عليها ونقص المعروض المُتوقَّع في المستقبل القريب، أصبح المشهد الراهن لسوق المعادن الأرضية النادرة أكثر تشابكاً وتعقيداً. وعليه؛ يهدف العرض التالي إلى استكشاف ديناميكيات التنافس في السوق، مع إشارة خاصة لآسيا الوسطى، باعتبارها ساحة معركة جيواقتصادية محورية، مع طرح عدد من السيناريوهات المستقبلية المُحتمَلَة.

أولاً: هيمنة الصين ترفع موانع دخول السوق

في عام 2019، ووسْط الحرب التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بشأن الرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات -التي تعتمد بشكل كبير على المعادن الأرضية النادرة- قام الرئيس الصيني شي جين بينغ، بجولة في مقاطعة جيانغيشي، والتي تُطلِق على نفسها "مملكة المعادن الأرضية النادرة" (Rare Earths Kingdom) الصيني. وقد فسر جيمس تي أريدي ، الصحفي بصحيفة "وول ستريت جورنال" والمتخصص في الشؤون الصينية، هذه الزيارة بأنها استعراضٌ للقوة التجارية للصين، وترويجٌ لمكانتها العالمية كأفضل مُورِّد للمعادن النادرة الأساسية للتكنولوجيا المتقدمة، وتذكير للعالم باعتماده عليها. وبتحليل هذا الموقف، تبرز عدة نقاط أساسية كالآتي:

1 – الصين تُعزز قوتها الإنتاجية شِبْه الاحتكارية:

إدراكاً للأهمية الاستراتيجية للمعادن الأرضية النادرة منذ أكثر من ثلاثة عقود، عززت الصين مكانتها السوقية بمضاعفة إنتاجها من 105 آلاف طن إلى 210 آلاف طن متري خلال الفترة (2015 – 2022) كما يوضح الشكل رقم (1). في المقابل، ارتفع الإنتاج غير الصيني بنحو أربعة أمثال ما كان عليه خلال نفس الفترة ليبلغ 87 ألف طن متري، وهكذا، تَستحوذ الصين على حوالي 70.8% من الإنتاج العالمي، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 14.3%، ثم أستراليا وميانمار بنسبة 5.9% لكل منهما.

شكل (1): تطور الإنتاج العالمي من العناصر الأرضية النادرة خلال الفترة (1985 – 2022) وفقاً للدولة (ألف طن متري)

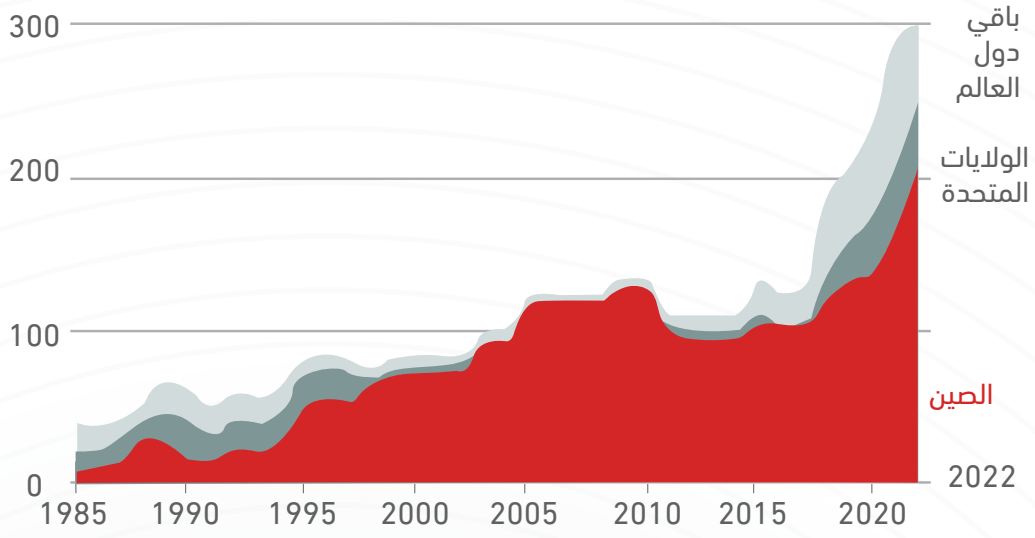

Source: International Organizing Committee for the World Mining Congresses and Federal Ministry of Austria, World Mining Data 2024. https://world-mining-data.info/wmd/downloads/PDF/WMD202024%.pdf

وكما يوضح الشكل رقم (2)، تمتلك الصين أكبر احتياطي عالمي من هذه المعادن، بإجمالي يبلغ 44 مليون طن متري. وفي آسيا، تتبعها فيتنام وروسيا والهند باحتياطيات تُقدَّر بنحو 22، و10، و6.9 مليون طن متري على التوالي؛ في حين تبلغ احتياطيات البرازيل وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية 21 و5.7 و1.8 مليون طن متري على التوالي؛ ومن ثم، يُمكِن القول إن التركيز الاستراتيجي للصين على هذا القطاع قد أتى بثماره، ليس فقط بسبب قدراتها الإنتاجية الكبيرة، ولكن أيضاً لاحتياطاتها الكبيرة التي تَضمَن استدامة العرض على المدى الزمني الطويل.

2 – احتكار الصين معالجة المعادن الأرضية النادرة:

تقوم الصين بمعالجة ما يقرب من 90% من المعادن الأرضية النادرة على مستوى العالم، مستفيدة من سلسلة التصنيع المنخفضة التكلفة لديها، والخبرة المتراكمة في إدارة التلوث البيئي المرتبط بهذه العمليات. يمنح ذلك الصين ميزة مُطلقة في هذا المجال ودوراً حاسماً في سلسلة التوريد العالمية لهذه المعادن. لتوضيح ذلك، استوردت الصين حوالي 18 ألف طن متري من المعادن الأرضية النادرة خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2024؛ إذ يختار المنتجون تصدير إنتاجهم إلى الصين للمعالجة؛ ويُعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في تكلفة المعالجة في البلدان الغربية مقارنة بالصين؛ مما يسلط الضوء على نقطة ضعف أساسية يُعانيها الغرب.

شكل (2): الإنتاج العالمي من المعادن الأرضية النادرة عام 2022 (661 مليون رطل)

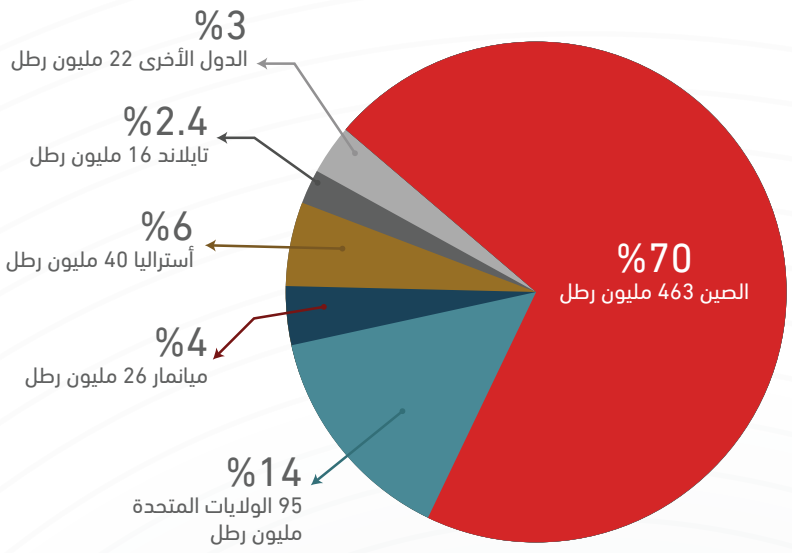

Source: U.S. Geological Survey. In Yifan Yu, The U.S.-China rare earths battle, Nikkei Asia, July 5, 2023. https://asia.nikkei.com/Spotlight/The-Big-Story/The-U.S.-China-rare-earths-battle

3 – ترابط دولي مُعقد رغم الهيمنة الصينية:

استكشفت دراسة أجراها وي تشيانغ تشن وآخرون، في عام 2024، باستخدام منهجية تحليل التدفق الديناميكي (Dynamic Flow Analysis)، الترابط بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين فيما يتعلق بالمعادن الأرضية النادرة خلال الفترة من 2000 إلى 2022. وكما يوضح الشكل رقم (3)، خلصت الدراسة إلى وجود علاقات تكاملية وتعاونية بين الدولتين، ولاسيما بَعْد عام 2018 عندما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مصدراً صافياً للمعادن الأرضية النادرة، وأضحت الصين أكبر مُستورِد لها وأكبر مُصنِّع لتكنولوجيات المعالجة منخفضة الكربون.

وهكذا، يُمكِن القول إن التأثير الاستراتيجي الكبير الذي تفرضه الصين على سلاسل التوريد العالمية -بسبب احتكارها شِبْه الكامل للإنتاج وتكنولوجيا المعالجة والاحتياطيات الكبيرة- يسمح لها بالتأثير في أسعار الطاقة المتجددة العالمية ومدى توافرها، والصناعات التكنولوجية المختلفة، والأنشطة الاقتصادية التي تنطوي على المعادن الأرضية النادرة، وبالإضافة إلى ذلك، يُمكِن للصين استخدام هذا النفوذ كأداة استراتيجية في العلاقات الدولية والمفاوضات التجارية. ويُشير التفاوت الكبير في تكلفة المعالجة بين الصين والغرب إلى ارتفاع موانع دخول السوق بالنسبة للأخيرة؛ ما يجعل دخولها إلى هذا المجال غير مُجدٍ اقتصادياً.

ثانياً: مُفارقة تنويع التبعية تزداد أولوية

على الرغم من مخاوف الغرب بشأن هيمنة الصين على سوق المعادن الأرضية النادرة، فقد ظهرت علاقة تكاملية وتعاونية دولية بين الصين والدول الأخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن ثم يُمكِن القول إنه رغم التوترات الجيواقتصادية بين الدولتين؛ تعتمد كل منهما على الأخرى في مراحل مختلفة من سلسلة إمداد العناصر الأرضية النادرة؛ إذ إن لكل منهما مصالح خاصة في الحفاظ على إمدادات مستقرة. لكن ذلك الوضع يضع الغرب في مفارقة جوهرية، يُمكِن تسميتها "مفارقة تنويع التبعية" (Paradox of Dependency Diversification).

تعكس هذه المفارقة الاحتياجات المتناقضة للدول الغربية؛ فمن جهة، تدفع متطلبات الأمن القومي الاقتصادي هذه الدول إلى تقليل اعتمادها على الصين في إنتاج ومعالجة العناصر الأرضية النادرة، ومن جهة أخرى؛ هناك منافع اقتصادية كبيرة للتعاون مع الصين والاعتماد على قدراتها لضمان استقرار سلسلة الإمداد العالمية. لذلك؛ لجأت الدول الغربية إلى منغوليا ودول آسيا الوسطى – كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان- لتحقيق توازن استراتيجي بين هذه الاحتياجات المتضاربة؛ ومن ثم إعادة تشكيل ديناميكيات السوق.

تَستند هذه الاستراتيجية إلى التقييمات التي أجرتها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (The U.S. Geological Survey, USGS) بين عامي 2012 و2016، والتي حددت 384 موقعاً تحتوي على احتياطيات وفيرة من هذه المعادن في جميع أنحاء آسيا الوسطى[1]. وعلى الرغم من أن هذا الاكتشاف عمره سنوات عِدة، فإنه اكتسب أهمية بالغة في الآونة الأخيرة لعوامل عدة يأتي في مقدمتها ما يلي:

1 – زيادة الطلب العالمي على المعادن الأرضية النادرة:

يؤكد توماس بيهرسينغ[2] وآخرون أن "المعادن الأرضية النادرة قد أصبحت الإجابة عن كل شيء"؛ مما يجعلها نقطة محورية في كثير من الأنشطة الاقتصادية والعسكرية. على سبيل المثال، تُستخدَم هذه المعادن في إنتاج مغناطيس المركبات خاصةً الكهربائية منها، وأنظمة توليد الطاقة المتجددة، وأنظمة التبريد، والهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية والحاسبات الآلية. كما أنها ضرورية في صناعة الزجاج والنظارات وأجهزة الإضاءة والليزر والمطاط الاصطناعي، وتُستخدَم في الزراعة والرعاية الصحية (خاصة تشخيص وعلاج أمراض السرطان) وتحلية المياه ومعالجتها.

ووفقاً لشركة أبحاث السوق برزيستينس (Persistence)[3]؛ من المُتوقَّع أن يصل حجم السوق العالمية للمعادن الأرضية النادرة إلى 5.8 مليار دولار أمريكي في عام 2024، ويرتفع إلى 11.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2031، مُسجلاً معدل نمو سنوي مركب 10.2% خلال

تلك الفترة. ومع ذلك، فإن هذا النمو سيكون مصحوباً بنقص كبير في العرض؛ إذ تشير تقديرات "الوكالة الدولية للطاقة" إلى أن الطلب على المعادن الأرضية النادرة سيزيد من ثلاثة إلى سبعة أمثال المستويات الحالية بحلول عام 2040، في حين أن العرض سيتضاعف مرة واحدة فقط[4]؛ الأمر الذي يدفع جهود تعزيز العرض لها.

2 – التداعيات الجيواقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية:

منذ بداية الحرب وموقف الدول الغربية منها، أضحت الطاقة الروسية غير مرغوب فيها بالنسبة لأوروبا رغم احتياجها إليها؛ مما دفعها إلى الاعتماد على الغاز الأمريكي الأكثر تكلفة. وقد دفع هذا التحول أوروبا إلى إنتاج المزيد من الطاقة من مصادر متجددة؛ بما يتوافق مع التوجه الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي نحو الانتقال السريع إلى الطاقة النظيفة أو المتجددة[5]. بيد أن أوروبا وجدت نفسها في مواجهة معضلة أخرى، تتمثل في تزايد اعتمادها على الصين لتزويدها بالمعادن الأرضية النادرة اللازمة لإنتاج الطاقة المتجددة؛ إذ تستورد دول الاتحاد الأوروبي 98% من المعادن الأرضية النادرة من الصين[6].

اتصالاً بذلك، عطلت الحرب سلسلة الإمداد العالمية ورفعت درجة عدم التيقن بشأن اتجاهات السوق، خاصة وأن العقوبات الغربية المفروضة على روسيا أدت إلى تراجع مساهمتها؛ للدلالة على ذلك، تشير الإحصاءات إلى أن قيمة الصادرات الروسية من المعادن المهمة والمنتجات التعدينية قد انخفضت بعد شهرين من بداية الحرب بنحو 35.5%؛ أي ما بين فبراير وحتى إبريل 2022[7]؛ مما دفع الغرب للبحث عن مصادر بديلة.

3 – تطلعات آسيا الوسطى للاستقلال الجيواقتصادي:

على الرغم من أن روسيا تُعِد بلدان آسيا الوسطى –السوفيتية سابقاً– بمثابة "المنطقة الأكثر استقراراً" ومحيطاً أمنياً، فإن هذه البلدان تتطلع إلى تطوير قطاعات المعادن النادرة؛ إذ تعتمد تقليدياً على عائدات النفط والغاز، وتنظر إلى التدخل الغربي كوسيلة للحد من الهيمنة الروسية عليها، ومصدراً لتلبية احتياجها للاستثمارات والتكنولوجيا الغربية، ومَنْع الصين من أن تصبح القوة المهيمنة في المنطقة[8].

وهكذا، أدت هذه العوامل وغيرها إلى أن تصبح المعادن الأرضية النادرة مُحركاً رئيسياً للتنافس الجيواقتصادي في القرن الحادي والعشرين، كما كان النفط الخام محوراً له في القرن العشرين. وكما هي مكانة الشرق الأوسط في سلسلة الإمداد العالمي للنفط الخام؛ من المُتوقَّع أن تحتل الكتلة الأرضية الأوراسية الواقعة بين روسيا والصين وشِبْه القارة الهندية –التي تضم بلدان آسيا الوسطى– منزلة مماثلة لما تمتلكه من احتياطيات كبيرة من المعادن الأرضية النادرة.

ثالثاً: اللعبة الكبرى في القرن الحادي والعشرين

مع التحول الغربي نحو آسيا الوسطى، اشتدت رغبة الصين في تعزيز مكانتها الاحتكارية للمعادن الأرضية النادرة؛ الأمر الذي تسعى الولايات المتحدة وأوروبا إلى تقويضه، وفي الوقت نفسه؛ تهدف روسيا إلى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، خاصةً موقعها في سلسلة إمداد المعادن الأرضية النادرة وعلاقاتها مع دول آسيا الوسطى، وتسعى هذه الدول من جانبها إلى تنويع اقتصاداتها وزيادة مواردها وتوسيع نفوذها الاقتصادي، وترغب دول آسيوية أخرى أيضاً في زيادة حصتها السوقية في سلسلة الإمداد العالمية.

هكذا، أصبح العالم يُواجِه تنافساً متعدد الأطراف والمصالح على أراضي آسيا الوسطى، وصفه البعض بـ"اللعبة الكبرى في القرن الحادي والعشرين"[9]. يتضمن ذلك مناورات تكتيكية تتحدى الترتيبات الإقليمية الحالية لتشكيل علاقات جيواقتصادية جديدة، وتشمل الأنظمة الترتيبية الآتي:

1 – الصين:

للحفاظ على هيمنتها السوقية وحماية صناعتها الاستراتيجية، تَستخدِم الصين استراتيجيات عِدة. فمن جهة، تعمل على تعزيز مكانتها من خلال دعم الشركات المملوكة للدولة، والاستثمار في تكنولوجيات المعالجة لإبقاء موانع الدخول إلى السوق مرتفعة، وأعلنت حظراً على تقنيات استخراج ومعالجة المعادن الأرضية النادرة في ديسمبر 2023. ومن جهة أخرى، تسعى من خلال مبادرة الحزام والطريق وشراكات البنية التحتية إلى تأمين الوصول إلى المعادن الأرضية النادرة في الدول الآسيوية الأخرى.

ورغم هذه الجهود، واجهت مناجم المعادن الأرضية النادرة في الصين انخفاضاً في الإيرادات والأرباح في عام 2023، مع ظهور سلاسل توريد جديدة وتباطؤ اقتصادها الوطني؛ مما أثر سلباً في مستويات الأسعار؛ إذ سجلت شركة "الصين للموارد الأرضية النادرة والتكنولوجيا" (China Rate Earth Resources and Technology) – الذراع الرئيسية لمجموعة الصين للمعادن الأرضية النادرة (China Rare Earth Group) انخفاضاً بنحو 5.4% في إيراداتها السنوية لتصل إلى 550 مليون دولار أمريكي، وانخفضت أرباحها بنحو 45.7% في عام 2023[10].

2 – الولايات المتحدة الأمريكية:

تهدف إلى بناء احتياطيات استراتيجية من المعادن الأرضية النادرة داخل أراضيها لضمان مرونة سلسلة التوريد أثناء التوترات الجيواقتصادية[11]. مثال على ذلك، منذ عام 2020؛ تعمل وزارة الدفاع الأمريكية على إنشاء سلسلة توريد محلية للمعادن الأرضية النادرة، تُسمَّى "من المنجم إلى المغناطيس" (Mine-to-Magnet)؛ مما يُشير إلى جهودها لتطوير نظام بيئي صناعي وطني يتضمن فَصْل ومعالجة المعادن الأرضية النادرة المُستخرَجَة محلياً، واستغلالها صناعياً لتصنيع المغناطيس[12]، ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تبذل جهوداً

عـدة لإنشـاء منشـآت لفصـل ومعالجـة المعـادن الأرضيـة النـادرة وتصنيعهـا عـلى أراضيهـا لتعزيـز أمنهـا الوطنـي الاقتصـادي وأمـن الطاقـة، فـإن هـذه الجهـود لا تـزال قيـد الإنشـاء وقـد تسـتغرق سـنوات حتـى تكتمـل[13].

شكل (3): المعادن الحيوية وأمن الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

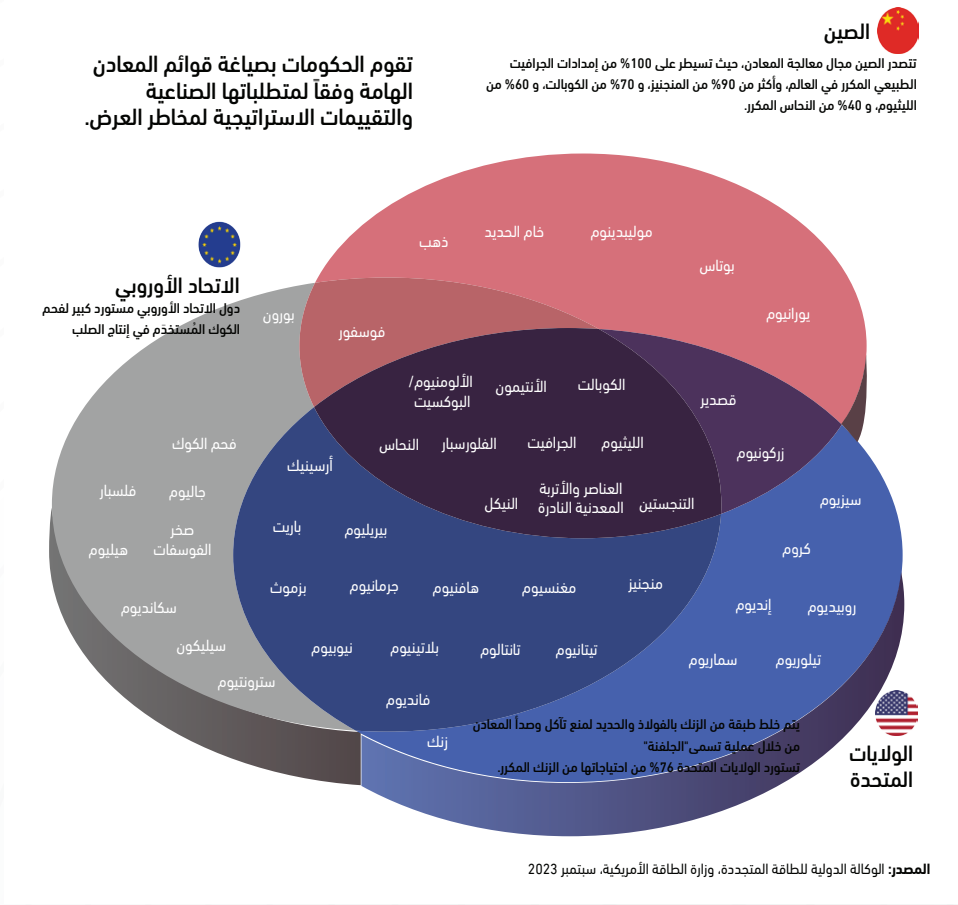

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وزارة الطاقة الأمريكية، سبتمبر 2023

Source: Bruno Venditti,The Critical Minerals to China, EU, and U.S. National Security, Visual Capitalist, November 30, 2023. https://tinyurl.com/yc37bc84

كذلـك، عـززت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة شراكاتهـا مـع دول آسـيوية مثـل: اليابـان وكوريـا الجنوبيـة والهنـد؛ لتأمـين إمـدادات بديلـة مـن المعـادن الأرضيـة النـادرة، وأطلقـت مبـادرات حديثة بالتعـاون مـع بلـدان آسـيا الوسـطى، مثـل "مبـادرة المرونـة الاقتصاديـة لآسـيا الوسـطى"[14] (Economic Resilience Initiative for Central Asia, ERICEN) التـي تـم إطلاقهـا في سـبتمبر 2022 لتحفيـز النمـو الاقتصـادي بمنطقـة آسـيا الوسـطى. هـذا بالإضافـة إلى "حـوار المعـادن

الحرجة 5 + 1"[15] (C5 + 1 Critical Minerals Dialogue, CMD) الذي استضافته الولايات المتحدة في 8 فبراير 2024 بمشاركة مسؤولين كبار من خمس دول من آسيا الوسطى؛ بهدف تعزيز التعاون الصناعي الإقليمي، وتشجيع استكشاف المعادن الحيوية وتعدينها ومعالجتها في المنطقة. ويُعد ذلك ضمن الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة هيمنة الصين على سلسلة إمداد المعادن الأرضية النادرة.

3- الاتحاد الأوروبي:

في مارس 2023، اقترحت المفوضية الأوروبية مُسودة "القانون الإطاري للمواد الخام الحرجة" (The Critical Raw Materials Act, CRM) الذي دخل حيِّز التنفيذ في مارس 2024، ويُحدد هذا القانون 34 معدناً ضرورياً للقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الرقمية والفضاء والطاقة والدفاع)، ويسعى إلى تنويع مصادرها من خلال زيادة القدرات الإنتاجية المحلية وتكثيف جهود إعادة التدوير والاعتماد على موردين جُدُد. ويشير القانون إلى أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون قادراً على استخراج 10% من احتياجاته من المعادن الحرجة ومعالجة 40% منها محلياً، وتحقيق معدل إعادة تدوير بنسبة 25%، مع تقليل الاعتماد على أي مُورِّد أجنبي واحد إلى ما لا يزيد على 65% من إجمالي احتياجاته[16].

كذلك، اتجه الاتحاد الأوروبي نحو دول آسيا الوسطى؛ إذ وقَّع مؤخراً مذكرة تفاهُم مع أوزبكستان بشأن "المواد الخام الحرجة"، وكانت أوزبكستان أعلنت قائمة من المشروعات الواعدة لاستخراج المعادن الأرضية النادرة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي[17].

جدول (1): المعادن المُشترَكة في قوائم الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي للمواد الخام الحرجة

1	الألومنيوم/البوكسيت
2	الأنتيمون
3	الكوبالت
4	النحاس
5	الفلورسبار
6	الجرافيت
7	الليثيوم
8	النيكل
9	التنجستين
10	العناصر والأتربة المعدنية النادرة

Source: Bruno Venditti,The Critical Minerals to China, EU, and U.S. National Security, Visual Capitalist, November 30, 2023. https://tinyurl.com/yc37bc84

4 – روسيا:

تستثمر روسيا في مشروعات عِدة لاستكشاف وتطوير مواردها من المعادن الأرضية النادرة، نظراً لاحتياطياتها الكبيرة؛ لتصبح فاعلاً مهماً في السوق؛ إذ تركز روسيا على تحسين تقنيات الاستخراج والمعالجة لتعزيز كفاءة وتنافسية معادنها الأرضية النادرة. وبالإضافة إلى ذلك، شكلت روسيا والصين تحالفات استراتيجية للتعاون في مشروعات المعادن الأرضية النادرة؛ مما يُعزز نفوذهما الجيواقتصادي في آسيا.

من الجدير بالذكر أن روسيا تُوجِّه اهتمامها تجاه بلدان آسيا الوسطى؛ إذ تنظر إلى الجهود الغربية لتأمين المعادن النادرة كجزء من "الاستعمار الجديد" الذي تراه ضد مصالحها. وفي الوقت نفسه، تُواجِه روسيا مفارقة جوهرية؛ فبينما ترحب بمشاركة الصين في قطاع المعادن النادرة في هذه الدول للحد من النفوذ الغربي؛ فإنها تخشى أن تؤدي زيادة أعداد الموردين إلى انخفاض أسعار المعادن الأرضية النادرة؛ ما يؤثر سلباً في اقتصادها؛ ومن ثم تسعى روسيا إلى الحد من نمو قطاع المعادن النادرة في آسيا الوسطى مع تجنب الإساءة إلى حليفها الصيني[18].

5 – الهند:

في عام 2022، صاغت الهند استراتيجية وطنية تجاه آسيا الوسطى، نتج عنها أول اجتماع افتراضي بينهما، بَعْد سنوات من مشاركتها المكثفة ودبلوماسيتها النشطة عقب إطلاقها مبادرة "ربط آسيا الوسطى" لتعزيز العلاقات بينهما[19]، وخلال الاجتماع الثاني لمستشاري الأمن القومي للهند ودول آسيا الوسطى في أكتوبر 2023، اقترحت الهند إنشاء منتدى المعادن الأرضية النادرة مع دول آسيا الوسطى؛ لتعزيز التعاون في قطاعات المعادن الأرضية النادرة والمعادن الاستراتيجية الأخرى[20].

6 – منغوليا ودول آسيا الوسطى:

تهدف هذه الدول إلى تنويع اقتصاداتها وتطوير قطاع استخراج المعادن الأرضية النادرة من خلال الاستثمارات الغربية. مثال على ذلك، تتجه منغوليا –التي تقع جغرافياً بين الصين وروسيا– نحو الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز التعاون في مجال المعادن الأرضية النادرة، ووقَّعت معها اتفاقية طيران "الأجواء المفتوحة" لزيادة التدفقات التجارية المباشرة[21].

وعلى نحو مماثل، أعلنت كازاخستان مؤخراً أنها تَستهدف زيادة الاستثمارات في إنتاج المعادن الأرضية النادرة بنحو 40% في إطار "الخطة الشاملة الجديدة لتنمية صناعة المعادن الأرضية النادرة" التي تغطي الفترة من عام 2024 إلى عام 2028. كما أطلقت أوزبكستان العديد من مشروعات استخراج المعادن الأرضية النادرة على أراضيها باستثمارات تبلغ 500 مليون دولار أمريكي؛ وتهدف الدولتان إلى زيادة تعاونهما مع الاتحاد الأوروبي كما يتضح من توقيع أوزبكستان مذكرة تفاهُم معه لضمان إمدادات متنوعة ومستدامة من هذه المعادن بعيداً عن الهيمنة الصينية.

رابعاً: سيناريوهات مستقبلية يشوبها الغموض

تمتلك دول آسيا الوسطى احتياطيات هائلة يُمكِن من خلالها مُجتمعةً موازنة الهيمنة الصينية الراهنة. ومع ذلك، فإن إطلاق قواها الكامنة سيتطلب استثمارات كبيرة وتكنولوجيات متقدمة ونظاماً بيئياً متطوراً لقطاع التعدين؛ وهو الأمر الذي سيستغرق وقتاً بلا شك. علاوة على ذلك، فإن ديناميكيات مُختلَف الأطراف أصحاب المصلحة، وتأثير العوامل الجيواقتصادية، والتقدم التكنولوجي، والبيئة التنظيمية والإجرائية، وقوى العرض والطلب في السوق العالمية؛ تضفي مزيداً من التعقيد وعدم اليقين والغموض على سلسلة إمداد المعادن الأرضية النادرة. وفي هذا السياق، يُمكِن تصوُر عدد من السيناريوهات المستقبلية، من بينها:

1 – "قبضة التنين".. استمرار الهيمنة الصينية:

تحافظ الصين على هيمنتها السوقية، مستفيدةً من احتياطياتها الهائلة، وتقنيات المعالجة المتقدمة. هذا بالإضافة إلى استراتيجياتها الوطنية للحفاظ على قدرتها التنافسية الدولية، مثل: الاستثمار المستمر في أنشطة البحوث والتطوير والابتكار، ودعم الشركات المملوكة للدولة، وتقييد تصدير تكنولوجيات المعالجة، وتعزيز تحالفاتها الجيواقتصادية مع دول غنية بالمعادن الأرضية النادرة. يرافق ذلك استمرار الاعتماد العالمي على الإمدادات الصينية واستخدامها لتحقيق مزيد من النفوذ الدولي. وحتى إنْ زاد إنتاج دول أخرى من هذه المعادن، إلا أن زيادة الطلب عليها بمعدلات تفوق الإضافات في المعروض منها سوف يحافظ على الهيمنة الصينية.

2 – "أوبك المعادن النادرة".. تنويع مصادر العرض:

من الممكن أن تؤدي الجهود الحالية لتنويع المعروض من المعادن الأرضية النادرة إلى سوق عالمية أكثر توازناً، والتحول من الاحتكار شِبْه الكامل إلى احتكار القلة. ومن المُمكن أن يهيمن على السوق الدولية عددٌ محدودٌ من المنتجين الرئيسيين في السوق، وربما يُشكلون منظمة شبيهة بمنظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك" لتنسيق السياسات وتنظيم السوق العالمية. ويُمكِن تحقُق هذا السيناريو من خلال ضخ استثمارات استراتيجية في قدرات الاستخراج والمعالجة المحلية، وتشكيل تحالفات وشراكات دولية مع دول آسيا الوسطى وغيرها من المناطق الغنية بالمعادن الأرضية النادرة، والاختراقات التكنولوجية في مجالات الاستخراج والمعالجة وإعادة التدوير.

3 – "تحول السيليكون".. ثورة تكنولوجية صناعية:

من الممكن أن تؤدي ثورة تكنولوجية فائقة إلى خفض الطلب على المعادن الأرضية النادرة أو إيجاد بدائل لها؛ مما يؤدي إلى خفض الطلب عليها. وقد يتحقق هذا السيناريو من خلال تكثيف الاستثمار في أنشطة البحوث والتطوير والابتكار في الصناعات كثيفة الاعتماد

على المعادن الأرضية النادرة، مثل: السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة؛ ومن ثم يُمكِن أن تنخفض أسعار بعض من هذه المعادن النادرة، وتتوفر فرص استثمارية في صناعات ناشئة.

4 – "النهضة الخضراء".. تركيز متزايد على الاستدامة والتعدين المسؤول:

يعكس هذا السيناريو اتجاهاً عالمياً نحو تطبيق لوائح ومعايير بيئية أكثر صرامة للتعدين المسؤول، للتخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطة التعدين. ويُمكِن لذلك أن يُغيِّر ديناميكيات العرض بسبب ارتفاع تكلفة استخراج ومعالجة المعادن الأرضية النادرة، وقد يصاحب ذلك انخفاض في العرض نتيجة الإغلاق الكلي أو الجزئي للمناجم غير القادرة على الامتثال للوائح والمعايير المُطبَّقة؛ مما يُعزز في الوقت نفسه فرص الاستثمار في أنشطة التعدين الأخضر.

5 – "معركة المعادن النادرة".. تصاعُد الصراعات الجيواقتصادية والحروب التجارية:

من الممكن أن يؤدي احتدام التنافس بين المنتجين والمستهلكين الرئيسيين للمعادن الأرضية النادرة إلى مزيد من التوترات الجيواقتصادية، خاصة في القارة الآسيوية، وإلى حروب تجارية متعددة الأوجه؛ وقد تؤدي هذا الصراعات إلى مزيد من عدم اليقين والغموض، وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية وحدوث تقلبات كبيرة في السوق؛ مما يؤدي إلى نقص العرض وارتفاع الأسعار. ولعل ذلك سيدفع الدول إلى تكثيف جهودها لتوطين عمليات استخراج ومعالجة هذه المعادن محلياً، والبحث عن مصادر إمداد بديلة.

ختاماً، يتشكل مستقبل سوق المعادن الأرضية النادرة العالمية من خلال تفاعل معقد بين عوامل جيواقتصادية وتكنولوجية وبيئية وتشريعية وتنظيمية. ويُقدِّم كلٌ من هذه السيناريوهات تحديات وفرص تؤثر في العرض و/أو الطلب على المعادن الأرضية النادرة. وقد تظهر أيضاً عوامل أخرى من شأنها تغيير قواعد اللعبة، مثل امتداد التنافس إلى ما وراء حدود كوكب الأرض؛ إذ أعرب رئيس وكالة الفضاء الأمريكية "ناسا" جيم برايدنستاين عن تفاؤله بإمكانية استخراج المعادن الأرضية النادرة من المريخ وكويكبات أخرى في المستقبل القريب[22]؛ لذلك، قد يشهد المستقبل مزيجاً من هذه السيناريوهات معاً لتتحقق بسرعات متفاوتة، أو قد يتفاجأ العالم بمسارات أخرى غير منظورة في عالم اليوم؛ لذا، يبدو تأمُّل ديناميكيات اليوم ومتابعة أدائها وتحليلها، وتقييم نتائجها مهماً؛ لاستشراف الغد باحتمالية أفضل.

الهوامش

1- Central Asia's rising role in global rare earth metal competition, **DARYO**, March 31, 2024. https://tinyurl.com/ysv9zn9x

2- Behrsing, Thomas, Victoria L. Blair, Florian Jaroschik, Glen B. Deacon, and Peter C. Junk. "Rare Earths—The Answer to Everything." **Molecules,** Vol. 29, No. 3 (2024) p 688. https://tinyurl.com/5hbj48fj

3- Rare Earth Elements Market 2024 – 2013, **Persistence Research Market**, 2024. https://tinyurl.com/ydm3p93k

4- Mureji Fatunde, The race to produce rare earth elements, **MIT Technology Review**, January 5, 2024. https//:www.technologyreview.com/2024/01/05/1084791/rare-earth-materials-clean-energy/

5- محمد لكريني، الحرب الروسية الأوكرانية والأمن الطاقي: السياق والتداعيات، **مجلة آفاق استراتيجية**، العدد 8، (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، ديسمبر 2023)، ص ص 23 – 31

6- Rear Admiral et al., Sourcing Rare Earth Minerals In Central Asia, **CASPIAN Policy Center**, June 15, 2022. https://www.caspianpolicy.org/research/central-asia/sourcing-rare-earth-minerals-in-central-asia

7- Adnan Khurshid, Yufeng Chen, Abdur Rauf, Khalid Khan, Critical metals in uncertainty: How Russia-Ukraine conflict drives their prices?, **Resources Policy**, Volume 85, Part B,2023 .

8- Central Asia's Untapped Rare-Earth Reserves Spark Global Interest, **2024 Central Asia Minex,** June 14, 2024.https://tinyurl.com/bddkhu4t

9- **Ibid.**

10- Kenji Kawase, China's rare-earth miners suffer profit falls as new supply chains rise, **Nikkei Asia**, April 29, 2024,.https://asia.nikkei.com/Business/Markets/Commodities/China-s-rare-earth-miners-suffer-profit-falls-as-new-supply-chains-rise

11- Eldaniz Huseynov, Central Asia's critical resources: a new space for great power competition?, **Central Asian Bureau for Analytical Reporting**, March 29, 2024. https://tinyurl.com/2te5w87y

12- C. Todd Lopez DOD Looks to Establish 'Mine-to-Magnet' Supply Chain for Rare Earth Materials, **U.S. Department of Defense**, March 11, 2024. https://tinyurl.com/3p9bc9aw

13- Gracelin Baskaran, What China's Ban on Rare Earths Processing Technology Exports Means, **Center for Strategic and International Studies**, January 8, 2024. https://tinyurl.com/yeyk5s8k

14- Economic Resilience in Central Asia Initiative, **U.S. Department of State**, February 28, 2023. https://tinyurl.com/cxnfzf3a

15- Charley Ward, The C5+1 Critical Mineral Dialogue: What It Means and How We Got Here, **The Diplomat**, March 25, 2024.https://tinyurl.com/jbancnys

16- Petar Murginski and Dimitar Ganev, The Critical Raw Materials Act and Its Geopolitical Implications, **Deloitte**, 2024. https://tinyurl.com/4dudxtr7

17- The Times of Central Asia, Uzbekistan and EU to Increase Extraction of Rare Earths, **Critical Metals**, May 1, 2024. https://tinyurl.com/yxuz2nc8

18- Paul Goble, Rare-Earth Reserves in Central Asia Sparking Intense Geopolitical Competition. The Jamestown Foundation**, Eurasia Daily Monitor**, Volume: 21 Issue: 91, June 13, 2024. https://tinyurl.com/bdf23xjt

19- مينـاء تشـابهار: هـل تنجـح الهنـد فـي تعزيـز نفوذهـا فـي آسـيا الوسـطى؟ **مركـز المسـتقبل للأبحـاث والدراسـات المتقدمـة**، سلسـلة تقديـرات المسـتقبل، 31 مايـو 2024. https://:futureuae.com

20- India-Central Asia collaboration in strategic minerals has promising future, **The Point,** April 24, 2024. https://tinyurl.com/2s6fd7h5

21- Marina Yue Zhang, Mongolia's Rare Earths Diplomacy and Its Geopolitical Implications, **The diplomat**, August 12, 2023. https://tinyurl.com/5njhxs4v

22- Rare earth mining on the moon is possible, **Institute for Rare Earths and Metals AG,** 2024. https://tinyurl.com/99hyv436

تفاعلات إقليمية آسيوية

الدفاع الأرخبيلي الشامل:
استراتيجيات الفلبين الجديدة في إدارة النزاعات البحرية مع الصين

خلافات جوهرية:
دلالات ونتائج انعقاد القمة الثلاثية التاسعة بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية

ممرات استراتيجية:
التنافس بين القوى الآسيوية الكبرى على النفوذ في سريلانكا وجزر المالديف

"عسكرة متزايدة":
تحركات الصين والهند لتعزيز البنية العسكرية في مناطق النزاعات الحدودية

CPTPP:
فرص توسيع اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عَبْر المحيط الهادئ

الدفاع الأرخبيلي الشامل:
استراتيجيات الفلبين الجديدة في إدارة النزاعات البحرية مع الصين

د. أحمد قنديل
رئيس وحدة العلاقات الدولية، خبير الشؤون الآسيوية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

أحد التساؤلات التي أصبحت مُثارة بشدة في الآونة الأخيرة نتيجةً لتصاعُد التوترات بين الصين والفلبين في بحر الصين الجنوبي هو: هل أصبح العالم على وشك اندلاع مواجهات عسكرية مباشرة في هذه المنطقة، التي يمر بها سنوياً ما يقرب من 30% من التجارة البحرية العالمية، تتجاوز قيمتها ثلاثة تريليونات دولار، فضلاً عما تحتويه من ثروات هيدروكربونية وسمكية هائلة؟

يجد هذا التساؤل صداه بشكل خاص منذ تولي الرئيس الفلبيني، فرديناند ماركوس جونيور (الابن)، الشهير بلقب "بونغ بونغ"، السلطة في مانيلا، في يونيو 2022؛ إذ اتبع الرئيس ماركوس سياسة متشددة تجاه بكين فيما يتعلق بالخلافات السيادية في بحر الصين الجنوبي، على خلاف سلفه الرئيس السابق، رودريغو دوتيرتي، الذي هادن الصين رغبةً منه في تعزيز العلاقات معها، بعدما أصبحت الشريك التجاري الأول لبلاده، فضلاً عن وعود الصين بضخ استثمارات ضخمة لإقامة عدد من مشروعات البنية الأساسية العملاقة في الفلبين، والتي كان من شأنها، في حال تحققها على أرض الواقع، إحداث نقلة كبيرة في الاقتصاد الفلبيني.

أولاً: رؤية الرئيس فرديناند ماركوس للنزاع مع الصين

وضع الرئيس ماركوس أمن بحر الفلبين الغربي (وهو الاسم الذي تطلقه الفلبين على الجزء من بحر الصين الجنوبي الذي يقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين) في مقدمة أولوياته كصانع رئيسي للسياسة الخارجية والأمنية الفلبينية[1]، وشدَّد على تعزيز قدرة بلاده على حماية سيادتها وحقوقها الإقليمية في مواجهة "الطموحات التوسعية والعدائية" للصين في المنطقة. ويؤكد الرئيس الفلبيني دوماً أن أنشطة الصين التي تتضمن نشر قواتها البحرية وخفر السواحل في منطقة بحر الفلبين الغربي، بالإضافة إلى العسكرة المستمرة وبناء الجزر الاصطناعية، ومضايقة وحظر السفن الفلبينية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة القانونية للفلبين والهجوم بمدافع المياه على السفن الفلبينية وطواقمها؛ تتعارض بشكل "مباشر وصارخ" مع القانون الدولي، ولاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[2].

وقد أوضح الرئيس ماركوس هذا الموقف، مراراً وتكراراً، حتى قبل تنصيبه في يونيو 2022. وبمجرد توليه السلطة، أكد أن إدارته ستؤيد قرار التحكيم لعام 2016، والذي أبطل، من وجهة نظره، مزاعم الصين بشأن بحر الفلبين الغربي. وفي أول خطاب له، وهو خطاب حالة الأمة (سونا)، في يوليو 2023، صرح ماركوس أن "مانيلا لن تتخلى عن بوصة مربعة واحدة من أراضي جمهورية الفلبين لأية قوة أجنبية"[3]. وفي حوار مؤتمر شانغريلا الأمني، الذي انعقد في سنغافورة مؤخراً، قال ماركوس، في 31 مايو 2024، إن "الصين تهدف إلى نشر مزاعم لا أساس لها من الصحة من خلال القوة والترهيب والخداع.. وفي بحر الفلبين الغربي، نحن على الخطوط الأمامية للجهود الرامية إلى تأكيد سلامة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار باعتبارها دستوراً للمحيطات"، وأضاف: "لقد حددنا أراضينا ومناطقنا البحرية بطريقة تليق بدولة مسؤولة وملتزمة بالقانون في المجتمع الدولي. لقد أخضعنا رؤيتنا لتدقيق قانوني صارم من قبل كبار القانونيين في العالم؛ لذا فإن الخطوط التي نرسمها على مياهنا ليست مُستمدَة من خيالنا، بل من القانون الدولي"[4].

ومما يضع مستقبل العلاقات بين الفلبين والصين في مفترق طرق صعب، أن الرئيس ماركوس، أيد الحفاظ على علاقات عسكرية وأمنية قوية وجيدة مع واشنطن مثل والده، بل إنه يفضل اتباع ما يُمكِن وصفه بـ"سياسة حافة الهاوية" في التعامل مع بكين في بحر الصين الجنوبي، مع محاولة كَسْب التعاطف المحلي والعالمي وشن حرب قانونية لتقويض شرعية الصين أمام العالم إلى إقرار قانون المناطق البحرية وتنفيذ برامج طموحة للتحديث العسكري، مروراً بإلغاء أو تأجيل مشروعات مبادرة الحزام والطريق وتحسين العلاقات التجارية والاستثمارية مع الشركاء ذوي التفكير المماثل، بالإضافة إلى تعزيز التحالفات الخارجية مع الشركاء التقليديين وغير التقليديين الذين يتقاسمون أهدافاً إقليمية مماثلة بشأن الأمن البحري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

شكل (1): صورة توضيحية للمنطقة التي تعتبرها الفلبين ضمن سيادتها في الجانب الغربي من أرخبيل الفلبين، وتُطلِق عليها "بحر الفلبين الغربي"

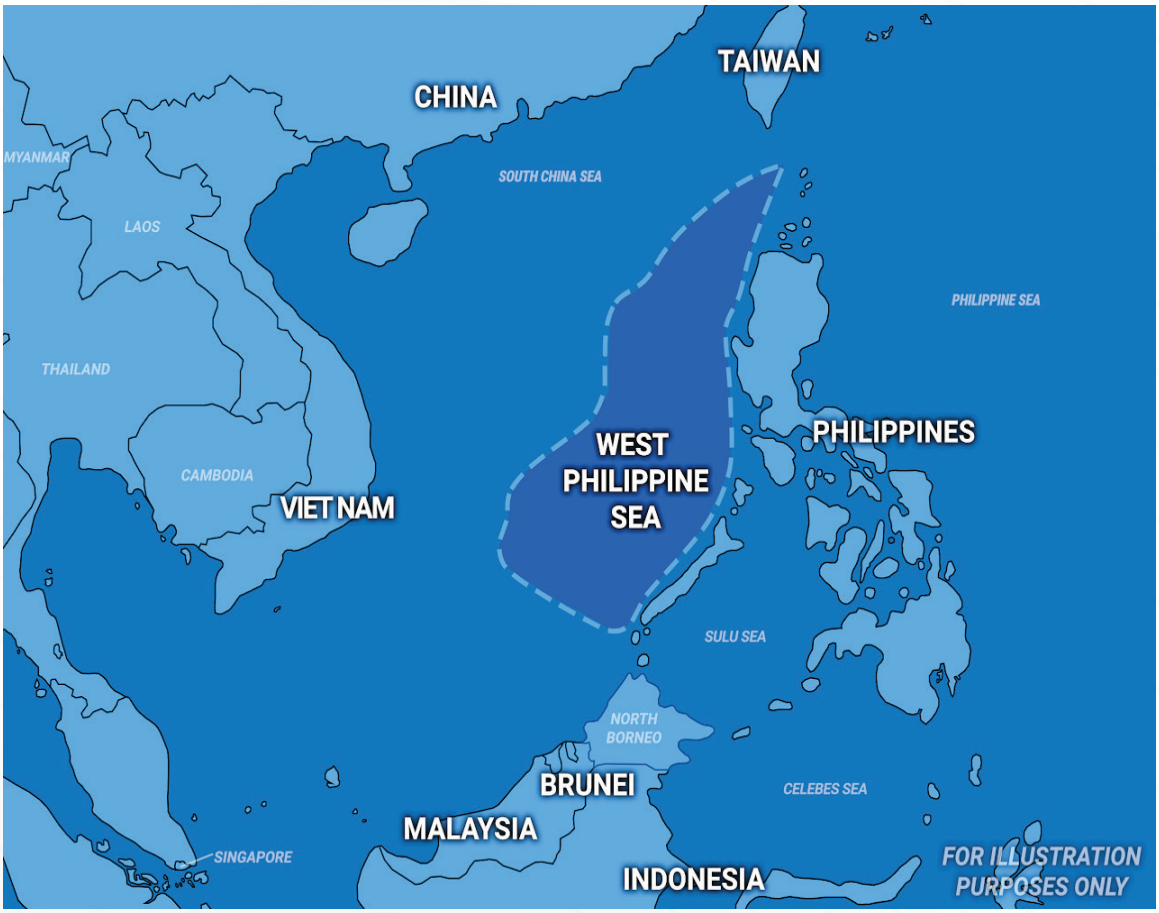

Source: U.s Department Of Foreign Affairs, A Project By The Maritime And Ocean Affairs Office. https://sites.google.com/dfa.gov.ph/wpstest/faq

وبوجه عام، أدت هذه الرؤية المتشددة للرئيس ماركوس تجاه الصين إلى تعاقُب المواجهات والمناوشات بين السفن الفلبينية والصينية بشكل غير مسبوق، خاصةً بالقرب من جزر سبراتلي (وهي مجموعة من الجزر غير المأهولة في بحر الصين الجنوبي)، وجزر سكاربورو شول[5]، التي تقول الفلبين إنها تقع في منطقتها الاقتصادية الخالصة، لكن الصين تصر على السيادة عليها[6]؛ وهو الأمر الذي دفع سفير الفلبين لدى واشنطن إلى القول: "إنه إذا اندلعت الحرب في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، فلن تكون على تايوان، وإنما حول الجزر المرجانية والمياه الضحلة المنتشرة في بحر الصين الجنوبي"، واصفاً النزاعات السيادية بين الصين والفلبين بأنها "نقطة الاشتعال الحقيقية" في هذه المنطقة الحيوية من العالم[7].

شكل (2): صورة توضيحية للمناطق التي تعتبرها الصين تقع ضمن سيادتها في بحر الصين الجنوبي

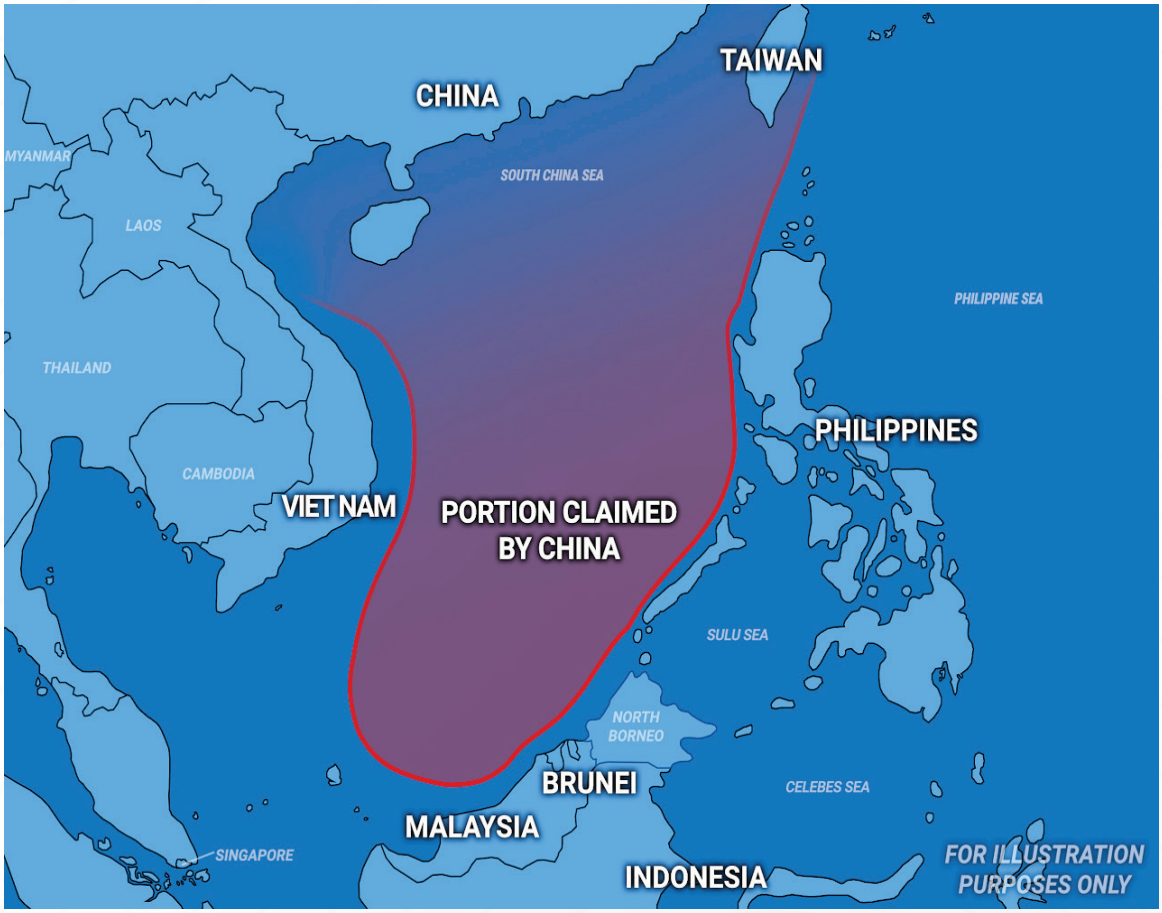

Source: U.S Department Of Foreign Affairs, A Project By The Maritime And Ocean Affairs Office. https://sites.google.com/dfa.gov.ph/wpstest/faq

ثانياً: سياسات الفلبين الراهنة للتعامل مع الصين

بناءً على الرؤية السابقة للرئيس ماركوس جونيور، يُمكِن إيضاح أهم الاستراتيجيات التي تطبقها الفلبين في الوقت الراهن في التعامل مع الصين بشأن النزاعات البحرية بين الدولتين، بإيجاز، فيما يلي:

1- إجراءات إعلامية وقانونية لتقويض شرعية المطالبات الصينية:

عملت إدارة الرئيس ماركوس على كَسْب التعاطف المحلي والعالمي من خلال الترويج بشكل متكرر لتصرفات الصين العدوانية بالتركيز على توثيق مضايقات الصين لموظفيها وسكانها

المدنيين؛ مما يجعل من الصعب على بكين بشكل متزايد الدفاع عن مزاعمها بالعمل السلمي في بحر الصين الجنوبي. وتماشياً مع هذا التوجه، وسَّعت مانيلا، من خلال المشاركة النشطة لمجلس الأمن القومي وخفر السواحل الفلبيني، مبادرتها المعروفة باسم "الشفافية في بحر الفلبين الغربي"[8]. وتقوم هذه المبادرة على دعوة الصحفيين الوطنيين والأجانب على متن السفن الفلبينية من أجل التعرف على الفظائع التي ترتكبها قوات البحرية الصينية ضد السفن الفلبينية وطواقمها، بما في ذلك الصيادين.

ومن ناحية أخرى، استخدمت الفلبين أيضاً الحرب القانونية لتقويض شرعية الصين أمام العالم؛ إذ قدمت مانيلا عشرات الاحتجاجات الدبلوماسية ضد الصين منذ عام 2016 بسبب عدوان بكين على منطقتها الاقتصادية الخالصة. وكان آخر هذه الاحتجاجات في 30 إبريل 2024، عندما اتهمت الفلبين بكين رسمياً بإطلاق سفن خفر السواحل الصينية مدافع المياه على قارب مدني لعرقلة مهمات الإمداد للجنود الفلبينيين المتمركزين لحراسة سفينة حربية رست، منذ عام 1999، في منطقة "سكند توماس شول Second Thomas Shoal" التي تُطلِق عليها الصين اسم جزر ريناي[9]. وقال بيان صادر عن وزارة الخارجية الفلبينية إن "تدخُّل الصين المستمر في الأنشطة الروتينية والقانونية للفلبين في منطقتها الاقتصادية الخالصة يُعد أمراً غير مقبول؛ لأنه يمثل انتهاكاً للحقوق السيادية والولاية القضائية للفلبين"، مطالباً السفن الصينية بمغادرة المنطقة فوراً[10].

وبالتزامن مع ذلك، أقر مجلس الشيوخ الفلبيني قانون المناطق البحرية، في فبراير 2024، ليكون بمثابة إطار قانوني قائم على القانون الدولي؛ وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز قدرة المؤسسات الوطنية المختلفة، بما في ذلك المؤسسة العسكرية، على تأمين الموارد في البحر الإقليمي للفلبين، والمنطقة الاقتصادية والمياه الأرخبيلية من أجل رفاهية الشعب الفلبيني[11]. ومن جهة أخرى، أعلنت وزارة الدفاع الفلبينية أيضاً عن مفهوم الدفاع الأرخبيلي الشامل في مارس 2024. ويمثل هذا المفهوم تحولاً كبيراً في أولويات الدفاع الفلبينية، لتشمل التهديدات الخارجية، خاصة حماية الموارد الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة الواقعة في المياه الإقليمية للفلبين، بعدما كانت تركز فقط على التهديدات الداخلية مثل: التمرد الشيوعي والتطرف الديني[12].

2- تعزيز الشراكات الأمنية والعسكرية مع الحلفاء:

من خلال الإشارة إلى عزمها المساهمة في الحفاظ على المجال البحري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ حراً ومفتوحاً وقائماً على القواعد، تمكنت الفلبين من تعميق وتوسيع شراكاتها الأمنية والعسكرية مع الشركاء التقليديين وغير التقليديين الذين يتقاسمون أهدافاً إقليمية مماثلة بشأن الأمن البحري. فعلى سبيل المثال، قامت مانيلا بتعميق وتوسيع نطاق تعاونها الأمني مع الولايات المتحدة بموجب اتفاقية التعاون الدفاعي المُعزَّز لعام 2014؛ مما سمح بتعزيز وصول القوات الأمريكية إلى القواعد العسكرية الفلبينية[13].

وأجرت الفلبين أيضاً مناورات عسكرية ضخمة مُشترَكة مع الولايات المتحدة، أُطلِقَ عليها اسم "كتفاً بكتف" أو "باليكاتان" بلغة تاغالوغ الفلبينية، والتي شارك فيها آلاف من أفراد القوات العسكرية للدولتين خلال الفترة من 22 إبريل إلى 10 مايو 2024. وقد تميزت هذه المناورات، مقارنة بمثيلتها في الأعوام السابقة، بأنها تجاوزت، لأول مرة، "البحر الإقليمي" التابع للفلبين، والذي يبلغ طوله 12 ميلاً بحرياً في بحر الصين الجنوبي؛ وهو ما يُشكِّل تحدياً مباشراً لمطالب الصين السيادية، المتمثلة في "خط النقاط التسع" الذي يشمل حوالي 85% من بحر الصين الجنوبي[14]. كما شجعت الفلبين أيضاً شركات السلاح الأمريكية الكبرى على الاستفادة من برنامجها الطموح للتحديث العسكري، والذي تتجاوز قيمته أكثر من 40 مليار دولار حتى عام 2027[15].

سياسياً، نجح الرئيس ماركوس في دَفْع واشنطن إلى التخلي عن الغموض الذي اكتنف تفسيرها لمعاهدة الدفاع المشترك مع مانيلا فيما يتعلق بالنزاعات في بحر الصين الجنوبي؛ وهو الأمر الذي برز خلال القمة التاريخية التي جمعت الرئيس الفلبيني مع الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا في واشنطن في 11 إبريل 2024؛ إذ عبَّر القادة الثلاثة عن "مخاوف جدية" بشأن "السلوك الخطر والعدواني" لبكين في بحر الصين الجنوبي[16]. كما أكد الرئيس بايدن أيضاً أن "أي هجوم على طائرة أو سفينة أو على القوات المسلحة الفلبينية في بحر الصين الجنوبي سيدفع إلى تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك" التي تربط واشنطن ومانيلا، في تحذير واضح للصين[17].

في هذا الصدد، يُشار إلى أن الفلبين ترتبط بمعاهدة دفاع مُشترَك مع الولايات المتحدة منذ عام 1951[18]، كما أن لديها اتفاقات أمنية متعددة مع واشنطن، لعل أبرزها اتفاقية القوات الزائرة (VFA) لعام 1998، واتفاقية التعاون الدفاعي المعزز (EDCA) لعام 2014. وجاءت هذه الاتفاقات في ظل تصنيف الفلبين من جانب واشنطن باعتبارها حليفاً رئيساً من خارج حلف "الناتو"[19].

وبالتزامن مع تعزيز التعاون الاستراتيجي والسياسي مع واشنطن، دشنت مانيلا أيضاً مفاوضات بشأن اتفاقية للوصول المتبادل إلى القواعد العسكرية مع اليابان (RAA)، ونشَطت بشأن تعميق التكامل داخل شبكة التحالفات الإقليمية من خلال التحالف الثلاثي بين الولايات المتحدة والفلبين واليابان والتحالف الرباعي (SQUAD) بين هذه الدول الثلاث وأستراليا[20]. كما أنشأت الفلبين أيضاً لجنة فرعية معنية بالتعاون في مجال الأمن البحري مع الاتحاد الأوروبي، وتوصلت إلى مذكرات تفاهُم ذات صلة بالأمن مع العديد من الشركاء ذوي التفكير المماثل، من بينهم: الهند، وكندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والسويد، وهولندا[21].

الفلبين تسمح للقوات الأميركية بالوصول إلى قواعد إضافية
توصلت الولايات المتحدة إلى إبرام اتفاق جديد يوم 2 فبراير 2023 يمكّن قواتها من الوصول إلى أربع قواعد عسكرية إضافية في الفلبين.
اتفاقية التعاون الدفاعي المعزز (EDCA): تم التوقيع عليها في عام 2014، وتسمح بتناوب القوات الأميركية في القواعد العسكرية الفلبينية، ولكن من دون الاحتفاظ بوجود دائم
الصين
تايبيه
تايوان
هونغ كونغ
هانوي
خليج تونكين
قواعد تستخدمها الولايات المتحدة بموجب اتفاقية 2014
قواعد إضافية
المحيط الهادئ
كاغايان
إيزابيلا
لوزون
زامباليس
جزر باراسيل
فورت ماغسايساي
سكاربورو شول
مانيلا
بحر الصين الجنوبي
قاعدة باسا الجوية
الفلبين
بالاوان
فيتنام
جزر سبراتلي
قاعدة أنطونيو باوتيستا الجوية
ميندناو
«خط القطاعات التسعة» البحري الذي تطالب به الصين
بحر سولو
بروناي
قاعدة ماكتان بينيتو إيبوين الجوية
قاعدة لومبيا الجوية
بحر سيليبس
ماليزيا
300 كلم
غرافيك نيوز
المصدر: Armed Forces of the Philippines, Reuters

3- التحديث العسكري وتعزيز القدرات الدفاعية:

إلى جانب تعزيز التحالفات الدفاعية على النحو المذكور أعلاه، سعت مانيلا، في ظل زعامة الرئيس ماركوس الابن، أيضاً، إلى تعزيز قدراتها الدفاعية الوطنية؛ ففي 29 يناير 2024، وافقت مانيلا على المرحلة الثالثة والأخيرة "Rehorison 3 " من خطة التحديث العسكري ثلاثية المراحل التي بدأت في عام 2013 لتأمين المنطقة الاقتصادية الخالصة، وكرد فعل على التوسع الصيني في بحر الفلبين الغربي؛ وتهدف هذه المرحلة إلى تعزيز استحواذ الفلبين على الأسلحة المتطورة والمعدات الحديثة، للاتصال، والمراقبة، والاستطلاع، وجمع المعلومات الاستخبارية. وفي هذا الإطار، من الضروري الإشارة إلى أنه في ظل الميزانية الحالية، ستحصل البحرية الفلبينية على أكبر مخصصات بين الفروع الثلاثة للجيش، وهي المرة الأولى في التاريخ التي تكون فيها مخصصات ميزانيتها أكثر أهمية من الجيش[22].

وفي ديسمبر 2023، تم تركيب نظام رادار ياباني الصنع في قاعدة جوية تطل على بحر الفلبين الغربي. وفي إبريل 2024، وردت أنباء عن وصول الدفعة الأولى من أنظمة الصواريخ المضادة للسفن التي طورها مشروع هندي روسي مُشترَك[23].

4- مساعي تحقيق الاستقلال الاقتصادي بعيداً عن الصين:

تسعى مانيلا، في ظل زعامة الرئيس ماركوس، إلى تحسين العلاقات التجارية والاستثمارية مع الشركاء ذوي التفكير المماثل لتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني؛ ومن ثم تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي، بعيداً عن الصين؛ إذ تواجه الفلبين مأزقاً فيما يتعلق بكون الصين هي أكبر شريك تجاري لها، فضلاً عن اعتمادها الكبير على الواردات الصينية، والتي تجاوزت أكثر من 20% من إجمالي وارداتها، ناهيك عن احتكار الصين أيضاً سوق صادرات النيكل من الفلبين؛ إذ يذهب أكثر من 90% منها إلى الصين[24].

ومن أجل تقليل الاعتماد الاقتصادي والتجاري والاستثماري الكبير على بكين، حرصت مانيلا على تعزيز تعاونها مع الولايات المتحدة واليابان؛ وهو الأمر الذي أسفر عن إعلان الدول الثلاث إطلاق مبادرة "ممر لوزون الاقتصادي"، خلال القمة الثلاثية الأولى التي جمعت بين قادة الدول الثلاث، في واشنطن، في 11 إبريل 2024. وتقوم هذه المبادرة الجديدة على ربط مشروعات البنية التحتية في المدن الكبرى بالفلبين، مثل: الموانئ والسكك الحديدية؛ وهو الأمر الذي سوف يسمح لمانيلا بإعادة توجيه صادراتها من النيكل بعيداً عن الصين، وفَتْح سوق المعادن المهمة لديها أمام المستثمرين من اليابان والولايات المتحدة[25].

من ناحية أخرى، وفي شهر مايو 2024، أبرمت شركة الأسهم الأمريكية (Cerberus) وشركة (HD Hyundai Heavy Industries) الكورية الجنوبية اتفاقية شراكة لإطلاق عمليات بناء السفن في خليج سوبيك ذي الموقع الاستراتيجي في الفلبين؛ وهو ما من شأنه تنشيط صناعة بناء السفن التقليدية في البلاد. كما ستسمح الاستثمارات التي تُقدَّر بملايين الدولارات

مـن الشركتـين للفلبـين أيضـاً بتنشـيط صناعـة طاقـة الريـاح البحريـة وإعـادة وضـع سـوبيك كمركـز للتصنيـع البحـري؛ ومـن ثـم المسـاعدة عـلى تحسـين مكانـة الفلبـين في السـوق العالميـة[26].

ثالثاً: مستقبل سياسة حافة الهاوية

يـدق اتبـاع سياسـة حافـة الهاويـة مـن جانـب الفلبـين في مواجهـة الصـين، تحـت قيـادة الرئيـس ماركـوس الابـن، "ناقـوس الخطـر" في منطقـة بحـر الصـين الجنوبـي، ويثـير مخـاوف وهواجـس شـديدة بإمكانيـة نشـوب مواجهـة عسـكرية مبـاشرة بـين الجانبـين الفلبينـي والصينـي في أيـة لحظـة، خاصـة إذا مـا كان هنـاك سـوء تقديـر أو خطـأ في الحسـابات لـدى صانعـي القـرار في مانيـلا أو بكـين.

ومـع ذلـك، تُوجَـد العديـد مـن الكوابـح المُحتمَلَـة لهـذه السياسـة في المسـتقبل المنظـور، لعـل مـن أهمهـا مـا يـلي:

1 - الخـلاف بـين مانيـلا وواشـنطن بشـأن الدفـاع عـن تايـوان، فعـلى الرغـم مـن تعزيـز التعـاون الأمنـي والعسـكري بـين الفلبـين والولايـات المتحـدة في العامـين الأخيريـن؛ فـإن مانيـلا أكـدت دومـاً أن هـذا التعـاون لا يَسـتهدِف الصـين وإنمـا غرضـه دفاعـي بالأسـاس. وقـد تـم توضيـح ذلـك في عـدة حـالات، منهـا عـلى سـبيل المثـال مـا يـلي:

- ذكـر مجلـس الأمـن القومـي الفلبينـي أن مانيـلا ليسـت مهتمـة بالتدخـل في شـؤون تايـوان أو بالتـورط في المنافسـة الجيوسياسـية والجيوسـتراتيجية بـين الولايـات المتحـدة والصـين، وهـو الأمـر ذاتـه الـذي أكـده وزيـر الخارجيـة الفلبينـي، إنريكـي مانالـو، الـذي أكـد في حديـث مـع صحيفـة فلبـين سـتار، أن بـلاده لـن تسـمح للقـوات الأمريكيـة بالتـزود بالوقـود والإصـلاح وإعـادة التحميـل، حـال وجـود مواجهـات عسـكرية في تايـوان[27].
- اسـتبعدت الحكومـة الفلبينيـة السـماح للولايـات المتحـدة بتخزيـن الأسـلحة في قواعدهـا لاسـتخدامها في الـصراع حـول تايـوان[28].
- أكـدت مانيـلا أنـه عـلى الرغـم مـن اسـتخدام الصـين لخراطيـم الميـاه بشـكل اسـتفزازي ضـد السـفن الفلبينيـة؛ فـإن الفلبـين لـن تقـوم بـأي عمـل انتقامـي. وفي هـذا الإطـار، قـال الرئيـس الفلبينـي، ماركـوس، في 6 مايـو 2024، إن بـلاده لـن تَسـتخدِم مدافـع الميـاه أو أيـة أسـلحة هجوميـة في بحـر الصـين الجنوبـي. وأضـاف أن الفلبـين لا تريـد، عـلى الإطـلاق، إثـارة التوتـر في الممـر المائـي الاسـتراتيجي، مشـيراً إلى أن هـذا الأمـر بعيـد عـن تفكـير بـلاده تمامـاً[29].

ويبـدو مـن كل ذلـك، أن الفلبـين مهتمـة بالتعـاون العسـكري الوثيـق مـع الولايـات المتحـدة مـن أجـل أمنهـا الخـاص، وأنهـا لا ترغـب في الاصطفـاف مـع واشـنطن في مواجهـة الصـين؛ إذا كان بإمكانهـا القيـام بذلـك. ومـن شـأن اسـتمرار هـذا التوجـه عـدم اسـتفزاز الصـين؛ ومـن ثـم كبْـح احتمـالات المواجهـة العسـكرية المبـاشرة بـين الدولتـين في المـدى المنظـور.

2 – احتمال فوز الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية القادمة في الولايات المتحدة، فمن المعروف أن الرئيس ترامب كان لديه عزوف عن أية ترتيبات أمنية متعددة الأطراف بسبب المخاوف بشأن الانتفاع المجاني من جانب شركاء واشنطن وتقويض مصالح الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، أرادت إدارة ترامب السابقة أيضاً من حلفاء واشنطن، خاصة في اليابان وكوريا الجنوبية، أن يدفعوا المزيد من الأموال مقابل توفير الضمانات الأمنية الأمريكية. وفي مقابلة مع مجلة تايم الأمريكية في إبريل 2024، أكد ترامب استمرار توجهاته السابقة حال فوزه في الانتخابات القادمة. لذلك؛ إذا عاد ترامب إلى البيت الأبيض في العام المقبل، فسوف يكون ذلك على الأرجح قيداً على تعزيز التعاون العسكري والاستراتيجي بين واشنطن ومانيلا؛ ومن ثم فرملة التدهور الحالي والسريع في العلاقات بين الفلبين والصين، والذي تغذيه إدارة الرئيس بايدن.

3 – احتمال فوز نائبة الرئيس الفلبيني، سارة دوتيرتي (ابنة الرئيس الفلبيني السابق)، بالانتخابات الرئاسية لعام 2028، فقد يكون لمثل هذا النصر الانتخابي تداعيات مهمة على المسار التصادمي الحالي بين مانيلا وبكين؛ نظراً لأن سارة دوتيرتي اختارت وسط المناوشات والتوترات الأخيرة بين الدولتين، الامتناع عن الإدلاء بأية تصريحات تدين سلوك بكين في المياه الفلبينية أو تدعم جهود مانيلا المستمرة لتعزيز قدراتها الأمنية البحرية بالتعاون مع واشنطن وحلفائها في بحر الصين الجنوبي. ويُذكِّر هذا الموقف بالموقف المهادن الذي اتخذه والدها؛ ففي ظل إدارة دوتيرتي الأب، تجاهلت مانيلا الحكم الصادر عن محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي في عام 2016 في مواجهة الصين، ونأت بنفسها عن واشنطن والدول الغربية الأخرى. وخلال فترة الرئيس السابق، لم يقم دوتيرتي أيضاً بزيارة أية دولة غربية، وسعى إلى إنهاء اتفاقية القوات الزائرة مع واشنطن، رغم أنها تشكل حجر الزاوية في معاهدة الدفاع المُشترَك لعام 1951 بين الفلبين والولايات المتحدة؛ ومن ثم، فإن رئاسة دوتيرتي الابنة قد تكون كابحاً قوياً لإمكانية انزلاق الفلبين والصين إلى هاوية الحرب المباشرة في بحر الصين الجنوبي.

على أية حال، يمكن القول إن سياسة حافة الهاوية التي يتبعها الرئيس الفلبيني الحالي لن تقود بالضرورة إلى اندلاع المواجهات العسكرية المباشرة بين مانيلا وبكين في منطقة بحر الصين الجنوبي، على الأقل في المدى المنظور؛ نتيجة الكوابح التي ذكرناها سالفاً. ومع ذلك، لا يمكن استبعاد إمكانية انفجار الأوضاع في هذه المنطقة الحيوية من العالم تماماً في ظل اشتعال المنافسة الجيوستراتيجية والجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين، وميل واشنطن إلى تغذية المطالبات السيادية المتنافسة من قِبَل الدول المتجاورة في بحر الصين الجنوبي، خاصة بين الصين من جهة والفلبين من جهة أخرى؛ ومما يفاقم خطورة الوضع تمسُك كل من مانيلا وبكين بمواقفهما المتطرفة إزاء هذه المطالبات السيادية باعتبارها حقوقاً لا يُمكِن التنازل عنها، وغياب أية أطر إقليمية في إطار منظمة دول رابطة جنوب شرق آسيا "آسيان" لخفض هذا التصعيد.

الهوامش

1- استخدمت الفلبين عبارة "بحر الفلبين الغربي" لأول مرة في عام 2012 للتعبير عن عدم موافقتها على مطالبات الصين. ويشير مصطلح "بحر الفلبين الغربي" فقط إلى المياه الواقعة في المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين، والتي يبلغ طولها 200 ميل بحري، وليس بحر الصين الجنوبي بأكمله. انظر:

Graeme Dobell, "Australia sees the West Philippine Sea in the South China Sea," **The Strategist**. 4 Jun 2024. https://www.aspistrategist.org.au/australia-sees-the-west-philippine-sea-in-the-south-china-sea/

2- Don McLain Gill, "Examining Manila's Contemporary West Philippine Sea Strategy," **ORF Issue Brief No. 712**, May 2024, Observer Research Foundation. https://tinyurl.com/mr2594bb

3- **Ibid**.

4- Graeme Dobell. **Op.Cit**.

5- تطالب الصين بالسيادة الكاملة على منطقة شعاب سكاربورو شول المرجانية الواقعة على مسافة 240 كيلومتراً غرب ساحل الفلبين و900 كيلومتر جنوب شرقي جزيرة هاينان الصينية، والتي ترى الفلبين أنها تقع داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين؛ مما يعني أن الصين تتجاهل حقوق الفلبين ودول أخرى في المنطقة، وتتجاهل كذلك قرار محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي في عام 2016، والذي يفيد بأن مطالب الصين لا أساس قانونياً لها. وتدافع الفلبين عن مطالبها في هذه المنطقة من خلال نشْر فرقة من مشاة البحرية المتناوبة على متن سفينة سييرا مادري **BRP Sierra Madre**، وهي سفينة إنزال من الحرب العالمية الثانية كانت ترسو فوق المياه الضحلة في هذه المنطقة لمراقبة التعديات الصينية منذ عام 1999. وفي السنوات الأخيرة، قامت القوات العسكرية وشبه العسكرية الصينية بتصعيد التوترات من خلال مضايقة وعرقلة الوحدات الفلبينية أثناء مهام التناوب وإعادة الإمداد للسفينة الفلبينية سيرا مادري، من خلال إطلاق خراطيم المياه؛ وهو ما فاقم المخاوف من اندلاع نزاع أوسع نطاقاً يمكن أن يشمل الولايات المتحدة وحلفاء آخرين لمانيلا. انظر:

Jill Goldenziel, "The Truth about the Philippines' New Strategy against China," **Forbes**. 30 March 2023. https://tinyurl.com/4pea2a39/

6- رئيس الفلبين يأمر بتعزيز الأمن البحري وسط تصاعد التوتر مع الصين. **صحيفة الشرق الأوسط.** 31 مارس 2024.

7- Nick Danby, "By, With, and Through at The Second Thomas Shoal," **War on the Rocks.** 20 May 2024. https://tinyurl.com/yc6h43e5

8- Don McLain Gill. **Op.Cit**.

9- Richard Javad Heydarian, "When will US come to the Philippines' defense?," **Asia Times.** 2 May 2024. https://asiatimes.com/2024/05/when-will-us-come-to-the-philippines-defense/

10- بكين: العلاقات مع مانيلا عند "مفترق طرق". **صحيفة الشرق الأوسط**. 25 مارس 2024.

11- Don McLain Gill. **Op.Cit**.

12- Ramon Royandoyan**, "**Philippines to beef up defenses against South China Sea threats," **Nikkei Asia.** May 8, 2024. https://tinyurl.com/4anet76j

13- منحت اتفاقية القواعد الموسعة التي توصلت إليها إدارة بايدن مع الفلبين في فبراير 2024 القوات الأمريكية الوصول إلى أربع قواعد جديدة، بالإضافة إلى القواعد الخمس المشمولة بالفعل بموجب اتفاقية عام 2014. وكما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في ذلك الوقت، فإن "المسؤولين الأمريكيين كانوا يتطلعون منذ فترة طويلة إلى الوصول إلى الأراضي الشمالية للفلبين، مثل كتلة لوزون البرية، كوسيلة لمواجهة الصين في حالة مهاجمة تايوان". وستكون ثلاث من القواعد الأربع الجديدة في الجزء الشمالي من البلاد، لكن لن يُسمَح للولايات المتحدة باستخدامها بهذه الطريقة؛ أي في حالة صراع مسلح في تايوان. انظر:

Daniel Larison, "Philippines now on board with US anti-China security strategy? Not so fast," **Responsible Statecraft**. 21 April 2023. https://tinyurl.com/ytu5vddw

14- Richard Javad Heydarian, "Philippines arms up a two-front pushback on China," **Asia Times.** 23 April 2024. https://asiatimes.com/2024/04/philippines-arms-up-a-two-front-pushback-on-china/

15- U.S. Security Cooperation with the Philippines. Fact Sheet. **U.S. Department of State. Bureau of Political-Military Affairs.** 7 October 2022. https://www.state.gov/u-s-security-cooperation-with-the-philippines/

16- ماركوس: الاتفاق الثلاثي بين أميركا واليابان والفلبين يغير آليات بحر الصين الجنوبي، **صحيفة الشرق الأوسط.** 13 أبريل 2024.

17- Rahul Mishra and Peter Brian M Wang, “US-Japan-Philippines trilateral gives Manila a fighting chance,” **Asia Times.** 17 April 2024. https://tinyurl.com/5n6tvv75

18- **Mutual Defense Treaty Between the Republic of the Philippines and the United States of America**. Signed at Washington, 30 August 1951. https://tinyurl.com/ms77m42j

19- U.S. Security Cooperation with the Philippines. Fact Sheet. **Op.Cit.**

20- يُعد تحالف SQUAD، مثل نظيريه AUKUS وQUAD، مكونات مهمة في البنية الأمنية الجديدة في منطقة المحيطين الهادئ والهندي. ويعزز كل تحالف من هذه التحالفات الثلاثة التعاون في مجموعة متنوعة من التحديات الأمنية والدفاعية، بما في ذلك الأمن البحري، ومكافحة الإرهاب، والأمن السيبراني، والمساعدات الإنسانية، من خلال الجمع بين الدول ذات القدرات والأهداف التكميلية. ومن خلال القيام بذلك، فإنهم يعملون، من وجهة نظرهم، على تحسين التواصل، وتشجيع التقارب الاستراتيجي، ودعم تطوير إطار أمني أكثر قوة وإنصافاً في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. انظر:

Akshat Dwivedi, “From QUAD to Squad: Informal Alliances in the Indo-Pacific,” **Geopolitical Monitor**. 14 May 2024.https://www.geopoliticalmonitor.com/from-quad-to-squad-informal-alliances-in-the-indo-pacific/

21- Don McLain Gill. **Op.Cit.**

22- **Ibid**.

23- Jill Goldenziel**. Op.Cit.**

24- Don McLain Gill. **Op.Cit.**

25- **Ibid**.

26- **Ibid**.

27- Daniel Larison, **Op.Cit.**

28- **Ibid.**

29- الفلبين: لن نستخدم مدافع المياه في بحر الصين الجنوبي، **صحيفة الشرق الأوسط**. 6 مايو 2024.

خلافات جوهرية:
دلالات ونتائج انعقاد القمة الثلاثية التاسعة بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية

وليد القاضي
باحث دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

استضافت عاصمة كوريا الجنوبية، سيول، يوم 27 مايو 2024، القمة التاسعة لقادة الصين واليابان وكوريا الجنوبية، برئاسة الرئيس الكوري يون سيوك يول، وحضور رئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ، ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا. وقد حظيت القمة التي جاءت بَعْد جهود دبلوماسية مضنية باهتمام عالمي بالغ؛ باعتبارها الأولى منذ انعقاد آخر فعالية مماثلة بين الجيران الآسيويين الثلاثة في ديسمبر 2019. كما تخللت الفترة بين القمتَيْن أحداثٌ وتطوراتٌ عديدة ومتنوعة أسهمت في تكريس حالة من انعدام الثقة بينهم، وأدت إلى تعليق التفاعل الثلاثي رفيع المستوى، الذي من المُفترَض أن يُعقَد سنوياً، طوال ما يقرب من 5 سنوات.

وكان من أبرز تلك التطورات تفشي جائحة "كورونا"، والصعود الملحوظ لمنطقة شرق آسيا كمسرح حيوي للتنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين، بما يرتبط بذلك من تنامٍ للتوترات الجيوسياسية بين كلٍ من اليابان وكوريا الجنوبية، حليفتَيْ واشنطن، مع الصين. وقد ضاعفت من ذلك المشهد المأزوم التباينات الحادة بين الصين وجارتَيْها حول ملفات ملحَّة وحسَّاسة، من أهمها الموقف من كوريا الشمالية وبرنامجها النووي، والوضع في بحر الصين الجنوبي، وقضية تايوان، والحرب في أوكرانيا، وتحولات النظام العالمي الأخرى. ويضاف لذلك، الخلافات التاريخية بين سيول وطوكيو، ارتباطاً بحقبة الاستعمار الياباني

لشبه الجزيرة الكورية بين أعوام 1910 و1945، والتي أدى غياب تسوية بشأنها إلى تأثير سلبي في تطوير العلاقات بينهما.

هذه العوامل مجتمعةً تؤكد أن مجرد إحياء القمة الثلاثية في هذه الأجواء والتوترات يُعَد إنجازاً في حد ذاته،[1] وأنه يُمكِن النظر مبدئياً إلى القمة كمحاولة مبدئية لإعادة النظام وتحقيق نوع من التفاهم فيما بين الدول الثلاث؛ حتى وإن غابت ظاهرياً القضايا الاستراتيجية والأمنية التي سوف تبقى موضع خلافات كبيرة، في مقابل حضور ملفات التعاون المُحتمَلَة، اقتصادياً وتجارياً وفي قضايا ترتبط بالأمن غير التقليدي، على مخرجات القمة، ولاسيما في ظل الترتيبات المتوالية التي اعتمدتها الولايات المتحدة في سياق حربها التجارية مع الصين منذ عام 2018، بما تشمله من قيود على بعض الصادرات والواردات الصينية الحاسمة مثل: أشباه الموصلات والمعادن النادرة والرقائق الأكثر تقدماً والمركبات الكهربائية وغيرها، ومدى انخراط حليفتَيْ واشنطن -اليابان وكوريا الجنوبية- فيها.

وتزداد هذه الأهمية مع حقيقة وجود علاقات اقتصادية وتجارية على درجة عالية من التشابك بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية، إذ تُعد الأولى الشريك التجاري الأول لجارتَيْها، هذا فضلاً عن كون ثلاثتهم من أكبر الاقتصادات المؤثرة في العالم، إذ يشكِّل مجموع ناتجهم المحلي الإجمالي نحو 25% من الإجمالي العالمي، فيما يُشكل سكانُهم مجتمعِين 20% من سكان العالم، بما لذلك من تأثير كبير في الاقتصاد العالمي، الذي يعاني من تباطؤ النمو وأزمات سلاسل الإمداد والتوريد وغيرها[2].

أولاً: مخرجات قمة سيول

صدر عن القمة الثلاثية إعلان مُشترَك[3]، أُرفِق به بيانان؛ الأول رؤية عشرية للتعاون الثلاثي في مجال الملكية الفكرية[4]، والثاني بشأن الوقاية من الأوبئة في المستقبل والتأهب والاستجابة لها[5]، وكلاهما مُتضمَّنٌ في متن الإعلان المُشترَك، الذي تصدَّر ديباجته تأكيد الدول الثلاث الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبنظام دولي قائم على سيادة القانون والقانون الدولي. ويُمكِن تناول أبرز مخرجات هذه القمة فيما يلي:

1 - إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الثلاثي:

قرَّرت الدول الثلاث عَقْد مؤتمر القمة والاجتماعات الوزارية، على أساس منتظم ودون انقطاع، مع تعزيز بناء قدرات أمانة التعاون الثلاثي التي تم إنشاؤها في عام 2011؛ من أجل المضي قدماً في التعاون المشترك، إلى جانب تعزيز السلام والاستقرار والازدهار في منطقة شمال شرق آسيا، وتم الاتفاق على أن تستضيف اليابان القمة المقبلة.

2 – تعزيز التعاون الثلاثي في ستة مجالات رئيسية:

حـدَّد المُجتمِعـون "مشروعـات تعـاون ذات منفعـة مُتبادَلَـة، ووثيقـة الصلـة بالحيـاة اليوميـة لشـعوب الـدول الثـلاث"، شـملت المجـالات التاليـة:

- **التبـادلات بـين الشـعوب:** تعهَّـدت الأطـراف بزيـادة عمليـات التبـادل الشـعبي إلى 40 مليـون فـرد بحلـول عـام 2030، وتكثيـف المبـادرات في مجـالات الثقافـة والسـياحة والشـباب والرياضـة والتعليـم، بمـا في ذلـك العمـل عـلى الدعـم النَشِـط لبرنامـج التبـادل الطلابـي الجامعـي "Campus Asia"؛ بهـدف جَـذْب 30 ألـف طالـب بحلـول نهايـة عـام 2030، مقارنـة بـ15 ألـف طالـب حاليـاً، هـذا فضـلاً عـن أن يكـون عامـا 2025 و2026 عامَـين للتبـادلات الثقافيـة بينهـم.

- **التنميـة المسـتدامة:** جـددت الـدول الثـلاث التزامهـا بأجنـدة التنميـة المسـتدامة 2030، وتعزيـز جهـود معالجـة أزمـة المنـاخ، بمـا في ذلـك العمـل للوصـول إلى "الحيـاد الكربونـي"، ومـا نـصَّ عليـه اتفـاق باريـس لعـام 2015، وتوسـيع مشروعـات الاقتصـاد الأخـضر والطاقـة النظيفـة، وتأسـيس بنيـة تحتيـة مرنـة للميـاه، والدفـع نحـو وَضْـع صـك دولي مُلـزِم بشـأن التلـوث البلاسـتيكي، ومكافحـة الصيـد البحـري الجائـر وغـير المـشروع، وكـذا الالتـزام بالتنفيـذ السريـع والكامـل والفعَّـال للإطـار العالمـي للتنـوع البيولوجـي، المُعتمَـد في ديسـمبر 2022. هـذا بالإضافـة إلى التعـاون مـع دولـة منغوليـا للحـد مـن العواصـف الترابيـة والرمليـة في منطقـة شرق آسـيا.

- **التعـاون الاقتصـادي والتجـارة:** أكـدت الـدول الثـلاث دَعْـم المناقشـات الراميـة إلى تسريـع المفاوضـات بشـأن اتفاقيـة التجـارة الحـرة الثلاثيـة، التـي تـم تعليقهـا منـذ نوفمـبر 2019، بعـد 16 جولـة مـن المفاوضـات الرسـمية التـي بـدأت في عـام 2012، ومواصلـة العمـل لضمـان تكافـؤ الفـرص عالميـاً، وتعزيـز "بيئـة تجاريـة واسـتثمارية حـرة ومنفتحـة وعادلـة وغـير تمييزيـة وشـفافة وشـاملة ويمكـن التنبـؤ بهـا"، مـع الدعـم الكامـل لمنظمـة التجـارة العالميـة. كمـا تعهَّـدت بتوثيـق التعـاون في سلاسـل التوريـد والإمـداد، ومراقبـة الصـادرات، وضمـان التنفيـذ "الشـفاف والسـلس والفعَّـال" لاتفاقيـة الشراكـة الاقتصاديـة الإقليميـة الشـاملة، التـي تضـم 15 دولـة في منطقـة آسـيا والمحيـط الهـادئ، مـن بينهـا الـدول الثـلاث، وكـذا تعزيـز التعـاون المـالي الإقليمـي، في إطـار "آسـيان + 3"، مـع الالتـزام بالدفـع قدمـاً نحو تنفيـذ إعـلان قـادة "آسـيان + 3" بشـأن تطويـر النظـام الإيكولوجـي للمركبـات الكهربائيـة، والـذي اعتُمِـد في سـبتمبر 2023.

- **الصحـة العامـة والشـيخوخة:** اتفقـت الـدول الثـلاث عـلى التصـدي بشـكل مُشـترَك للتحديـات المتعلقـة بانخفـاض معـدلات المواليـد وشـيخوخة المجتمعـات، وإدارة حـالات الطـوارئ الصحيـة بمـا في ذلـك مكافحـة الأمـراض والفيروسـات المعديـة، والالتـزام ببرنامـج العمـل العـام لمنظمـة الصحـة العالميـة والمؤسسـات الأخـرى ذات الصلـة، وطَـرْح المبـادرات

والشراكات الصحية، وتبادُل الخبرات وأفضل الممارسات في ميادين التطوير التكنولوجي، والتدريب والرعاية الطبية. وفي هذا الصدد، تم اعتماد البيان المُشترَك بشأن الوقاية من الأوبئة والتأهب والاستجابة لها في المستقبل.

الرئيس الكوري يون سوك يول (وسط) ورئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ، (يسار) ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا (يمين).

- **التعاون في العلوم والتكنولوجيا والتحول الرقمي:** أعرب المجتمعون عن حرصهم على استئناف الاجتماعات الثلاثية للوزراء المعنيين؛ ترتيباً على ما أثمرت عنه الثورة الصناعية الرابعة من شيوع تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء. ووجَّه الإعلان بأهمية تعزيز التبادل الأكاديمي بين الدول الثلاث، وتعظيم البحث والتطوير في مجالات المجتمع الأخضر والتكنولوجيا الجديدة. وقد اعتمدت القمة البيان المُشترَك بشأن الرؤية العشرية للتعاون الثلاثي في مجال الملكية الفكرية، والذي أكَّد ضرورة حفظ حقوق المبتكرين، ووَضْع القواعد والإجراءات ذات الصلة، وتحقيق الشفافية بإعلان براءات الاختراع، وتشجيع القطاع الخاص في هذا الصدد، ودعم البلدان النامية في تحقيق التنمية التكنولوجية والنمو القائم على الابتكار.

- **الإغاثة والسلامة في حالات الكوارث:** أكد الإعلان عزم الدول الثلاث على تهيئة بيئة أكثر أمناً لشعوبها، واستئناف الاجتماع الوزاري الثلاثي المعنِي بإدارة الكوارث، ونظيره المعنِي بمنع ومكافحة الجرائم العابرة للحدود، بما فيها الاحتيال وتهريب المخدرات، وإعادة إحياء آلية التشاور الثلاثية لمكافحة الإرهاب، كلما اقتضت الضرورة.

3 – السلام الإقليمي والدولي:

جدَّدت الأطراف تأكيد مصلحتها ومسؤوليتها المُشترَكة في الحفاظ على السلام والاستقرار والازدهار في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة شمال شرق آسيا، وأعادت تأكيد التزامها بـ"نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، ومواصلة بَذْل جهود إيجابية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لهذه القضية، بجانب قضية الاختطاف، المتمثلة في اختطاف كوريا الشمالية لمواطنين كوريين جنوبيين ويابانيين.

كما أكد الإعلان المُشترَك أهمية رابطة أمم جنوب شرق آسيا "آسيان" ووحدتها، وضرورة مواصلة توسيع نطاق التعاون الثلاثي في أطرها المختلفة، مثل "آسيان + 3"، ومؤتمر قمة شرق آسيا، والمنتدى الإقليمي للآسيان. كما حمل الإعلان تعهداً بتعزيز الاتصال في مجلس الأمن الدولي، وتعزيز آلية "التعاون الثلاثي مع الدول الأخرى، وأعرب المُجتمِعون عن التزامهم بضمان نجاح الفعاليات التي سوف تستضيفها الدول الثلاث في العام المقبل؛ إذ من المقرر أن يُعقَد منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أبيك) في كوريا الجنوبية، وسوف تستضيف اليابان معرض إكسبو الدولي 2025، فيما سوف تستضيف الصين دورة الألعاب الشتوية الآسيوية التاسعة.

ثانياً: قراءة في دلالات نتائج القمة

لا شك في أن مخرجات قمة سيول تحمل العديد من الدلالات والرسائل من الأطراف الثلاثة، والتي قد يختلف حولها الكثيرون بالنظر لمدى التباينات في القضايا الجوهرية بين اليابان وكوريا الجنوبية من جانب والصين من جانب آخر؛ ولذلك تتراوح الدلالات الأساسية بين اعتبار انعقاد القمة بحد ذاته كفيلاً بأن يعيد التنسيق بين الأطراف بمرور الوقت، وبين من يَعتبر ذلك مجرد مناورة سياسية أراد كل طرف أن يقوم بتوصيل رسائل لأطراف أخرى. ومع هذا التبايُن يمكن الوقوف على أبرز الملاحظات بشأن نتائج القمة فيما يلي:

1 – القمة كمناورة سياسية بين الأطراف الثلاثة:

أوضحت مخرجات القمة مدى التباين في الرؤى والمصالح بين الأطراف الثلاثة بشأن القضايا الأمنية والاستراتيجية المُلحَّة، مثل: تايوان وبحر الصين الجنوبي والتطورات الراهنة في منطقة الإندوباسيفيك والحرب في أوكرانيا؛ إذ كان لافتاً أن البيان الختامي لم يأتِ على ذكر أيٍ من تلك القضايا، ولو بالإشارة، بل إن الجزء المتعلق بالحديث عن السلام الإقليمي والدولي جاء

في موقع متأخر من البيان ولم يشغل حيزاً كبيراً في متنه؛ وهو ما يثبت صعوبة التوافق بين الدول الثلاث في هذا الشأن؛ الأمر الذي حدا ببعض المراقبين إلى القول إن القمة لم تحقق نتائج جوهرية أو اختراقات كبرى[6].

ومع ذلك، فقد حضرت هذه القضايا الخلافية واقعياً رغم غيابها ظاهرياً، حتى إن البعض الآخر قد اعتبر أن انعقاد القمة بحد ذاته يأتي ضِمْن "مناورة سياسية" بين كل من اليابان وكوريا الجنوبية من جهة، والصين من جهةٍ أخرى، ارتباطاً بعدد من تلك القضايا، التي يُمكِن استغلالها كأوراق للضغط أو المساومة في علاقات الأطراف لاحقاً. على سبيل المثال، أعاد الرئيس الكوري ورئيس الوزراء الياباني، قُبَيل القمة، تأكيد التزامهما بالتعاون الأمني مع واشنطن، وفي إطار مبادرة الإندوباسيفيك؛ في انتقاد ضمني لسياسة حافة الهاوية العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي[7]، وبالمثل، نقلت وكالة "شينخوا" الصينية ما قاله الرئيس الكوري خلال القمة، من أن بلاده تلتزم بمبدأ "صين واحدة"، وهو الالتزام الذي لم يَظهَر في البيان الرسمي لكوريا الجنوبية[8]؛ وهو الأمر الذي كان مماثلاً كذلك بالنسبة للجانب الياباني[9].

من جهةٍ أخرى، وبينما أدانت كوريا الجنوبية واليابان، قُبَيل افتتاح القمة، عزم كوريا الشمالية إطلاق قمر للتجسس، فإن رئيس مجلس الدولة الصيني اكتفى بِحَثِّ "الأطراف المعنية على ضَبْط النفس"، وذلك في موقف مغاير لموقف بلاده حين انعقاد القمة الثلاثية الثامنة في ديسمبر 2019، حين طالبت الصين بيونغ يانغ، حينذاك، بالامتناع عن أنشطتها الاستفزازية[10]؛ ما يعني أن الصين حرصت في قمة سيول على تبنِّي موقف متوازن في هذا الملف؛ فمن جهة، أكدت التزامها في إعلان القمة بـ"نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية"؛ تخفيفاً لهواجس جارتيْها، فيما تمسَّكت فعلياً، من جهة أخرى، بعدم الضغط على بيونغ يانغ للتخلي عن تطوير برنامجها النووي، ويعزى ذلك إلى إمكانية استخدام الصين مستقبلاً كوريا الشمالية كورقة للضغط على كلٍ من طوكيو وسيول، ارتباطاً بموقفهما من تايوان ومن تحركات الصين في بحر الصين الجنوبي والقضايا الداخلية في الصين، أو ربما لحثهما أيضاً على إقناع حليفتهما، واشنطن، بالتخفيف من حدة سياساتها إزاء الصين.

2 – فوائد مُتبادَلَة على الأصعدة غير السياسية:

ركزت القمة بشكل أساسي على المجالات التي يُمكِن العثور فيها على أرضية مُشتَرَكَة بسهولة أكبر بين الدول الثلاث، ونجحت بالفعل في الحصول على تعهدات بتحسين آليات الاتصال المُشتَرَكَة، وتعزيز التعاون في مجالات التجارة والتبادلات الثقافية، إلى جانب القضايا الأمنية غير التقليدية مثل: تغير المناخ والإغاثة من الكوارث الطبيعية والصحة العامة؛ الأمر الذي من المُرجَّح أن يُحقِّق عدداً من الفوائد المهمة، في الوقت الذي تواجه فيه الدول الثلاث تحديات لا يُستهَان بها. فمن جهة، يُسهِم اتفاق الأطراف على استئناف مفاوضات التجارة الحرة الثلاثية، في تعزيز الاستقرار الإقليمي في سلاسل التوريد بينهم، بما يساعد

على التعافي من التباطؤ الاقتصادي الحادث منذ جائحة "كورونا"، ويجلب بعض المزايا للمنتجات اليابانية والكورية الجنوبية عند التصدير إلى الصين، التي تتمتع بسوق ضخمة، خاصةً مع كثافة حجم صادرات الدولتين إلى الصين وتحقيقهما فائضاً تجارياً معها كما يوضح الجدولان (1 و2)، وذلك في وقت تواجه فيه طوكيو وسيول ضغوطاً مثل تخفيض قيمة العملة بفعل قرارات مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بشأن أسعار الفائدة؛ وهو ما قد يساعد، ولو بشكل غير مباشر، على معالجة بعض التأثيرات الناتجة عن القيود الأمريكية في مجال الرقائق المتقدمة للصين، على الشركات التكنولوجية، ولاسيما في كوريا الجنوبية[11]، وعلاوة على ذلك، فإن تحسين العلاقات الشعبية يساعد على مواجهة اختلالات اقتصادية أخرى عَبْر تعزيز تبادُل العمالة الماهرة، وتعويض معدلات الشيخوخة العالية في كلٍ من كوريا الجنوبية واليابان على وجه الخصوص.

وفي هذا الشأن، أشار البعض إلى أن الصين كانت الطرف الأكثر احتياجاً للقمة مقارنةً بجارتَيْها؛ إذ إن ذلك يساعد على تحقيق نظام اقتصادي متكامل بين الدول الثلاث، ما يعزز قدرة الصين على امتصاص الصدمات التجارية والاقتصادية المُحتمَلَة في اشتداد حدة المنافسة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، والتي من شأنها تقويض وصولها إلى التكنولوجيا والرقائق الأكثر تقدماً، وذلك توازياً مع تباطؤ الاقتصاد الصيني ووصول معدلات البطالة بين الشباب إلى أكثر من 20%، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين إلى أدنى مستوى له منذ 30 عاماً خلال عام 2023[12].

جدول (1): حجم التبادل التجاري بين الصين وكوريا الجنوبية 2018 – 2022 (بالمليار دولار أمريكي)

العام	صادرات كوريا الجنوبية إلى الصين	واردات كوريا الجنوبية من الصين	إجمالي التبادل التجاري
2018	204.526	109.02	**313.546**
2019	173.55	110.97	**284.52**
2020	173.10	112.47	**285.57**
2021	213.44	148.87	**362.31**
2022	199.66	162.62	**362.28**

جدول (2): حجم التبادل التجاري بين الصين واليابان 2018 – 2022 (بالمليار دولار أمريكي)

العام	صادرات اليابان إلى الصين	واردات اليابان من الصين	إجمالي التبادل التجاري
2018	180.40	147.23	**327.46**
2019	171.76	143.24	**315**
2020	174.65	142.59	**317.24**
2021	205.52	165.82	**374.34**
2022	184.50	172.92	**332.42**

جدول (3): حجم التبادل التجاري بين اليابان وكوريا الجنوبية 2018 – 2022 (بالمليار دولار أمريكي)

العام	صادرات اليابان إلى الصين	واردات اليابان من الصين	إجمالي التبادل التجاري
2018	52.47	32.14	**84.61**
2019	46.28	29.62	**75.9**
2020	44.65	26.59	**71.24**
2021	52.59	32.09	**84.68**
2022	54.29	33.61	**87.9**

Source: Strengthening of Business Cooperation between China, Korea, and Japan will Fuel the Global Economy, TradeImeX Info, May 4, 2023. https://tinyurl.com/4ensyrpz

3 – نجاعة استراتيجية العمل الصينية:

دأب المسؤولون الصينيون على الدعوة إلى ضرورة الفصل بين القضايا الاقتصادية والخلافات السياسية في علاقات الصين مع الدول الأخرى؛ فعلى الرغم، مثلاً، من الخلافات الجسيمة والخطوات المؤلمة التي تتخذها واشنطن إزاء بكين، فقد أكد الرئيس شي جين بينغ أن الدولتين تتمتعان بإمكانات هائلة وآفاق واعدة لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بينهما، وأنه يجب استثمار ذلك لتحقيق سلام العالم وازدهاره[13]، وعلى هذا المنوال، أكد رئيس مجلس الدولة الصيني، لدى انعقاد قمة سيول، معارضته "تحويل القضايا الاقتصادية والتجارية إلى ألاعيب سياسية أو مسائل أمنية"، و"رفض الحمائية التجارية وقَطْع سلاسل التوريد"[14]، وكان جلياً أن تكليف لي تشيانغ، في حد ذاته للمشاركة في القمة يرمي إلى رغبة الصين في التركيز على قضايا التجارة والسياسات الدنيا، بدلاً من القضايا الأمنية؛ باعتباره المسؤول عن الإدارة اليومية للاقتصاد الصيني[15]، وهو ما تجلَّى بوضوح في مخرجات القمة على نحو ما سلف بيانه. ومن اللافت للانتباه كذلك، في هذا السياق، تأكيد إعلان القمة، وبيانَيْها، أهمية تعزيز التعاون مع رابطة "الآسيان"، وهي الرابطة التي تضم في عضويتها أربع دول على الأقل لديها نزاعات بحرية مع الصين في بحر الصين الجنوبي، وهي: ماليزيا والفلبين وفيتنام وبروناي.

ومن المؤكد أن كلاً من طوكيو وسيول تدركان الحقائق والمكاسب التنموية للصين، مقارنة بالولايات المتحدة، بما في ذلك النجاح النسبي لمبادرة "الحزام والطريق"، وتتخوفان في الوقت ذاته من عدم امتلاك واشنطن استراتيجية شاملة وبعيدة المدى بشأن صعود الصين، فضلاً عن الشكوك بشأن إمكانية احتواء الصين؛ لذا، حرصت الدولتان على إعادة إحياء مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية مع الصين. ويُضَاف إلى تلك المحفزات، قيام أستراليا، أحد حلفاء واشنطن الرئيسيين في منطقة المحيط الهادئ، والتي تشارك اليابان وكوريا الجنوبية رؤيتهما الأمنية، بمحاولة تصفية خلافاتها التجارية الكبرى مع الصين إبَّان زيارة رئيس وزرائها، أنتوني ألبانيز، إلى الصين، في نوفمبر 2023، وهي الزيارة التي تبعها قيام رئيس مجلس الدولة الصيني بزيارة مماثلة إلى أستراليا، في منتصف يونيو 2024، في إطار جولة شملت أيضاً نيوزيلندا وماليزيا، والتي أكد فيها أن الصين ملتزمة بخلق بيئة أعمال متميزة ودعم الشركات الأجنبية لتطوير أعمالها في الصين[16].

4 – تلميحات يابانية كورية جنوبية للحليف الأمريكي:

إن مجرد انعقاد قمة سيول بعد مرور بضع سنوات على قمة ديسمبر 2019، ناهيك عمَّا خلصت إليه من تفاهماتٍ في بعض المجالات، يحمل، بشكل أو بآخر، عدة تلميحات يابانية وكورية جنوبية إلى الحليف المركزي، الولايات المتحدة، لعلَّ أولاها هو ما يتعيَّن على الأخيرة تنفيذه بحذر، ارتباطاً بالقيود المفروضة على تكنولوجيا الرقائق إلى الصين؛ ففي المقام الأول، ترتبط المصائر الاقتصادية لكلٍ من اليابان وكوريا الجنوبية والصين ببعضها بعضاً،

بداية من أشباه الموصلات، وصولاً إلى المركبات الكهربائية. وفي هذا السياق، يُرجِّح الخبراء الاقتصاديون أنه حتى في الوقت الذي تعمل فيه واشنطن على بناء علاقات سياسية أقوى مع طوكيو وسيول، إلا أن المشروعات التجارية في كلٍ من كوريا الجنوبية واليابان تتقاسم أرضية مُشترَكة بأشكال متفاوتة مع الصين؛ ولذا فسوف تخسر أسواق الدول الثلاث بسبب الرسوم الجمركية الأمريكية المرتفعة وقيود الاستثمار الصارمة؛ ما يعني أن السياسات الأحادية التي تنتهجها واشنطن يُمكِن أن تدفع بحلفائها إلى التقارب مع الصين[17]، ويُلاحَظ هنا أن بعض وسائل الإعلام الأمريكية نقلت عن مسؤولين كبار قولهم صراحةً، إن "القمة ذكرت بأن حلفاء الولايات المتحدة لديهم مصالحهم الخاصة التي يتعيَّن عليهم إدارتها"[18].

من جهةٍ أخرى، فإن التباين حول مدى فاعلية القيود الأمريكية وتأثيراتها –غير المقصودة جدلاً– على كلٍ من اليابان وكوريا الجنوبية، يشير في جزءٍ منه إلى أن مصالح الدولتين قد لا تكون بذات الأولوية لدى الولايات المتحدة. بالمثل، ربما تعطي التحركات الأمريكية المتصاعدة ضد الصين مؤشرات غير إيجابية، مفادها أنها قد تؤدي في نهاية المطاف إلى جرِّ حليفتَيها غير النوويتين، إلى مواجهات غير محسوبة، وغير محسومة لصالحهما، على الأرجح. ومن هذه الزاوية، يُمكِن النظر إلى القمة كفرصة بالنسبة لطوكيو وسيول –وإن كانت ضئيلة– لمحاولة تحقيق نوعٍ ما من التوازن في علاقتَيْها بكلٍ من واشنطن وبكين، بما يشمله ذلك من عدم المجازفة بوضع كافة أوراقهما في السلة الأمريكية التي قد لا تستطع مواجهة الصعود الصيني المتسارع، وكذا التحول تجاه إمكانية غياب الضمانات الأمنية الأمريكية الموكدة تجاه الدولتين مع تغيُّر توجهات الإدارات الأمريكية بين رئيس وآخر.

أيضاً، فقد جاء توقيت انعقاد القمة قريباً نسبياً من انتخابات الرئاسة الأمريكية المقرر إجراؤها في نوفمبر 2024، والتي قد يفوز بها الرئيس السابق، دونالد ترامب؛ الأمر الذي قد يؤثر في مصالح طوكيو وسيول، ويُقوِّض سريعاً ما يدافعان عنه؛ أي "النظام الدولي القائم على القواعد"، وذلك بناءً على ما أظهرته ولاية ترامب السابقة، التي رفعت شعار "أمريكا أولاً". ومن المفارقات هنا أن الصين –التي يتهمها الحلفاء بالاستبداد والسعي إلى تقويض النظام الدولي– قد أعلنت التزامها الكامل، في إعلان القمة، بدعم كلٍ من المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة الصحة العالمية واتفاقية باريس للمناخ ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

ثالثاً: ما بَعْد القمة.. صعوبات التوافق في ملفات الخلاف الاستراتيجية

في الواقع، ورغم الجوانب والأبعاد الإيجابية التي توصَّلت إليها القمة، إلا أن المؤشرات التي أخذت تتكشَّف وتتوالى في الفترة القصيرة التي أعقبتها، تُرجِّح هيمنة الجانب الأمني –الذي كان غائباً حاضراً فيها– على مستقبل العلاقات بين الدول الثلاث. وتمثلت أولى الإشارات في هذا الصدد في غياب الرئيس الصيني شي جين بينغ عن حضور القمة بنفسه؛ ربما لاختبار

مـدى إمكانيـة مُـضي اليابـان وكوريـا الجنوبيـة في التنسـيق مـع الصـين مـن جانـب، وربمـا لإبقـاء القضايـا العسـكرية والأمنيـة خـارج جـدول أعمـال القمـة؛ ومـن ثـمَّ الحـد مـن فـرص التحـرك لمعالجـة المخـاوف المنوطـة بهـا مـن جانـب آخـر[19].

في هـذا السـياق، يُشَـار إلى أن مـن أهـم التطـورات التـي تلـت القمـة الزيـارة التـي أجراهـا الرئيـس الـروسي فلاديمـير بوتـين إلى كوريـا الشـمالية، يومـي 18 و19 يونيـو 2024، وتوقيـع معاهـدة "شراكـة اسـتراتيجية شـاملة"، تعهَّـدت فيهـا روسـيا وكوريـا الشـمالية بتقديـم المسـاعدة الدفاعيـة المُتبادَلَـة؛ إذا مـا تعرَّضـت إحداهمـا للهجـوم؛ وهـي الخطـوة التـي كانـت كفيلـة بإثـارة مـا يُمكِـن تسـميته بـ"حالـة طـوارئ قصـوى" في شـبه الجزيـرة الكوريـة وشرق آسـيا، فضـلاً عـن كونهـا اختبـاراً رئيسـياً لمـدى التـزام مـا تعاهـدت عليـه الصـين واليابـان وكوريـا الجنوبيـة في قمـة سـيول، ارتباطـاً بالسـعي إلى تحقيـق السـلام والازدهـار في شـبه الجزيـرة الكوريـة.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس كوريا الشمالية كيم جونج أون يوقعان معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة (بيونج يونج - 18 يونيو 2024)

في المقابـل، تعهَّـد الرئيـس الكـوري الجنوبـي، يـول، بـردع تهديـدات بيونـغ يانـغ، عَـبْر تعزيـز الوضـع الأمنـي للبـلاد، وتوطيـد التحالـف مـع الولايـات المتحـدة والـدول الأخـرى ذات القيـم المُشـتَرَكة، كمـا أعلـن مستشـار الأمـن الوطنـي في كوريـا الجنوبيـة، جانـغ هـو جـين، أنـه "في حـال زوَّدت روسـيا بيونـغ يانـغ بأسـلحة متقدمـة، فلـن تكـون هنـاك أيـة قيـود أمـام بـلاده لتقديـم

أسلحة مماثلة إلى أوكرانيا"[20]. بالتوازي مع ذلك، استأنفت كوريا الجنوبية، ولأول مرة منذ 7 سنوات، تدريباتها بالذخيرة الحية، في جزيرة "يونبيونغ" الحدودية المتاخمة لكوريا الشمالية، خاصةً بَعْد تعليقها الكامل لاتفاق خفض التوتر بين الكوريتين لعام 2018، في أوائل يونيو 2024؛ نتيجة استفزازات بيونغ يانغ التي لا تنقطع، والتي شملت إطلاق نحو ألفي بالون قمامة تجاه كوريا الجنوبية، والعبور المتكرر لجنود شماليين للحدود مع الجنوب، فضلاً عن محاولة إطلاق صاروخ بالستي فرط صوتي في 26 يونيو 2024[21].

من جانبها، سارعت واشنطن إلى تأكيد إدانتها الشديدة لمعاهدة الشراكة الروسية مع كوريا الشمالية، وللأنشطة التي تقوم بها الأخيرة، مع التشديد على أن التزامها بالدفاع عن كوريا الجنوبية واليابان لا يزال صارماً، وشَرَعَت في تكثيف تحركاتها لإثبات ضماناتها الأمنية للدولتين وتأكيد موقفها كحليف يُعتمَد عليه[22]؛ إذ دفعت بحاملة الطائرات الأمريكية "ثيودور روزفلت" العاملة بالطاقة النووية، إلى المنطقة، لإجراء مناورات "نصْل الحرية"[23]. كما عقدت المبعوثة الأمريكية للشؤون النووية، جونغ باك، لقاءً يوم إطلاق الصاروخ البالستي الشمالي، مع نظيرَيْها الكوري الجنوبي والياباني؛ إذ أدان الثلاثة عملية الإطلاق التي تُعَد "تهديداً خطراً للسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والمجتمع الدولي"[24].

وقد أظهرت هذه الجهود المدى البعيد للتوافق الأمني والتنسيق الرفيع بين الأطراف الثلاثة، والدور المحوري لواشنطن في ذلك؛ وهو الأمر الذي أحسنت الأخيرة استثماره إلى حدٍّ كبير، بتقديم استجابة فورية لحليفتَيْها، مقارنة بـ"لا شيء" صيني من وجهة نظر كوريا الجنوبية واليابان، فضلاً عن الغياب التام لأية آليات تنسيقية مماثلة تجمع الدولتين مع الصين، ارتباطاً بهذا الملف الوجودي بالنسبة لطوكيو وسيول. وزاد الأمر سوءاً أن الصين لم ترَ أي غضاضة في إبرام معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين روسيا وكوريا الشمالية؛ باعتبارها "مسألة بين دولتَيْن ذاتَي سيادة"[25].

من جهةٍ أخرى، فإن ما دار في منتدى "حوار شانغريلا" الأمني، الذي عُقِدَ في سنغافورة في الفترة من 31 مايو إلى 2 يونيو 2024؛ أي بعد انقضاء قمة سيول بأيامٍ قليلة، دلَّ على أن الخلافات الأمنية ستطول بين الجيران الثلاثة، ويمكن أن تشهد تصعيداً؛ فقد أصدر وزراء دفاع الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية بياناً مُشترَكاً أعادوا فيه تأكيد "استراتيجية الإندوباسيفيك"، وموقفهم من تايوان؛ ما أثار استياء الصين، التي ردَّت بأن ذلك تدخل صارخ "في الشؤون الداخلية المحضة للصين فيما يتعلق بمسألة تايوان، وتشويه متعمد للصين بشأن القضايا البحرية، بما في ذلك زرع بذور الخلاف بينها والدول المجاورة"[26]، ومن جانبه، حذَّر وزير الدفاع الصيني، دونغ جون، من أن احتمالات "إعادة الوحدة" سلمياً مع تايوان "تتآكل" على نحو متزايد، مشدداً على أن جيش بلاده سيتخذ إجراءات حازمة لكبح الاستقلال، والتأكد من أن "هذه المؤامرة لن تنجح أبداً"[27].

ومن ثَمَّ، يجوز القول إن الأهداف الاستراتيجية لبكين وطوكيو وسيول ستظل متعارضة تماماً؛ بل إنها قد تلقي بظلالها على التعاون التجاري، الذي حازت تفاهمات القمة حوله

بعض التفاؤل. وقد ظهرت بوادر ذلك مع تعهُد وزراء الصناعة والتجارة في اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة، مؤخراً، بتعزيز التعاون في ضوابط التصدير وسلاسل توريد أشباه الموصلات والبطاريات والمعادن النادرة وأمن الذكاء الاصطناعي والإنترنت، واتفاقهم على عقد اجتماعات سنوية منتظمة فيما بينهم لهذه الأهداف[28].

أخيراً، يُمكِن القول إن قمة سيول، وإنْ لم تُحقِّق نتائج جوهرية على الصعيد الأمني والجيوسياسي؛ فإنها حققت بعضاً من الاختراق على الأصعدة الأخرى، والأهم من ذلك هو عودة استئناف الحوار فيما بين الأطراف الثلاثة، رغم الاضطرابات والتجاذبات الإقليمية والعالمية الراهنة، ولعلَّ هذا ما دفع النائب الأول لمستشار الأمن القومي في كوريا الجنوبية، كيم تاي هيو، إلى اعتبار القمة بمثابة "خطوة محورية" لاستعادة الثقة المتبادلة بين الدول الثلاث، خاصة وأنها قناة الاتصال المنتظمة الوحيدة التي يمكن لقادة كوريا الجنوبية واليابان أن يجتمعا فيها مع قادة الصين[29]؛ ولذا ربما تكون هذه القمة والقمم التالية بمثابة منصة نحو إمكانية التوصل لتفاهمات ما قد تحوُل دون خروج الأمور عن السيطرة في منطقة شرق آسيا؛ وهو ما سوف يكون مرهوناً بقدرة الأطراف الثلاثة على تنفيذ مخرجات القمة التاسعة، وبإمكانية تكثيف جهودهم للحيلولة دون اندلاع صراعات مسلحة بالمنطقة، وكذلك باحتمال توصُل اليابان وكوريا الجنوبية إلى رؤية جديدة بشأن دورهما في تقريب وجهات النظر بين القوتَيْن الأمريكية والصينية، ولاسيما في ظل علاقاتهما الاقتصادية المتشابكة إلى حدٍّ كبير مع الصين وعلاقاتهما الأمنية الراسخة مع واشنطن.

الهوامش

1- Choe Sang-Hun, "China, Japan and South Korea Hold Regional Summit Overshadowed by U.S". **The New York Times,** 27 May 2024. https://www.nytimes.com/2024/05/27/world/asia/china-japan-korea-trilateral.html; Edward Howell, "Landmark summit brings little progress on regional security in northeast Asia", **Chatham House,** 30 May 2024. https://tinyurl.com/5ds7bb4x

2- Justin McCurry, "China, Japan and South Korea, amid regional rivalries, line up leaders' summit". **The Guardian,** 27 November 2023. https://tinyurl.com/ye77a8hf

3- "Joint declaration adopted at Japan, China, S.Korea trilateral summit". **Japan Broadcasting Corporation (NHK) World- Japan,** 27 May 2024. https://www3.nhk.or.jp/nhkworld/en/news/20240527_25/

4- **Joint Statement [Among China, Japan and South Korea] on a 10 Year Vision for Trilateral IP Cooperation.** 27 May 2024. https://www.mofa.go.jp/files/100675322.pdf

5- **Joint Statement [Among China, Japan and South Korea] on Future Pandemic Prevention, Preparedness and Response.** 27 May 2024. https://www.mofa.go.jp/files/100675323.pdf

6- Thisanka Siripala, "Japan, China, South Korea Trilateral Summit Was a Missed Opportunity". **The Diplomat,** 31 May 2024. https://tinyurl.com/mr3dcbsk

7- "Reviewing the China-Japan-South Korea Summit: A Long Shot Effort to Ease Tensions". **RANE Network Inc.,** 30 May 2024. https://tinyurl.com/2vtc9rvf

8- "South Korean president reiterates adherence to one-China principle". **The State Council of the People's Republic of China, Xinhua,** 26 May 2024. https://tinyurl.com/nhjy6rza; "Results of President Yoon Seok-Yeol's meeting with Chinese Premier Li Chang at the Korea-Japan-China summit". **Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Korea,** 26 May 2024. https://www.mofa.go.kr/www/brd/m_26779/view.do?seq=542

9- "Chinese premier urges Japan to work with China in the same direction". **The State Council Information Office of the People's Republic of China, Xinhua,** 27 May 2024. http://english.scio.gov.cn/topnews/2024-05/27/content_117215460.html; "Japan-China Summit Meeting". **Ministry of Foreign Affairs of Japan,** 26 May 2024. https://www.mofa.go.jp/a_o/c_m1/cn/pageite_000001_00373.html

10- Choe Sang-Hun, "China, Japan and South Korea Hold Regional Summit Overshadowed by U.S". **Op. Cit.**

- "الصين واليابان وكوريا الجنوبية تدعو بيونغ يانغ للامتناع عن "الاستفزازات". 24 **France 24**، ديسمبر 2019. https://tinyurl.com/ dmfj3hrx

11- Yang Sheng, "China-Japan-S.Korea trilateral summit meeting to boost cooperation". **Global Times,** 26 May 2024. https://www.globaltimes.cn/page/202405/1313058.shtml

12- Stephen Nagy, "Lessons from the Japan-South Korea-China summit". **The Japan Times**, 30 May 2024. https://www.japantimes.co.jp/commentary/2024/05/30/japan/japan-south-korea-china-trilateral-summit/

13- "رئيس الصين يتحدث عن إمكانية تعزيز التعاون التجاري مع الولايات المتحدة". **روسيا اليوم**، 15 ديسمبر 2024، https://ar.rt.com/ wlny

14- "Chinese premier says China, Japan, S. Korea should regard each other as partners, development opportunities"**. Xinhua,** 27 May 2024. https://tinyurl.com/4y3a72u4

15- Dasl Yoon, Brian Spegele and Chieko Tsuneoka, "China Courts U.S.'s Top Asian Allies on Trade, but Will It Succeed?". **The Wall Street Journal,** 27 May 2024. https://tinyurl.com/cbauhfse

16- Rod McGuirk and Charlotte Graham-Mclay, "Chinese premier lands in Australia on first such visit in 7 years". **Associated Press,** 15 June 2024. https://tinyurl.com/59wcrv7d

17- Dasl Yoon, Brian Spegele and Chieko Tsuneoka, "China Courts U.S.'s Top Asian Allies on Trade, but Will It Succeed?". **Op. Cit.**

18- Yang Sheng, "China-Japan-S.Korea trilateral summit meeting to boost cooperation". **Op. Cit.**

19- "Low expectations for rare summit between China, Japan and South Korea". **The Straits Times,** 24 May 2024. https://tinyurl.com/kuxktdjj

20- مها جانغ، "مسؤول: لا قيود على تقديم سيئول المساعدة العسكرية إلى أوكرانيا في حال تزويد موسكو بيونغ يانغ بأسلحة". **وكالة يونهاب للأنباء**، 23 يونيو 2024. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20240623000400885?section=international/index

21- "استئناف التدريبات بالذخيرة الحية على جزيرة يونبيونغ الحدودية". **وكالة يونهاب للأنباء**، 26 يونيو 2024. https://ar.yna.co.kr/view/ PYH20240626235500885?section=image/photos

22- "سيئول وواشنطن وطوكيو تدين تعميق التعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية بأشد العبارات الممكنة". **وكالة يونهاب للأنباء**، 24 يونيو 2024. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20240624001700885?section=nk/index

23- "حاملة الطائرات الأمريكية "ثيودور روزفلت" تصل إلى "بوسان" في استعراض للقوة". **وكالة يونهاب للأنباء**، 23 يونيو 2024. https:// ar.yna.co.kr/view/AAR20240623000100885?section=nk/index

24- "المبعوثون النوويون الكوري الجنوبي والأمريكي والياباني يناقشون الرد على إطلاق كوريا الشمالية صاروخا". **وكالة يونهاب للأنباء**، 26 يونيو 2024. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20240626001700885?section=nk/index

25- Didi Tang and Ken Moritsugu, "Russia-North Korea pact could dent China's influence, but Beijing still holds sway over both". **Associated Press**, 21 June 2024. https://tinyurl.com/48jabm5c

26- "الصين تدحض تصريحات سلبية صادرة عن اجتماعات ثلاثية بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية". **شبكة تلفزيون الصين الدولية CGTN**، 4 يونيو 2024. https://arabic.cgtn.com/news/2024-06-04/1797888101200470018/index.html

27- "Chinese defense minister addresses Shangri-La Dialogue on China's approach to global security". **The State Council of the People's Republic of China, Xinhua**, 2 June 2024. https://tinyurl.com/2zuktbhw

28- Takashi Mochizuki, "US, Japan, South Korea Pledge Closer Ties on Key Technologies". **Bloomberg,** 27 June 2024. https://tinyurl.com/42kb22rs

29- "Chinese premier says China, Japan, S. Korea should regard each other as partners, development opportunities". **Op. Cit**.; Dasl Yoon, Brian Spegele and Chieko Tsuneoka, "China Courts U.S.'s Top Asian Allies on Trade, but Will It Succeed?". **Op. Cit.**

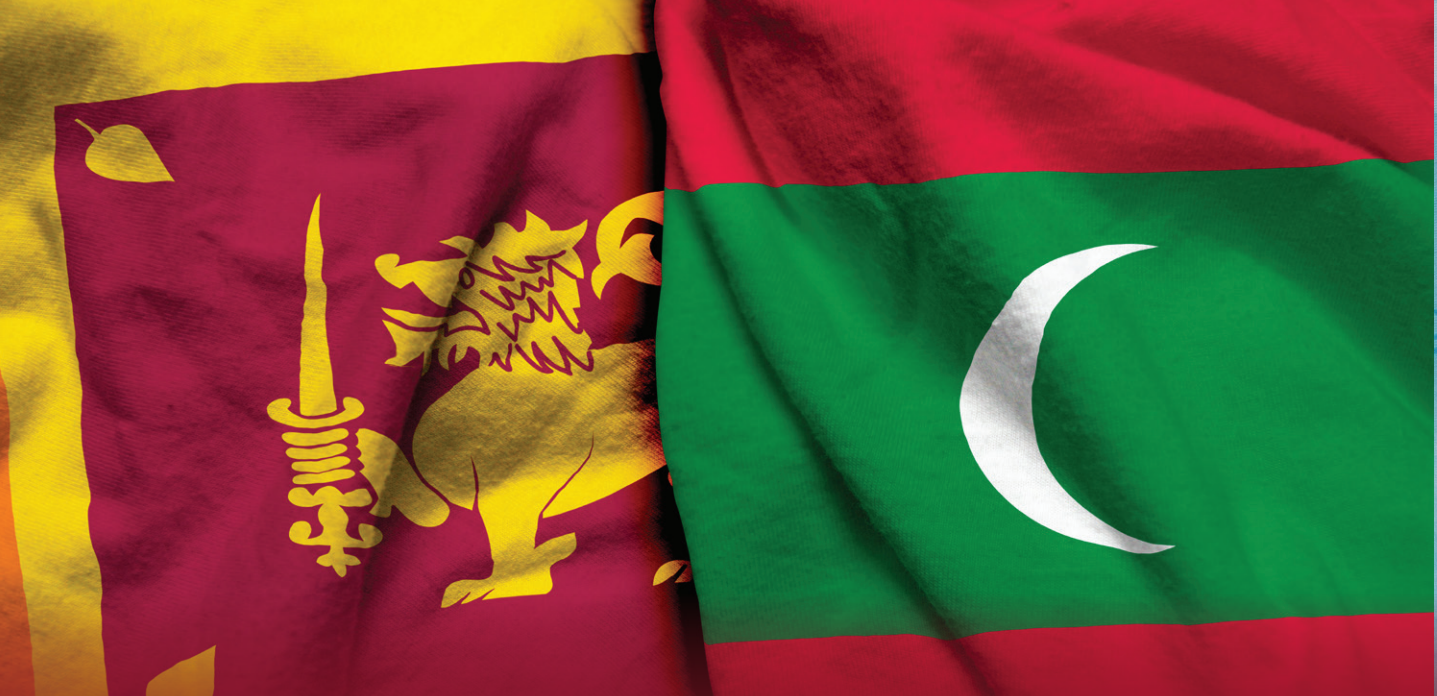

ممرات استراتيجية:
التنافس بين القوى الآسيوية الكبرى على النفوذ في سريلانكا وجزر المالديف

عادل علي
خبير متخصص في الشؤون الصينية والآسيوية

تحظى العديد من الدول الجزرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأهمية جيوسياسية كبرى نتيجة امتلاكها مواقع استراتيجية تُجاوِرُ ممرات وطرق الشحن البحرية الأكثر أهمية وازدحاماً في العالم، والتي تربط بين آسيا وإفريقيا وأوروبا؛ وهو الأمر الذي ترتب عليه أن تكون هذه الدول محل اهتمام وتنافس بين القوى الإقليمية الكبرى في آسيا.

تنطبق الحقيقة السابقة على كل من سريلانكا وجزر المالديف، الدولتين الجزريتين اللتين تحظيان بموقع استراتيجي مهم في المحيط الهندي وبالقرب من جنوب شرق آسيا؛ ما جعلهما موضعاً للتنافس على القوة والنفوذ بين القوى الآسيوية الإقليمية الكبرى، وتحديداً الصين والهند واليابان؛ وهو ما سوف يتطرق إليه هذا التحليل من خلال تناول أهمية موقع الدولتين البحري على خطوط التجارة في المحيط الهندي، ودوافع وتحركات القوى الآسيوية فيهما، فضلاً عن مواقف الدولتين خاصةً مع وجود تحولات في المالديف تجاه الهند ودخول الصين باستثمارات كبيرة في موانئ سريلانكا.

أولاً: الدور البحري لسريلانكا وجزر المالديف في المحيط الهندي

تتميز كلٌ من سريلانكا وجزر المالديف بقربهما من خطوط الاتصالات البحرية الاستراتيجية التي تربط بين آسيا وإفريقيا وأوروبا؛ مما يجعل كلتاهما قاعدة بحرية لإدارة الممرات

الملاحية المزدحمة في المحيط الهندي. ومن منظور استراتيجي بحري، تتمتع الدولتان بمزايا أكبر فيما يتعلق بالمسافات إلى المواقع الاستراتيجية، فقربهما من جميع الموانئ الرئيسية في شبه القارة الهندية، خاصة تلك الموجودة في الهند؛ يجعل منهما موقعاً متميزاً قادراً على توفير اتصال سريع وسهْل في شبه القارة الهندية.

1 – أهمية سريلانكا من المنظور البحري الاستراتيجي:

تحظى سريلانكا بموقع استراتيجي مهم في المحيط الهندي، فهي دولة جزرية تقع على بُعْد نحو 31 كيلومتراً جنوب الهند، على مفترق طرق الشحن المزدحمة التي تربط آسيا بإفريقيا وأوروبا. ويبلغ طول الساحل السريلانكي أكثر من 1300 كيلومتر، وتمتد منطقتها الاقتصادية الخالصة في المحيط الهندي على مساحة تزيد عن 500 ألف كيلومتر مربع؛ وهو ما يعادل حوالي ثمانية أضعاف مساحة اليابسة بها. وقد منح الموقع الجغرافي سريلانكا ميزة استراتيجية كبيرة فيما يتعلق بالملاحة البحرية؛ ما جعلها محط أنظار الفاعلين الدوليين عبْر التاريخ، إذ تنافس البرتغاليون والهولنديون والفرنسيون والبريطانيون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من أجل السيطرة الإقليمية على ميناء ترينكومالي[1].

واليوم، يمر حوالي ثلثي حاويات النفط ونصف الحاويات الأخرى التي تُنقَل عالمياً عبْر جنوب سريلانكا[2]، التي تبرز كفاعل محوري في عملية الاتصالات البحرية وخطوط التجارة في المحيط الهندي، ولاسيما أنها تُعد موطناً للموانئ التي لديها القدرة على أن تصبح مراكز بحرية مهمة في المحيط الهندي. وعليه تؤدي موانئ سريلانكا دوراً مهماً في إدارة عملية النقل والاتصالات البحرية في المحيط الهندي، إذ تُبحِر سنوياً نحو 36 ألف سفينة تضم حوالي 4500 ناقلة في الممر البحري جنوب مدينة هامبانتوتا في جنوب شرق سريلانكا، كما يقع ميناء كولومبو بالقرب من أحد أكثر الممرات الملاحية ازدحاماً في العالم[3].

ولا يقتصر الأمر على الأهمية التجارية، إذ تُعد موانئ سريلانكا أيضاً موقعاً متميزاً لزيارات العديد من السفن الحربية من مختلف الدول؛ فقد ذكر وزير الخارجية السريلانكي السابق، جاياناث كولومباج، أن 398 سفينة حربية قامت بزيارة سريلانكا خلال الفترة بين عامي 2009 و2017. وخلال النصف الأول من عام 2023، وصلت 10 سفن حربية، بما في ذلك 6 سفن من الهند، وواحدة من كل من الصين وفرنسا واليابان وباكستان، من بين دول أخرى، بإجمالي 16 سفينة، إلى موانئ سريلانكا[4].

2 – أهمية جزر المالديف من المنظور البحري الاستراتيجي:

تتشابه جزر المالديف مع سريلانكا من ناحية أنها تحظى بموقع استراتيجي مهم في المحيط الهندي، فهي أيضاً دولة جزرية تقع على بُعد حوالي 300 ميل بحري غرب الهند، وحوالي 70 ميلاً بحرياً من جزيرة مينيكوي الهندية. ويمنحها هذا الموقع ميزة استراتيجية مهمة بالنسبة للملاحة البحرية؛ إذ تقع على مسار الممرات والطرق البحرية الرئيسية التي تربط

بين آسيا وإفريقيا وأوروبا[5]؛ وهو ما جعلها محلاً للتنافس بين القوى الآسيوية الإقليمية الكبرى، ولاسيما الصين والهند واليابان، في محاولة من جانب هذه القوى للسيطرة عليها.

شكل (1): موقع سريلانكا وجزر المالديف في المحيط الهندي

ويمنح الموقع الجغرافي لجزر المالديف أهمية استراتيجية كبيرة، سواء على مستوى الملاحة البحرية العالمية أم على مستوى مواجهة التهديدات الأمنية. فمن الناحية الاقتصادية والتجارية، تُجاوِرُ جزر المالديف أحد أكثر الطرق التجارية كثافة في العالم؛ إذ يمر عبْر الممر الملاحي في شمالها ما يربو على 80% من واردات الطاقة إلى شبه القارة الهندية[6]. كما أن للمالديف أهمية اقتصادية إضافية نظراً لوجود معادن قاع البحر مثل عُقيدات المنجنيز في حوض المحيط الهندي الأوسط. وتحتوي هذه العُقيدات على معادن أرضية نادرة ومعادن مهمة تشكل العمود الفقري للتكنولوجيات الخضراء مثل: السيارات الكهربائية والألواح الشمسية وتوربينات الرياح.

أما من الناحية الأمنية، فتُمثِّل جزر المالديف أهمية خاصة بالنسبة لأمن الهند، بالنظر إلى وقوعها على بُعْد نحو 700 كيلومتر فقط من الساحل الهندي، كما تتيح الأنشطة البحرية في المياه المحيطة بجزر المالديف، بما في ذلك جمع المعلومات الاستخباراتية، التحكم في تدفُّق السفن التجارية ومراقبة تحركات القوات البحرية، فضلاً عن مكافحة الإرهاب والقرصنة والأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر[7].

ثانياً: أهداف القوى الآسيوية في سريلانكا وجزر المالديف

1 – دوافع الصين:

تسعى الصين من خلال تحركاتها تجاه سريلانكا وجزر المالديف، اللتين تُعدان دولتي جوار مباشر للهند، خاصةً في ظل الصراع الحدودي المستمر بين الهند والصين، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية؛ يتمثل أهمها في الآتي:

أ – تأمين الممرات الاقتصادية البحرية وخطوط إمداد الطاقة: يمثل تأمين خطوط الاتصالات البحرية المهمة أولوية استراتيجية رئيسية بالنسبة للصين في منطقة المحيط الهندي، خاصة وأنها تدرك أن الممرات الصغيرة التي تمر عبرها غالبية تجارتها تجعل هذه الخطوط مُعرَّضة لهجمات من جانب فواعل من الدول وغير الدول[8]. كما يُعد المحيط الهندي طريقاً تجارياً رئيسياً لإمدادات الطاقة بالنسبة للصين، فمن بين أكبر 10 موردين للنفط الخام للصين، يمر الطريق إلى تسعة من موردیها عبْر منطقة المحيط الهندي[9].

ب – تقليص النفوذ الهندي في الدولتين: تعمل الصين على تقليل والحد من نفوذ غريمتها التقليدية، الهند، في الدولتين؛ بما يؤدي إلى تعظيم دور بكين ونفوذها في كولومبو وماليه. في هذا الإطار، تسعى الصين إلى إخراج جزر المالديف من دائرة النفوذ الهندي، خاصة وأنها تنظر إلى المالديف باعتبارها ركيزة مهمة في إطار مشروع طرق الحرير البحري، أو على الأقل اكتساب مزيد من النفوذ في هذه الدولة على حساب النفوذ التقليدي للهند[10].

ج – توسيع نطاق انتشارها البحري في المحيط الهندي: تتيح تحركات الصين إزاء كل من سريلانكا وجزر المالديف مجالاً لتعزيز وجودها البحري في منطقة المحيط الهندي؛ إذ تُعد الصين الدولة الوحيدة التي تحظى بتمثيل دبلوماسي لدى جميع الدول الست في منطقة المحيط الهندي، والتي تمثل مسرحاً مهماً بالنسبة للصين في ترسيخ مكانتها كجهة أمنية ذات مصداقية، فضلاً عن تأمين مصالحها وحماية نقاط ضعفها البحرية[11].

د – مواجهة تنامي القوة العسكرية الهندية: يُعد تزايُد الإمكانات والقدرات العسكرية للهند، واتجاهها مؤخراً نحو تعزيز التعاون العسكري مع الولايات المتحدة واليابان، أحد العوامل الرئيسية التي تقلق الصين؛ وهو ما يدفعها إلى تعزيز التعاون مع دول الجوار المباشر للهند، بما فيها سريلانكا وجزر المالديف؛ الأمر الذي يمنحها إمكانية الوجود بالقرب من الممرات البحرية الرئيسية في المحيط الهندي[12].

2 – دوافع الهند:

تسعى الهند من خلال تحركاتها تجاه كل من سريلانكا وجزر المالديف، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية؛ يتمثل أهمها في الآتي:

أ – التنافس مع الصين للسيطرة على المحيط الهندي: تنظر الهند إلى منطقة المحيط الهندي باعتبارها مجالاً خاصاً بها؛ وهو ما يجعلها تنظر بريبة إلى وجود قوى بحرية من خارج المنطقة، ولاسيما الصين؛ إذ تطمح الهند منذ فترة طويلة إلى التحكم والسيطرة على المحيط الهندي، باعتبارها "الدولة القائد" في منطقة المحيط الهندي وجنوب آسيا، من خلال مَنْع الصين من بناء قواعد بحرية على طول الساحل الهندي، في سياق ما يُطلَق عليه استراتيجية "عقد اللآلئ" الصينية[13]؛ وهو ما تترتب عليه زيادة حدة التنافس الصيني الهندي على النفوذ في الدول الجزرية في هذه المنطقة، ولاسيما سريلانكا وجزر المالديف.

ب – مواجهة الوجود البحري الصيني في المنطقة: يثير تنامي الوجود البحري للصين في منطقة المحيط الهندي، ولاسيما في دول الجوار المباشر للهند، مخاوف نيودلهي، التي ترى أن أنشطة الأبحاث البحرية الصينية بالقرب من مجالها الحيوي ذات طبيعة عسكرية توسعية تتضمن التجسس على المنشآت العسكرية الهندية القريبة من الموانئ السريلانكية[14].

ج – حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية: تحظى ممرات الشحن الدولية في المناطق المجاورة لجزر المالديف بأهمية استراتيجية خاصةً بالنسبة للهند؛ إذ يمر عبْر هذه الممرات حوالي 50% من تجارة الهند الخارجية و80% من وارداتها من الطاقة؛ وهو ما يجعل تأمين الممرات البحرية القريبة من جزر المالديف يحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للهند؛ بهدف حماية مصالحها الاقتصادية من خلال تسهيل حركة وحرية التجارة البحرية[15].

د – مواجهة التهديدات الصينية للأمن القومي الهندي: تُبدي الهند اهتماماً مركزياً بكلٍ من سريلانكا وجزر المالديف باعتبارهما جيرانها البحريين المباشرين. وقد زاد الاهتمام الهندي بالدولتين في السنوات الماضية مع تنامي العلاقات بين بكين وكولومبو؛ الأمر الذي أثار مخاوف نيودلهي، التي ترى أن اعتماد سريلانكا على الصين اقتصادياً وقيامها بتأجير ميناء هامبانتوتا للصين لمدة 99 عاماً، يمثلان تهديداً للأمن القومي الهندي؛ إذ ترى الهند أن ذلك قد يكون مقدمة لإنشاء قاعدة عسكرية صينية مستقبلاً في سريلانكا بالقرب من حدودها[16].

3- دوافع اليابان:

تعمل اليابان على إصلاح العلاقات مع سريلانكا، والتي توترت في عهد النظام السريلانكي السابق برئاسة غوتابايا راجاباكسا، وذلك في إطار تنامي اهتمام طوكيو في الآونة الأخيرة بالأمن البحري وأنشطة تطوير الموانئ في المحيط الهندي، فقد دعت اليابان سريلانكا، في يوليو 2023، إلى استئناف استثماراتها في مشروعات البنية التحتية الاستراتيجية، مع التركيز بشكل خاص على تمويل مشروعي ميناء ترينكومالي ومحطة الحاويات الغربية بميناء

كولومبو. وهناك عدة اعتبارات ودوافع تفسر تحركات اليابان تجاه سريلانكا مؤخراً، من أهمها: احتواء الصين بالتعاون مع حلفائها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، خاصة الهند والولايات المتحدة[17]، ولاسيما في ضوء مخاوفها إزاء تزايُد النفوذ البحري للصين وقوتها في المنطقة، وقلقها إزاء احتمال استخدام ميناء هامبانتوتا لأغراض عسكرية، فضلاً عن اعتمادها بشكل رئيسي على إمدادات الطاقة عبْر الممرات البحرية في المحيط الهندي[18].

شكل (2): الموانئ الرئيسية في سريلانكا

ثالثاً: أدوات وآليات التنافس الإقليمي في سريلانكا وجزر المالديف

تحاول القوى الآسيوية الإقليمية الكبرى التي تتنافس على النفوذ والتأثير في سريلانكا وجزر المالديف، توظيف العديد من الأدوات والآليات، السياسية والاقتصادية والأمنية؛ وهو ما يمكن تناوله بإيجاز في الآتي:

1 – آليات النفوذ الصيني في سريلانكا وجزر المالديف:

تُوظِّف الصين العديد من الأدوات والآليات لتوطيد نفوذها في الدولتين. فعلى صعيد الأدوات الاقتصادية، قامت الصين بضم الدولتين إلى مبادرة الحزام والطريق، وضخَّت استثمارات كبيرة في مشروعات البنية التحتية الضخمة فيهما؛ إذ بلغ حجم استثمارات الصين في البنية

التحتيــة في سريلانــكا 12.1 مليــار دولار خــلال الفــترة بــين عامــي 2006 و2019، ثــم ارتفــع الرقــم إلى 13 مليــار دولار بــدءاً مــن عــام 2020[19]. وقامــت الــشركات الصينيــة بضــخ اســتثمارات إجماليــة في جــزر المالديــف بنحــو 1.37 مليــار دولار[20]، بمــا في ذلــك بنــاء أول جــسر فــوق المحيــط لربــط العاصمــة ماليــه والمطــار الــدولي بثانــي أكــبر جزيــرة ســكنية هــي "هولهومــالي". وعــلى الرغــم مــن الفوائــد المحليــة للجــسر، فــإن التوســع الاقتصــادي الصينــي في جــزر المالديــف جعــل الهنــد تشــعر بالقلــق عــلى المســتوى الإقليمــي[21]، خاصــةً بعــد أن قــام رئيــس المالديــف الجديــد، محمــد مويــزو، الــذي تــولى منصبــه في ســبتمبر 2023، بــأول زيــارة خارجيــة لــه في يناير 2024، إلى تركيــا ثــم الصــين؛ إذ تــم توقيــع نحــو 20 اتفاقيــة تعــاون بــين المالديــف والصــين في مجــالات البنيــة التحتيــة والزراعــة والمنــاخ[22].

شكل (3): أهم المانحين لدولة سيريلانكا في مجال تطوير البنية التحتية (2005-2019)

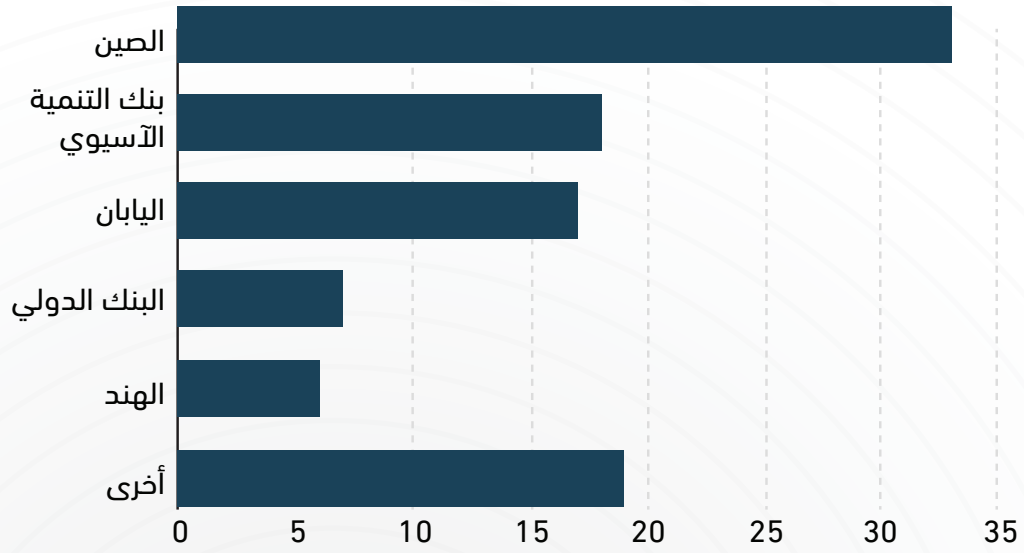

Source, Marwan Macan-Markar, Sri Lanka to scrap Japan-funded infrastructure projects, Nikkei Asia, December 29, 2020. https://tinyurl.com/bdzjkaxw

وفيمــا يتعلــق بــالأدوات العســكرية والأمنيــة، تشــهد العلاقــات الدفاعيــة بــين الصــين وسريلانــكا نمــواً كبــيراً؛ إذ تقــوم الصــين بتقديــم مســاعدات عســكرية لسريلانــكا، وتُعــد الصــين أيضــاً أكــبر مُصــدِّر للســلاح إليهــا[23]. وقــد أشــارت بعــض التقاريــر إلى أن اســتثمارات الصــين في البنيــة التحتيــة والموانــئ في سريلانــكا تثــير المخــاوف مــن قيــام الجيــش الصينــي بإنشــاء قاعــدة عســكرية في سريلانــكا،؛ نظــراً لأن البيانــات التــي تقــوم الصــين بجمعهــا خــلال أعمــال البحــث والاستكشــاف البحــري في سريلانــكا تحمــل في طياتهــا أغراضــاً عســكرية؛ الأمــر الــذي أثــار مخــاوف عــدد مــن الــدول، وفي مقدمتهــا الهنــد[24].

في الإطار ذاته، أبرمت الصين مع حكومة المالديف، في أوائل مارس 2024، اتفاقية مساعدة عسكرية، أثارت قلق الهند على الرغم من تأكيد الصين أن الاتفاقية تهدف إلى حماية السيادة الإقليمية لجزر المالديف؛ إذ تقوم الصين بموجب الاتفاقية بتقديم أسلحة مجانية غير فتاكة للمالديف، بجانب تدريب قوات الأمن المالديفية. كما اتفقت الدولتان في بيان مشترك خلال زيارة رئيس المالديف، محمد مويزو، إلى الصين في يناير 2024، على تنفيذ مبادرة الأمن العالمي الصينية؛ وهو ما يُمكن أن يُمهِّد السبيل أمام تفعيل التعاون الأمني العسكري بين الدولتين[25]. وعلى صعيد الأداة السياسية، فقد منح رئيس المالديف، محمد مويزو، الأولوية للعلاقات بين الصين وجزر المالديف، وذلك على حساب علاقات بلاده مع الهند، ووصف الرئيس الصيني، شي جين بينغ، العلاقات بين بلاده وجزر المالديف بأنها "شراكة تعاونية استراتيجية شاملة"[26].

2 – آليات النفوذ الهندي في سريلانكا وجزر المالديف:

لطالما كانت سريلانكا وجزر المالديف تقليدياً إحدى أبرز دوائر النفوذ الهندي في منطقة جنوب آسيا. وتَستخدِم الهند العديد من الأدوات والآليات بهدف موازنة النفوذ الصيني المتزايد في الدولتين؛ فعلى الصعيد الاقتصادي، قدمت الهند إلى كولومبو مساعدات اقتصادية بلغت قيمتها 4 مليارات دولار لتجاوز أزمتها الاقتصادية[27]. وتُعد الهند أكبر الشركاء التجاريين لسريلانكا، ويتجاوز إجمالي الاستثمارات الهندية بها 2 مليار دولار.

ومع توسُّع الصين في الاستثمار في الموانئ البحرية لسريلانكا، أبدت الهند اهتماماً ملحوظاً بهذا الأمر؛ إذ وقعت شركة أداني، وهي أكبر شركة خاصة لتشغيل الموانئ في الهند، اتفاقية مع هيئة الموانئ السريلانكية وإحدى الشركات الكبرى في سريلانكا، في عام 2021، بقيمة 700 مليون دولار؛ لتطوير محطة الحاويات الدولية الغربية في كولومبو من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) لمدة 35 عاماً[28]. كما وافقت الحكومة السريلانكية في مايو 2024، على قيام الهند بتمويل تجديد ميناء كانكيسانتوراي في المقاطعة الشمالية بنسبة 100%[29].

وفي نوفمبر 2023، أعلنت الولايات المتحدة اعتزامها تقديم 553 مليون دولار لتمويل مشروع محطة الحاويات الغربية بميناء كولومبو، التي تقوم بتطويرها شركة أداني الهندية. ويشير التمويل الأمريكي إلى شكل جديد من الشراكة مع الهند لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وكذلك مساعي الدولتين للحد من نفوذ بكين في سريلانكا[30].

وتتطلع الهند إلى الفوائد الاقتصادية التي يُمكِن أن تجنيها من علاقاتها مع سريلانكا، في ظل موانئها البحرية المهمة في المحيط الهندي؛ فقد اتفقت الدولتان، في يوليو 2023، على بناء جسر بري بينهما هو "جسر راما"، عبْر مضيق بالك في المحيط الهندي؛ الأمر الذي

سوف يتيح للهند إمكانية الوصول إلى الموانئ الرئيسية في ترينكومالي وكولومبو، وسيعزز العلاقات الثنائية. وإضافة لذلك، اتفقت الدولتان أيضاً على إمكانية إنشاء خط أنابيب نفط مُشترَك[31].

وعلى الصعيد العسكري الأمني، تُعد الهند واحدة من أكبر شركاء سريلانكا في مجال الدفاع، فقد اتفقت الهند وسريلانكا في إبريل 2022، على إنشاء مركز مُشترَك لتنسيق الإنقاذ البحري، بمنحة قدرها 6 ملايين دولار بتمويل من الحكومة الهندية، وذلك بهدف تأمين المصالح الاستراتيجية للهند في منطقة جنوب المحيط الهندي وسط نشاط الصين المتزايد. كما تقوم الهند بتزويد سريلانكا بطائرات مراقبة، إلى جانب تدريب عسكريين سريلانكيين[32].

أما بالنسبة لأدوات وآليات تعزيز النفوذ الهندي في جزر المالديف، فقد كانت الهند من أوائل الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع جزر المالديف بعد استقلالها في عام 1965. وتُعد الهند شريكاً رئيسياً في عملية التنمية في هذه الدولة الجزرية[33]. وتمنح الهند الأولوية في تعاونها مع جزر المالديف لمجال الأمن العسكري والبحري؛ إذ قامت في عام 2019، بتوقيع اتفاقية مسح هيدروغرافي مع المالديف، تقوم الهند بموجبها بمسح مياه جزر المالديف[34]، وقامت الهند في 2 مارس 2024، بتحويل مفرزة بحرية سابقة في جزيرة مينيكوي في لاكشادويب، إلى قاعدة بحرية، تقع على بُعد 130 كيلومتراً من جزر المالديف؛ وهو ما سيمنح الهند ميزة مراقبة المياه المواجهة للساحل الشرقي لإفريقيا[35].

3 – آليات النفوذ الياباني في سريلانكا والمالديف:

انطلاقاً من تزايد اهتمامها بالموانئ البحرية في منطقة المحيط الهندي، فقد أبدت اليابان في السنوات الأخيرة اهتماماً متنامياً بتطوير الموانئ في سريلانكا، سواءً في إطار علاقاتها الثنائية مع سريلانكا، أو في إطار متعدد الأطراف من خلال التعاون مع الهند وسريلانكا. ومن الملاحظ أن هذا الاهتمام ركز على توظيف الأداة الاقتصادية من خلال المساعدات المالية التي قدمتها اليابان إلى سريلانكا لتطوير موانئها البحرية؛ فعلى سبيل المثال، قدمت اليابان في عام 2020، عبْر بنك التنمية الآسيوي، مساعدات مالية إلى سريلانكا؛ بهدف إجراء دراسات حول تطوير صناعة الموانئ في سريلانكا، ولاسيما مينائي ترينكومالي وكولومبو[36].

وفي 28 مايو 2019، اتفقت الهند واليابان على استثمار ما بين 500 إلى 700 مليون دولار، لتطوير محطة الحاويات الشرقية بشكل مُشترَك في ميناء كولومبو[37]. ومع ذلك، أوقفت سريلانكا -ربما بضغط من الصين- هذه الاتفاقية لتطوير وتشغيل المحطة الحيوية، مشيرة إلى أن المحطة ستكون مملوكة بالكامل للدولة؛ ومن ثم طورتها هيئة الموانئ السريلانكية التي تديرها الدولة[38]. ويؤكد اهتمام كلٌ من اليابان والهند بموانئ سريلانكا، خاصة ميناء ترينكومالي، قلقهما المتزايد بشأن أنشطة الصين المتنامية في مناطق النزاعات الحدودية الهندية الصينية ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ. كذلك، أبدت اليابان، خلال

زيارة وزيرة خارجيتها، كاميكاوا يوكو، إلى سريلانكا، في مايو 2024، اعتزامها زيادة تعزيز التعاون البحري مع سريلانكا، فضلاً عن تقديم سفينة مجهزة بالسونار لسريلانكا؛ لاستخدامها في تجميع الخرائط البحرية[39].

رابعاً: تداعيات التنافس على سريلانكا وجزر المالديف

يطرح التنافس بين القوى الآسيوية الإقليمية الكبرى على النفوذ في الدول الجزرية، وبشكل خاص في سريلانكا وجزر المالديف، العديد من التداعيات ليس فحسب بالنسبة للدولتين، وإنما أيضاً بالنسبة لمنطقة المحيط الهندي، ولعل أبرزها يتمثل في الآتي:

1 – التأثير في المشهد السياسي الداخلي:

تشهد الدول الجزرية التي تنخرط في إطار علاقات التنافس بين القوى الآسيوية الإقليمية الكبرى حالة من الاستقطاب الداخلي، في ظل توظيف القوى السياسية فيها لهذه المسألة في سياق الصراع والتنافس على السلطة، وهو ما بدا واضحاً في حالة جزر المالديف التي شهدت تبدلاً ملحوظاً في مواقفها ما بين تأييد الصين تارة وتأييد الهند تارة أخرى.

2 – التأثير في السياسة الخارجية:

يؤثر التنافس في النفوذ في الدول الجزرية على السياسات الخارجية لهذه الدول؛ وهو ما يتجلى في تبنيها مواقف وسياسات معينة نتيجة الضغوط التي تمارسها عليها القوى المتنافسة. فعلى سبيل المثال، تم تفسير قرار سريلانكا بفرض حظر خلال عام 2024 على رُسُو سفن الأبحاث الأجنبية في موانئها؛ بأنه جاء استجابة لضغوط مارستها الهند والولايات المتحدة، لوقف رُسُو سفن الأبحاث الصينية بشكل متكرر في الموانئ السريلانكية[40]. كما تم الربط بين طلب جزر المالديف من الهند سحب قواتها العسكرية الموجودة فيها، وبين التنافس مع الصين في المحيط الهندي.

كما أدى تغيير السلطة في جزر المالديف إلى حدوث تحوُّل في توجهات السياسة الخارجية للمالديف نحو تقوية وتعزيز العلاقات مع الصين؛ إذ يتبنى الرئيس المالديفي الجديد، محمد مويزو، نهجاً خارجياً يرتكز على تقليل اعتماد المالديف على الهند، وإنهاء الوجود العسكري الهندي المحدود في بلاده[41].

3 – تنامي التنافس البحري بين الصين والهند:

تُرجِّح العديد من الآراء قيام الصين بتدشين منشأة عسكرية أخرى في المحيط الهندي خلال السنوات القليلة المقبلة؛ ومن شأن هذا التطور أن يؤدي إلى تكثيف المنافسة البحرية المتزايدة بين الهند والصين؛ إذ إن قيام الصين بإنشاء منشأة بحرية إضافية في المحيط الهندي سوف يسمح لها بمعالجة بعض ثغراتها جغرافياً في المنطقة؛ ومن ثم زيادة قدراتها وإمكاناتها

البحريــة في منطقــة المحيطــين الهنــدي والهــادئ[42]. كمــا يذهــب البعــض إلى أن سياســات الرئيــس محمــد مويــزو الخارجيــة يُحتمَــل أن تُمهِّــد الطريــق أمــام الصــين لترســيخ وجودهــا العســكري في جــزر المالديــف؛ وهــو مــا ســيترتب عليــه تقويــض دور الهنــد الإقليمــي في الحفــاظ عــلى دولــة مهمــة في جنــوب آســيا[43].

4 – الإخلال بالتوازن الجيوسياسي في منطقة المحيط الهندي:

يطــرح التحــول المُحتمَــل في توجُّــه جــزر المالديــف تجــاه الصــين مخــاوف كبــيرة بالنســبة للهنــد؛ الأمــر الــذي قــد يخــل بالتــوازن الجيوســياسي في منطقــة المحيــط الهنــدي؛ ممــا يؤثــر في مجــال الســيطرة الهنــدي التقليــدي. وتــدور المخــاوف حــول احتمــال قيــام الصــين ببنــاء قاعــدة عســكرية في جــزر المالديــف؛ ممــا يشــكل خطــراً عــلى الأمــن البحــري الهنــدي والطــرق البحريــة الحيويــة.

وقــد يــؤدي هــذا إلى تكثيــف الصراعــات والتنافــس في المحيــط الهنــدي؛ لأن جــزءاً كبــيراً مــن واردات الهنــد مــن التجــارة والطاقــة يعتمــد عــلى ميــاه هــذا المحيــط؛ ولهــذا فــإن أيــة ســيطرة صينيــة عــلى جــزر المالديــف تصبــح مَصــدر قلــق بالــغ للمصالــح الاســتراتيجية للهنــد. وبالإضافــة إلى ذلــك، قــد تواجــه العلاقــات الاقتصاديــة بــين الهنــد وجــزر المالديــف، خاصــة في مجــالي الســياحة والتجــارة، انقطاعــات[44]؛ ممــا يؤثــر في اقتصــاد الدولتــين.

الهوامش

1- Chulanee Attanayake, Why do small states matter in Bay of Bengal geopolitics? The case of Sri Lanka, **Tandfonline**, Sep 6, 2023. https://tinyurl.com/yc4zvjcv

2- Sudha Ramachandran, After Container Ship Fire, Sri Lanka Faces Environmental Catastrophe, **The Diplomat**, June 7, 2021.

https://thediplomat.com/2021/06/after-container-ship-fire-sri-lanka-faces-environmental-catastrophe/

3- Nadir Mumtaz, Hambantota Port – Myths and Realities, **The Maritime Executive,** Oct 6, 2022.

https://maritime-executive.com/editorials/hambantota-port-myths-and-realities

4- P. K. Balachandran, Military Expert Warns Lanka Against Accepting Aged Warships Even As Gifts, **The Citizen**, Aug 3, 2018. https://tinyurl.com/25b5nw56

5- كيف أضعفت الصين نفوذ الهند التاريخي في جزر المالديف المجاورة لها بين عشية وضحاها؟، **موقع صوت الغد**، 3 إبريل 2024. https://sawtelghad.net/63541

6- Smruti S Pattanaik, China-India rivalry in the Indian Ocean, The Kathmandu Post, **Asianews .Network**, March 15, 2024. https://asianews.network/china-india-rivalry-in-the-indian-ocean/

7- Patryk Kugiel, Maldives Sees Growing Role in the Indo-Pacific Power Competition, **Polish Institute of International Affairs,** April 26, 2024. https://tinyurl.com/827akfv5

8- Saroj Kumar Aryal and Alexander Droop, Issue Brief “Maldives Walking Tight Rope between India and China”, **Institute for Security and Development Policy**, May 13, 2024. https://www.isdp.eu/wp-content/uploads/2024/05/Brief-Maldives-May-13-2024.pdf

9- Darshana M. Baruah, Maritime Competition in the Indian Ocean, **The U.S.-China Economic and Security Review Commission**, May 12, 2022. https://tinyurl.com/yexcbudf

10- براكريتي غوبتا، الهند تراجع حساباتها تجاه المالديف في صراعها مع الصين، **صحيفة الشرق الأوسط**، 12 أغسطس .https://tinyurl com/y756y7xa

11- Darshana M. Baruah, Maritime Competition in the Indian Ocean, **op. cit.**

12- كيف أضعفت الصين نفوذ الهند التاريخي في جزر المالديف المجاورة لها بين عشية وضحاها؟، **مرجع سبق ذكره.**

13- Saroj Kumar Aryal and Alexander Droop, Issue Brief "Maldives Walking Tight Rope between India and China", **op. cit.**

14- One-Year Ban on Foreign Research Vessels in Indian Ocean amidst Geostrategic Concerns, **Sri Lanka's television: Hiru TV,** December 30, 2023. https://tinyurl.com/6h58dahb

15- Ritika V Kapoor, Significance of the Maldives to India, **Maritime India**, April 9, 2020. https://maritimeindia.org/significance-of-the-maldives-to-india/

16- Chinese survey ship docks in Sri Lanka after diplomatic standoff, **Al Jazeera**, Aug 16, 2022.

https://tinyurl.com/rmuky6jk

17- Dr. Hasith Kandaudahewa, Sri Lanka's Strategic Dilemma: Navigating Great-Power Rivalry in the Indo-Pacific, **Journal of Indo-Pacific Affairs**, Sept. 21, 2023. https://tinyurl.com/2eju4w9w

18- Lasanda Kurukulasuriya, Japan Eyes Sri Lanka's Deep Water Port of Trincomalee, **The Diplomat,** August 31,2018.https://thediplomat.com/2018/08/japan-eyes-sri-lankas-deep-water-port-of-trincomalee/

19- Ganeshan Wignaraja, Dinusha Panditaratne, Pabasara Kannangara and Divya Hundlani, Research Paper, Chinese Investment and the BRI in Sri Lanka, **Chatham House**, March 2020, https://tinyurl.com/46uaeyrs

20- Saroj Kumar Aryal and Alexander Droop, Issue Brief "Maldives Walking Tight Rope between India and China**", op. cit.**

21- Athaulla Rasheed, Balancing internal and external obligations in the Maldives' foreign policy, **East Asia Forum,** February 23, 2024. https://tinyurl.com/yph26e9w

22- الصين والمالديف ترتقيان بالعلاقات الثنائية خلال محادثات بين رئيسي البلدين، **وكالة شينخوا**، 11 يناير 2024.

https://tinyurl.com/3j7h6mcs

23- Aditya Gowdara SHivamurthy, Sri Lanka's changing defence discourse: What's in it for India?, **Observer Research Foundation,** Jul 1, 2023. https://tinyurl.com/5n6jtehy

24- Rathindra Kuruwita, AidData Report Warns of a Chinese Naval Base in Sri Lanka's Hambantota Port, **the diplomat**, August 15, 2023. https://tinyurl.com/rvbtvf7j

25- Ovigwe Eguegu, What the China-Maldives-India Triangle Tells Us About 21st Century Balancing, **the diplomat**, January 24, 2024.https://tinyurl.com/38fcm9h6

26- كيف أضعفت الصين نفوذ الهند التاريخي في جزر المالديف المجاورة لها بين عشية وضحاها؟، **مرجع سبق ذكره.**

27- الهند وسريلانكا تدرسان إمكان بناء جسر بري يربط بين أراضيهما، **بوابة الأهرام**، 21 يوليو 2023. https://tinyurl.com/27b6r7yp

28- Chulanee Attanayake, Why do small states matter in Bay of Bengal geopolitics? The case of Sri Lanka, **op. cit.**

29- على خطى غريمتها.. "الاستثمار في الموانئ" سلاح هندي في مواجهة الصين، **موقع الشرق**، 11 مايو 2024.

https://tinyurl.com/5795mte9

30- أمريكا تستثمر 553 مليون دولار في ميناء سريلانكي لكبح نفوذ الصين، **موقع الشرق**، 8 نوفمبر 2023. .https://tinyurl com/2au4h3zw

31- الهند وسريلانكا تدرسان إمكان بناء جسر بري يربط بين أراضيهما، **مرجع سبق ذكره.**

32- Arundathie Abeysinghe, India and Sri Lanka Sign Pacts to Enhance Maritime Security, **The Diplomat**, April 15, 2022. https://thediplomat.com/2022/04/india-and-sri-lanka-sign-pacts-to-enhance-maritime-security/

33- Saroj Kumar Aryal and Alexander Droop, Issue Brief "Maldives Walking Tight Rope between India and China", **op. cit.**

34- Ovigwe Eguegu, What the China-Maldives-India Triangle Tells Us About 21st Century Balancing, **op. cit.**

35- Smruti S Pattanaik, China-India rivalry in the Indian Ocean, **op. cit.**

36- Chulanee Attanayake, Why do small states matter in Bay of Bengal geopolitics? The case of Sri Lanka, **op. cit.**

37- Meera Srinivasan, Sri Lanka, Japan, India sign deal to develop East Container Terminal at Colombo Port**, The Hindu**, May 29, 2019. https://tinyurl.com/2p8a8m64

38- Varuna Shankar, SAV Explainer: The Changing Dynamics of the Japan-Sri Lanka Relationship, **South Asian Voices**, February 9, 2024. https://tinyurl.com/yut89347

39- Japan-Sri Lanka Foreign Minister's Meeting, **MOFA**, May 4, 2024. https://tinyurl.com/2yncczr2

40- Rathindra Kuruwita, Sri Lanka Navigates the Seas of Geopolitics, **the diplomat**, January 8, 2024.

https://thediplomat.com/2024/01/sri-lanka-navigates-the-seas-of-geopolitics/

41- كيف أضعفت الصين نفوذ الهند التاريخي في جزر المالديف المجاورة لها بين عشية وضحاها؟، **مرجع سبق ذكره.**

42- Darshana M. Baruah, Maritime Competition in the Indian Ocean, **op. cit.**

43- Athaulla Rasheed, Balancing internal and external obligations in the Maldives' foreign policy, **op. cit.**

44- Major General Sanjeev Chowdhry (Retd), Can the Maldives Do without India, **UNITED SERVICE INSTITUTION OF INDIA,** January 16, 2024. https://tinyurl.com/mryher2t

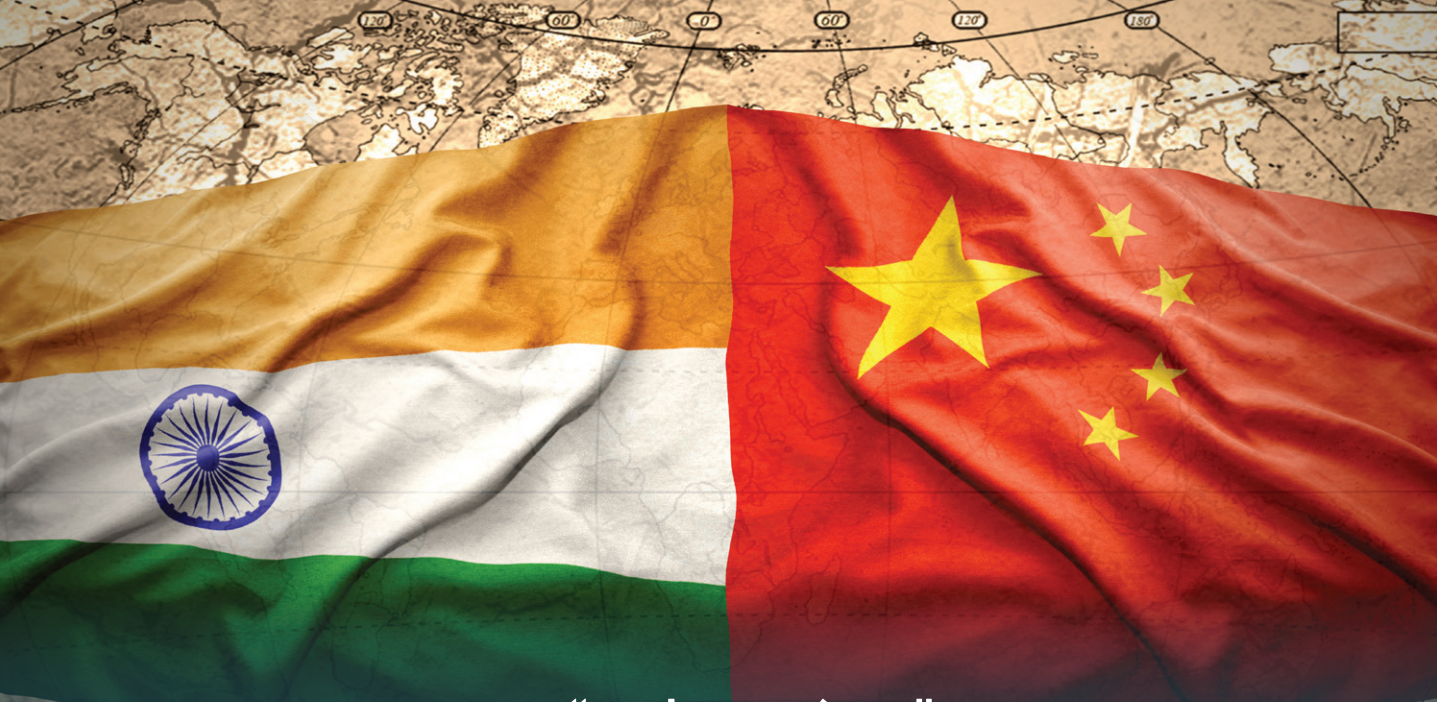

"عسكرة متزايدة":
تحركات الصين والهند لتعزيز البنية العسكرية في مناطق النزاعات الحدودية

د. منى هاني
مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

يبدو أن المناطق الحدودية المُتنازَع عليها بين الهند والصين ستظل واحدة من المناطق الأكثر عرضة لاشتعال الصراع في قارة آسيا، في ظل عدة عوامل جديدة برزت في الآونة الأخيرة، يأتي في مقدمتها عدم توصُل الدولتين لأي تقدُم يُذكَر في محادثات السلام الحدودية بينهما في الاجتماع الأخير لمجموعة العمل المشتركة الخاصة في شهر مايو 2023، وتصعيد لغة الخطاب السياسي من الدولتين بشأن هذه النزاعات، بالتوازي مع استمرارهما في اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الوجود والانتشار العسكري في هذه المناطق، حتى وإن اتخذ بعض هذه الإجراءات الطابع المدني.

في هذا السياق، تتمثل أبرز التحركات على الأرض في إعلان الصين يوم 11 يناير 2024 عن تخصيص استثمارات تبلغ 11.2 مليار دولار أمريكي لتعزيز البنية التحتية الرئيسية مثل: المطارات والسكك الحديدية والطرق السريعة في منطقة التبت ذاتية الحكم بحلول عام 2035[1]. أما الهند، فقد قام رئيس الوزراء، ناريندرا مودي، في 9 مارس 2024، بافتتاح نفق سيلا في غرب أروناتشال براديش، وهو نفق يقع على ارتفاع يزيد عن 13 ألف قدم؛ ليوفر اتصالاً بمنطقة تاوانغ ذات الموقع الاستراتيجي؛ بما يضمن حركة أفضل للقوات الهندية على طول المنطقة الحدودية[2].

وفيما يتعلق بتصاعد لغة الخطاب السياسي؛ بما يؤكد صعوبة الوصول لحل بين الدولتين، فيبرز في اعتراض الصين على زيارة مودي إلى أروناتشال براديش وافتتاح نفق سيلا؛ إذ قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية، تشانغ شياو قانغ، يوم 15 مارس، إن الجزء الجنوبي من شيزانغ (الاسم الصيني للتبت) هو جزء أصيل من الأراضي الصينية، وإن بكين "لا تعترف أبداً وتعارض بشدة أية إجراءات هندية فيما يُسمَّى أروناتشال براديش".

وما يلفت النظر عَقِبَ هذه التطورات مباشرةً تصريح النائب الرئيسي للمتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، فيدانت باتيل، أن الولايات المتحدة "تعترف بولاية أروناتشال براديش كأراضٍ هندية"، وتأكيده أن "الولايات المتحدة تعارض بشدة أية محاولات أحادية لتعزيز المطالبات الإقليمية من خلال التوغلات أو التعديات، العسكرية أو المدنية، عبْر خط السيطرة الفعلية"[3]. ويُمثِّل هذا التصريح أول إعلان أمريكي رسمي تعترِف فيه الولايات المتحدة بولاية أروناتشال براديش أراضٍ هندية، فيما يبدو وكأنه مبادرة من إدارة جو بايدن؛ لإظهار تأييد حلفائها في آسيا من ناحية، واتخاذ مواقف ضد الصين من ناحية أخرى.

في هذا السياق، يتناول هذا التحليل الجذور التاريخية للنزاعات الحدودية بين الهند والصين، ثم يتطرق إلى أبرز الاشتباكات الحدودية بين الدولتين منذ بداية النزاع، ليستعرض وفقاً لذلك أحدث السياسات والإجراءات التي تتبعها الدولتان في المناطق المتنازع عليها بما يخدم مواقفهما من النزاع من جانب ويعزز الانتشار العسكري لقواتهما من جانب آخر.

أولاً: الجذور التاريخية للنزاعات الحدودية بين الهند والصين

يتركز النزاع الحدودي بين الصين والهند في القطاعين الغربي والشرقي. ففي القطاع الغربي يدور النزاع حول منطقة أكساي تشين، التي تطالب بها الصين كجزء من إقليم شينجيانغ، بينما ترى الهند أنها جزءٌ من ولاية لاداخ. وفي القطاع الشرقي، يدور النزاع حول منطقة أروناتشال براديش الواقعة جنوب التبت، والتي ترى كل دولة أنها تابعة لها، ومن المُفترَض أن تكون تحت سيطرتها، استناداً إلى الخرائط القديمة والمعاهدات والروابط التاريخية؛ ومن ثم يرفض كل طرف ادعاءات الطرف الآخر.

بالنسبة لأكساي تشين، فهي منطقة قاحلة لكنها ذات أهمية استراتيجية، وتخضع لسيطرة الصين، بينما تطالب بها الهند منذ عام 1958 حينما تحدثت تقارير إخبارية هندية، حينذاك، عن استكمال الصين طريقاً سريعاً استراتيجياً يربط بين شينجيانغ والتبت من خلال هذه المنطقة[4].

أما منطقة أروناتشال براديش، فتديرها الهند، وتقول إنها ملتزمة بالحدود وفق خط مكماهون، وهو الخط الذي رسمته الإدارة الهندية البريطانية بشكل تعسفي وفُرِضَ على سلطات التبت المحلية في ذلك الوقت في عام 1914، وهو ما لم تَعترِف به الصين مطلقاً؛ إذ

تـرى بكـين أنـه لا تُوجَـد حـدودٌ محـددة بـين الصـين والهنـد عـلى طـول جبـال الهيمالايـا، وأنـه يجـب إعـادة ترسـيم هـذه الحـدود مـن خـلال المفاوضـات، وتقـول الصـين إن أروناتشـال براديـش هـي منطقـة خاضعـة لسـيادتها تاريخيـاً[5].

شكل (1): مناطق النزاعات الحدودية بين الهند والصين

وعـلى الرغـم مـن دخـول الدولتـين مفاوضـات أوليـة حـول قضيـة الحـدود؛ فإنهـا لـم تكـن مثمـرة ولـم تُوجَـد أيـة أرضيـة مُشـتَرَكة للتفـاوض؛ مـا أدى إلى مواصلـة "سياسـة إلى الأمـام" التـي أقرهـا رئيـس الـوزراء السـابق، جواهـر لال نهـرو، مـن خـلال إنشـاء قواعـد أماميـة وإرسـال فـرق الدوريـات عـبْر الحـدود، وفي الوقـت نفسـه أدت التطـورات الداخليـة في التبـت دوراً واضحـاً في تفاقُـم التوتـرات بـين الدولتـين، فقـد اتهمـت الصـين الهنـد بأنهـا تحـاول أن تـرث التخطيطـات الجيوسياسـية الاسـتعمارية البريطانيـة، معتـبرةً التبـت مجـال نفوذهـا الطبيعـي أو منطقـة عازلـة بـين شـبه القـارة الهنديـة والصـين.

وبَعْـد فـترة وجيـزة مـن الانتفاضـة الفاشـلة ضـد السـلطات الصينيـة في التبـت في عـام 1950، قامـت حكومـة نهـرو بمنـح حـق اللجـوء لزعيـم التبـت الـدالاي لامـا، الـذي فـرَّ إلى الهنـد في عـام

1959؛ لتحدث بعدها سلسلة من المناوشات وإطلاق النار على طول الحدود الفعلية؛ ما أدى إلى نشوب حرب بين الدولتين في أكتوبر 1962، انتهت بهزيمة الجيش الهندي، وإعلان الصين عَقِبَ الانتصار وَقْف إطلاق النار من جانب واحد والانسحاب من المناطق التي احتلتها؛ لتصبح التبت منذ ذلك الوقت، مصدراً للاحتكاك المستمر بين العملاقين الآسيويين، خاصة وأن الصين لم تتمكن من إرضاء سكان التبت أو الرأي العالمي بشأن نياتها في التبت، في ظل معارضتها مناقشة الحكم الذاتي وإحداث تغييرات كبيرة في البنية التحتية العسكرية في التبت.

وقد أسفرت حرب 1962 عن ظهور خط السيطرة الفعلية، وهو خطٌ حاولت كلٌ من الصين والهند من خلاله الفصل بين الأراضي التي تسيطر عليها كل منهما. وبدلاً من أن يكون سبباً في تهدئة الأوضاع على الحدود كان سبباً في زيادة التوترات والنزاعات بسبب غموضه، والاختلاف الكبير بين الدولتين حول ترسيمه[6].

ثانياً: التسلسل الزمني للاشتباكات الحدودية بين الهند والصين

أدت النزاعات الحدودية الصينية الهندية إلى دخول الدولتين في مواجهات واشتباكات متكررة اختلفت في طبيعتها ودرجة حدتها. وتتمثل أبرز هذه الاشتباكات فيما يلي:

1 – حرب 1962: كانت بمثابة صراع عسكري تقليدي شَمِل قطاعات متعددة في شهري أكتوبر ونوفمبر 1962، فبعد سلسلة من الاشتباكات، توغلت قوات جيش التحرير الشعبي الصيني في عمق الأراضي الهندية في القطاع الشرقي، ودمرت سلسلة من التحصينات الهندية في القطاع الغربي. ويُنظر إلى هذه الحرب بشكل عام على أنها انتصار صيني، وأنها لا تزال تشكل إلى حد كبير علاقة الهند مع الصين حتى الآن، وكانت السبب الجوهري في توجه الهند نحو امتلاك السلاح النووي بعد الهزيمة.

2 – مناوشات "ناثو لا وتشو لا" في عام 1967: حدثت مناوشات في شهري سبتمبر وأكتوبر 1967 في منطقة قريبة من ولاية سيكيم الهندية، وذلك بعد محاولات الهند بناء سياج حديدي لوضع حد لما اعتبرته توغلات صينية متكررة في أراضيها، وذكرت السلطات الهندية أن القوات الصينية شنت هجوماً أدى إلى تبادل إطلاق نيران المدفعية، وأن الجيش الهندي صد قوات الجيش الصيني[7].

3 – حادثة "تولونغ لا" في عام 1975: كانت هذه الحادثة آخر مرة أُعلِنَ فيها عن إطلاق نار متبادل وآخر حالة شهدت خسائر في الأرواح قَبْل مناوشات عام 2020. ووفقاً للرواية الهندية، فقد نصب جنود الجيش الصيني كميناً لدورية هندية في أكتوبر 1975 على طول خط السيطرة الفعلية في أروناتشال براديش، التي لم تكن حينها ولاية هندية؛ مما أدى إلى مقتل أربعة جنود هنود. ولم يتم الإبلاغ عن وفيات صينية. وألقت الهند باللوم على

القوات الصينية لعبورها إلى الأراضي الهندية، في حين ذكرت الصين أنها تصرفت دفاعاً عن النفس وأن الجنود الهنود هاجموا المواقع الصينية.

4 – مواجهة وادي سومدورونغ تشو في عام 1987: أنشأت الهند في عام 1984 مركز مراقبة في وادي سومدورونغ تشو في أروناتشال براديش، وكانت الصين تقوم في نفس الوقت ببناء منشآت دائمة في المنطقة. وفي إطار الرد الهندي على ذلك، أعلنت الهند أروناتشال براديش ولاية رسمية وقامت الحكومة الهندية بنقل أعداد كبيرة من القوات إلى الوادي؛ الأمر الذي أثار غضب الحكومة الصينية، التي ترى أن المنطقة تابعة لها. وتشير التقديرات إلى أن المواجهة بدأت باحتشاد قوات الجيش الصيني في المنطقة ولكنها انتهت دون وقوع إصابات بعد أن عقدت الدولتان محادثات تهدف لتهدئة الوضع، حتى إن رئيس الوزراء الهندي السابق، راجيف غاندي، قام بزيارة بكين في ذلك الوقت[8].

5 – مواجهات دولت بيج أولدي وتشومار بالقطاع الغربي في عام 2013: استمرت هذه المواجهات لمدة ثلاثة أسابيع خلال شهري إبريل ومايو 2013؛ إذ ذكرت الهند أن قوة تتكون من 40 فرداً من الجيش الصيني توغلت مسافة 19 كيلومتراً داخل الأراضي الهندية في دولت بيج أولدي، وقامت بنصب الخيام؛ ما دفع الهند إلى إرسال قوات وإقامة معسكرات خاصة بها. وبعد محادثات رفيعة المستوى وسلسلة من الاجتماعات التي عُقِدَت بين القادة المحليين، قامت القوات الصينية والهندية بسحب قواتهما وتفكيك الخيام. ومع ذلك، انتقل عدد من جيش التحرير الشعبي بعد ذلك إلى ولاية تشومار الهندية للضغط على الهند لتفكيك منشآت أقامتها هناك، ووافقت الهند بعد جهود دبلوماسية، أفضت كذلك إلى تفكيك الصين خياماً أقامتها في المنطقة ذاتها.

6 – مواجهة ديمشوك بالقطاع الغربي في عام 2014: وقعت هذه المواجهة في سبتمبر 2014 بالتزامن مع اجتماع في نيودلهي بين الرئيس شي جين بينغ ورئيس الوزراء ناريندرا مودي؛ إذ ذكرت الحكومة الهندية أن جيش التحرير الشعبي الصيني كان يقوم ببناء طريق داخل الأراضي الهندية، بينما اعترضت الحكومة الصينية على قيام الهند ببناء قناة في ديمشوك، التي تدعي الصين أنها جزء من التبت. وأرسل الجانبان ما يقرب من 1000 جندي، وأعقب ذلك وقوع مواجهة بينهما، وبعد حوالي 20 يوماً انسحبت القوات الصينية من المنطقة.

7 – حادثة بورتسي بالقطاع الغربي في عام 2015: دمرت القوات الهندية في سبتمبر 2015 برج مراقبة كانت تبنيه الصين على مقربة من خط دوريات تم الاتفاق عليه بين الدولتين، وتم نزع فتيل الحادث بعد عقد سلسلة من الاجتماعات بين القادة الصينيين والهنود[9].

8 – مواجهة دوكلام في عام 2017: بدأت هذه المواجهة في يونيو 2017، واستمرت لعدة أشهر في منطقة الحدود الثلاثية بين بوتان والصين والهند، وذلك بعد أن بدأت الصين في توسيع

إحدى الطرق جنوباً إلى الأراضي التي تديرها بوتان. وبعد فشل قوات الحدود البوتانية في إقناع طاقم البناء الصيني بالتراجع عن ذلك، عَبَرَ الجيش الهندي الحدود بشكل استباقي لوقف توسيع الطريق، خوفاً من امتداده إلى الأراضي التي تسيطر عليها الهند. وكانت الهند تخشى أن يهدد الطريق ممر سيليجوري، وهو امتداد ضيق من الأرض حول بنغلاديش يربط ولايات شمال شرق الهند ببقية الأراضي الهندية؛ مما يمنح الصين موقعاً عسكرياً مهيمناً في المنطقة. وظلت قوات الحدود الصينية والهندية هناك في مواجهة شابها التوتر حتى أواخر أغسطس 2017، إلى أن وافقت الدولتان على فض الاشتباك والتراجع إلى مواقعهما قبل شهر يونيو[10].

9 - المناوشات الصينية الهندية في عام 2020: بدأت هذه المناوشات بعد اشتباك مبدئي حدث في أوائل مايو 2020 بالقرب من بحيرة بانجونغ تسو في القطاع الغربي من الحدود؛ بسبب معارضة الصين قيام الهند بتعزيز البنية التحتية للمنطقة الحدودية، وانخرطت دوريات الحدود الصينية والهندية بعد ذلك في سلسلة من الاشتباكات في عدة نقاط حدودية على طول القطاعين الغربي والأوسط من خط السيطرة الفعلية. وفي 15 يونيو، واجهت دورية هندية قوات صينية في وادي جالوان في لاداخ بالقطاع الغربي من خط السيطرة الفعلية. وكان من المُفترَض أن تكون القوات الصينية قد انسحبت من المنطقة بعد عقد اتفاق لفض الاشتباك في 6 يونيو.

وأظهرت صور الأقمار الاصطناعية حشداً صينياً كبيراً في وادي جالوان قوامه ألف جندي في الأسبوع السابق للمناوشة، واحتجزت الصين عشرة جنود هنود أسرى لمدة ثلاثة أيام بعد الاشتباك قبل إطلاق سراحهم. وفي أعقاب أعمال العنف، كان رد فعل الصين هو تأكيد سيادتها على وادي جالوان بأكمله، وهذا يمثل تغييراً كبيراً في الوضع القائم. وقد أعلنت الصين والهند أنهما ستنفذان عملية فض الاشتباك وخَفْض التصعيد على الحدود بناءً على اتفاق 6 يونيو، ورغم ذلك فإن صور الأقمار الاصطناعية في يوم 22 يونيو أظهرت وجود تحصينات وخيام ووحدات تخزين عسكرية صينية جديدة في المنطقة[11].

10- اشتباكات عام 2022 في القطاع الشرقي: وَقَعَت اشتباكات بين القوات الهندية والصينية في ديسمبر 2022 في ولاية أروناتشال براديش، أسفرت عن وقوع إصابات في صفوف الطرفين. وقد ذكرت الصين أن قواتٍ هندية عَبَرَت بشكل غير قانوني الحدود المتنازع عليها. وفي نفس الشهر، اتفق الجانبان على فك الارتباط في هذه المنطقة الحدودية المُتنازَع عليها[12].

ثالثاً: إجراءات الصين والهند لتعزيز انتشارهما العسكري في مناطق النزاع

ينقسم خط السيطرة الفعلية بشكل عام إلى ثلاثة أقسام؛ إذ يضم القسم الغربي منه، لاداخ على الجانب الهندي، والتبت وشينجيانغ على الجانب الصيني. ويتألف القسم الشرقي، الذي

تسميه الصين "جنوب التبت"[13] من ولاية أروناتشال براديش، وتتركز في هذين القسمين جهود العسكرة من الطرفين. أما القسم الأوسط، فيمتد على طول ولايتي أوتاراخاند وهيماشال براديش الهنديتين، ويمتد على الجانب الصيني في التبت.

شكل (2): مناطق المواجهات المسلحة بين الهند والصين

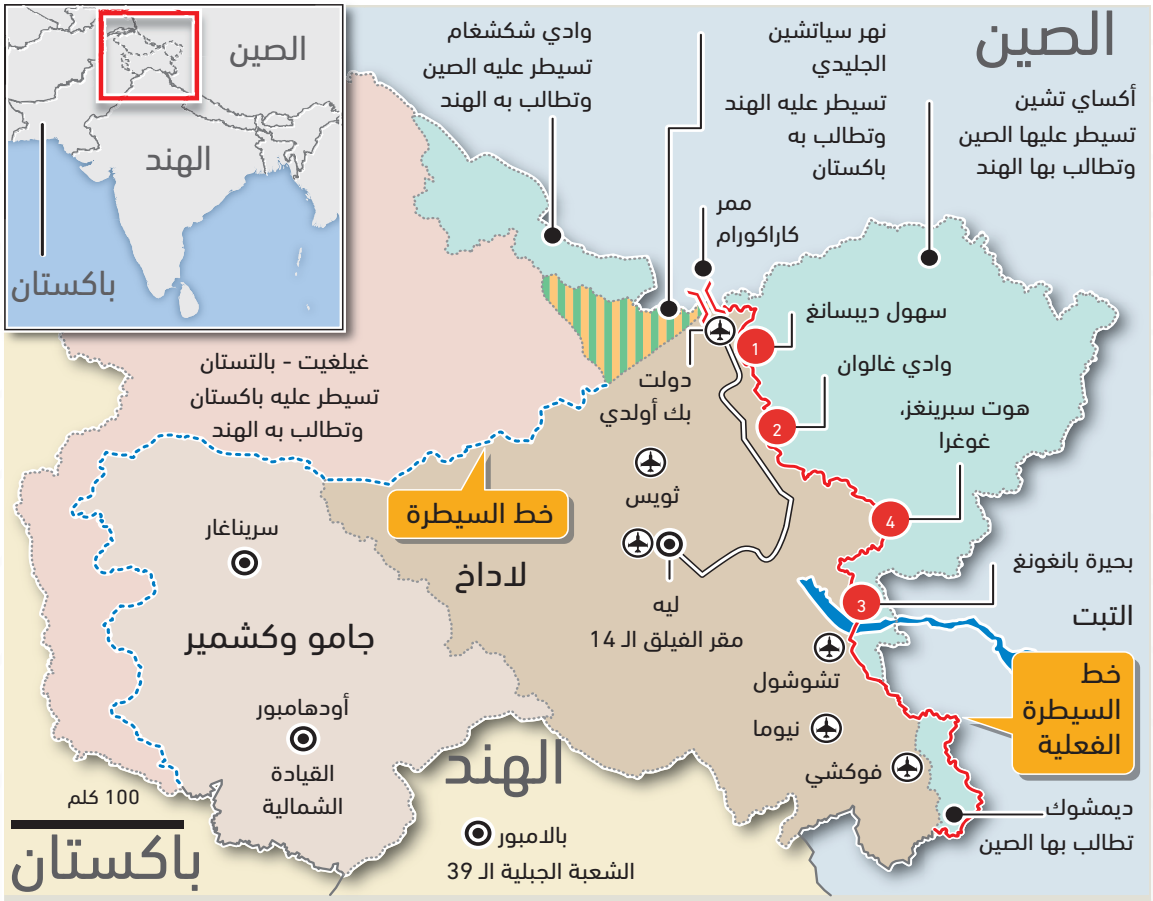

1 **أوائل 2020:** جيش التحرير الشعبي يحتل حوالي 250 كيلومتراً مربعاً من سهول ديبسانغ، واضعاً الطريق الإستراتيجية إلى قاعدة دولت بك أولدي الجوية وممر كاراكورام في مدى قذائف الهاون الصينية

2 **15 يونيو 2020:** اشتباك بين الجيش الهندي وقوات جيش التحرير الشعبي الصيني في وادي غالوان يؤدي إلى مقتل 20 جندياً من فوج بيهار الهندي الـ 16، بما في ذلك قائده، بالإضافة إلى أربعة من جنود جيش التحرير الشعبي

3 **20 فبراير 2021:** جيش التحرير الشعبي يكمل سحب القوات بما في ذلك أكثر من 200 دبابة من دبابات القتال الرئيسية من مساحة 60 كيلومتراً مربعاً من الضفة الجنوبية لبحيرة بانغونغ بعد إجراء محادثات عسكرية ودبلوماسية مع الهند. الجيش الهندي ينسحب من الضفة الشمالية للبحيرة

4 **15 ديسمبر 2022:** اندلاع اشتباكات مسلحة بين القوات المسلحة للدولتين، ما أسفر عن إصابات طفيفة في الجانبين، وذلك في أول هجوم بينهما منذ ما يقرب من عامين.

المصدر: Press Trust of India, The Hindu, Lowy Institute, Bloomberg

جرافيك نيوز GRAPHIC NEWS

مـن الواضـح أن الهنـد والصـين تسـعيان، وبشـكل خـاص منـذ اشـتباكات مـارس 2020، إلى تكثيـف وجودهمـا المدنـي وانتشـارهما العسـكري في القطاعـين الشرقـي والغربـي، مـن خـلال إجـراءات تهـدف إلى خلـق بنـى تحتيـة أساسـية تُسـهِّل نـشر القـوات ومراقبـة تحـركات الطـرف الآخـر؛ فالصـين تؤسـس شـبكة نقـل ثلاثيـة الأبعـاد، مـن مطـارات وسـكك حديديـة وطـرق سريعـة، في منطقـة التبـت ذاتيـة الحكـم؛ لترتبـط بمناطـق أخـرى في الصـين وكذلـك مـع دول أخـرى في جنـوب آسـيا؛ بمـا يخلـق حقائـق جديـدة عـلى الأرض مـن جانـب، ويسـهل عمليـة انتشـار جيـش التحريـر الشـعبي الصينـي في التبـت مـن جانـب آخـر. وفي المقابـل، تسـعى الهنـد لمعالجـة الاختـلالات التـي ظهـرت في اشـتباكات 2020، وأبرزهـا اختـلال التـوازن بـين القـوات البريـة الصينيـة والهنديـة، الناتـج عـن طـول خطـوط الإمـدادات اللوجسـتية العسـكرية؛ ومـن ثـم تسـعى الهنـد أيضـاً إلى تكثيـف شـبكتها مـن البنـى التحتيـة؛ لتسـهل الترابـط بـين عـدة مناطـق وعـرة في التبـت؛ بمـا يحقـق انتشـاراً أسرع للقـوات الهنديـة[14].

1 – أبرز الإجراءات الصينية:

في القسـم الشرقـي تعمـل الصـين عـلى تعزيـز حضورهـا العسـكري الواسـع وطويـل الأمـد هنـاك، فقـد أقـرت منـذ عـام 2017 بنـاء شـبكة واسـعة مـن المنشـآت العسـكرية لدعـم نـشر قواتهـا بالمنطقـة، وأنشـأت عـدة قـرى لإعـادة توطـين أكثـر مـن 250 ألـف مـن أهـل التبـت عـلى مقربـة مـن الحـدود مـن أجـل إضفـاء شـكل مـن أشـكال الاسـتمرارية والمصداقيـة عـلى مطالبـات الصـين الإقليميـة. وتحتـوي هـذه القـرى عـلى بنيـة تحتيـة مُزدوَجَـة الاسـتخدام مثـل: الإسـكان والطـرق ومرافـق الخدمـات العامـة[15]. وتُشـكِّل هـذه القـرى جـزءاً مـن خطـة الصـين الأوسـع التـي تهـدف لتوسـيع البنـاء في المناطـق الحدوديـة بمنطقـة التبـت التـي تتمتـع بالحكـم الذاتـي، والتـي تتضمـن بنـاء 628 قريـة في 112 بلـدة حدوديـة تبتيـة. وخـلال عـام 2023، تـم الانتهـاء مـن أعمـال البنـاء في جميـع القـرى، بيـد أن المواقـع الدقيقـة لتلـك القـرى غـير معروفـة بشـكل علنـي؛ إذ أشـارت وزارة الخارجيـة الهنديـة إلى أن إحـدى تلـك القـرى في أروناتشـال براديـش، في الجـزء الشرقـي مـن خـط السـيطرة الفعليـة، تقـع عـلى بعـد 4.5 كيلومـتر داخـل الأراضي التـي تطالـب بهـا الهنـد[16].

هـذه القـرى تسـاعد الصـين عـلى تأكيـد سـيطرتها بالمنطقـة في سـياق سياسـة تقـوم عـلى دمـج المدنـي بالعسـكري؛ إذ يتـم نـشر الرعـاة التبتيـين إلى جانـب وحـدات الأمـن التابعـة لجيـش التحرير الشـعبي الذيـن يرتـدون ملابـس مدنيـة، ويُشـكلون معـاً "فـرق دوريـات حدوديـة" تكون مسـؤولة عـن تسـيير دوريـات شـهرية تسـتمر مـا بـين ثلاثـة إلى عـشرة أيـام. ووفقـاً لصحيفـة "غلوبـال تايمـز" الصينيـة، فإنـه يتـم أيضـاً "وضـع الأعـلام الصينيـة في المواقـع الرئيسـية عنـد الـضرورة للمطالبـة بالإقليـم". والأهـم أن الوجـود الصينـي المتزايـد عـلى مقربـة مـن خـط السـيطرة الفعليـة يشـمل القواعـد الجويـة ومهابـط طائـرات الهليكوبـتر ومواقـع الدفـاع الجوي التـي تضَاعَـف عددها منـذ عـام 2017[17].

أيضاً، تستثمر الصين في القسم الغربي في بناء طريق سريع رئيسي يُسمَّى G695؛ ليربط بين التبت وشينجيانغ، ويقع هذا الطريق على بعد حوالي 20 إلى 50 كيلومتراً من خط السيطرة الفعلية، وسوف يمتد على كامل منطقة أكساي تشين المُتنازَع عليها عبر وادي جالوان إلى بحيرة بانجونغ تسو. ومن المقرر أن يكتمل هذا الطريق بحلول عام 2035. وتُظهِر صور الأقمار الاصطناعية التي التُقِطَت في أكتوبر 2022 ما يبدو أنه مقر جديد لجيش التحرير الشعبي وثكنة تحيط بها خنادق وحواجز لتخزين وتأمين المعدات وملاجئ الأسلحة. وتُوجَد قبة رادار جديدة -تُستخدَم على الأرجح لجمع معلومات استخباراتية- يتم إنشاؤها على قمة جبل يقع شمال بحيرة بانجونغ تسو. وعلى بعد 23 كيلومتراً فقط، تعمل الصين على إكمال بناء جسر يمر عبْر البحيرة؛ ليربط الضفة الشمالية في المنطقة التي تدعي الهند أنها منطقة لاداخ التابعة لها، والتي تقع في الضفة الجنوبية في التبت. وعلاوة على ذلك يُمكِن أن يُسهِّل هذا الجسر حركة قوات ومعدات جيش التحرير الشعبي؛ فيما تَعتبِره الهند وسيلة تعمل الصين من خلالها على خلق حقائق على الأرض تهدف لتعزيز طموحاتها الإقليمية[18].

2 – أبرز الإجراءات الهندية:

على شاكلة ما تقوم به الصين من إجراءات لتعزيز وجودها المدني والعسكري في القسم الشرقي، تسعى الهند أيضاً منذ عام 2020 إلى تسريع إنشاء بنية تحتية للاتصالات مُزدوَجَة الاستخدام على طول خط السيطرة الفعلية، إذ تبني طريق أروناتشال الحدودي السريع في القطاع الشرقي الذي يتبع خط مكماهون، والذي سوف يصل طوله إلى 2000 كيلومتر؛ بهدف تسهيل حركة قوات الجيش الهندي ومعداته بين الوديان في منطقة ذات تضاريس وعرة ومناخٍ قاسٍ. ويبدأ هذا الطريق عند منطقة ماجو في أروناتشال براديش المجاورة لدولة بوتان، وسوف يمر عبر تاوانغ، وينتهي عند فيجاياناجار بالقرب من ميانمار، ويقع الطريق على مسافة 20 كيلومتراً من خط السيطرة الفعلية، ومن المقرر الانتهاء منه بحلول عام 2027.

كذلك يتم إنشاء الطريق السريع بين الشرق والغرب في أروناتشال براديش، والطريق السريع ترانس أروناتشال -الذي سيمتد بطول الولاية بالكامل-، إضافة إلى عشرات الطرق الصغيرة والجسور والأنفاق والقواعد الجوية ومهابط المروحيات. ومع استكمال نفق سيلا، الذي تم افتتاحه في 9 مارس 2024، ويبلغ طوله 12 كيلومتراً ويقع على ارتفاع 4 آلاف متر فوق مستوى سطح البحر؛ فإن ذلك سيوفر اتصالاً استراتيجياً بمدينة تاوانغ في أروناتشال براديش في جميع الأحوال الجوية، وسوف يساعد على إخفاء التحركات الهندية التي أصبحت مرئية لجيش التحرير الشعبي[19].

وتوازياً مع ذلك، أطلقت الحكومة الهندية، في إبريل 2023، "برنامج القرى الحيوية"، بتكلفة تبلغ 600 مليون دولار لتطوير 2967 قرية على طول خط السيطرة الفعلية. ويتضمن

البرنامج -الذي يماثل من بعض النواحي مبادرة "القرى رغيدة الحياة" التي أطلقتها الحكومة الصينية في التبت- بناء الطرق والخدمات العامة؛ إذ يشمل ذلك توفير إمدادات المياه والكهرباء والاتصال بالإنترنت ومراكز الرعاية الصحية. ومن المقرر خلال المرحلة الأولى من هذا البرنامج (2023 – 2026) بناء 662 قرية. ولم يتضح بَعْد ما إذا كان البرنامج يطمح إلى تحقيق ذلك النوع من التكامل المدني العسكري الذي تتبناه الصين، ولكن عملية بناء هذه البنية التحتية المتسارعة تشير إلى تبني الهند موقفاً أكثر حزماً على الأمد البعيد، وأن هذه الإجراءات المدنية قد تلحقها أنشطة عسكرية على طول خط الحدود وفق تصريحات أدلى بها مسؤولون عسكريون هنود[20].

ختاماً، تشير جهود العسكرة المتزايدة من الصين والهند في مناطق النزاعات الحدودية بينهما، إلى جانب اقتراب قواتهما نسبياً في هذه المناطق، وتصاعد حدة التنافس على النفوذ بينهما، خاصةً في جنوب آسيا، إلى أن حل النزاعات الحدودية بين الدولتين غير مُحتمَل، وأن ظلال التاريخ الطويل من الصراع، ربما تقود، ضِمْن عوامل أخرى، إلى احتمال نشوب مواجهات مُسلحة في المستقبل؛ لتبقى هذه النزاعات أبرز القضايا الخلافية المؤثرة في إمكانية تطوير العلاقات الثنائية بين أكبر قوتين آسيويتين.

وفي واقع الأمر، ثمة عوامل متعددة تؤدي إلى استمرار تلك النزاعات الحدودية، يتمثل أولها في التكوين الجغرافي لمناطق النزاع، فالتضاريس الوعرة والظروف الجوية القاسية تجعل عملية تحديد المحاذاة الدقيقة للحدود أمراً صعباً؛ ومن ثم، لا يزال تنفيذ الاتفاقيات الحدودية على أرض الواقع أمراً بعيد المنال. ويتعلق ثانيها بدرجة الإلحاح في تسوية هذه النزاعات، فعلى النقيض من مساعي الهند الرامية إلى التوصل إلى تسوية سريعة، تقاوم الصين بشدة أي تسريع لعملية التسوية بدعوى أن النزاع الحدودي مسألة معقدة ولا ينبغي التفاوض عليها إلا عندما تكون الظروف مواتية[21]. ويتمثل السبب الرئيسي في اختلاف نهج الدولتين في أن الحدود المُتنازَع عليها لا تُشكِّل تهديداً أمنياً للصين؛ ومن ثم تستعد وتنتظر عملية تسوية تكون أكثر فائدة. وفي المقابل، ترى الهند أن النزاع الحدودي يُشكِّل أحد مصادر عدم الاستقرار، وتقول إن الصين تَستخدِم مسألة الحدود التي لم تتم تسويتها للضغط على الهند.

ويتمثل ثالث هذه العوامل في النزعة القومية للقيادة في كلتا الدولتين، فالصين تربط النزاعات الحدودية مع الهند بالتبت وبشخص الدالاي لاما ذاته، ولا يمكنها التنازل عن شيء لم تتنازل عنه الحكومات السابقة في وقتٍ لم تكن فيه الصين تمتلك مقومات القوة؛ أما في الهند، وفي ظل رأي عام وسياسات هندية لا تزال تطاردها ذكريات حرب 1962[22]، فإنه لا يُمكِن لأي حزب سياسي تقديم تنازُل من قبيل اقتراح تبادل إقليمي مع الصين من دون أن يُعرِّض نفسه لمخاطرة سياسية غير محسوبة.

الهوامش

1- Tenzin Younten, With an Eye Toward India, China Bolsters Military Infrastructure Development in Tibet, **The Diplomat**, January 19, 2024. https://tinyurl.com/yc9zstdw

2- Manjiri Chitre, PM Narendra Modi inaugurates Sela Tunnel: Details of world's longest twin-lane tunnel, **Hindustan Times**, Mar 09, 2024. https://www.hindustantimes.com/india-news/pm-narendra-modi-to-inaugurate-sela-tunnel-details-of-worlds-longest-twin-lane-tunnel-101709946678407.html

3- China says it "firmly opposes" US recognition of Arunachal Pradesh as part of Indian territory, **The Economic Times,** Mar 21, 2024.

https://economictimes.indiatimes.com/news/india/china-firmly-opposes-us-remarks-on-arunachal-pradesh-foreign-ministry-says/articleshow/108674382.cms?from=mdr

4- Tansen Sen, "Relations between the Republic of China and India, 1937–1949", in Kanti Bajpai, Selina Ho and Manjari C. Miller "eds", **China-India Relations** (London, Routledge, 2020) p 63.

5- Swakshyar S. Talukdar, "Sino-Indian Border Relationship from 1914-1962". **IJHSSS**, Vol. 2, Issue2. (Assam, Scholar Publications, September 2015) P 270.

6- Bo Wang, Pelagia Karpathiotaki and Xinmin Sui, "Interactive Management of Sino-Indian Border Disputes: A Game Theory Analysis". **Journal of South Asian Studies**, Vol.7, Issue 3. (Australia, the South Asian Studies Association, April 2019) p 67.

7- Ajay KR. Upadhyay, "Evolving Sino-Indian Relations in the 21st Century". **International Journal of Applied Social Science**, Vol.1, Issue 3. (Muzaffarnagar, S. S. Sadan Samiti Publishers, December2014) P 72.

8- Bo Wang, **Op.cit**, pp 77-78.

9- Shibani Mehta, "Impasse at the LAC: An Examination of the 2013, 2014, and 2015 Standoffs", **Carnegie India**, August 31, 2023. https://2u.pw/zFQf6pIn

10- Vinay Kaura, "India's Relations with China from the Doklam Crisis to the Galwan Tragedy, **India Quarterly**, Vol 76, Issue 4. (California, SAGE Publications, October 2020) p 504.

11- Stephen P. Westcott, "Seizing a window of Opportunity? The Causes and Consequences of the 2020 Sino-Indian Border Stand- off". **Journal of Asian Security and International Affairs**, Vol 8, Issue 1, (California, SAGE Publications, February 2021) p 22.

12- Deependra Singh Hooda, "Stabilising the Line of Actual Control: Need for New Protocols", **Delhi Policy Group**, December 27, 2023. https://www.delhipolicygroup.org

13- خالد عبده عبد الوهاب، **مشكلة الحدود بين الصين والهند في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة**، رسالة ماجستير (مصر، جامعة الزقازيق، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، 2004) ص 34.

14- François Godement, The Hot Peace Between China and India, **The Diplomat**, April 12, 2024. https://thediplomat.com/2024/04/the-hot-peace-between-china-and-india/

15- Stephen P. Westcott, **Op.cit**, p 29.

16- Amrita Nayak Dutta, "Explained: China's 'Xiaokang' border defence villages along the LAC, now being occupied", **The Indian Express, May** 21, 2024. https://2u.pw/QGPBCiXe

17- "China 'Pushes the Boundaries' with Its Expanding Borders", **The Economic Times**, Feb 13, 2024. https://2u.pw/HJDodTF4

18- Mayuri Banerjee, "Sino-Indian Border Dispute: A Brief Introduction", **E-International Relations**, June 26, 2022. https://www.e-ir.info/pdf/98141

19- Simone McCarthy, "A High-Altitude Tunnel Is Latest Flashpoint in India-China Border Tensions", **CNN**, March 22, 2024, https://2u.pw/ZwTWGYJy

20- **Ibid.**

21- Deependra Singh Hooda, **Op.cit**.

22- Swakshyar S. Talukdar, "Sino-Indian Border Relationship from 1914-1962**". Op.cit**, p 267.

CPTPP:
فرص توسيع اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عَبْر المحيط الهادئ

بسنت جمال
باحثة متخصصة في الاقتصاد الدولي

أضحت اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عَبْر المحيط الهادئ The Comprehensive and Progressive Agreement for Trans-Pacific Partnership (CPTPP)، محل اهتمام من قِبَل العديد من الدول للانضمام إليها، سواءً أكانت دول مُطلة على المحيط الهادئ أم من خارج المنطقة؛ إذ يُتوقَّع أن تنضم المملكة المتحدة رسمياً للاتفاقية قبل نهاية العام الجاري. كما تقدمت كلٌ من الصين والأوروغواي وكوستاريكا والإكوادور وتايوان وأكرانيا بطلبات للانضمام، وأعربت دول مثل: تايلاند وكوريا الجنوبية والفلبين عن اهتمامها بالانضمام.

وقد ناقش وزراء تجارة الدول الأعضاء في الاتفاقية خلال اجتماعهم، يوم 18 مايو 2024، في أريكيبا، في دولة بيرو، بعض طلبات الانضمام المُقدَّمة للانضمام إلى الاتفاقية، وأعربوا عن انفتاحهم على دراسة هذه الطلبات في ظل ما يُطلقون عليه "المعيار الذهبي" لاتفاقيات التجارة، وبحثوا كذلك الإعداد لاجتماع لجنة الاتفاقية المُقرَّر انعقاده في وقت لاحق من العام الجاري، إلى جانب الترحيب بأن تصبح المملكة المتحدة عضواً بالاتفاقية، وذلك بعد أن قدَّمت طلباً للانضمام في منتصف عام 2023[1].

ولا شك في أن منطقة منطقة آسيا والمحيط الهادئ تُعد من أبرز بؤر التنافس العالمي على تكوين تكتلات اقتصادية في العقد الأخير نظراً لثقلها الجغرافي والاقتصادي والسياسي والديمغرافي، ولتمتعها بوفرة الثروات الطبيعية والبشرية، وتحكمها في سلاسل التوريد وأهم

طـرق التجـارة البحريـة، إلى جانـب ريادتهـا التكنولوجيـة. ولهـذا، أصبحـت المنطقـة من أهـم مراكز النمـو الاقتصـادي والتجـارة العالميـة، وهـو مـا حفَّـز الـدول عـلى إبـرام اتفاقيـات تجارية وتشـكيل تحالفـات اقتصاديـة متعـددة، منهـا: اتفاقيـة الشراكـة الشـاملة والتقدميـة عَـبْر المحيـط الهـادئ، والتـي كانـت تُعـرَف سـابقاً بـ "اتفاقيـة الشراكـة عَـبْر المحيـط الهـادئ"، واتفاقيـة الشراكـة الاقتصاديـة الإقليميـة الشـاملة، والإطـار الاقتصـادي لمنطقـة المحيطـين الهنـدي والهـادئ.

في هـذا السـياق، يركـز هـذا التحليـل عـلى نشـأة وماهيـة وأهـداف اتفاقيـة الشراكـة الشـاملة والتقدميـة عَـبْر المحيـط الهـادئ، وتوضيـح أهميتهـا في النظـام الاقتصـادي العالمـي، وفرص توسـيع الاتفاقيـة مسـتقبلاً في ضـوء تعـدُّد طلبـات الانضمـام إليهـا.

أولاً: ماهية وأهداف الاتفاقية

انبثقـت اتفاقيـة الشراكـة الشـاملة والتقدميـة عَـبْر المحيـط الهـادئ مـن "اتفاقيـة الشراكـة عَـبْر المحيـط الهـادئ"، التـي وقَّعـت عليهـا 12 دولـة مطلـة عـلى المحيـط الهـادئ، بمـا فيهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في عهـد بـاراك أوبامـا، بعـد مفاوضـات اسـتمرت أكثـر مـن خمـس سـنوات، وهـي: (أسـتراليا، وبروناي، وكنـدا، وتشـيلي، واليابـان، وماليزيـا، والمكسـيك، ونيوزيلنـدا، وبـيرو، وسـنغافورة، وفيتنـام، والولايـات المتحـدة)؛ بهـدف أن تسـهم الاتفاقيـة في خلـق فـرص عمـل جديـدة وفتـح أسـواق خارجيـة لتصديـر السـلع والخدمـات مـن خـلال إلغـاء الضرائـب والحواجـز الجمركيـة وغـير الجمركيـة وخلـق بيئـة تنظيميـة عادلـة وإزالـة الحواجـز التجاريـة، إلى جانـب تعزيـز ممارسـات حمايـة البيئـة وإنفـاذ قوانـين حمايـة العمـال؛ إذ اسـتهدفت الاتفاقيـة تطويـر سلاسـل الإنتـاج والإمـداد والتجـارة ومعالجـة التحديـات التجاريـة الجديـدة وتعزيـز الاقتصـاد الرقمـي، ومسـاعدة الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة عـلى الاسـتفادة مـن التجـارة الإقليميـة، وإنشـاء منصـة تسـمح لباقـي دول المنطقـة بالانضمـام للاتفاقيـة في المسـتقبل[2].

ولقـد سـعت الإدارة الأمريكيـة في ظـل رئاسـة أوبامـا مـن خـلال هـذه الاتفاقيـة إلى تعزيـز دور واشـنطن في آسـيا وتقويـة تحالفاتهـا في المنطقـة لتعزيـز التكامـل الأمريكـي الآسـيوي، ودعـم المؤسسـات الإقليميـة الأخـرى مثـل "منتـدى التعـاون الاقتصـادي لآسـيا والمحيـط الهـادئ"، فضـلاً عـن تحفيـز نموهـا الاقتصـادي وزيـادة صادراتهـا إلى منطقـة تضـم بعضـاً مـن أقـوى الاقتصادات في العالـم، والعمـل عـلى الحـد مـن النفـوذ الصينـي الاقتصـادي المتنامـي في تلـك المنطقـة.

وعـلى الرغـم مـن محوريـة الاتفاقيـة لإدارة أوبامـا، فـإن الولايـات المتحـدة انسـحبت مـن الاتفاقيـة في عـام 2017 مـع تـولي الرئيـس السـابق دونالـد ترامـب الرئاسـة، إعمـالاً لمبـدأ "أمريـكا أولاً"، والمرتكـز عـلى إعـادة التفـاوض العـادل حـول الاتفاقـات التجاريـة الثنائيـة بمـا يعـزز سـوق العمـل الأمريكـي ويعيـد الصناعـة والاسـتثمارات إلى الولايـات المتحـدة، ولهـذا، انتقـد ترامـب الاتفاقيـة نظـراً لاعتقـاده أنهـا سـترفع العجـز التجـاري الأمريكـي وتزيـد حوافـز نقـل الإنتـاج الصناعـي إلى البلـدان منخفضـة التكلفـة[3].

ومـع الانسـحاب الأمريكـي، حاولـت الـدول الإحـدى عـشرة المـضي قُدمـاً واسـتكمال الاتفاقيـة، فتوصلـت هـذه الـدول إلى مـا يُعـرَف بـ "الاتفاقيـة الشـاملة والمتقدمـة للشراكـة عَـبْر المحيـط الهـادئ"، التـي تـم التوقيـع عليهـا في مـارس 2018، ودخلـت حيـز التنفيـذ في ديسـمبر 2018، وعقـدت اجتمـاع القـادة الأول في 19 يناير 2019.

شكل (1): الدول الأعضاء في اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عَبْر المحيط الهادئ

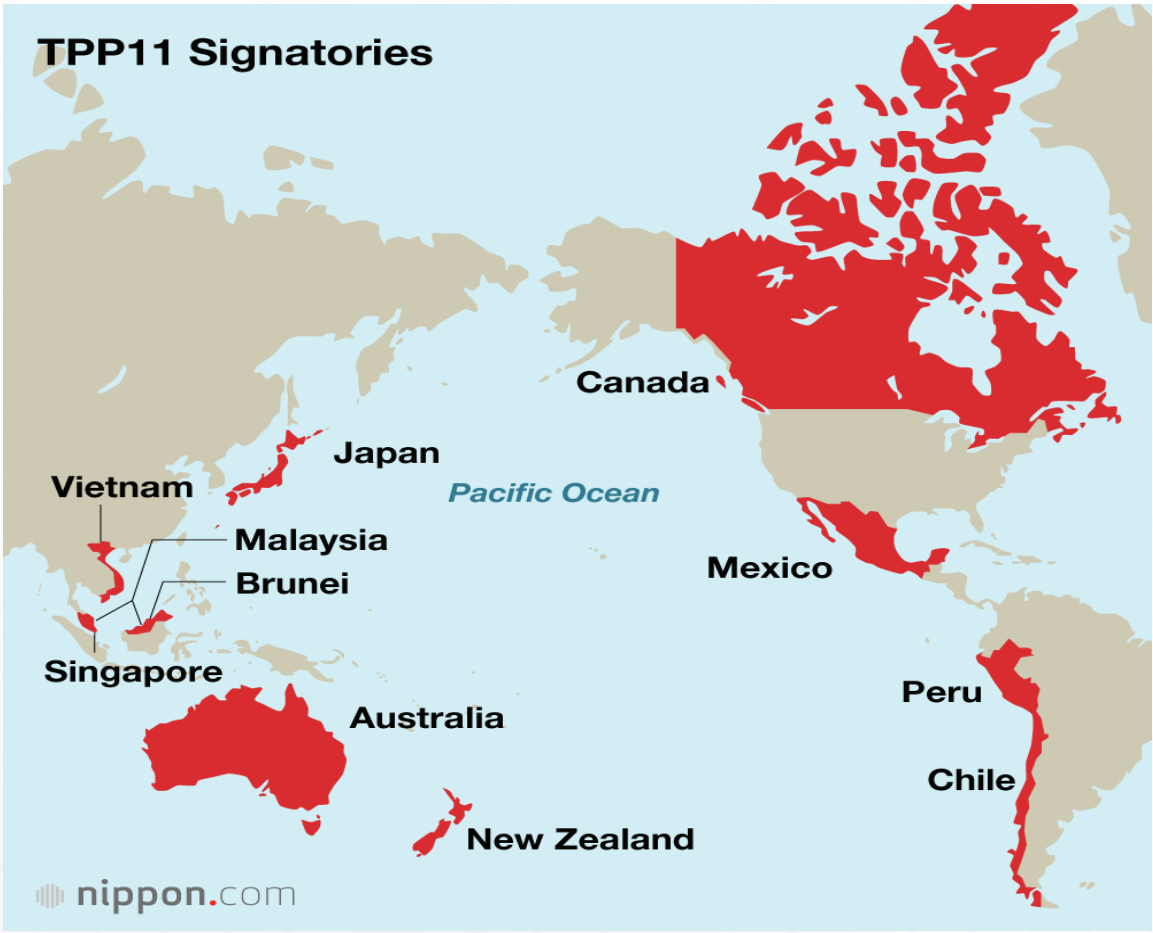

https://www.nippon.com/en/in-depth/d00472/what-tpp-means-for-japan-and-the-global-economy.html

وترتكـز أبـرز الاختلافـات بـين الاتفاقيتـين عـلى تعليـق أو تغيـير 22 بنـداً مـن "اتفاقيـة الشراكة عـبر المحيـط الهـادئ" تتعلـق بحمايـة بـراءات الاخـتراع للأدويـة المُبتكَـرَة، وقواعـد حقـوق النـشر والملكيـة الفكريـة، وقـدرة المسـتثمرين عـلى رفـع المنازعـات؛ وهـو الأمـر الـذي يعنـي وضـع القضايا التـي كانـت ذات أولويـة بالنسـبة للولايـات المتحـدة في المفاوضـات الأصليـة جانبـاً، والتركيـز عـلى النقـاط محـل الاهتمـام بالنسـبة لباقـي الـدول الأعضـاء[4]، وإلى جانـب ذلـك، تَسـتهدِف الاتفاقيـة تحقيـق الأهـداف الأساسـية الآتيـة[5]:

1- خفْض العوائق التجارية وتيسير الإجراءات الجمركية: إلغاء التعريفات الجمركية وتقليل الحواجز أمام 98% من الصادرات إلى الدول الأعضاء بالاتفاقية، وتسريع إجراءات التخليص الجمركي عبر الإفراج عن البضائع في الموانئ خلال 48 ساعة، والاعتماد على الأتمتة في إجراءات الاستيراد والتصدير بين الدول الأعضاء.

2- تعزيز الاستثمارات الأجنبية المتبادلة بين الدول الأعضاء: تيسير عملية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر أسواق الدول الأعضاء، وإضافة قواعد حماية حقوق المستثمرين، وضمان المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات الأجنبية.

3- تحرير تجارة الخدمات: إزالة القيود المفروضة على تجارة الخدمات عبر الحدود، مع ضمان حماية الشركات العاملة بمجالات البيع بالتجزئة والاتصالات والترفيه والتمويل.

4- تعزيز التجارة الإلكترونية: عدم فرض رسوم جمركية على التجارة الإلكترونية، وضمان التدفق الحر للبيانات عبْر الحدود بين الدول، وحماية خصوصية المستهلكين، وحمايتهم كذلك من الاحتيال الإلكتروني.

5- حماية البيئة: التزام الدول الأعضاء بقوانينها البيئية والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المحددة التي انضمت إليها، مع عدم الانتقاص منها لتعزيز التجارة والاستثمار، والحفاظ على الحياة البرية من الصيد الجائر، وحماية الثروات السمكية بالمحيطات، ومحاربة قطع الأشجار غير القانوني، فضلاً عن فرض عقوبات لمخالفة تلك الأحكام.

6- عدم تمييز الشركات المملوكة للدولة: توجيه الشركات المملوكة للدولة لاتخاذ قرارات الشراء والبيع على أساس الاعتبارات التجارية، وإنفاذ اللوائح المتعلقة بالمؤسسات المملوكة للدولة بشكل محايد، والتأكد من أن الإعانات والمساعدات غير التجارية الأخرى المُقدَّمة للشركات المملوكة للدولة لا تُسبب ضرراً للدول الأعضاء الأخرى.

7-حماية حقوق العمال: عدم انتهاك القوانين التي تتفق مع المبادئ الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وحظْر عمالة الأطفال والعمل الجبري، وتحسين ظروف العمل، إلى جانب فرض عقوبات تجارية لانتهاك حقوق العمالة، مع استبعاد خطط العمل الثنائية التي اقترحتها الولايات المتحدة مع بروناي وماليزيا وفيتنام، والتي تضمنت التزامات إضافية تجاه تكوين نقابات عمالية مستقلة.

8- حماية حقوق الملكية الفكرية: حماية براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية، ووضع ضوابط على الأسرار التجارية لمكافحة السرقة الإلكترونية.

9- تنظيم قواعد انضمام أعضاء جدد: الحصول على موافقة بالإجماع بين الأعضاء لبدء مفاوضات قبول أعضاء جدد مع تحديد ما إذا كانت الدولة صاحبة الطلب مؤهلة

للانضمام بناءً على سياساتها التجارية والاستثمارية، وممارستها الصناعية، وقدرتها على الالتزام بقواعد الاتفاقية.

يتبين مما سبق أن "اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ" لا تتعدى كونها اتفاقية تجارة حرة شاملة وليست اتحاداً جمركياً واحداً أو سوقاً مُشتَرَكَة واحدة، كما لا تطمح دولها الأعضاء إلى إطلاق عملة مُشتَرَكَة أو تأسيس نظام مالي منفرد.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية للاتفاقية

تتمتع الدول الأعضاء في اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عَبْر المحيط الهادئ بميزات اقتصادية نسبية كارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والتجارة العالمية أيضاً، وتمتعها بسوق استهلاكية واسعة، وهو ما يمكن تناوله بإيجاز فيما يلي:

1- الوزن الاقتصادي للدول الأعضاء: أسهمت الدول الأعضاء في الاتفاقية بنحو 12.25% من الناتج الإجمالي العالمي في عام 2022؛ إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعةً نحو 11.023 تريليون دولار من إجمالي الناتج العالمي البالغ 89.96 تريليون دولار في العام نفسه، كما يوضح الشكل رقم (2)، وذلك بعدما شهد إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء أدنى مستوياته البالغة 10.302 تريليون دولار في عام 2020 بضغطٍ من انعكاسات جائحة "كورونا"، وما صاحبها من انكماش اقتصادي حاد في ظل حالات الإغلاق الكلي والجزئي، واضطراب حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد والتوريد.

شكل (2): إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لأعضاء اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عَبْر المحيط الهادئ

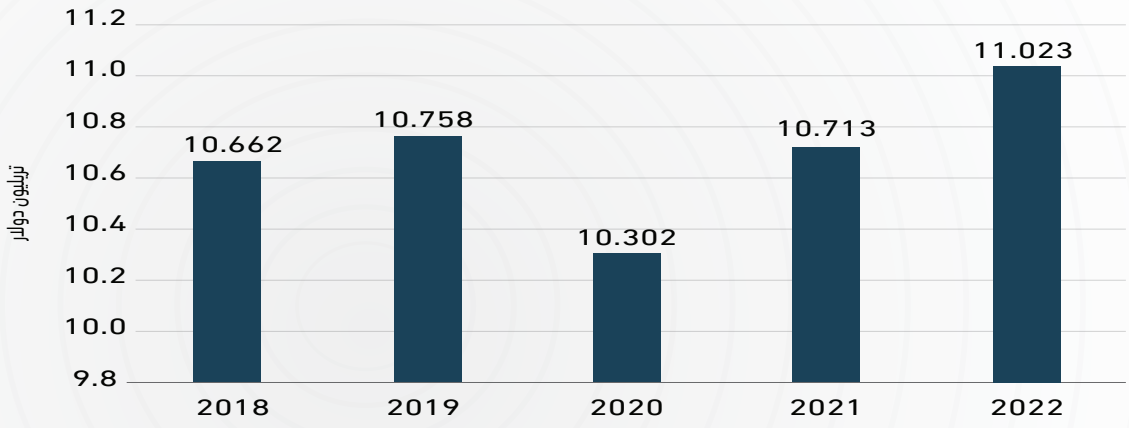

Source: World Bank, GDP (constant 2015 US$).

الجديـر بالذكـر، أن اليابـان –رابـع أكـبر اقتصـاد في العالـم- هـي أكـبر اقتصـادات الـدول الأعضـاء بناتـج محـلي إجمـالي بلـغ 4.52 تريليـون دولار في عـام 2022، ثـم تأتـي كنـدا في المركـز الثانـي بقيمـة بلغـت 1.76 تريليـون دولار، وتسـتحوذ أسـتراليا والمكسـيك عـلى المركزيـن الثالـث والرابـع عنـد 1.58 تريليـون دولار، و1.28 تريليـون دولار عـلى الترتيـب.

وفيمـا يتعلـق بأهميـة الـدول الأعضـاء بالاتفاقيـة للتجـارة العالميـة؛ فإنهـا تسـتحوذ عـلى 14.44% مـن إجمـالي الصـادرات العالميـة بقيمـة بلغـت 3.74 تريليـون دولار في عـام 2022 مـن إجمـالي الصـادرات العالميـة البالغـة 25.92 تريليـون دولار. كمـا اسـتحوذت عـلى 14.5% مـن إجمـالي الـواردات العالميـة بقيمـة بلغـت 3.78 تريليـون دولار مـن إجمـالي الـواردات العالميـة البالغة 26.03 تريليـون دولار، كمـا يُبـين الشـكل رقـم (3).

شكل (3): إجمالي حجم التبادل التجاري للدول الأعضاء في اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عَبْر المحيط الهادئ

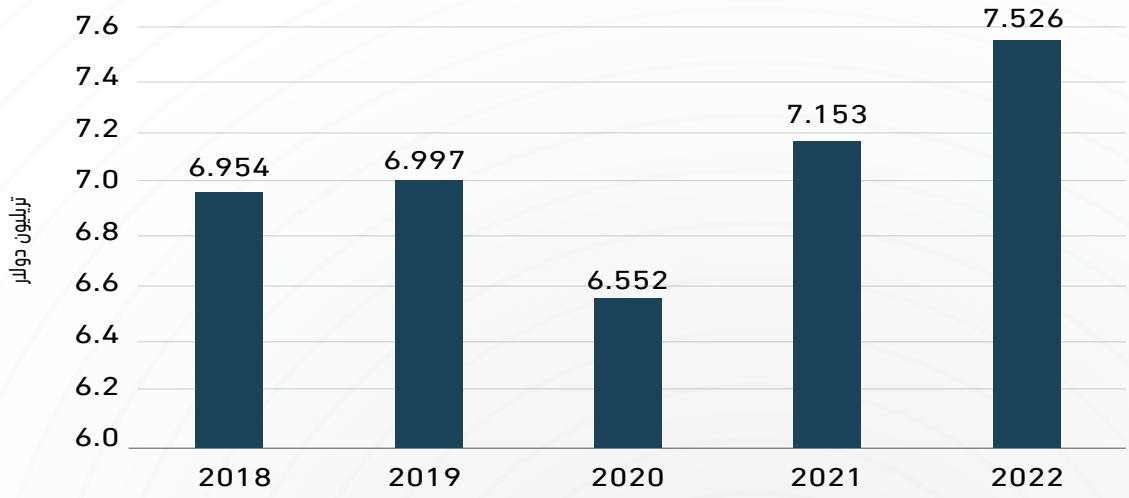

Source: World Bank, Exports and Imports of goods and services (constant 2015 US$).

وتحتـل اليابـان أيضـاً المرتبـة الأولى في حجـم الصـادرات مقارنـة بباقـي الـدول الأعضـاء بقيمـة بلغـت 894.01 مليـار دولار في عـام 2022، تليهـا سـنغافورة عنـد 706.93 مليـار دولار، ثـم كنـدا في المركـز الثالـث عنـد 522.2 مليـار دولار، وتحتـل المكسـيك وفيتنـام المركزيـن الرابـع والخامـس بواقـع 516.1 مليـار دولار، و339.2 مليـار دولار عـلى التـوالي.

وتأتـي أهميـة الـدول المُوقِعَـة عـلى الاتفاقيـة بالنسـبة للتجـارة العالميـة بسـبب موقعهـا الجغرافي وامتلاكهـا البنيـة التحتيـة اللازمـة للتجـارة كالموانـئ والمطـارات والسـكك الحديديـة، فعـلى سـبيل المثـال، تمتلـك سـنغافورة ثانـي أكـبر ميناء عـلى المسـتوى العالمـي بَعْـد ميناء شـنغهاي في الصـين، وتمتلـك ماليزيـا ميناء كلانـج الـذي يحتـل المرتبـة الثانيـة عـشرة عالميـاً[6].

2. الموارد الطبيعية والبشرية: يمثل عدد سكان الدول الأعضاء بالاتفاقية نحو 6.4% من إجمالي عدد سكان العالم، بإجمالي يبلغ 514.6 مليون نسمة تقريباً من مجموع سكان العالم البالغ عددهم 7.95 مليار نسمة في عام 2022 كما يوضح الشكل رقم (4). وقد جاءت المكسيك في المركز الأول من بين الدول الأعضاء بتعداد سكاني بلغ 127 مليون نسمة، تلتها اليابان بنحو 125 مليون نسمة.

شكل (4): عدد سكان الدول الأعضاء في اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عَبْر المحيط الهادئ (مليون نسمة)

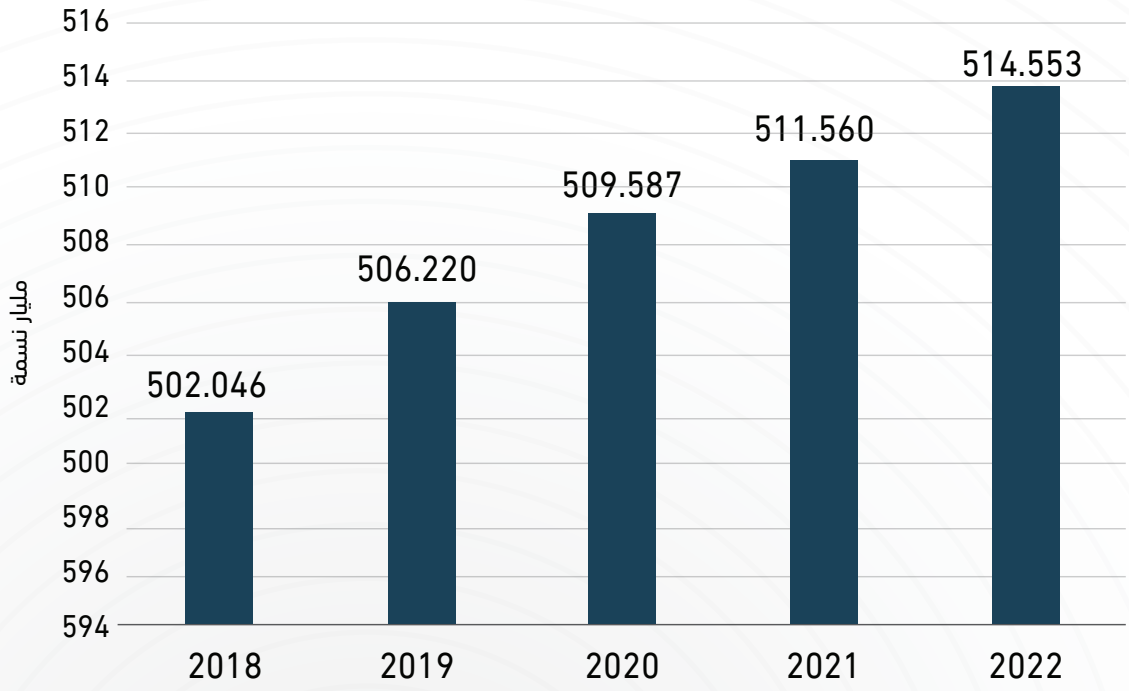

Source: World Bank, Total Population.

ويسمح هذا التعدد السكاني بتوافر قاعدة استهلاكية ضخمة تساعد الشركات العالمية على الوصول إلى شريحة كبيرة من المستهلكين في الدول الأعضاء، خاصةً وأن غالبية هذه الدول تتمتع بارتفاع عرض العمالة الماهرة اللازمة لتلبية احتياجات الصناعات التحويلية؛ وهو ما يخفض تكلفتها مقارنة بالاقتصادات المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية؛ مما يُمكِّن المصنعين من إنتاج السلع بأسعار تنافسية وجودة مرتفعة. وعلى الرغم من ذلك، تواجه الموارد البشرية في بعض الدول الأعضاء تحدياً مستقبلياً يتمثل في تراجع نسبة النمو السكاني عاماً تلو الآخر؛ إذ بلغ نحو إجمالي النمو في كافة الدول الإحدى عشرة 0.5% فقط في عام 2022 مقارنة مع 0.83% في عام 2018، إلى جانب معاناة اليابان من أزمة الشيخوخة التي قد تؤثر سلباً في تنميتها الاقتصادية وتزيد من التكاليف الاجتماعية والأعباء المالية

على حكومتها؛ إذ بلغت نسبة السكان الشباب في اليابان 11.84% فقط في عام 2022، مقابل نسبة 29.07% لمن هم في سن الشيخوخة[7].

وإلى جانب الموارد البشرية، تتميز الدول الأعضاء بريادتها في إنتاج المعادن النادرة؛ إذ تحتل أستراليا المرتبة الرابعة عالمياً، وتأتي فيتنام في المرتبة التاسعة عالمياً، وتأتي كل من فيتنام وأستراليا وكندا في قائمة الدول العشر الأكثر امتلاكاً للمعادن النادرة وفقاً للاحتياطيات العالمية لعام 2023[8]. وإلى جانب ذلك، تستحوذ أستراليا وحدها على 52% من إجمالي إنتاج الليثيوم عالمياً، فيما تستحوذ تشيلي على 25% منه؛ مما يؤهلهما لاحتلال المركز الأول والثاني في قائمة أكبر الدول المنتجة لليثيوم في العالم[9]. وتكمن أهمية تلك المعادن ليس فقط في البعد الاقتصادي، بل أيضاً في نظيره الجيوسياسي، في ظل انصباب تركيز حكومات الدول المختلفة على احتكار تلك الموارد اللازمة لدعم عملية التحول إلى الطاقة النظيفة من خلال إنتاج بطاريات السيارات الكهربائية وبناء محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية ومزارع الرياح.

3 - المقومات التكنولوجية: تضم الاتفاقية بعض الدول المتقدمة تكنولوجياً، والتي تسعى لتوفير البنية التحتية الرقمية لسكانها واستغلال التكنولوجيا لتعزيز وتقوية القطاعات الصحية والتعليمية والخدمية؛ إذ بلغت صادرات الدول الأعضاء من التكنولوجيا المتقدمة بشكل عام نحو 492.78 مليار دولار في عام 2022 بنسبة بلغت 18.8% من إجمالي الصادرات العالمية[10].

وفي هذا الشأن، يُعد الاقتصاد الرقمي في سنغافورة، على سبيل المثال، هو القطاع الأسرع نمواً خلال الفترة من عام 2017 وحتى عام 2022 مدفوعاً بالنمو القوي في قطاعات الألعاب الإلكترونية، والخدمات الرقمية، والتجارة الإلكترونية؛ إذ بلغ إجمالي القيمة المضافة الاسمية للاقتصاد الرقمي في سنغافورة 106 مليارات دولار سنغافوري في عام 2022؛ أي ما يعادل 17.3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للبلاد، ارتفاعاً من 13% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017. ويمثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حوالي ثلث الاقتصاد الرقمي في سنغافورة، ويعزى الثلثان المتبقيان إلى القيمة المضافة الناتجة عن الرقمنة في باقي الأنشطة الاقتصادية[11].

كما يُعد الاقتصاد الرقمي أحد أسرع القطاعات نمواً في ماليزيا، نظراً لتمتعها بازدهار تطبيقات التجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية، والتقنيات المتطورة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وصناعة أشباه الموصلات والروبوتات، والحوسبة السحابية، والفضاء والتكنولوجيا العسكرية، والذكاء الاصطناعي، وتستند الحكومة الماليزية إلى ثلاث ركائز فيما يتعلق بهذا الشأن هي: تسهيل التحول الرقمي في القطاعين العام والخاص، وتعزيز المواهب الرقمية في البلاد، وتنمية فرص التجارة الرقمية[12].

من ناحية أخرى، تُحفز اليابان الشركات الصغيرة والمتوسطة على تبني التكنولوجيا الرقمية لتحسين الإنتاجية والكفاءة والقدرة التنافسية العالمية، وتعمل وزارة الاقتصاد والتجارة

والصناعة اليابانية على تحفيز التحول الرقمي في كافة المجالات الاقتصادية[13]. وتسعى أستراليا إلى أن تصبح واحدة من أكبر ثلاث حكومات رقمية في العالم بحلول عام 2030[14].

انطلاقاً مما سبق، يُمكِن القول إن الأهمية الاقتصادية التي ستعود على الدول الأعضاء بالانضمام للاتفاقية تكمن في تراجع التعريفات الجمركية وخفض تكلفة الصادرات، مع إعطاء الشركات العاملة بذلك التكتل إمكانية الوصول إلى كتلة تجارية تقترب من 600 مليون مستهلك، إلى جانب الاستفادة من تقديم حوافز للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقليل العوائق التي تحول دون الدخول المؤقت للعمالة أو رجال الأعمال.

ثالثاً: الآفاق المستقبلية للاتفاقية:

ينتظر اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ في المستقبل عدد من الأمور الخاصة بإتمام انضمام المملكة المتحدة للاتفاقية، وإعادة النظر في طلبات الانضمام المُقدَّمة من بعض الدول الأخرى، خاصةً الصين، وكذلك من تايوان التي لها وضع سياسي خاص؛ إذ تواجه كلٌ منهما عدداً من التحديات التي قد تحول دون انضمامهما إلى الاتفاقية.

1 – انضمام المملكة المتحدة: انضمت المملكة المتحدة رسمياً لاتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ في مُنتصَف عام 2023؛ لتصبح بذلك أول عضو جديد منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في ديسمبر 2018، ولتصبح بذلك أيضاً أول دولة أوروبية تنضم إلى الاتفاقية. ومن المتوقع أن يدخل انضمام بريطانيا حيز التنفيذ في النصف الثاني من عام 2024؛ إذ من المُفترَض أن تُصادِق الحكومة البريطانية على بدء التنفيذ، بينما تستكمل الدول الأعضاء الأخرى الخطوات القانونية الأخيرة[15].

وتسعى المملكة المتحدة في الانضمام لتعزيز نفوذها بالقارة الآسيوية وبناء علاقات في جميع أنحاء العالم بعد مغادرة الاتحاد الأوروبي في عام 2020؛ إذ تتوقع أن تزيد صادراتها إلى الدول الأعضاء بالاتفاقية بمقدار 2.6 مليار جنيه إسترليني أو حوالي 3.6%، وتزيد وارداتها من هذه الدول بمقدار 2.3 مليار جنيه إسترليني أو بنسبة 4.2% على المدى الطويل. ومع ذلك، هناك آراء تشير إلى أن الانضمام للاتفاقية التجارية الجديدة لن يؤدي إلى مكاسب اقتصادية ملموسة للمملكة المتحدة؛ بسبب وجود اتفاقيات تجارية ثنائية مع الدول الإحدى عشرة أعضاء الاتفاقية، باستثناء ماليزيا وبروناي؛ إذ شكلت الدول الأعضاء بالاتفاقية نحو 7.8% من صادرات المملكة المتحدة، و6% من وارداتها في عام 2022[16].

2 – مساعي انضمام أعضاء جُدُد: يتطلب انضمام دول جديدة إلى اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عَبْر المحيط الهادئ موافقة أعضائها بالإجماع لبدء المفاوضات الخاصة بتحديد ما إذا كانت الدولة صاحبة طلب الانضمام مؤهلة لذلك وفقاً لقدرتها على الالتزام بالقواعد التي تنص عليها الاتفاقية. وحتى الآن، تقدمت كلٌ من أوكرانيا والأوروغواي وكوستاريكا

والإكـوادور وتايـوان والصـين بطلبـات للانضمـام، وأعربـت دول أخـرى مثـل: تايلانـد وكوريـا الجنوبيـة والفلبـين، عـن اهتمامهـا بالانضمـام[17]، وقـد أبـدى قـادة الـدول الأعضـاء في أكتوبـر 2022 قبـول فكرة توسـيع نطـاق العضويـة في الاتفاقيـة مـع أخـذ العوامـل الجيوسياسـية والجيواقتصادية في الاعتبـار.

وفقـاً لذلـك؛ فـإن قبـول انضمـام تايـوان في الاتفاقيـة سـوف يُواجِـه عـدداً مـن العوائـق رغـم عضويتهـا في منظمـة التجـارة العالميـة، وتوافُـق اقتصادهـا إلى حـد كبـير مـع بنـود الاتفاقيـة؛ ممـا سـيتيح للـدول الأعضـاء الاسـتفادة مـن إمكاناتهـا الاقتصاديـة، إلا أن تايـوان غَـيْرُ مُعـترَفٍ بهـا كدولـة مسـتقلة نظـراً لاعتبـار الصـين أنهـا جـزء مـن أراضيهـا؛ ولهـذا تعـارض الصـين عمـل تايـوان بشـكل مسـتقل في النظـام الـدولي بهـدف عزلتهـا عـن التكامـل الإقليمـي[18].

3 – عقبـات أمـام انضمـام الصـين: اسـتغلت بكـين انسـحاب أكـبر اقتصـاد في العالـم مـن الاتفاقيـة لتقديـم طلـب للانضمـام إليهـا مـن أجـل تعزيز نفوذهـا في منطقـة المحيـط الهـادئ، والرد عـلى الهـدف الأسـاسي الـذي دفـع الولايـات المتحـدة سـابقاً لتشـكيل الاتفاقيـة، والمتمثـل في احتـواء التوسـع الصينـي في القـارة الآسـيوية. وبينمـا تسـعى الصـين بشـدة للانضمـام إلى الاتفاقيـة، فـإن هنـاك عـدداً مـن العوائـق الماثلـة أمـام تلـك الخطـوة؛ إذ تدعـو الاتفاقيـة إلى القضـاء عـلى جميـع أشـكال العمـل القـسري وحمايـة حقـوق العمـال، إلى جانـب قواعـد حمايـة بيانـات المسـتهلكين، وتمتُّـع الأسـواق بالشـفافية وإزالـة الحواجـز الجمركيـة مـع عـدم إعطـاء الـشركات المملوكـة للدولة معاملـة تفضيليـة، وهـي أمـور تتعـارض مـع الهيـكل الاقتصـادي المحـلي الحـالي للصـين، كمـا أنها قواعـد مـن المُتوقَّـع ألا تمتثـل الصـين لتطبيقهـا مـن وجهـة نظـر العديـد مـن الـدول الأعضـاء[19].

ولهـذا، يُمكِـن القـول إن الـدول الأعضـاء في الاتفاقيـة أمـام مـأزق نظـراً لصعوبـة قبـول طلـب انضمـام الصـين وتايـوان في آن واحـد، أو حتـى قبـول تايـوان –التـي تتفـق مـع معايـير الاتفاقيـة– وحدهـا بسـبب الاعتبـارات الجيوسياسـية؛ لأن الـدول الأعضـاء لا تريـد إغضـاب الصـين مـن جانـب، ولأن بعضهـا أعضـاء أيضـاً في "اتفاقيـة الشراكـة الاقتصاديـة الإقليميـة الشـاملة" التـي أطلقتهـا الصـين في عـام 2020 ودخلـت حيـز النفـاذ في يناير 2022.

اسـتخلاصاً لمـا سـبق، تُعـد اتفاقيـة الشراكـة الشـاملة والتقدميـة عَـبْر المحيـط الهـادئ مـن أبـرز التحالفـات الاقتصاديـة في آسـيا والمحيـط الهـادئ، فعـلى الرغـم مـن انسـحاب الولايـات المتحـدة منهـا، فإنهـا لا تـزال تجـذب العديـد مـن طلبـات الانضمـام مـن الـدول الأخـرى نظـراً لأهميـة الاتفاقيـة مـن الناحيـة الاقتصاديـة، سـواءً مـن حيـث المشـاركة في الناتـج الإجمـالي العالمـي أو التجـارة العالميـة أو امتلاكهـا مقومـات طبيعيـة وبشريـة وتكنولوجيـة تؤهـل الـدول الأعضـاء للاسـتفادة مـن زيـادة صادراتهـا إلى أسـواق اسـتهلاكية ضخمـة، عطفـاً عـلى الاسـتفادة مـن جـذب المزيـد الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة.

الهوامش

1- CPTPP minsters meet on the sidelines of APEC, **Australian Government, The Department of Foreign Affairs and Trade (DFAT)**, 18 May 2024. https://www.dfat.gov.au/trade/agreements/in-force/cptpp/news

2- . James McBride and others, What's Next for the Trans-Pacific Partnership (TPP)?, **Council Of Foreign Relations,** 20 September, 2021. https://www.cfr.org/backgrounder/what-trans-pacific-partnership-tpp

3- د/ محمد فايز فرحات، الانسحاب الأمريكي من الشراكة عبر المحيط الهادئ... أفول العولمة الغربية؟ **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 23 يناير 2018. https://acpss.ahram.org.eg/News/16520.aspx

4-. Matthew Goodman, From TPP to CPTPP, **Center for Strategic and International Studies | CSIS**, 8 March, 2018. https://www.csis.org/analysis/tpp-cptpp

5-. CPTPP: Overview and Issues for Congress**, Congressional research service**, 16 June, 2023. https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF12078

6-. The Top 50 Container Ports, **World Shipping Council,** 2021. https://www.worldshipping.org/top-50-ports

7- بسنت جمال، "خريطة التنافس الاقتصادي في الإندو-باسيفيك"، في: "عبداللطيف حجازي، وآية يحيى محرران"، **"الإندو-باسيفيك".. التنافس الدولي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ** (أبوظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مايو 2023) ص 166.

8-. Distribution of rare earths production worldwide as of 2023 by country, **Statista.** https://www.statista.com/statistics/270277/mining-of-rare-earths-by-country/

9-. Govind Bhutada, This chart shows which countries produce the most lithium, World Econ**omic Forum,** 5 January, 2023. https://www.weforum.org/agenda/2023/01/chart-countries-produce-lithium-world/

10-. World Bank, High-technology exports (current US$). https://tinyurl.com/a32tuudw

11-. Lee kuan yew, Singapore Digital Economy Report 2023, **Infocomm Media Development Authority.** https://tinyurl.com/muujcu79

12- . International Trade Administration, Malaysia Digital Economy, 13 April, 2023. https://tinyurl.com/rdrcvsm5

13- . Naoko Tochibayashi and Naoko Kutty, How can Japan navigate digital transformation ahead of a '2025 digital cliff'?, **World Economic Forum,** 25 April. 2024. https://tinyurl.com/sejdfm6b

14- . Jane Hume, Innovating Australia's Digital Economy, **Australian Government – Department of Foreign Affairs and Trade**, April 2021. https://tinyurl.com/mss82d8v

15- بريطانيا توقّع على انضمامها لشراكة التجارة الحرة عبر المحيط الهادي، **صحيفة الشرق الأوسط**، 16 يوليو 2023. https://aawsat.com/%

16- Dominic Webb, The Comprehensive and Progressive Agreement for Trans-Pacific Partnership, **House of Commons Library,** 9 May, 2024. https://tinyurl.com/y3z6mbd9

17-. Jeffrey J. Schott, Which countries are in the CPTPP and RCEP trade agreements and which want in?, **Peterson Institute for International Economics,** 27 July, 2023. https://tinyurl.com/ypv576xt

18-. Hugh Stephens and Jeff Kucharski, The CPTPP Bids of China and Taiwan: Issues and Implications, **Asia Pacific Foundation of Canada,** 15 November, 2023. https://tinyurl.com/7atupk8v

19-. Maria Adele Carrai, Can China succeed in joining the CPTPP?, **Hinrich Foundation,** April 2022, Available athttps://research.hinrichfoundation.com/hubfs/

آسيا من الداخل

عودة للتقاليد الهندية
أسباب وتداعيات تراجُع حزب بهاراتيا جاناتا في انتخابات "لوك سابها 18"

ما بعد جوكوي
المسارات الداخلية والخارجية المُحتمَلَة في إندونيسيا بعد انتخابات 2024

عودة الإصلاحيين
تغييرات محدودة في إيران بَعْد فوز بزشيكان في الانتخابات الرئاسية المبكرة

الجمعية الوطنية الـ22
مستقبل العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في كوريا الجنوبية

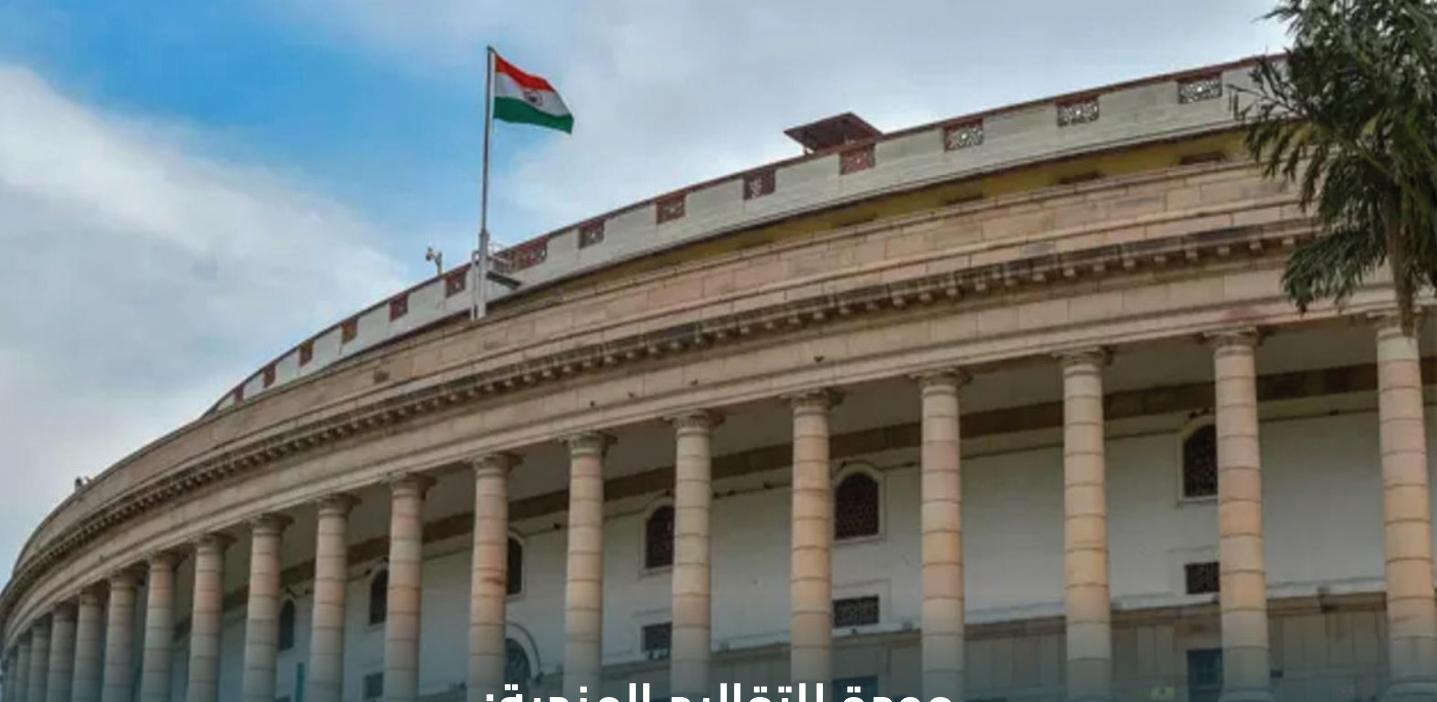

عودة للتقاليد الهندية:
أسباب وتداعيات تراجُع حزب بهاراتيا جاناتا في انتخابات "لوك سابها 18"

محمد سينان سيخ
باحث هندي متخصص في دراسة النظم السياسية المقارنة

في عودة للتقاليد السياسية الهندية التي لا يتولى فيها حزب بمفرده تشكيل الحكومة إلا على سبيل الاستثناء؛ أسفرت نتائج انتخابات مجلس النواب الهندي "لوك سابها" عن عدة نتائج أساسية تتمثل في تراجُع عدد مقاعد حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم، وعدم حصوله على الأغلبية المطلقة كما حدث في انتخابات 2014 و2019، وتراجع عدد مقاعد ائتلاف التحالف الوطني الديمقراطي الذي يقوده الحزب، وذلك في مقابل حصول حزب المؤتمر الوطني وائتلاف "الهند" الذي يقوده على عدد مقاعد لم يكن مُتوقَّعاً حصوله عليه قبل إجراء الانتخابات. كما أسفرت هذه النتائج عن اضطرار رئيس الوزراء، ناريندرا مودي، إلى تشكيل حكومة ائتلافية للمرة الأولى؛ وهو ما يضعه أمام تحديات تتعلق بقدرة حزبين صغيرين على الخروج من الائتلاف في أي وقت، علاوة على أن تركيبة "لوك سابها" الجديدة قد تجعل من الصعب على حكومته تمرير العديد من مشروعات القوانين التي يدخلها حزب بهاراتيا جاناتا تحت خانة "الإصلاحات".

وقد تم إعلان نتائج انتخابات "لوك سابها" الثامنة عشرة في تاريخ الهند، يوم 4 يونيو 2024، بعد سبعة مراحل انتخابية استمرت لمدة 44 يوماً (19 إبريل – 1 يونيو 2024)، في أطول عملية انتخابية منذ إجراء أول انتخابات في الهند عَقِبَ استقلالها عن بريطانيا، وهي انتخابات 1952-1951، التي استغرقت 4 أشهر كاملة. وقد بلغت نسبة المشاركة في انتخابات

2024 التي جرت في 28 ولاية و7 أقاليم اتحادية، نحو 66% من الناخبين؛ إذ شارك 640 مليون ناخب من أصل 968 مليون ناخب مُسجَّل في قواعد الانتخابات.

بناءً على ذلك، يسعى هذا التحليل إلى تفسير العوامل وراء التغيرات الديناميكية في أداء حزب بهاراتيا جاناتا، وعدم قدرته على تحقيق المقاعد التي كان يتطلع إليها، وصولاً للتداعيات والتأثيرات المُحتمَلَة في الحكومة الحالية والمشهد السياسي في الهند بشكل عام.

أولاً: ضد التوقعات.. نتائج الانتخابات وصدمة الحزب الحاكم

جاءت نتائج انتخابات 2024 على عكس كافة التوقعات والترجيحات التي سبقت العملية الانتخابية، فقبل إعلان النتائج كانت كافة البراهين والأدلة تشير إلى قدرة حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم على حَصْد الأغلبية المطلقة؛ ومن ثم استمرار هيمنته على البرلمان وقدرته على تشكيل الحكومة منفرداً[1]؛ إذ كانت استطلاعات الرأي تُرجِّح فوز الحزب بأكثر من 360 مقعداً (من أصل 543 مقعداً هي مجموع مقاعد لوك سابها)؛ أي بزيادة 57 مقعداً مقارنةً بنتائجه في انتخابات 2019، حينما نجح الحزب في الحصول على 303 مقاعد[2]، فوفقاً لتلك المؤشرات، كان فوز الحزب في الانتخابات بمثابة نتيجة حتمية لا تقبل الشك؛ وهو ما لم يحدث.

وبالعودة عشر سنوات للوراء، تمكَّن حزب بهاراتيا جاناتا بزعامة مودي، من الوصول إلى السلطة لأول مرة عَقِبَ انتخابات 2014؛ إذ تولى رئاسة حكومة غير ائتلافية لأول مرة منذ ثلاثة عقود، وذلك بعدما تعرض حزب المؤتمر الوطني الهندي، أقدم حزب سياسي في الهند؛ لأكبر هزيمة انتخابية في تاريخه حينذاك.

كانت هزيمة حزب المؤتمر في ذلك الوقت مُتوقَّعة، في ظل التُّهم التي طالت حكومة التحالف التقدمي المتحد، بقيادة الحزب، سواءً ما يتعلق بالاحتيال، أم زيادة معدلات الفساد وقضايا غسيل الأموال، وهي العوامل التي أدت إلى موجة من الاحتجاجات ضد حزب المؤتمر بدأت في عام 2011[3]. وبحلول عام 2014، زاد الغضب والاستياء بصورة غير مسبوقة ضد الحزب وائتلافه الحاكم؛ ما انعكس على نتائج الانتخابات بصورة واضحة؛ إذ حصل حزب بهاراتيا جاناتا وتحالفه الانتخابي على 335 مقعداً، منها 282 مقعداً للحزب وحده[4]؛ بما يعني حصول الحزب على الأغلبية المطلقة التي تتطلب الفوز بـ272 مقعداً. وفي انتخابات عام 2019، ارتفع عدد مقاعد حزب بهاراتيا جاناتا إلى 303 مقاعد بزيادة 21 مقعداً عن انتخابات 2014، وارتفعت حصة التحالف الذي يتزعمه الحزب إلى 352 مقعداً.

وعلى أساس الزيادة الملحوظة في الاستحقاقين الماضيين، فقد توقَّع حزب بهاراتيا جاناتا أن يحصل بمفرده على 400 مقعد في انتخابات 2024[5]، بينما توقعت معظم استطلاعات الرأي العام أن يحصل الحزب على 380 مقعداً؛ وهو ما ثبت أنه يحمل قدراً كبيراً من المبالغة أو سوء التقدير لتوجهات الرأي العام في الهند؛ إذ تغيرت المعادلة السابقة والتوقعات المُبالِغَة

مـع إعـلان النتائـج النهائيـة لانتخابـات 2024، فمـع أن الحـزب حصـل عـلى أكـبر عـدد مـن المقاعـد في مجلـس النـواب، لكنـه لـم يتمكـن مـن الحفـاظ حتـى عـلى الأغلبيـة المطلقـة بعـد خسـارته 63 مقعـداً مـرة واحـدة بحصولـه عـلى 240 مقعـداً فقـط[6]، كمـا يوضـح الجـدول رقـم (1)؛ مـا أسـفر في النهايـة عـن تشـكيل حكومـة ائتلافيـه بمسـاعدة أعضـاء التحالـف الوطنـي الديمقراطـي مـن الأحـزاب الإقليميـة المتمركـزة في ولايـة تيلانجانـا الجنوبيـة وولايـة بيهـار الشـمالية. كمـا انعكـس أداء الحـزب عـلى تراجُـع عـدد مقاعـد التحالـف الوطنـي الديمقراطـي، الـذي حصـل عـلى 293 مقعـداً، بخسـارة وصلـت إلى 60 مقعـداً مقارنـة بانتخابـات 2019، التـي حصـد فيهـا 353 مقعـداً.

جدول (2): مقارنة بين مقاعد أبرز الأحزاب السياسية خلال انتخابات لوك سابها 2019 و2024

الحزب	انتخابات 2024	انتخابات 2019
بهاراتيا جاناتا (BJP)	**240**	**303**
المؤتمر الوطني الهندي	**99**	**52**
تيلجو ديسام (TDP)	16	3
جاناتا دال المتحد (JDU)	12	16
ساماجوداي Samajwadi	37	...
مؤتمر عموم الهند ترينامول	29	22
درافيدا مونيترا كازاجام	22	24
أحزاب أخرى	88	123
إجمالي عدد المقاعد	**543**	**543**

المصدر: لجنة الانتخابات الهندية

في المقابـل، تمكنـت المعارضـة، بقيـادة حـزب المؤتمـر الوطنـي، مـن تضييـق فـارق عـدد المقاعـد مـع التحالـف الحاكـم، مقارنـةً بانتخابـات 2019 و2014، بعدمـا تمكَّـن تحالـف "الهنـد" مـن الحصـول عـلى 234 مقعـداً، بزيـادة بلغـت 143 مقعـداً عـن انتخابـات 2019، التـي حصـل فيهـا تحالـف المعارضـة عـلى 91 مقعـداً فقـط كمـا يوضـح الجـدول رقـم (2). كمـا فـاز حـزب المؤتمـر بــ99 مقعـداً، بزيـادة وصلـت إلى 47 مقعـداً مقارنـة بانتخابـات 2019، التـي لـم يفـز فيهـا إلا بــ52 مقعـداً فقط.

وثمـة عوامـل يُمكِـن الوقـوف عليهـا لتفسـير حالـة التفـاؤل التـي سـيطرت عـلى الحـزب الحاكـم وأنصـاره في المرحلـة السـابقة لإجـراء الانتخابـات، ومـن بينهـا: تفاقُـم التحديـات والعقبـات

أمـام أحـزاب المعارضـة، خاصـة مـع قيـام الحـزب الحاكـم بتجميـد الحسـابات المصرفيـة لأحـزاب المعارضـة؛ مـا أثـر في إدارتهـا للعمليـة الانتخابيـة؛ وهـو مـا عـبر عنـه راهـول غانـدي، رئيـس حـزب المؤتمـر، حينمـا أشـار، في 21 مـارس 2023، إلى أن الحـزب غـير قـادر عـلى القيـام بحملتـه الانتخابيـة بشـكل جيـد ومنظـم بسـبب تجميـد حسـاباته، وهـي التُّهـم التـي رفضهـا الحـزب الحاكـم، والـذي أعلـن أن الحسـابات المصرفيـة لحـزب المؤتمـر تـم تجميدهـا جزئيـاً بسـبب فشـله في تقديـم إقـرار ضريبـي للتبرعـات التـي تلقاهـا في عامـي 2017 و2018؛ مـا جعلـه يفقـد الإعفـاء الضريبـي المُخصَّـص للأحـزاب[7].

جدول (2): مقاعد التحالفات الرئيسية بعد انتخابات لوك سابها (2014 – 2019 – 2024)

التحالف	2024	2019	2014
بهاراتيا جاناتا (BJP)	293 مقعداً	353 مقعداً	335 مقعداً
المؤتمر الوطني الهندي	234 مقعداً	91 مقعداً	59 مقعداً
أحزاب أخرى	16 مقعداً	99 مقعداً	149 مقعداً
الإجمالي	543	543	543

المصدر: لجنة الانتخابات الهندية

مـن جانـب آخـر، واسـتكمالاً للمـؤشرات التـي كانـت تؤكـد هيمنـة الحـزب الحاكـم، مـا ذكرتـه المعارضـة مـن قيـام الأجهـزة الأمنيـة والحكوميـة باسـتهداف بعـض أعضـاء أحـزاب المعارضـة الفاعلـين، فعـلى سـبيل المثـال، تـم اعتقـال أرفينـد كيجريـوال، زعيـم أحـد أحـزاب المعارضـة الرئيسـية، في مـارس 2024، وهـي الخطـوة التـي وصفتهـا المعارضـة بأنهـا ذات دوافـع سياسـية[8]، وعـلاوة عـلى ذلـك تـم توجيـه انتقـادات أيضـاً إلى لجنـة الانتخابـات -وهـي الهيئـة المشرفـة التـي تهـدف إلى ضمـان انتخابـات حـرة ونزيهـة- بأنهـا تدعم حـزب بهاراتيـا جاناتـا من خلال تقاعسـها عـن اتخـاذ إجـراء عقابـي ضـد الخطـاب المثـير للجـدل للحـزب الحاكـم خـلال الانتخابـات، والـذي كان يهـدف إلى نـشر الكراهيـة تجـاه المسـلمين؛ بهـدف حصـد مزيـد مـن الأصـوات، واسـتغراق اللجنـة وقتـاً طويـلاً لنـشر البيانـات والاحصـاءات المتعلقـة بنسـبة إقبـال الناخبـين في المراحـل الأولى مـن الانتخابـات؛ ممـا أثـار مخـاوف مـن إمكانيـة التلاعـب ببيانـات الناخبـين[9].

كمـا أسـهم الخطـاب الإعلامـي المؤيـد للحـزب الحاكـم، ومـا يُطلَـق عليـه "جـودي ميديـا" (Godi Media)[10] (مُصطلَـح تمـت صياغتـه للإشـارة إلى وسـائل الإعـلام والصحافـة التـي بـات يُنظَـر إليهـا عـلى أنهـا تعـبر عـن دعـم وتأييـد مُطلَـق للحـزب الحاكـم منـذ عـام 2014)، في تعزيـز فـرص فـوز حـزب بهاراتيـا جاناتـا واسـتمرار اسـتحواذه عـلى الأغلبيـة المطلقـة في البرلمـان؛ إذ

تنبأت استطلاعات الرأي الصادرة عن العديد من هذه القنوات والوسائل الإعلامية بشكل خاطئ بأن الحزب الحاكم سيصل إلى 400 مقعد في انتخابات 2024[11].

ولا ينفصل عن ذلك، نجاح حزب بهاراتيا جاناتا، خلال العقد الماضي، في إدارة حملة قوية ومُنظَّمة على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد كانت جزءاً من استراتيجية الحزب الدعائية في إدارة الاستحقاقات الانتخابية الماضية، سواءً على المستوى الوطني، أم على مستوى انتخابات الولايات. وعلى الرغم من استخدام كافة الأحزاب السياسية لوسائل التواصل الاجتماعي، فإن الروابط القوية بين الحكومة والمؤثرين في مواقع التواصل في الهند أسهمت في تعزيز حملة القوة الناعمة المتطورة لحزب بهاراتيا جاناتا، وكانت سبباً في الترويج لأجندته السياسية وبرنامجه الانتخابي[12].

ثانياً: لا أغلبية مطلقة.. عودة للتقاليد الهندية المعتادة

لا شك أن خسارة حزب بهاراتيا جاناتا والعودة لنمط الحكومة الائتلافية قد أعاد النظام السياسي في الهند إلى ما كان عليه قبل عام 2014؛ إذ كان حُكم رئيس الوزراء مودي من خلال الأغلبية استثناءً في السياسة الهندية المعتادة؛ فمنذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، لم تكن هناك أية حكومة تقريباً تحكم بالأغلبية المطلقة؛ ما يعني أن هناك صعوبة كبيرة في احتفاظ أي حزب بالأغلبية المطلقة في الهند لفترات طويلة، ويرجع هذا إلى عدة عوامل أساسية من أبرزها أن الناخب يقوم بدور في ضمان عدم إعادة انتخاب عدد كبير من أعضاء البرلمان مرة ثانية؛ ما يؤدي إلى غياب المشرعين أصحاب الخبرة؛ الأمر الذي يقوض فعالية الحياة البرلمانية في الهند. وتشير التقديرات إلى أن أقل من 70% من جميع أعضاء البرلمان يعيدون ترشيح أنفسهم؛ فمنذ عام 1977، تمت إعادة انتخاب 55% فقط من النواب الحاليين.

كما تقوم الأحزاب نفسها باستبدال أعضاء البرلمان الحاليين لمواجهة المشاعر المناهضة لشغل الوظائف، والحفاظ على الانضباط الداخلي في الحزب، وقد تلجأ الأحزاب إلى استبعاد النواب الحاليين بسبب ترتيبات التحالفات مع الأحزاب الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم النواب أنفسهم في بعض الأحيان بتغيير ولائهم الحزبي أو اختيار عدم المشاركة في إعادة الانتخابات؛ بسبب ارتفاع تكاليف ومتطلبات الحياة السياسية؛ مما يسهم بشكل أكبر في ارتفاع معدلات دوران النخبة[13].

وعلى الرغم من بعض الإيجابيات المرتبطة بظاهرة معدل الدوران داخل البرلمان؛ فإن ذلك يؤدي إلى ظهور طبقة سياسية صغيرة يهيمن عليها عدد قليل من السياسيين أصحاب الخبرة؛ مما يؤدي إلى تركيز السلطة داخل الأحزاب وتراجُع معدلات التمثيل الفعال؛ ما يفضي في نهاية الأمر إلى تقويض قدرة السلطة التشريعية في الرقابة على السلطة التنفيذية والتعبير عن الناخبين بالصورة الملائمة.

أيضاً، تؤدي عوامل الجغرافيا والديمغرافيا دوراً في تفسير عدم قدرة أي حزب سياسي على الاستمرار لفترات طويلة. فمن ناحية الجغرافيا، تتمتع كل ولاية من الولايات الـ28 المختلفة بتركيبتها الخاصة وقضاياها الديناميكية المحلية التي تؤثر في نتائج الانتخابات في الولاية؛ فعلى سبيل المثال، في الولايات الشمالية، مثل جامو ولاداخ، تسيطر القضايا الأمنية بشكل كبير على اهتمامات الناخب، في ضوء التمرد المستمر في كشمير منذ بضعة عقود. وفي ولايات أخرى مثل: البنجاب وبيهار وأوتار براديش، تُعد حقوق المزارعين والبطالة من القضايا الرئيسية بالنسبة للناخبين. وفي الجنوب تضاف إلى القضايا الاقتصادية قضية الحقوق الثقافية والهوياتية؛ إذ اللغة المُشتَرَكَة لمعظم الجماهير ليست الهندية؛ بل هناك مجموعة متنوعة من اللغات مثل: المالايالامية (كيرالا)، والتاميلية (تاميل نادو)، والتيلجو (أندرا براديش وتيلانجانا) والكانادا (كارناتاكا)[14].

ومن ناحية الديموغرافيا، غالباً ما يقوم الناخبون المسلمون بتشكيل جبهة موحدة للتصويت ضد حزب بهاراتيا جاناتا، نظراً لخطاب الكراهية والعداء المستمر ضدهم؛ إذ وصفهم مودي في أحد خطاباته بالمتسللين إلى الهند. ويُضاف لذلك، التقسيم الطبقي الخاص بكل ولاية، والتي تنقسم إلى طبقات دنيا وعليا؛ الأمر الذي يدفع الأحزاب السياسية لتقديم مرشحين ينتمون إلى هذه الطوائف لضمان التصويت لصالحهم. ويُلاحَظ أنه في كل انتخابات، تتغير ديناميكيات هذا الدعم اعتماداً على كيفية نجاح الأحزاب السياسية في إقناع قادة كل طبقة بالوقوف إلى جانبهم[15]. من ناحية أخرى، يبرز صوت النساء باعتباره عاملًا مؤثراً في الانتخابات، ففي هذه الانتخابات الأخيرة 2024، ساعدت تدابير الرعاية الاجتماعية وإعانات الطهي على استقطاب المرأة للتصويت لصالح حزب بهاراتيا جاناتا؛ نظراً لأن الغالبية العظمى من النساء في الهند يعملن في مجتمعات محرومة بشدة. ومع ذلك، يمكن أن يكون هذا عرضة للتغيير اعتماداً على كيفية تعامل الأحزاب الأخرى مع النساء[16].

ثالثاً: أسباب تراجُع حزب بهاراتيا جاناتا في انتخابات 2024

بالنظر إلى العوامل المتداخلة سالفة الذكر، فإن خسارة حزب بهاراتيا جاناتا، وتراجُع مقاعده في انتخابات "لوك سابها"، كان من ضمن التحولات الكبرى التي أفرزتها انتخابات 2024، وهو ما يُمكِن تفسيره في ضوء عدة أسباب، أبرزها ما يلي:

1- تفاقُم التحديات الاقتصادية والمعيشية: كانت المشكلات الاقتصادية والظروف المعيشية الصعبة من بين أكبر الأسباب التي أدت إلى تراجُع نفوذ بهاراتيا جاناتا، فعلى الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي للهند، فإن البطالة وصلت لمستويات غير مسبوقة؛ إذ بلغت 8.2% في بداية عام 2024، مقارنة بنحو 6% خلال فترة جائحة "كورونا"[17]. وأسهم ارتفاع أسعار السلع الأساسية في ردة فِعْل سلبية من المواطنين ضد الحزب الحاكم، خاصة في ولايات مثل: بيهار وأوتار براديش[18] (أكبر ولايات الهند اكتظاظاً بالسكان)، والتي تُعد معقلًا رئيسياً

للحزب الحاكم وسبباً في سيطرته على المشهد الانتخابي منذ عام 2014؛ ففي أوتار براديش مثلاً، حصل الحزب على 33 مقعداً من أصل 80 في الولاية، ما يُعد هزيمة ساحقة، مقارنةً بالاستحقاقات الماضية، والتي حصل فيها على71 و62 مقعداً في انتخابات 2014 و2019 على التوالي.

وكانت خسارة الحزب الحاكم للمقعد الانتخابي في "فايز أباد" وهي الدائرة الانتخابية التي تضم معبد رام، الذي بدأ مودي حملته الانتخابية ضمنياً مع افتتاحه في شهر يناير الماضي، دليلاً آخر على غلبة الاعتبارات الاقتصادية بالنسبة للجمهور مقارنة بالخطاب القومي والأيديولوجي الذي تبناه الحزب الحاكم. وفي هذا الإطار، أشارت التحليلات إلى أن الظروف الاقتصادية والقضايا المعيشية حازت على اهتمام الناخبين في المناطق الريفية على وجه خاص؛ ما أدى إلى خسارة الحزب الحاكم للكثير من المقاعد[19].

2- تأثيرات قانون التجنيد (أجنيباث AGNIPATH): ترك قانون التجنيد الجديد، المعروف بمُسمَّى خطة "أجنيباث"، والذي وافقت عليه الحكومة الهندية في يونيو 2022، واعتبرته المعارضة بمثابة انقلاب على ثوابت ترسَّخت في نظم التجنيد الهندية، تأثيرات سلبية في شعبية حزب بهاراتيا جاناتا، وربما انعكس أيضاً على تصويت بعض الناخبين الشباب في بعض الولايات، في ظل ارتفاع معدل البطالة بين الشباب إلى نسبة 45%[20].

ويسمح القانون الجديد بتجنيد ما بين 45 ألفاً إلى 50 ألفاً سنوياً من الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم ما بين 17 سنة ونصف حتى 21 سنة، على أن تكون مدة خدمتهم العسكرية 4 سنوات فقط؛ لنسبة تصل إلى 75% من إجمالي عدد المجندين، والسماح للنسبة المتبقية وهي 25% بالاستمرار في الخدمة لمدة 15 عاماً أخرى؛ وهو ما ألغى القانون السابق الذي كان يسمح لكافة الأفراد المجندين، طواعيةً، بإكمال الخدمة العسكرية لمدة 17 عاماً[21]؛ إذ يُعد التجنيد في الهند أشبه بالوظيفة الحكومية التي يرغب فيها الشباب للهروب من أزمة البطالة وعدم توفر فرص العمل المناسبة؛ وهو ما انتهى واقعياً لنسبة 75% من المجندين بعد إقرار القانون الجديد.

3- رواج سردية المعارضة لدى الناخبين: نجحت المعارضة في الاقتراب من المواطن والتعبير عن احتياجاته أكثر بكثير من الحزب الحاكم؛ إذ تبنت المعارضة خطاباً يركز على معالجة قضايا البطالة والسياسات الزراعية والحاجة لتطوير البنية التحتية، بجانب قضية التفاوت في الأوضاع الاقتصادية بين الحضر والريف. كما عملت المعارضة على إثارة المشاعر المناهضة لشغل المناصب، وكانت إحدى رواياتها الرئيسية؛ هي أنه إذا فاز حزب بهاراتيا جاناتا بـ400 مقعد، فمن المُحتَمَل أن يقوم الحزب الحاكم بتغيير الدستور لإلغاء التحفظات في المعاهد التعليمية والوظائف الحكومية على أفراد الطبقات الدنيا؛ وهو ما فاقم مخاوف واستياء الناخبين[22].

4- الثقة المفرطة لأنصار الحزب الحاكم: تُعد العوامل الذاتية من أهم عوامل تراجُع حزب بهاراتيا جاناتا في انتخابات 2024؛ إذ لُوحِظَ انخفاض أعداد المشاركين في عملية التصويت من قِبَل أنصار وقواعد الحزب، مقارنةً بالانتخابات البرلمانية السابقة؛ وهو ما يرجع بصورة رئيسية إلى أن السنوات العشر التي قضاها مودي في الحكم وتأكيد الحزب الحاكم بأنه سيفوز بانتخابات "لوك سابها" بسهولة، وكانت من ضمن العوامل التي أفضت لخسارة الحزب عدداً كبيراً من المقاعد؛ إذ اعتقد العديد من مؤيدي الحزب أن نتيجة الانتخابات محسومة سلفاً؛ الأمر الذي انعكس على ضعف عملية الحشد؛ ومن ثم ضعف مشاركتهم.

وعلى النقيض، كانت المعارضة مدفوعة تماماً لضمان خروج جميع الناخبين الذين سيصوتون لها؛ إذ اعتبرت تلك الأصوات أن الانتخابات مُناسَبَة جيدة للتعبير عن رفضهم سياسات حزب بهاراتيا جاناتا والتعبير عن معارضتهم لها[23].

رابعاً: الانعكاسات والتأثيرات السياسية المُحتمَلة

في أعقاب تشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة، سوف يتعين على رئيس الوزراء الهندي مودي أن يواجه عدداً من التحديات خلال ولايته الثالثة، وما يزيد من تعقيد وتشابك المشهد، أن مودي خلال فترة عمله كرئيس للوزراء لمدة 10 أعوام، وكرئيس وزراء ولاية غوجارات لمدة عقد كامل، لم يضطر لتشكيل حكومة ائتلافية مطلقاً؛ ما يعني ضرورة رصد ومتابعة كيفية تعامله المستقبلي مع هذا المتغير وكيفية استجابته لمطالب شركائه في الحكومة الائتلافية[24].

كما أن الحزبين الرئيسين اللذين ساعدا مودي على الوصول إلى السلطة، يقودهما زعيمان معروف عنهما سرعة تغيير تحالفاتهما، فعلى سبيل المثال، انفصل تشاندرابابو نايدو، رئيس حزب تيلجو ديسام، سابقاً عن التحالف الحاكم في ظل خلافات مع حزب بهاراتيا جاناتا في عام 2018، بل وقدَّم حينذاك اقتراحاً بسحب الثقة من حكومة مودي، قبل أن يعود مجدداً للتحالف قبل انتخابات 2024 مباشرة. من ناحية أخرى، يشتهر الزعيم الآخر نيتيش كومار، رئيس حزب جاناتا دال المتحد، بسياساته المتقلبة؛ إذ يقوم بتبديل تحالفاته لضمان مكاسبه الخاصة[25]؛ ونتيجة لهذه التركيبة، يواجه مودي تحدياً ملحوظاً، يتمثل في ضمان استمرار التحالف، ورغم أن الحزبين الشريكين لديهما عدد قليل من المقاعد في الحكومة لإحداث فرق؛ فإنهما قد ينشقان ويُسقِطَان الحكومة إذا رغبا في ذلك.

من ناحية أخرى، يُمكِن أن تؤدي الحكومة الائتلافية إلى تباطؤ وتيرة الإصلاحات السياسية، فخلال الفترة من 2014 إلى 2024، تمكنت حكومة حزب بهاراتيا جاناتا من الوصول إلى السلطة من خلال بعض الإصلاحات المثيرة للجدل، ومنها: إعادة تنظيم وضعية جامو وكشمير ذات الأغلبية المسلمة من ولاية إلى منطقتين تخضعان للإدارة الاتحادية، بجانب عدد من السياسات المالية. وفي ظل الائتلاف الجديد، قد تكون هناك بعض الضغوط لضمان عدم تنفيذ مثل هذه الإصلاحات.

وفيما يتعلق بتركيبة "لوك سابها" الحالية، تمتلك كتلة المعارضة أكبر عدد من المقاعد منذ انتخابات 2014، وهو 234 مقعداً؛ وهو ما يمكنها من القيام بدور أكبر من ذي قبل في التشكيك بسياسات الحكومة الائتلافية وعرقلة بعض الإصلاحات ومشروعات القوانين التي قد يُقدِم عليها رئيس وزراء الهند[26].

جدول (2): تعريف موجز بحزبي جاناتا دال المتحد وتيلجو ديسام

الحزب	التمركز الجغرافي	زعيم الحزب	مقاعد الحزب
جاناتا دال المتحد (حزب إقليمي تأسس في عام 2003)، وهو حزب علماني ويسعى لتحقيق العدالة الإجتماعية	**ولاية بيهار**	**نتيش كومار** رئيس ولاية بيهار حالياً	**-انتخابات 2024 (12 مقعداً)** **-انتخابات 2019 (16 مقعداً)**
تيلجو ديسام (حزب إقليمي تأسس في عام 1982)، حزب علماني ويؤمن باللبرالية الاقتصادية.	**ولاية أنديرا براديش**	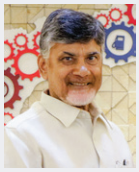 **تشاندرابابو نايدو** رئيس انديرا براديش (2019 - 2014)	**-انتخابات 2024 (16 مقعداً)** **-انتخابات 2019 (3 مقاعد)**

المصدر: بيانات مجمعة من إعداد الباحث

ومن المُرجَّح في ظل تركيبة "لوك سابها" والحكومة الائتلافية أن يتم تعطيل بعض الوعود السياسية الرئيسية لحكومة مودي، والتي كانت مُوجَّهة ضد المسلمين كما هو الحال بالنسبة للقانون المدني الموحد، خاصة وأن الشركاء الرئيسيين في الحكومة الائتلافية يتمتعان بقاعدة انتخابية قوية من المسلمين؛ ما يُمكِن أن يدفع مودي إلى توخي الحذر بشأن هذه الإصلاحات[27].

أخيراً، لم يَكُن من المُتوقَّع قَبْل الانتخابات أن يخسر حزب بهاراتيا جاناتا هذا العدد من مقاعد "لوك سابها"، وأن يُجبَر على تشكيل حكومة ائتلافية، فقد كان واثقاً في تحقيق فوز غير مسبوق في تاريخ الانتخابات الهندية[28]؛ ومع ذلك فهذه ظاهرة ليست جديدة في السياسة الهندية؛ بل هي الأصل وليست الاستثناء؛ وهو أمر قد حدث بشكل مشابه مع

حـزب المؤتمـر الوطنـي في الثمانينيـات رغـم أنـه كان يحكـم تقليديـاً منـذ الاسـتقلال[29]؛ وهـو مـا يشـير إلى صعوبـة التنبـؤ بأنمـاط واتجاهـات التصويـت في الهنـد، سـواءً عـلى المسـتوى الوطنـي، أم عـلى مسـتوى الولايـات.

الهوامش

1- India elections 2024: When were they, who could vote and why do they matter? **BBC**, April 24, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/m6s9n968

2- How India's exit polls got the 2024 Lok Sabha election horribly wrong', **Frontline**, June 7, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/y5ve6xuk

3- Ramandeep Kaur, Scams in India under Congress Rule, **Maps of India**, May 22 , 2014, Accessible at https://tinyurl.com/mu7su9u7

4- Richa Taneja, A Recap Of 2014 Election Results When BJP-Led NDA Formed Government, **NDTV**, May 16, 2019, Accessible at https://tinyurl.com/37buhs6t

5- Shashi Bhushan, BJP targets 400 Lok Sabha seats in 2024, **Deccan Chronicle**, February, 5, 2023, Accessible at https://tinyurl.com/2pm2ypzx

6- Matthew Bloch and Others, 2024 India General Election: Live Results, **The New York Times**, June 6, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/mterfmrm

7- Ashok Sharma, India's main opposition party accuses the government of freezing its bank accounts ahead of election', **The Associated Press**, March 21, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/ue7b4ad9

8- Arvind Kejriwal returns to jail after India vote ends', **Reuters**, June 2, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/2sckn8xe

9- 'Nobody can change data...false narratives': EC releases absolute number of voters for all completed phases, **Business Today**, May 25, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/ycyz8xmc

10- Has the 'Godi Media' Made itself Irrelevant in the Eyes of the People?', **The Wire**, June 2, 2024, Accessible athttps://tinyurl.com/2y3nkz44

11- How India's exit polls got the 2024 Lok Sabha election horribly wrong, **Frontline**, June 7, 2024, Accessible athttps://tinyurl.com/y5ve6xuk

12- Lok Sabha elections 2024: How the BJP is using influencers to woo voters, **First post**, April 12, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/4xzcyba4

13- Gilles Verniers, Why India's Incumbent Candidates Struggle to Win Elections, **Carnegie Endowment**, May 17, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/57a89mkd

14- Srinivasan Ramani, Election results 2024: The similarities between two very different States, **The Hindu**, June 5, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/3my4fjb8

15- Anand Mishra, Caste returns to centre stage in the 2024 Lok Sabha election, **Frontline**, June 11, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/4ufbkper

16- T.K. Rajalakshmi, How women voted, **Frontline**, June 10, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/3e95zxdc

17- Unemployment rate in India (2008 to 2024): Current rate, historical trends and more', **Forbes India**, February 19, 2024, , Accessible at https://tinyurl.com/e6rzmxzy

18- BJP's failure in Uttar Pradesh: A khatakhat analysis of what went wrong for Modi & Yogi', **The Economic Times**, June 6, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/yc3244yc

19- Peter S. Goodman, India's Modi, Humbled by Voters, Faces Potent Economic Struggles', **The New York Times**, June 7, 2024, , Accessible at https://tinyurl.com/3uf796ak

20- Amrita Nayak Dutta, Explained: What is the Agnipath scheme and the opposition to it?', **The Indian Express**, June 10, 2024, , Accessible at https://tinyurl.com/rm7wwn2r

21- Muskan Sharma, Agnipath Scheme, Check Salary, Allowances and Other Details, **PW Live**, May 6, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/38kvwchj

22- BJP MP Says Party's 400+ Seat Goal for 2024 Is So it Can Change Constitution', **The Wire**, March 11, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/3dhkp3km

23- Prabhash K Dutta, 5 reasons why BJP failed to win a majority in 2024 Lok Sabha polls, First post , June 4, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/4hjfdrux

24- Neerja Chowdhury, As PM Modi's third term gets underway, the big question: Can he turn a coalition to his advantage?', **The Indian Express**, June 11, 2024 , Accessible at https://tinyurl.com/y4vyfw2v

25- J.P. Yadav , Nitish Kumar, Chandrababu Naidu pledge continued support for Narendra Modi, but here's the catch, **The Telegraph online**, June 8, 2024, , Accessible at https://tinyurl.com/85a3kkp6

26- Why INDI Alliance has chosen to sit in the Opposition benches in Parliament', **First post**, June 6, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/4mnpku78

27- Lok Sabha Results: Coalition govt is back. Will policy paralysis too strike again?', **The Economic Times**, June 6, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/bder6wt7

28- Gareth Price, How the 2004 Lok Sabha election was lost', **Chatham House Briefing Note**, July 2004, , Accessible at https://tinyurl.com/2hbt5bsp

29- Sanjeev Chopra, Emergency is legacy. How Lok Sabha polls from 1977-1989 changed India's political landscape', **The Print**, March 7, 2024, Accessible at https://tinyurl.com/3vt6b3xz

ما بعد جوكوي:
المسارات الداخلية والخارجية المُحتمَلَة في إندونيسيا بعد انتخابات 2024

د. إبراهيم فوزي
مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

أعلنت مفوضية الانتخابات في إندونيسيا، يوم 20 مارس 2024، نتائج انتخابات الرئيس ونائبه، و580 نائباً في مجلس نواب الشعب، و20 ألف عضو في المجالس التمثيلية بالأقاليم التي يبلغ عددها 38 إقليماً، والمحافظات التي تتكون من 514 محافظة، والبلديات التي تصل إلى 7277 بلدية، وذلك حسب نصيب كل مستوى محلي من النواب المثلين له؛ وذلك بعد أن توجَّه الناخبون، يوم 14 فبراير، إلى مراكز الاقتراع، في يوم انتخابي هو الأطول في العالم؛ إذ اختار نحو 164 مليون نسمة، ممثليهم في كافة هذه الانتخابات؛ بنسبة مشاركة بلغت حوالي 80% ممن يحق لهم التصويت، والمُقدَّر عددهم بـ205 ملايين نسمة.

ولا شك في أن الانتخابات الإندونيسية تحتل أهمية بارزة بسبب المكانة الاستراتيجية لإندونيسيا، التي تقع ضِمنْ قارتي آسيا وأوقيانوسيا، وتُعد رابع أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم بَعد الصين والهند والولايات المتحدة. وتشير توقعات البنك الدولي إلى أن اقتصادها سيصبح سادس أكبر اقتصاد في غضون سنوات قليلة[1]. كما أنها تُزوِّد دول العالم بما يزيد عن 50% من احتياجاتها من النيكل، وتتحكم في مرور حوالي 45% من إجمالي التجارة العالمية، و30% من النفط الخام عَبْر مضيق ملقا الذي يُعد ثاني أكبر الممرات المائية بعد مضيق هرمز[2].

وبإيجاز شديد، فقد انتقلت إندونيسيا منذ تأسيسها كدولة مركزية اتحادية في عام 1945 من مرحلة طغى عليها نموذج "الديمقراطية المُوجَّهة" خلال فترة الرئيس الأول أحمد سوكارنو (1945 – 1967) إلى مرحلة ديكتاتورية في ظل رئاسة أحمد سوهارتو (1967 – 1998)، إلى مرحلة التحول الديمقراطي بعد الإطاحة بنظام سوهارتو عقب ثورة شعبية، وهي المرحلة التي بدأت بتولي نائبه محمد يوسف حبيبي، إدارة البلاد لمرحلة انتقالية لمدة عام، ثم انتخاب مجلس النواب عبدالرحمن واحد، رئيساً للجمهورية في عام 1999، ثم إقالته في عام 2001، وتولي نائبته ميجاواتي سوكارنو بوتري، الابنة الكبرى للرئيس المؤسس سوكارنو حتى إجراء انتخابات 2004، والتي فاز فيها ابن المؤسسة العسكرية سوسيلو بامبانغ يوديونو، وأُعِيدَ انتخابه في انتخابات 2009؛ ليخلفه الرئيس المدني، جوكو ويدودو، لولايتين متتاليتين أيضاً بعد فوزه في انتخابات 2014 و2019 على التوالي، والذي حققت إندونيسيا في عهده طفرة اقتصادية خلقت له شعبية كبيرة، كما أنه استطاع إدارة فترتي رئاسته وفق توازنات داخلية دقيقة تدمج ما بين التحالفات الحزبية والعلاقات المدنية العسكرية والتوازنات الخاصة بالنفوذ السياسي المعروف تقليدياً لدى بعض العائلات الإندونيسية.

وفقاً لذلك، تُعد هذه الانتخابات هي الخامسة التي يتم فيها اختيار الرئيس ونائبه بشكل مباشر من الشعب، وسادس انتخابات لمجلس نواب الشعب "الغرفة الأدنى في البرلمان" منذ بداية عهد الإصلاح بَعد الإطاحة بالرئيس سوهارتو في عام 1998. ومع أن نتائج الانتخابات في مُجملها لم تُمثِّل مفاجأة للمراقبين، إلا أن الظروف المحيطة بها والصفقات السياسية التي صاحبتها والشعبية الهائلة التي يتمتع بها الرئيس جوكو ويدودو وفوز وزير الدفاع برابوو سوبيانتو بمنصب الرئاسة؛ تشير في مجملها إلى مجموعة من الدلالات الجديدة من جانب وإلى عدد من الظواهر السياسية التي تكرسَّت بمرور الوقت من جانب آخر.

أولاً: نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية

وفقاً لدستور 1945 وتعديلاته المختلفة خصوصاً منذ بداية عهد الإصلاح في عام 1999، فإن إندونيسيا جمهورية ديمقراطية رئاسية؛ إذ تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية، ويعاونه نائب الرئيس في القيام بالمهام المنوطة به. وتَشترِط المادة السادسة من الدستور أن يتقدم كل مرشح رئاسي في الانتخابات ومعه نائب له في قائمة واحدة[3]، ويتم انتخابهما بشكل مباشر من الشعب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وذلك بَعْد أن تقوم الأحزاب السياسية أو ائتلافات الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات باقتراح القوائم بأسماء المرشحين لمنصب الرئيس ونائبه قبل موعد الانتخابات وفق شروط الترشح. وللرئيس أدوار وصلاحيات مركزية في صُنع السياسات الداخلية والخارجية، فهو رأس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة والمسؤول عن الإدارات المحلية، وهو أيضاً رئيس مجلس الوزراء، إذ يُعيِّن الوزراء الذين يكونون في الأغلب من الأحزاب المتحالفة مع الرئيس وحزبه بحسب

توزيع مقاعدهم في مجلس نواب الشعب، ومع ذلك لا يُشترَط قانونياً أن يكون الوزير عضواً في البرلمان[4].

أما السلطة التشريعية، فتسمى "الجمعية الاستشارية الشعبية"، وتتكون من مجلسين، أولهما مجلس نواب الشعب، ويتكون حالياً من 580 عضواً، يمثلون المقاطعات المختلفة وفق تعداد سكانها، ويُنتخَبون مباشرةً من الشعب في دوائر متعددة المقاعد، ومدة العضوية 5 سنوات. وثانيهما مجلس نواب الأقاليم، ويتألف من 132 عضواً، يُنتخَبون مباشرةً من سكان الأقاليم بنظام التمثيل النسبي، من خلال أربعة مقاعد عن كل مقاطعة أو إقليم، ومدة عضويتهم 5 سنوات.

ولقد حرص النظام الانتخابي الإندونيسي على أن يضع شروطاً صارمة للمترشحين لمنصب الرئيس ونائبه من جانب الأحزاب السياسية والائتلافات الحزبية؛ إذ لا يستطيع أي حزب منفرد ترشيح الرئيس ونائبه ما لم يكن يمتلك 20% من مقاعد آخر مجلس لنواب الشعب (115 مقعداً في مجلس 2019) أو ما لا يقل عن 25% من الأصوات الوطنية في هذا المجلس، أو أن يقوم ائتلاف مُكوَّن من عدد من الأحزاب لديه نفس هذا العدد بترشيح الرئيس ونائبه، حتى من المستقلين.

بناءً على ذلك، فإن قائمة المرشحين النهائية غالباً ما تكون صغيرة بحيث تجري الانتخابات الرئاسية بين قائمتين أو ثلاث قوائم؛ نظراً لأهمية المنصب ولدور الرئيس السياسي؛ ولهذا فقد تنافس في انتخابات فبراير 2024 ثلاثة مرشحون رئاسيون ونوابهم، والذين يمثلون خلفيات ثقافية متنوعة، وينتمون جميعاً إلى النخبة السياسية الإندونيسية؛ فمنهم من يتولى رئاسة أحد الأحزاب السياسية الفاعلة، ومنهم من سبق له أن تولى حقائب وزارية حالية أو سابقة، ومنهم من عمل، أو لا يزال، حاكماً لإحدى المقاطعات.

جدول (1): نتائج الانتخابات الرئاسية الإندونيسية 2024

المُرشح الرئاسي – نائبه	الانتماء الحزبي	نسبة التصويت
برابوو سوبيانتو - جبران راكابومينغ راكا	حزب حركة إندونيسيا العظمى (جريندرا)	%58.59
أنيس باسويدان – مهيمن إسكندر	مستقل، ومدعوم من حزب الصحوة الوطني (الإسلامي)	%24.95
جانجار برانوو – محفوظ دي	حزب النضال الديمقراطي الإندونيسي	%16.47

Source: Results of the presidential election in Indonesia, Statista, March 20, 2024. https://www.statista.com/statistics/1450946/indonesia-2024-presidential-election-result/

وقد تمكن وزير الدفاع الحالي ورئيس حزب حركة إندونيسيا العظمى (جريندرا)، برابوو سوبيانتو، ونائبه جبران راكابومينغ راكا، عمدة مدينة سوراكارتا في محافظة جاوة الوسطى والابن الأكبر للرئيس جوكو ويدودو، من تحقيق الفوز في هذه الانتخابات بالحصول على أصوات حوالي 96.2 مليون ناخب من أصل 164 مليوناً؛ أي بنسبة 58.59% ممن أدلوا بأصواتهم في الانتخابات.

وجاء في المركز الثاني أنيس باسويدان، حاكم جاكرتا السابق (2017 – 2022) ووزير الثقافة والتعليم الأسبق (2014 – 2016)، ونائبه مهيمن إسكندر، رئيس حزب "الصحوة الوطني" الإسلامي، بحصولهما على حوالي 40.9 مليون صوت بنسبة 24.95% من أصوات الناخبين. وجاء في المرتبة الأخيرة جانجار برانوو، الحاكم السابق لمحافظة جاوة الوسطى ومرشح حزب النضال الديمقراطي الإندونيسي، ونائبه محفوظ دي، الوزير المنسق السابق للشؤون السياسية والقانونية والأمنية (أكتوبر 2019 - فبراير 2024)؛ إذ حصلا على نحو 27 مليون صوت بنسبة 16.47% من إجمالي الأصوات، ليفقد الحزب بذلك مقعد الرئاسة الذي شغله بعد فوزه في استحقاقين سابقين هما 2014 و2019، حينما كان الرئيس ويدودو هو مرشح الحزب.

جدول (2): نتائج انتخابات مجلس نواب الشعب الإندونيسي 2024

الحزب	عدد المقاعد	حجم التغيير مقارنة ببرلمان 2019
حزب النضال الديمقراطي الإندونيسي	110	18-
حزب جولكار "حزب الجماعات الوظيفية"	102	17+
حزب حركة إندونيسيا العظمى "جريندرا"	86	8+
الحزب الديمقراطي الإندونيسي "ناسديم"	69	10+
حزب الصحوة الوطني	68	10+
حزب العدالة والرفاهية	53	3+
حزب الأمانة الوطني	48	4+
الحزب الديمقراطي الوطني	44	10-
حزب التنمية المتحد	....	19-
إجمالي عدد المقاعد	**580 مقعداً**	

Source: Results of the national legislative election in Indonesia, Statista, March 20, 2024. https://www.statista.com/statistics/1450989/indonesia-national-legislative-election-result-2024/

أمـا عـلى صعيـد الانتخابـات التشريعيـة، فقـد حـرص النظـام الانتخابـي أيضـاً عـلى أن يكـون التمثيـل للأحـزاب التـي يمكنهـا تجـاوز العتبـة البرلمانيـة، وهـي الحصـول عـلى نسـبة 4% مـن أصـوات الناخبـين، في ظـل كثـرة عـدد الأحـزاب الإندونيسـية، والتـي تقـترب مـن 100 حـزب، هـذا إلى جانـب اشـتراط تخصيـص 30% مـن القائمـة الحزبيـة للمرشـحات الإنـاث، ورفـع عـدد مقاعـد المجلـس مـن 575 مقعـداً إلى 580. ولهـذا يُلاحـظ تمكُّـن ثمانيـة أحـزاب فقـط مـن دخـول مجلـس نـواب الشـعب في انتخابـات 2024 جميعهـا ممثلـة في مجلـس 2019، مـع خـروج واحـد مـن الأحـزاب مـن المجلـس هـو حـزب التنميـة المتحـد "الإسـلامي" الـذي لـم يتجـاوز العتبـة الانتخابيـة في الانتخابـات الأخـيرة.

ثانياً: الدلالات الرئيسية لنتائج الانتخابات

في ضـوء هـذه النتائـج الانتخابيـة، يُمكِـن الوقـوف عـلى أبـرز الأسـباب والـدلالات الرئيسـية فيمـا يتعلـق بالمشـهد السـياسي الإندونيـسي العـام، في النقـاط التاليـة:

1 – يلفـت النظـر في محصلـة نتائـج الانتخابـات الرئاسـية وانتخابـات مجلـس نـواب الشـعب الأخـيرة، انكسـار قاعـدة ثبتـت في آخـر ثلاثـة اسـتحقاقات انتخابيـة (2009، و2014، و2019)، يطلقـون عليهـا في إندونيسـيا "تأثـير ذيـل المعطـف" (Coat Tail Effect)، والتـي تشـير إلى أن فـوز أحـد الأحـزاب بانتخابـات الرئاسـة سـوف يضمـن لـه بالـضرورة حَصْـد أكـبر عـدد مـن مقاعـد مجلـس نـواب الشـعب[5]؛ فعـلى عكـس هـذه الاسـتحقاقات التـي حصل فيهـا الحـزب الفائـز بمنصب الرئيـس عـلى أكـبر عـدد مـن مقاعـد مجلـس نـواب الشـعب، فـإن الرئيـس المُنتخَب هـذه المـرة يأتي مـن الحـزب الحاصـل عـلى المرتبـة الثالثـة في انتخابـات المجلـس، وهـو حـزب "جرينـدرا"، الـذي حـل ثالثـاً بعـدد مقاعـد بلـغ 86 مقعـداً، فيمـا احتفـظ حـزب النضـال الديمقراطـي الإندونيـسي بالمرتبـة الأولى بحصولـه عـلى 110 مقاعـد، وحـل حـزب جولـكار ثانيـاً بحصولـه عـلى 102 مقعـد؛ وهـو مـا حـدث سـابقاً في انتخابـات عـام 2004 حينمـا جـاء الرئيـس سوسـيلو بامبانـغ يوديونـو، مـن الحـزب الديمقراطـي الإندونيـسي "ناسـديم"، بينمـا كان يحتـل حـزب "جولـكار" المرتبـة الأولى في انتخابـات مجلـس نـواب الشـعب.

2 – يعـود نجـاح سـوبيانتو في انتخابـات الرئاسـة بشـكل رئيـسي إلى تشـكيل تحالفـات جديـدة بـين مـن كانـوا يُعتـبرون "خصـوم الأمـس"، ففـي قراءتـه وأفـكاره لطبيعـة السياسـة في إندونيسـيا، وبحكـم خبرتـه السياسـية، وشـعبيته الجارفـة، وإدراكـه للتوازنـات الداخليـة المتمثلـة في الدمـج بـين المدنـي والعسـكري وبـين الحزبـي والعائـلي وبـين المركـز والأقاليـم؛ تحالـف الرئيـس ويـدودو مـع سـوبيانتو في انتخابـات الرئاسـة الحاليـة بعـد أن خـسر الأخـير أمـام الأول في انتخابـات 2014 و2019، وتخـلى ويـدودو عـن حزبـه الـذي ترشَّـح تحـت مظلتـه مرتـين. وكان ويـدودو قـد عـيَّن سـوبيانتو وزيـراً للدفـاع منـذ عـام 2019؛ وهـو مـا أدى إلى تلاقـي وجهـة نظرهمـا بشـأن القضايـا

الكبرى في إندونيسيا، كما ترشح مع سوبيانتو نجل الرئيس ويدودو، جبران راكا، في منصب نائب الرئيس، في اتفاق مُسبق بينهما بعد أن عُدِّل القانون الانتخابي للسماح للشاب بالترشح لذلك المنصب[6].

من جانب آخر، تمكنت حملة سوبيانتو الانتخابية من إعادة صياغة صورته الذهنية لدى المواطنين (Rebranding the self-image)، مستفيداً في ذلك من تحالفه مع ويدودو ومن خبرة خوضه آخر استحقاقين رئاسيين، كي يبدو أكثر قرباً من المواطنين ومألوفاً للأسر الإندونيسية؛ إذ استخدمت الحملة كلمات مثل: الجد المحبوب، والشخص البدين اللطيف ((Gemoy، والراقص البارع (Joget) كتعبيرات لوصف سوبيانتو، ونشرت الحملة العديد من الصور التي توضح تعامله الراقي مع المحيطين به خاصةً من النساء واهتمامه بالحيوانات الأليفة[7]، ووظفت الحملة مواقع التواصل الاجتماعي وأساليب الدعاية الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي لاجتذاب أصوات الشباب لصالح سوبيانتو ونائبه الشاب[8]، وأغرقت الحملة تطبيق "تيك توك" الأكثر شهرة بين الشباب الإندونيسي بالفيديوهات وبمقتطفات من خطابات سوبيانتو الحماسية[9]. ونتيجة لذلك، يوضح التحليل الديمغرافي للنتائج النهائية أنه من بين الشباب في الفئة العمرية (17 – 25 سنة)، استحوذ سوبيانتو ونائبه على نسبة 65.9% من أصوات المشاركين في الانتخابات، وأنه من بين الشباب البالغين (26 – 33 سنة)، تمكن الاثنان من حَصْد نسبة 59.6% من الأصوات[10].

3 – كما هو معتاد منذ أول انتخابات تجري في عهد الإصلاح في عام 1999؛ فإن الحزب الذي يأتي في المرتبة الأولى لا يحظى غالباً بأكثر من ربع عدد المقاعد؛ ومن ثم يُمكِن القول إنه قد تم تصميم النظام الانتخابي وتعديله بمرور الوقت ليخلق ظاهرة تكوين التحالفات الحزبية من أجل تشكيل ائتلاف حكومي يساعد رئيس الجمهورية ونائبه على أداء المهام المنوطة بهما وعدم تعطيل المشروعات الحكومية؛ وهو ما يشار إليه بتقاسم السلطة، والذي يبالغ البعض، رغم إيجابياته، بأنه يعكس نوعاً من الزبائنية والنفعية السياسية.

4 – تشير نتائج انتخابات مجلس نواب الشعب إلى نجاح ثمانية أحزاب فقط في دخول البرلمان، فيما لم تتمكن عشرة أحزاب أخرى من ذلك بالرغم من حصولها على مئات الآلاف، وربما الملايين، من أصوات الناخبين. ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة العتبة الانتخابية التي يُشترَط حصول الحزب عليها حتى يُسمَح له بالحصول على مقاعد في البرلمان المركزي منذ عام 2019 إلى 4% من إجمالي أصوات الناخبين، بعدما كانت هذه النسبة تبلغ 3.5% في عام 2014، و2.5% في عام 2009.[11]؛ ولذلك فإن إحدى الظواهر المرتبطة بانتخابات مجلس نواب الشعب منذ عام 1999 تتمثل في انخفاض عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان من 21 حزباً في انتخابات 1999 إلى 16 حزباً في انتخابات 2004، ثم إلى 10 أحزاب في انتخابات 2009، ثم 9 أحزاب في انتخابات 2014 و2019، وأخيراً 8 أحزاب في انتخابات 2024.

جدول (3): نتائج انتخابات مجلس نواب الشعب الإندونيسي (2009 و2014 و2019)

الحزب/ الانتخابات	2009	2014	2019
حزب النضال الديمقراطي الإندونيسي	94	109	128
حزب الجماعات الوظيفية (جولكار)	106	91	85
حزب حركة إندونيسيا العظمى (جريندرا)	26	73	78
الحزب الديمقراطي الإندونيسي "ناسديم"	148	61	59
حزب الأمانة الوطني	46	49	44
حزب الصحوة الوطني	28	47	58
حزب العدالة والرفاهية	57	40	50
حزب التنمية المتحد	38	39	19
الحزب الديمقراطي الوطني	.....	35	54
حزب ضمير الشعب	17	16	.....
إجمالي عدد المقاعد	**560**	**560**	**575**

Source: Indonesian Election Commission.

5 – لا يمنع عدم تمثيل العديد من الأحزاب السياسية في البرلمان الإندونيسي من القول إن كافة الاتجاهات الأيديولوجية والقوى والتيارات السياسية الرئيسية تُعد ممثلة في البرلمان؛ وهو ما يعكس حقيقة التوازن الدقيق في إدارة السياسة والحكم من جانب، وتقارُب الأفكار الكبرى بين غالبية الأحزاب من جانب آخر؛ لدرجة أن كافة الأحزاب في الوقت الحالي، بما فيها أغلب الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، تؤمن بمبادئ "البانكاسيلا"12 من جانب آخر، وضرورة تشكيل حكومات تتكون من العديد من الأحزاب والقوى المتحالفة مع الرئيس من جانب ثالث.

وتتضح هذه الحقيقة في أن الأحزاب الممثلة في البرلمان منها العلماني اليساري، وهو حزب النضال الديمقراطي؛ ومنها العلماني الليبرالي، وهو الحزب الوطني الديمقراطي؛ ومنها من يمثل الجماعات الوظيفية والبيروقراطية، وهو حزب جولكار؛ ومنها من يُمثِّل العسكريين السابقين بالأساس، وهما الحزب الديمقراطي الإندونيسي "ناسديم"، الذي كان ينتمي إليه الرئيس السابق سوسيلو بامبانغ يوديونو، وحزب جريندرا، الذي أسَّسه سوبيانتو في عام 2008؛ ومنها الأحزاب الإسلامية الممثلة حالياً داخل مجلس نواب الشعب في حزب الصحوة الوطني، وحزب العدالة والرفاهية، وحزب الأمانة الوطني.

6 – تشير نتائج انتخابات 2024 إلى استمرار ظاهرة تكرست في السياسة الإندونيسية منذ انتخابات 1955، وهي تفوق الأحزاب الوطنية والقومية واليسارية والعلمانية على الأحزاب الإسلامية؛ وهو ما ظهر أيضاً بعد عهد الإصلاح؛ فلم تستطع الأحزاب الإسلامية مجتمعةً في أية انتخابات منذ عام 1999 أن تستحوذ على عدد مقاعد أو نسبة تصويت شعبية أعلى من الأحزاب الأخرى. واستمراراً لنفس ظاهرة تقلُّص عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان، يُلاحَظ في هذا السياق انخفاض عدد الأحزاب الإسلامية الممثلة في البرلمان من 8 أحزاب إسلامية في برلمان 1999 إلى 5 أحزاب في انتخابات 2004 إلى 4 أحزاب في الانتخابات التالية، حتى بلغ عددها 3 أحزاب فقط عقب انتخابات 2024، إثر خروج حزب "التنمية المتحد" من البرلمان بعدما لم يتمكن من تجاوز العتبة الانتخابية للمرة الأولى منذ عام 1999؛ وهو ما فشلت فيه أيضاً أحزاب إسلامية أخرى مثل: حزب الأمة وحزب النجمة والهلال.

ويؤكد تلك الحقيقة حصول الأحزاب الإسلامية الثلاثة الممثلة في مجلس نواب الشعب في انتخابات 2024 (الصحوة الوطنية، والأمانة الوطني، والعدالة والرفاهية) على 169 مقعداً من 580 مقعداً، في مقابل حصول الأحزاب الأخرى على 411 مقعداً، بما يجعل نتائج الأحزاب الإسلامية في هذه الانتخابات هي الأكثر تراجعاً منذ انتخابات 1999. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى أن الأحزاب الأخرى تتبنى أيضاً أجندة ذات طابع إسلامي، وإلى عدم تأثر المواطن الإندونيسي بتأثير الخطاب الإسلامي نظراً لغلبة طابع التدين الفردي على "الإسلام السياسي"، هذا علاوة على قوة الأحزاب العلمانية وتلك التي تعبر عن العسكريين السابقين وعن الجماعات الوظيفية داخل إندونيسيا. ويأتي قبل ذلك استمرار الانقسام داخل الإسلاميين، حتى داخل المنظمة الجماهيرية الواحدة، وتحديداً بين منظمة نهضة العلماء ومنظمة المحمدية، وهما اللتان يخرج من مظلتهما غالبية الأحزاب الإسلامية. فعلى سبيل المثال، وخلال الانتخابات الأخيرة، أيد رئيس منظمة نهضة العلماء الحالي، يحيى ستاقوف، حزب جريندار، بينما دعم رئيسها السابق، سعيد عقيل، حزب الصحوة الوطني[13].

ثالثاً: المسارات المُحتمَلة داخلياً وخارجياً بعد الانتخابات

تثير نتائج انتخابات 2024 التكهنات بشأن مسارات السياسة الداخلية والخارجية لإندونيسيا، إذ يرى البعض أن سياسات سوبيانتو سوف تستمر تقريباً على نهج جوكو ويدودو، سياسياً واقتصادياً وخارجياً، وفق عاملين أساسيين، أولهما نجاح سياسات جوكو ويدودو وتعزيزها شعبيته حتى بعد نهاية ولايتيه الرئاسيتين، وثانيهما أن نائب الرئيس هو ابن الرئيس جوكو ويدودو. وفي المقابل، يرى آخرون أن سوبيانتو سوف يأخذ مساره الخاص، ولو بعد فترة قصيرة من توليه منصبه، ولكن من دون إخلال كبير بين سياساته الجديدة والسياسات السابقة. وثمة اتجاه ثالث، أقل شهرة، ويستند فقط إلى تاريخ قديم فقط، بحيث يُشكِّك في الطرحين السابقين؛ لدرجة أنه يَعتبِر سوبيانتو بمثابة تحدٍّ للديمقراطية في إندونيسيا، مسترجعاً صورة سلبية قديمة تتمثل في كونه جنرالاً سابقاً عمل مع نظام

سوهارتو، الذي مارَس العنف ضد المعارضين السياسيين وانتهك حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، وأنه تم تسريحه بعد ذلك من القوات المسلحة رغم أنه لم يتعرض للمحاكمة أو الإدانة القانونية قط، وسافر خارج البلاد لمدة عشر سنوات تقريباً، وفرضت عليه الولايات المتحدة عدة عقوبات ومنعته من دخول أراضيها لفترة بسبب ذلك[14].

1 – مسار السياسة الداخلية:

يُمكِن القول إن هناك محددين رئيسيين يحكمان مسار السياسات الداخلية الإندونيسية في السنوات الخمس المقبلة، أولهما محدد ثابت يتعلق بقدرة الرئيس على تأسيس واستمرار تحالف حزبي قوي داخل مجلس نواب الشعب طوال فترة رئاسته. وهنا بدا سوبيانتو حريصاً على توسيع هذا التحالف قدر الممكن، فبعد يومين من إعلان النتائج، وتحديداً في 24 إبريل 2024، أكد "أهمية وحدة الصف بين الأحزاب السياسية من أجل أن تبقى إندونيسيا مزدهرة ومتقدمة"15، بما يوضح رغبته في تدشين تحالف قوي يدعم سياساته ولا يعرقل برنامجه الانتخابي.

ومن المعروف في إندونيسيا أن كل مرشح ونائبه يحصلان دائماً على دعم أحزاب أخرى قبل إجراء الانتخابات، وأن الأحزاب يمكنها تغيير تحالفاتها داخل مجلس نواب الشعب في أي وقت؛ ولذلك يتصف النظام الإندونيسي دائماً بظاهرة تقاسُم السلطة؛ إذ يحرص الرئيس على اختيار مجلس الوزراء من كافة الأحزاب التي رضيت الائتلاف معه. وقد تمكن سوبيانتو، في هذا الصدد، من توسيع التحالف الحزبي الداعم لسياساته، بما يضمن له أغلبية في المجلس تصل إلى حوالي 72% من المقاعد؛ فإلى جانب تأييد أحزاب جولكار وجريندرا والحزب الديمقراطي الوطني وحزب الأمانة الوطني[16]، استطاع أن يتحالف مع حزب ناسديم عقب الانتخابات[17]، وأبدى حزب الصحوة الوطنية استعداده للتفاهم مع سوبيانتو والدخول في الائتلاف الحاكم.

ويعني ذلك أن سوبيانتو ضَمِنَ، قبل تسلمه المنصب رسمياً في شهر أكتوبر 2024، ائتلافاً واسعاً يتجاوز ثلثي مقاعد المجلس، على الرغم من عدم حصوله على تأييد حزب النضال الديمقراطي، الذي لم يتخذ موقفاً محدداً بشأن ذلك الأمر في الاجتماع السنوي لقيادات الحزب يوم 26 مايو الماضي[18]. ومع أن ميجاواتي سوكارنو بوتري تركت جميع الاحتمالات مفتوحة بشأن انضمام حزبها للتحالف الحاكم، وأرجأت القرار النهائي إلى المؤتمر الحزبي المُزمَع عقده في العام المقبل[19]، فمن الأرجح أن الحزب سوف يُمثِّل المعارضة في مجلس نواب الشعب خلال السنوات الخمس المقبلة، خاصة وأن زعيمته أشارت إلى ذلك المعنى بشكل ضمني في نقدها للتراجع الديمقراطي بالبلاد[20].

أما المحدد الثاني، فهو متغير يرتبط بمدى الاتفاق أو الاختلاف بين سياسات سوبيانتو المُحتمَلَة وسياسات الرئيس جوكو ويدودو؛ إذ يعتقد البعض أن المؤشرات الراهنة تشير

إلى استكمال درب جوكو ويدودو، نظراً لعدة عوامل أبرزها الدعم الهائل الذي قدمه إلى سوبيانتو قبل الانتخابات، علاوة على وجود ابنه جبران في منصب نائب الرئيس، وكذلك في ضوء أنهما يتشاركان في التوجهات الكبرى مثل: تحويل إندونيسيا إلى قوة صناعية متطورة بدلاً من الاعتماد على عوائد السلع الخام كالنيكل والفحم وزيت النخيل، وتطوير مصافي المعادن وصناعة السيارات الكهربائية[21]؛ وقد كان من شأن هذا التوافق أن سوبيانتو دعا بعد فوزه إلى تشكيل "نادٍ رئاسي" ككيان استشاري يضم ويدودو[22].

وعلى العكس من ذلك، يُرجِّح آخرون أن سوبيانتو الذي حَلِمَ لمدة تزيد عن عقدين برئاسة إندونيسيا، لن يسير على نفس سياسات جوكو ويدودو، وأن السنوات المقبلة ربما تشهد تنافساً علنياً بين الرئيس الجديد ونائبه، وبينه وبين ويدودو نفسه إذا ما احتفظ بالعديد من مظاهر النفوذ السياسي[23].

الرئيس المُنتخَب برابوو سوبيانتو — الرئيس الحالي جوكو ويدودو

2 – مسار السياسة الخارجية:

حرص الرئيس الحالي جوكو ويدودو، خلال السنوات العشر الماضية، على تعزيز علاقات بلاده الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والصين في آن واحد[24]، واستقرت إندونيسيا في عهده على انتهاج سياسة خارجية نشطة ومستقلة تقوم على إدارة علاقات متوازنة بين القوتين المتنافستين، وتتحوط من التورط في نزاعات خاصة بأي منهما أو التعرض للانكشاف الخارجي لاعتمادها على إحداهما، سواءً على الصعيد الاقتصادي أم الأمني[25].

في هـذا الإطـار، مـن غـير المُرجَّـح أن تتغـير هـذه التوجهـات في عهـد الرئيـس الجديـد، خاصـةً وأنـه أسـهم في رسـم وتنفيـذ هـذه التوجهـات خـلال عملـه وزيـراً للدفـاع منـذ عـام 2019، وأن الزعيمـين يشـتركان في التركيـز عـلى تحقيـق طفـرة في النمـو الاقتصـادي وتعزيـز اسـتقلال البـلاد الاسـتراتيجي، لتحقيـق "الرؤيـة الذهبيـة لإندونيسـيا لعـام 2045"، والتـي تقـوم عـلى تعزيـز نهـج الدبلوماسـية الاقتصاديـة وإدارة علاقـات متوازنـة مـع الـدول الكـبرى[26].

عـلى سـبيل المثـال، وفيمـا يتعلـق بمسـتقبل العلاقـات الإندونيسـية الأمريكيـة، مـن المُتوقَّـع أن تسـتمر الشراكـة الاسـتراتيجية الشـاملة التـي تـم الإعـلان عنهـا في عـام 2023، ومـا صاحبهـا مـن الاتفـاق عـلى زيـادة مسـتوى التنسـيق العسـكري والأمنـي بـين الدولتـين، خاصـةً وأن سـوبيانتو، بحكـم منصبـه وزيـراً للدفـاع، قـاد المباحثـات مـع نظـيره الأمريكـي، لويـد أوسـتن، مـن أجـل تطويـر العلاقـات مـع واشـنطن مـن مسـتوى الشراكـة الثنائيـة إلى الشراكـة الاسـتراتيجية الشـاملة؛ وهـو مـا أدى إلى عقـد صفقـة تسـليح سـمحت واشـنطن بموجبهـا ببيـع طائـرات مقاتلـة مـن طـراز F-15 لإندونيسـيا، هـذا فضـلاً عـن تعزيـز التعـاون الأمنـي بـين الدولتـين في مجـال الأمـن البحـري[27]. وتُعـد الولايـات المتحـدة أكـبر شريـك أمنـي لإندونيسـيا التـي تعتمـد في تحديـث منظومتهـا العسـكرية والدفاعيـة بشـكل كبـير عـلى الأسـلحة الأمريكيـة، وتسـعى لتعظيم اسـتفادتها مـن التدريبـات العسـكرية المُشـتَرَكة؛ إذ تعقـد الدولتـان سـنوياً أكثـر مـن 200 نشـاط عسـكري مُشـتَرَك، سـواءً بشـكل ثنائـي أم في إطـار فعاليـات متعـددة الأطـراف[28].

أمـا عـلى صعيـد العلاقـات الإندونيسـية الصينيـة، فمـن الأرجـح أن تسـتمر في التطـور بنفـس الوتـيرة التـي كانـت عليهـا خـلال عهـد ويـدودو، ويؤكـد ذلـك قيـام سـوبيانتو بزيـارة الصـين ولقـاء الرئيـس شي جـين بينـغ، في 29 مـارس المـاضي؛ أي بعـد تسـعة أيـام فقـط مـن إعـلان فـوزه بالانتخابـات، في إشـارة لمتانـة العلاقـات بـين الدولتـين، والتـي تطـورت بصـورة كبـيرة منـذ عـودة العلاقـات الدبلوماسـية بينهمـا في تسـعينيات القـرن المـاضي، خاصـة وأن الصـين هـي الشريـك التجـاري الأول لإندونيسـيا والوجهـة الأولى لصادراتهـا[29]، فقـد تجـاوز حجـم التجـارة الثنائيـة بـين الدولتـين نحـو 150 مليـار دولار في عـام 2023، بزيـادة قدرهـا ثلاثـة أضعـاف عمَّـا كان الوضـع عليـه في بدايـة عهـد ويـدودو[30]. كمـا تأتـي الصـين في المرتبـة الثانيـة كأكـبر مَصـدر للاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة في إندونيسـيا، خاصـةً في مجـال البنيـة التحتيـة، ومـن أبـرز هـذه الاسـتثمارات إطـلاق خـط سـكك حديديـة فائـق السرعـة في عـام 2023 يربـط بـين جاكرتـا وباندونـغ ضِمْـن مبـادرة الحـزام والطريـق الصينيـة، ومشـاركة الـشركات الصينيـة في بنـاء محطـات للطاقـة تمثـل ربـع إجمـالي انتـاج إندونيسـيا منهـا، وتطويـر الصناعـات التحويليـة الإندونيسـية بمـا جعـل الأخـيرة مُنتجـاً رئيسـياً للفـولاذ مقـاوم الصـدأ[31].

ولا شـك في أن إندونيسـيا تُمثِّـل أهميـة اسـتراتيجية كـبرى للصـين؛ نظـراً لمـرور 80% مـن الصـادرات الصينيـة عَـبْر مضيـق ملقـا، واعتمادهـا الرئيـسي عـلى النيـكل والفحـم الإندونيـسي؛ ممـا جعـل إندونيسـيا ثالـث أكـبر شريـك تجـاري للصـين بـين دول رابطـة الآسـيان. ويتصـل بمـا

سبق، أن موقع إندونيسيا الاستراتيجي، في أقصى نقطة بجنوب بحر الصين الجنوبي، جعلها أقل تعرضاً للنزاعات الإقليمية بشأن هذه المنطقة مع الصين[32].

وعلى الرغم من ذلك، تخشى إندونيسيا دائماً من أن يؤدي اعتماد اقتصادها المتزايد على الصين إلى تقليل قدرتها على مقاومة توغلات سفن الصيد الصينية في المياه الإندونيسية، وكذلك التدخلات الصينية في منطقة جزر ناتونا الإندونيسية[33]؛ إذ أشارت بعض التقديرات إلى أن تعامُل سوبيانتو مع مِثْل هذه المخاوف والتهديدات سيكون مختلفاً عن ويدودو؛ إذ يهتم الأول، بحكم خلفيته العسكرية، بمعطيات الجغرافيا السياسية لبلاده بصورة أكبر[34]، كما أنه أكثر حساسية بشأن أية تحركات صينية قرابة السواحل الإندونيسية من شأنها تهديد سيادة جاكرتا وأمنها[35].

أخيراً، يُمكِن القول وفق الدلالات السابقة والظروف الراهنة، أن الأرجح هو استمرار إندونيسيا، في السنوات الخمس المقبلة، في ظل رئاسة سوبيانتو، على درب يقترب كثيراً من التوجهات الكبرى التي انتهجها الرئيس جوكو ويدودو، سواءً على صعيد التوازنات الداخلية بين الأحزاب السياسية أم بين المدنيين والعسكريين، وأنه لن تحدث انتكاسة للتطور الديمقراطي، فهو بطبيعته تطور محكوم بتقاليد الداخل الإندونيسي من حيث إدارة التوازنات الدقيقة التي تمت الإشارة إليها سابقاً.

أما على الصعيد الخارجي، فقد تواجه إندونيسيا خلال عهد سوبيانتو تحديات تتعلق بسياسة التوازن بين واشنطن وبكين، وذلك بناءً على المتغيرات الدولية والإقليمية في منطقة الإندوباسيفيك؛ إذ سوف تعمل إندونيسيا مع الولايات المتحدة لإقامة مناطق حرة للصادرات الأمريكية وتعزيز التعاون الأمني والعسكري معها ضد التهديدات الصينية المُحتمَلَة في منطقة بحر الصين الجنوبي، ولكنها مطالبة كذلك بالحفاظ على قوة علاقاتها مع الصين؛ بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتمويل مشروعات العاصمة الجديدة بمقاطعة كاليمانتان شرق جزيرة بورنيو، والتي تتجاوز تكلفتها 30 مليار دولار.

الهوامش

1- Parker Novak, What Indonesia's Presidential Election Means for the World**, The Diplomat**, Feb 12, 2024. https://thediplomat.com/2024/02/what-indonesias-presidential-election-means-for-the-world/

2- Indonesia's election could have a major impact on global economy and trade, **Associated Press**, Feb 15, 2024. https://apnews.com/indonesia-election-2024

3- انظر الدستور الإندونيسي: مُتاح على: https://www.constituteproject.org/constitution/Indonesia_2002?lang=ar

4- Sana Jaffrey,Indonesia's 2024 Presidential Election Could Be the Last Battle of the Titans, **Carnegie Endowment**, Oct 5, 2023. https://tinyurl.com/rcayermx

5- Stephen Sherlock, Continuity was the surprise in Indonesia's legislative elections, **New Mandala**, April 2, 2024. https://www.newmandala.org/continuity-was-the-surprise-in-indonesias-legislative-elections/

6- Turo Takahashi, How dynastic politics shaped presidential election in Indonesia, **Nikkei Asia**, February 25, 2024. https://tinyurl.com/ysn75azn

7- Anita Wahid, Did Prabowo Subianto's TikTok make over impact the Indonesian election results?, **ANU Reporter**, Feb 23, 2024. https://tinyurl.com/2369u9h3

8- Generative AI may change elections this year-Indonesia shows how, NBC News, Feb 8, 2024. https://www.nbcnews.com/tech/tech-news/generative-ai-may-change-elections-year-indonesia-shows-rcna137867

9- Anita Wahid, Did Prabowo Subianto's TikTok make over impact the Indonesian election results?, **Op.Cit**.

10- Bambang Setaiwan, Prabowo-Gibran Unggul di Semua Gugus Pulau, **Kompas**, Feb 15, 2024. https://www.kompas.id/baca/riset/2024/02/15/prabowo-gibran-unggul-di-semua-gugus-pulau

11- Utami Argawati, Parliamentary Threshold serves to simplify the party system**, Constitutional Court of the Republic Indonesia**, Nov 10 2023. https://tinyurl.com/mrddxb68

12- تُشكِّل المبادئ الوطنية الخمسة (بانكاسيلا) التي وضعها الرئيس المؤسس أحمد سوكارنو، أهم مواد دستور إندونيسيا، وهي: (الإيمان بالله الواحد - الإنسانية العادلة والمتحضرة - وحدة إندونيسيا - الديمقراطية التي تقودها الحكمة الداخلية - العدالة الاجتماعية لجميع أفراد الشعب الإندونيسي). وتعني "بانكاسيلا" Pancasila، باللغة العربية "سواء"؛ وهي أيديولوجية علمانية تتجاوز الحدود الدينية، وتنادي بوحدانية الإله والمساواة والعدل والإخاء بين جميع الإندونيسيين وعدم التفريق بينهم على أسس دينية.

13- Alexander Arifianto and Aisah Budiatri, Indonesian Islamists' pragmatic pivot in 2024, **New Mandala**, Feb 1, 2024. https://www.newmandala.org/indonesian-islamists-pragmatic-pivot-in-2024/

14- جنرال سابق يتحضر لتولي رئاسة إندونيسيا... من هو برابوو سوبيانتو؟، **صحيفة الشرق الأوسط**، 15 فبراير 2024. https://aawsat.com/

15- Prabowo vows to fight for all Indonesians, urges unity among political elites, **CNA**, Apr 24, 2024. https://tinyurl.com/mvz9xc8h

16- Stephen Sherlock, Continuity was the surprise in Indonesia's legislative elections, **Op.Cit**.

17- Indonesia's Prabowo closes in on parliamentary majority after rival party pledges support, **Reuters**, Apr 25, 2024. https://tinyurl.com/ym76u95r/

18- Gurjit Singh, Is a new political legacy emerging in Indonesia after the win of Jokowi-backed General Prabowo Subianto?, **Observer Research Foundation**, Mar 12, 2024. https://tinyurl.com/2454mcst

19- Wahyudi Soeriaatmadja, Megawati's party stays mum on supporting incoming Indonesian President Prabowo, **The Straits Times,** May 26, 2024. https://tinyurl.com/yc4bfe97

20- Yerica Lai, Former President Megawati resists unveiling party's stance on new government, **Asia News Network**, May 27, 2024. https://tinyurl.com/2wbn7tdu

21- Ben Bland, 'Continuity' Prabowo means change for Indonesia, **Chatham House**, Feb 15, 2024. https://www.chathamhouse.org/2024/02/continuity-prabowo-means-change-indonesia

22- Ericssen, An elite club with past Indonesian presidents? Why incoming leader Prabowo's idea is stirring debate, **CNA**, May 9, 2024. https://tinyurl.com/8bm7zfd3

23- Indonesia Elections 2024: What does a Prabowo presidency mean?, **EGA**, Feb 20, 2024. https://www.edelmanglobaladvisory.com/indonesia-elections-2024-what-does-prabowo-presidency-mean

24- Emma Connors, Five reasons why the Indonesian election matters to Australia**, Financial Review**, Feb 7, 2024. https://tinyurl.com/yfsufame

25- Lucas Myers, Indonesia's 2024 Election and Its Implications for US Foreign Policy**, Wilson Center**, Feb 15, 2024.https://www.wilsoncenter.org/blog-post/indonesias-2024-election-and-its-implications-us-foreign-policy

26- Wu Chongbo, China-Indonesia economic relations to strengthen in seven areas, **Think China**, June 12, 2024, available on: https://tinyurl.com/35vmuhkw

27- Prashanth Parameswaran, How a Prabowo Foreign Policy Could Impact US-Indonesia Relations, **Wilson Center**, Feb 16, 2024. https://tinyurl.com/3nspw2jz

28- Christopher Chivvis, Elina Noor, and Beatrix Breiner, Indonesia in the Emerging World Order, **Carnegie Endowment**, Nov 9, 2023. https://tinyurl.com/ymh9wrpz

29- Ahmad Syarif, How Will Chinese Investors Navigate Indonesia's Post-election Risks?, **The Diplomat**, March 7, 2024. https://tinyurl.com/yy2heyjy

30- Wu Chongbo, China-Indonesia economic relations to strengthen in seven areas**, Op.Cit**.

31- **Ibid.**

32- Max Friedman, the Indonesian Presidential Election and its Implications for U.S.-China Competition, **American Security Project, Mar** 14, 2024. https://tinyurl.com/2vndxret

33- Muhammad Zulfikar and Yeta Purnama, Indonesia's Prabowo Meets China's Xi on First Visit Since Election, **The Diplomat**, Apr 2, 2024. https://tinyurl.com/5768hs2m

34- Prashanth Parameswaran, The future of Indonesia-China relations after Jokowi, **Geopolitical Intelligence Services**, Nov 8, 2023. https://www.gisreportsonline.com/r/indonesian-chinese-relations/

35- Lucas Myers, Indonesia's 2024 Election and Its Implications for US Foreign Policy**, Op.Cit.** and Prashanth Parameswaran, How a Prabowo Foreign Policy Could Impact US-Indonesia Relations**, Op.Cit**.

عودة الإصلاحيين:
تغييرات محدودة في إيران بَعْد فوز بزشكيان في الانتخابات الرئاسية المبكرة

شريف هريدي
نائب رئيس تحرير دورية "اتجاهات آسيوية"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

في تحـوُل لافـت، ومـع تراجُـع فـرص الإصلاحيـين في المشـاركة في السـلطة داخـل إيـران منـذ نهايـة الولايـة الثانيـة للرئيـس السـابق محمـد خاتمـي في عـام 2005؛ فـاز مسـعود بزشـكيان، الـذي ينتمـي للتيـار الإصلاحـي، في الجولـة الثانيـة مـن الانتخابـات الرئاسـية الإيرانيـة الرابعـة عـشرة، التـي أُجريـت يـوم 5 يوليـو 2024، عـلى حسـاب سـعيد جليـلي، أحـد أقطـاب الجنـاح المتشـدد داخـل التيـار الأصـولي وممثـل المرشـد الأعـلى في مجلـس الأمـن القومـي الإيرانـي والعضـو المُعـيَّن مـن قبـل المرشـد في مجمـع تشـخيص مصلحـة النظـام[1].

وتُعـزى المُفارقـة في فـوز بزشـكيان إلى أنـه جـاء في وقـت يجنـح فيـه النظـام الإيرانـي نحـو تكريـس التشـدد مثلمـا بـرز في هيمنـة المحافظـين عـلى الانتخابـات التـي جـرت خـلال السـنوات الأخـيرة، سـواء الانتخابـات البرلمانيـة التـي عُقـدت في عـام 2020، ومـا تلاهـا مـن انتخابات رئاسـية في عـام 2021، والتـي فـاز فيهـا الرئيـس الراحـل إبراهيـم رئيـسي، أم انتخابـات مجلـس الشـورى الإسـلامي (البرلمـان) ومجلـس خـبراء القيـادة، والتـي أُجريـت في مـارس 2024.

وتكتمـل هـذه المفارقـة في أن بزشـكيان قَـدِمَ مـن الصفـوف الخلفيـة للإصلاحيـين، فلـم يكـن شـخصية معروفـة أو قياديـة في التيـار الإصلاحـي، وشـغل فقـط منصـب وزيـر الصحـة في حكومـة الرئيـس محمـد خاتمـي، ونائـب عـن مدينـة تبريـز في البرلمـان في بعـض الـدورات البرلمانيـة؛ ليصبح انتخابـه رئيسـاً بمثابـة أول فـوز لرئيـس ينتمـي للتيـار الإصلاحـي منـذ فـوز الرئيـس السـابق محمـد خاتمـي في انتخابـات الرئاسـة في عامـي 1997 و2001.

وكانت الانتخابات الرئاسية المُبكرة الأخيرة قد أُجرِيَت عَقِبَ الوفاة المُفاجئة للرئيس الإيراني الراحل إبراهيم رئيسي، يوم 19 مايو 2024، على إثر تحطم مروحيته، في محافظة أذربيجان الشرقية، خلال رحلة العودة بعد القمة التي عقدها مع الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف؛ إذ تم تكليف النائب الأول للرئيس، وهو محمد مُخبر، بتولي مهام الرئاسة لحين إجراء الانتخابات وفقاً للمادتيْن 131 و132 من الدستور، واللتين تنصان على تولي نائب الرئيس المنصب مؤقتاً في حال عجز أو غياب أو وفاة الرئيس[2].

أولاً: المرشحون الرئاسيون ونتائج الانتخابات

لا يُمكِن الفصل بطبيعة الحال بين انتخابات الرئاسة الإيرانية والخصوصية الفريدة التي يتسم بها النظام الإيراني من حيث التراتبية المعقدة لمؤسساته؛ إذ تطغى الثنائية/ الظلّية على تلك المؤسسات، فلكل مؤسسة منها مؤسسة أخرى في الظل، تتضارب اختصاصاتهما وصلاحياتهما. وتعمل "الجمهورية الإسلامية" وفق أيديولوجية راسخة تستمد شرعيتها من الدين (الإسلامية)، ومن الشعب (الجمهورية)، وللأفراد فيها -باستثناء المرشد الأعلى- دور محدود، لا يتأثر بغيابهم؛ بل يمكن القول إن النظام في إيران لم يتأثر حتى بغياب مؤسسه روح الله الخميني في عام 1989؛ إذ ذهب بعده إلى مزيد من تكريس نفوذ الأصوليين والمؤسسات الأمنية والعسكرية، خاصة الحرس الثوري في عهد خلفه علي خامنئي[3].

وبموجب الدستور الإيراني الصادر في عام 1979 وتعديلاته في عام 1989، فإن الرئيس هو أرفع مسؤول مُنتخَب من الشعب -بشكل مباشر- في إيران، ويتم انتخابه كل أربع سنوات من خلال الاقتراع المباشر، ولا يجوز انتخابه مجدداً إلا مرة واحدة. ويتم انتخاب الرئيس بالأغلبية المطلقة للأصوات (50%+1)، ويترأس مجلس الوزراء بعد اختياره الوزراء وموافقة مجلس الشورى عليهم، ويترأس مجلس الأمن القومي، ويُسهم في وضع السياسات الاقتصادية والمالية، فهو مسؤول عن إدارة الشؤون اليومية للحكومة، والتوقيع على الاتفاقيات التي يوافق عليها مجلس الشورى[4].

بناءً على ذلك، فإن للرئيس الإيراني سلطات محدودة داخل النظام في مقابل سلطات أوسع كثيراً للمرشد الأعلى، خاصة فيما يتعلق بمسائل الأمن القومي والسياسة الخارجية؛ إلا أن الممارسة الواقعية لرؤساء إيران منذ الثورة في عام 1979 تشير إلى أن للرئيس هامشاً من الحركة يمارسه بميزان دقيق وحسَّاس، يسمح له باختيار صيغة خاصة به في طريقة وأسلوب الحكم، سواءً أكانت "خشنة" أم "ناعمة"، ولكن تدور جلها في إطار تنفيذ التوجهات والخطوط العريضة التي يرسمها المرشد والمؤسسات التابعة له.

في هذا السياق، جاء فوز رئيس من التيار الإصلاحي، في وقتٍ كان يسعى فيه النظام إلى تكريس التشدد وتمكين جيل جديد من الأصوليين لتولي زمام الأمور خلال المرحلة المقبلة، وهو الاتجاه الذي ظهر جلياً في الانتخابات البرلمانية التي أُجرِيَت في مارس 2024، والتي

دشنت لجيل جديد من الأصوليين، على غرار نواب مجلس الشورى موسى غضنفر أبادي ومحمود نبويان وحميد رسايي وغيرهم[5].

لهذا لم يكن غريباً أن يستبعد مجلس صيانة الدستور أغلب الوجوه الإصلاحية والمعتدلة التي تقدمت بأوراقها للترشح في الانتخابات الرئاسية المبكرة، مثل: علي لاريجاني، رئيس مجلس الشورى السابق، وحسن روحاني، الرئيس الإيراني الأسبق، وعبد الناصر همتي محافظ البنك المركزي السابق، وغيرهم؛ وأن تقتصر القائمة النهائية للمرشحين الذين سيخوضون الانتخابات، كما أعلنتها وزارة الداخلية، يوم 9 يونيو 2024، على مرشح واحد من التيار الإصلاحي هو مسعود بزشكيان، وخمسة مرشحين ينتمون للتيار الأصولي والمحافظ، هم: سعيد جليلي، الذي كان يشغل منصب الأمين العام الأسبق لمجلس الأمن القومي الإيراني، ومحمد باقر قاليباف، رئيس مجلس الشورى الحالي، ومصطفى بور محمدي وزير العدل والداخلية الأسبق، وعلي رضا زاكاني عمدة طهران الحالي، وأمير حسن قاضي زاده هاشمي النائب البرلماني السابق ورئيس مؤسسة الشهداء والمحاربين القدامى السابق[6]. وقد انسحب كلٌ من زاكاني وزاده هاشمي قبل إجراء الانتخابات في إطار ضعف فرصهما من جانب ومطالبة التيار الأصولي بعدم تفتيت أصوات مرشحيه من جانب آخر.

جدول (1): نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية 2024

المرشح	الجولة الأولى (28 يونيو 2024)		الجولة الثانية (5 يوليو 2024)	
	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد الأصوات	النسبة المئوية
مسعود بزشكيان	10.415.991	**%44.4**	16.384.403	**%54.76**
سعيد جليلي	9.473.298	**%40.38**	13.538.179	**%45.24**
محمد باقر قاليباف	3.363.340	**%14.34**		
مصطفى بور محمدي	206.397	**%0.88**		

Source: Reformist Masoud Pezeshkian wins Iran presidential election, The Guardian, June 5, 2024. https://tinyurl.com/5n8xra4w

وكما يوضح الجدول رقم (1)، فقد تمكن بزشكيان أن يحل في المركز الأول في الجولة الأولى من الانتخابات، ولكن من دون الحصول على الأغلبية البسيطة من الأصوات، ليعود ويفوز في الجولة الثانية على منافسه سعيد جليلي، بفارق يقترب من ثلاثة ملايين صوت؛ إذ حصل على حوالي 16.4 مليون صوت في مقابل 13.5 مليون صوت لصالح جليلي. وقد بلغ عدد

المشاركين في هذه الجولة نحو 30.5 مليون ناخب، من إجمالي 61 مليون ناخب لهم حق التصويت؛ أي أن نسبة المشاركة بلغت حوالي 50% فقط[7]، في مقابل متوسط بلغ حوالي 70% في كافة الانتخابات الرئاسية السابقة؛ وهو ما يشير إلى إدراك الناخبين الإيرانيين محدودية أدوار الرئيس داخل النظام السياسي، بالإضافة إلى أن الانتخابات الرئاسية قد أُجرِيَت هذه المرة بشكل منفصل عن الانتخابات البلدية، في ضوء تبكير موعد انتخابات الرئاسة؛ إذ كان من المقرر إجراؤهما معاً في عام 2025، هذا إلى جانب أن هذه الانتخابات قد أُجرِيَت كذلك بعد أقل من ثلاثة أشهر من الانتخابات البرلمانية؛ وهو ما يشعر المواطنين بالملل من تكرار المشاركة في فترات زمنية متقاربة.

ثانياً: الدلالات الأساسية لنتائج الانتخابات الرئاسية

تعكس نتائج الانتخابات الرئاسية المبكرة عدداً من الإشارات والدلالات المهمة التي يمكن تناول أبرزها بإيجاز فيما يلي:

1 – توحُّد صفوف الإصلاحيين: مثّل فوز بزشكيان بمنصب الرئيس في إيران، عودة للتيار الإصلاحي إلى سدة الحكم، منذ انتهاء الفترة الثانية من حكم الرئيس الأسبق محمد خاتمي في عام 2005. وكما كان فوز خاتمي غير مُتوقعاً في انتخابات 1997 على أحد أقطاب الأصوليين في ذلك الوقت، وهو رئيس مجلس الشورى الإسلامي، علي أكبر ناطق نوري؛ فقد فاز بزشكيان على أحد أبرز أقطاب الأصوليين في الوقت الحالي، وهو سعيد جليلي.

ولقد نجح الإصلاحيون، خلال جولة الإعادة، في جَذْب غالبية ناخبي ما يُسمى "الكتلة الرمادية"، والتي لم تشارك في الجولة الأولى من الانتخابات، وبلغ عددها حوالي 36 مليون ناخب؛ إذ شهدت الجولة الأولى نسبة مشاركة مُتدنية وصلت إلى 40% فقط، بواقع حوالي 24 مليون ناخب؛ ثم أضافت هذه الكتلة الرمادية ملايين الأصوات لصالح بزشكيان في الجولة الثانية، بزيادة تقدر بنحو 6.4 مليون صوت تقريباً مقارنة بعدد الأصوات التي حصل عليها في الجولة الأولى؛ ليفوز بزشكيان في النهاية بحوالي 55% من إجمالي المشاركين في الانتخابات في جولة الإعادة[8].

ولا شك في أن توحُّد صفوف الإصلاحيين لدعم بزشكيان كان عاملاً حاسماً في ذلك الفوز؛ إذ حصل بزشكيان، منذ البداية، على دعم من رموز التياريْن الإصلاحي والمعتدل، ومنهم الرئيس الأسبق محمد خاتمي ووزير الخارجية الإيراني الأسبق، محمد جواد ظريف. كما انضم لدعمه الرئيس الإيراني الأسبق، حسن روحاني، ورئيس البرلمان الأسبق، مهدي كروبي، وغيرهم[9]. ومن جانب آخر يُعزى ارتفاع نسبة الأصوات التي حصل عليها بزشكيان في الجولة الثانية إلى أن فوزه في الجولة الأولى أحيا الأمل لدى قطاعات واسعة من الشعب الإيراني الساعية للتغيير، فيما جاء التصويت العقابي من البعض الآخر نتيجة التخوُّف من فوز المرشح المحافظ سعيد جليلي؛ ومن ثم استبعاد أية محاولة للتغيير قد تحدث.

2 – تفتُّت أصوات الأصوليين: في مُقابل توحُّد الإصلاحيين خلف بزشكيان، فشل التيار الأصولي والمحافظ في الوقوف خَلْف مرشح واحد، وذلك على الرغم من محاولات الحرس الثوري توحيد جبهة المحافظين في الانتخابات بُغية التقدم بمرشح واحد، ومطالبة وسائل إعلامية تابعة للمرشد الأعلى مثل صحيفة "كيهان" المحافظة المرشحين الأصوليين بالانسحاب لصالح مرشح واحد أفضل، وألا يضحوا بأمن الدولة وقوتها من أجل أهدافهم وطموحاتهم الشخصية[10]؛ ولكن لم ينسحب من هؤلاء المرشحين سوى شخصيتيْن غير فاعلتين، هما: علي رضا زاكاني وأمير حسين قاضي زاده هاشمي؛ بينما تمسَّك القطبان الأصوليان القويان: سعيد جليلي، ومحمد باقر قاليباف، بخوض الانتخابات ولم ينسحب أي منهما لصالح الآخر؛ ما أدى إلى تفتيت أصوات المحافظين.

ويمكن إرجاع تشتُّت أصوات المحافظين إلى الانقسامات التي باتت واضحة داخل البيت الأصولي مثلما انعكس مثلاً حين تم اختيار رئيس البرلمان الإيراني عَقِب انتخابات مارس 2024؛ فهناك جناح الأصوليين التقليديين (البراغماتيين) وهم أكثر مرونة من الجناح اليميني المُتشدد داخل التيار الأصولي، والذي تمثله ما تُسمى "جبهه بايداري" أو "جبهة الصمود".

سعيد جليلي — مسعود بزشكيان

3 – تزايُد حدة الاستقطاب السياسي: لم يحصد أيٌّ من المرشحين الأربعة للانتخابات الرئاسية الإيرانية الأغلبية المطلقة (50%+1)، التي تمكنه من حسم الفوز بمنصب الرئاسة من الجولة الأولى؛ ومن ثم جرت جولة ثانية بين بزشكيان وجليلي لتحديد الرئيس الجديد؛ وهو أمر لم يحدث في تاريخ الجمهورية الإسلامية سابقاً سوى مرة واحدة حينما جرت

جولة ثانية بين هاشمي رفسنجاني ومحمود أحمدي نجاد في انتخابات 2005، والتي فاز فيها نجاد بنسبة 62% من الأصوات[11].

ولذا يُمكِن القول إن الذهاب لجولة ثانية من الانتخابات الرئاسية الأخيرة يشير إلى مدى الاستقطاب السياسي الذي بات عليه الوضع الداخلي في إيران؛ إذ إن الفارق الذي كان بين المرشحَيْن، بزشكيان وجليلي، في الجولة الأولى كان ضئيلاً؛ ما يعكس بدوره مدى الاستقطاب المجتمعي بين تصويت قطاع شعبي يدين ولائياً وتنظيمياً للمحافظين، في مقابل قطاع آخر غير مُسيَّس إلى حد ما يصبو نحو التغيير.

ثالثاً: السياسات الداخلية المُحتمَلة

بالنظر إلى التصريحات التي أدلى بها مسعود بزشكيان خلال حملته الانتخابية، يُمكِن تناول التداعيات والسياسات الداخلية المُحتمَلة ومدى قدرته على تحقيقها، على النحو التالي:

1 – التمسك بمبادئ وقيم النظام: حرص بزشكيان على إلقاء الخطاب الأول له، في ضريح الإمام الخميني، مؤسس الجمهورية الإسلامية، وبدأ كلمته بالقول: "لولا خامنئي لما خرج اسمي فائزاً من صناديق الاقتراع"، ووصف خامنئي بـ"القيادة الحكيمة"[12]، وحرص بزشكيان على أن يكون بجانبه، خلال الخطاب، حسن الخميني، حفيد الإمام الخميني، في رسائل قُرأت على أنه رئيس إصلاحي ينتمي للنظام الحاكم، ولا يرفضه، على عكس بعض تيارات المعارضة الإيرانية، ولاسيما المعارضة في الخارج من أنصار "حركة مُجاهدي خلق" وأنصار الملكية، ممن يرفضون الثورة والنظام القائم ابتداءً.

وتعكس تلك الخطوات من جانب بزشكيان حرصه على ألا يدخل في صدام مع النظام بما يعوقه عن تحقيق وعوده الانتخابية، خاصةً في حال استثمار المحافظين ذلك الصدام المُحتمَل في التنديد بأنه مُعارض للثورة والنظام؛ بل إنه عبَّر في كلمته التي تحدث فيها ببساطة رافضاً القراءة من النص المكتوب أمامه، عن حاجته لدعم المرشد الأعلى والبرلمان والشارع من أجل عبور أزمة إيران.

من جهة أخرى، حملت الرسالة الأولى التي وجهها خامنئي إلى بزشكيان، وحثّه فيها على الالتزام بالخط الذي بدأه الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي، دلالات تتعلق بالمسار الذي يجب أن يسلكه بزشكيان[13]. وبالرغم من انتقاد الأخير لبعض السياسات التي تبنتها حكومة رئيسي، فإن رسالة خامنئي تبعث بمضامين تتعلق بأنه إذا كان النظام قد سمح بترشح وفوز رئيس إصلاحي لأسباب عدّة؛ منها رغبته في احتواء الغضب الشعبي المتنامي من سياساته، بالإضافة إلى ضيق الوقت، والذي ربما لم يسمح للنظام بهندسة الانتخابات بشكل يُسفِر عن وصول رئيس أصولي كما حدث في انتخابات 2021؛ فإنه؛ أي النظام، لن يسمح أن يحيد بزشكيان عن طريق الثورة والنظام.

2 – اختيار حكومة تكنوقراط: صرَّح الرئيس الإيراني المُنتخَب، في خطابه الأول، بأنه يمد يد الصداقة للجميع من أجل مصلحة البلاد، معترفاً بأن "الطريق صعب" ولا يمكن تجاوزه إلا بتعاضد الجميع، وكان استقباله المرشح الأصولي الخاسر، سعيد جليلي، بعد فوزه في الانتخابات، تعبيراً على هذا المعنى. ومن المُرجَّح أن يعمل بزشكيان على تشكيل حكومة من التكنوقراط، لا تمثل أطيافاً سياسية بعينها، استناداً إلى تصريحه بأنه "يجب تعيين خبراء في الحكومة"؛ إذ كلَّف بزشكيان وزير الخارجية الإيراني الأسبق، محمد جواد ظريف، بتشكيل مجلس توجيهي يقوم بترشيح الوزراء والمسؤولين وتقديم الاستشارة للرئيس المُنتخَب[14]، وقد أكد الأخير أن الترشيحات ستكون على أساس الإيمان بالدستور والنزاهة والولاء للرئيس واتباع نهجه؛ ما قد يُرجِّح من فرضية أن تكون الشخصيات المرشحة، إما تنتمي لتيار الإصلاحيين أو على الأقل غير تابعة للتيار الأصولي.

وعليه، قد يكون متوقعاً أن يصطدم بزشكيان، في اختيار حكومته، بمجلس الشورى، المُسيطَر عليه من جانب المحافظين؛ إذ يتطلب تعيين الوزراء موافقة المجلس. وفي ضوء سعي بعض النواب البرلمانيين للضغط على بزشكيان، للامتثال لتوصيات المرشد بتشكيل حكومة "ثورية" تواصل نهج رئيسي؛ فإنه سيكون من الصعوبة عليه، اختيار وزراء "غير مرضٍ عنهم" من جانب النواب المحافظين[15].

3 – محاولة إفساح المجال لمزيد من الحريات: أكد بزشكيان خلال المناظرات الرئاسية ضرورة إيجاد حل دائم لقضية إلزامية الحجاب، مُنتقداً الممارسات التي وصفها بـ"القمعية" لشرطة الأخلاق ضد النساء، وانتقد ممارسات الحكومة في قمع المتظاهرين في احتجاجات "الحركة الخضراء" في عام 2009، والتي اندلعت على إثر تُهم بتزوير الانتخابات حينذاك، لصالح الرئيس الأسبق أحمدي نجاد، والتي فاز فيها بعد ذلك. وتعهد بزشكيان بضمان منع الرقابة وتقييد الإنترنت، وبتمثيل حكومي أوسع نطاقاً للنساء والأقليات القومية خصوصاً الأكراد والبلوش، علماً بأن بزشكيان نفسه ينتمي لأب أذري وأم كردية[16].

ومع ذلك، يشير الواقع إلى محدودية تنفيذ بزشكيان لوعوده، ولاسيما ما يتعلق بمسألة الحجاب، بغض النظر عن كون الأخير أحد المظاهر الراسخة للجمهورية الإسلامية في إيران؛ لأنه من الناحية التشريعية، وافق مجلس الشورى الإيراني على قانون الحجاب والعفّة في سبتمبر 2023[17]، وقد أقره، بعد ذلك، بشكل نهائي مجمع تشخيص مصلحة النظام؛ ما يعني أن الرئيس الجديد ليس في حلٍ من أن يطبق القانون أو يعدله من خلال البرلمان الذي يهيمن عليه المحافظون.

رابعاً: تداعيات محدودة على السياسات الخارجية

لا يُمكِن القول، في الحالة الإيرانية، لأسباب متعددة، إن هناك تغيرات قد تحدث على مستوى السياسات الخارجية الكلية؛ خاصةً فيما يتعلق بتحركات إيران الإقليمية، في ظل رئاسة

مسعود بزشكيان، ولكن يضفي وجود رئيس إصلاحي فقط قدراً من التخفيف من حدة الخطاب الإيراني ويُسهِّل عملية الانفتاح على الغرب، ولاسيما الدول الأوروبية؛ إذا ما قرر ذلك المرشد الأعلى والمؤسسات النافذة في النظام. ووفقاً لذلك يُتوقَّع أن تتمثل العناصر الأساسية لسياسات إيران الخارجية فيما يلي:

1 – مواصلة الدور الإقليمي ودعم الوكلاء: يُمثِّل النفوذ الإقليمي إحدى الركائز الأساسية التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية في إيران؛ ومن ثمّ فإنه من "الخطوط الحمراء" غير القابلة للتغيير، كما أن القرارات المتعلقة بشأنه تعود بشكل أساسي إلى المرشد الأعلى والحرس الثوري والمؤسسات النافذة؛ ولهذا يُرجَّح استمرار دور إيران في المنطقة، بما يتضمنه من مواصلة الحرس الثوري دعم الوكلاء في العراق وسوريا ولبنان واليمن. وقد عبَّر بزشكيان عن دعمه لدور الحرس الثوري الإيراني، ووصفه بأنه "مُختلف عن الماضي"، وأدان إعلان الولايات المتحدة تصنيفه "منظمة إرهابية"؛ بل ووصف واشنطن بأنها السبب الجذري للتوترات في الإقليم، ودعا إلى "مواجهة قوى الاستكبار العالمي والصهيونية".

من هنا، ليس وارداً أن تتخلى إيران، في عهد بزشكيان، عن سياستها تجاه إسرائيل؛ إذ اعتبر بزشكيان أن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة مرتبط بشكل أساسي بتحرير الأراضي الفلسطينية من "الاحتلال الصهيوني"، وأكد في رسالته إلى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، والتي بعثها في 11 يوليو 2024، دعم إيران الكامل للشعب الفلسطيني ضد ما وصفه بـ"الاحتلال"، في إشارة إلى إسرائيل[18]؛ ومن ثم سوف يستمر التوتر بين إيران وإسرائيل، ولكن ترتبط حدة هذا التوتر بالتطورات التي قد يفضي إليها التصعيد في الجبهات المُشتعلة منذ الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في أكتوبر 2023، وما تبعها من ساحات أخرى في لبنان واليمن وسوريا العراق.

2 – الاستمرار في تحسين العلاقات مع دول المنطقة: من المُرجَّح أن تستمر إيران، خلال رئاسة بزشكيان، في مسار تحسين العلاقات مع دول المنطقة، فقد عبَّر الأخير عن ذلك في مقال نشره تحت عنوان "معاً لبناء منطقة قوية ومزدهرة"[19]، ودعا فيه إلى استمرار نهج التقارب بين طهران ودول المنطقة، اعتماداً على الحوار والتعاون المشترك، وأبدى استعداد بلاده للتعاون الاقتصادي ومكافحة الإرهاب ودعم القضية الفلسطينية ومقاومة ما أسماه "الغطرسة الغربية والصهيونية".

جدير بالذكر، أن تحسين علاقات إيران مع دول الجوار، هو توجُه استراتيجي؛ أي أنه خيار لا يتأثر بتغير الرؤساء ولا الحكومات؛ وقد بدأ هذا التوجه منذ بداية عهد إبراهيم رئيسي؛ إذ تم توقيع اتفاق عودة العلاقات مع المملكة العربية السعودية، في 10 مارس 2023، واستكمل ذلك بمساعي وجهود تحسين العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى، فضلاً عن تركيا وباكستان وغيرهما. وقد تلقى بزشكيان رسائل تهنئة من قادة وزعماء ورؤساء أغلب دول المنطقة، على انتخابه رئيساً لإيران، فيما يعكس تطلُّع دول الجوار تحديداً إلى تحسين العلاقات مع إيران في ظل الرئيس الجديد.

3 – محاولة الانفتاح على الغرب: دعا بزشكيان، في رسالته التي وجهها للعالم، في صحيفة طهران تايمز، يوم 12 يوليو 2024، إلى انفتاح بلاده على التعاون مع كل دول العالم، وعبَّر عن استعداده للتعاون مع الدول الأوروبية في الملفات ذات الاهتمام المشترك، مثل: الاقتصاد والتكنولوجيا وأمن الطاقة ومكافحة الإرهاب وأزمات اللاجئين، لكن لهجته اتسمت بالحدة تجاه الولايات المتحدة من خلال مطالبة واشنطن بـ"ضرورة الاعتراف بالواقع، وأن تفهم، مرةً واحدةً وإلى الأبد، أن إيران لا تستجيب للضغوط، ولن تستجيب لها"[20].

وفيما يتعلق بالاتفاق النووي، دافع بزشكيان، خلال مناظراته التلفزيونية، عن الاتفاق الذي وقعته إيران مع مجموعة (5+1) في عام 2015، ورأى أن هذا الاتفاق من مصلحة إيران. وفي هذا الصدد يعكس دعم بزشكيان من كلٍ من جواد ظريف، عرَّاب الاتفاق النووي، وعباس عراقجي، المُفاوض النووي ونائب وزير الخارجية السابق، التوجهات المُحتمَلَة للرئيس الجديد بشأن العلاقة مع الغرب، خاصةً فيما بإمكانية إحداث اختراق في ملف المفاوضات النووية المُتجمد منذ سبتمبر 2023. ويعتقد بزشكيان بضرورة الدخول في مفاوضات مع الغرب بهدف رَفْع العقوبات التي رأى أنها تسببت في الكثير من الخسائر لإيران، ويرى أن على إيران أن تنضم لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي أدى عدم الانضمام إليها إلى منع طهران من الاندماج في النظام المصرفي العالمي[21].

بيد أن هناك تحديات تُعقد مثل هذا المسار من أبزرها أن قرار العودة للاتفاق النووي ليس في جعبة بزشكيان مُنفرداً؛ بل هو قرار لا بد أن يحظى بموافقة القيادة العليا والمؤسسات النافذة في إيران. كما أن هناك قانوناً أقره البرلمان الإيراني في عام 2020 يقضي بأن تواصل إيران تصعيدها في البرنامج النووي طالما استمر توقيع العقوبات عليها. وواقعياً لا يُمكِن إيقاف تطوير البرنامج النووي خاصةً أنه بلغ مستويات تقترب كثيراً من إنتاج السلاح النووي وفقاً لتقييمات الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية[22]. ويضاف إلى ما سبق تحدٍّ آخر يرتبط باحتمال عودة الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، إلى البيت الأبيض، في الانتخابات المقرر إجراؤها في نوفمبر 2024؛ وهو ما يقلل من إمكانية العودة للاتفاق، الذي انسحبت منه إدارة ترامب في مايو 2018.

4 – استكمال سياسة "التوجه شرقاً": من المُرجَّح أن تستكمل إيران سياسة "الاتجاه شرقاً"، والتي تعني بشكل أساسي توطيد العلاقات مع القوى غير الغربية مثل: روسيا والصين والقوى الأخرى الصاعدة في مناطق العالم المختلفة، كبديل استراتيجي عن الاعتماد في العلاقات الخارجية على الغرب، في ضوء الملفات المُعقّدة التي تجمعها بالأخير. وقد صرح بزشكيان، خلال رسالته في طهران تايمز وحملته الانتخابية، بضرورة توطيد العلاقات مع روسيا والصين.

ويُمثِّل توقيع الحكومة الإيرانية المؤقتة، التي ترأسها القائم بأعمال الرئاسة الإيرانية، محمد مخبر، في 26 يونيو 2024، لاتفاق مهم لتبادل الغاز مع روسيا، بالإضافة إلى الحديث

عـن التوصـل لاتفـاق جديـد للتعـاون الشـامل بـين الدولتـين ليكـون بديـلاً عـن اتفـاق الـ20 عاماً الـذي علّقـت روسـيا المباحثـات بشـأنه بعـد وفـاة رئيـسي[23]؛ مـؤشراً عـلى حـرص طهـران عـلى اسـتكمال مسـار التعـاون مـع روسـيا؛ وهـو مـا ينطبـق كذلـك عـلى الصـين التـي ترتبـط مـع إيـران باتفـاق شـامل لمـدة 25 عامـاً، وكذلـك الهنـد التـي وقّعـت مـع إيـران، في 13 مايـو المـاضي، اتفاقـاً بشـأن اسـتكمال الاسـتثمار في مينـاء تشـابهار الإيرانـي.

أخـيراً، يُمكِـن القـول إن فـوز بزشـكيان قـد يُمثِّـل حالـة مـن تبديـل الأدوار داخـل النظـام الإيرانـي، والـذي أثبـت مـرة أخـرى مرونتـه وقدرتـه عـلى التجديـد؛ في محاولتـه تقليـل الهـوة المُتزايـدة بينـه وبـين الشـارع. ومـع ذلـك؛ فـإن قـدوم بزشـكيان للرئاسـة لا يُشـكِّل خروجـاً عـن النـص الإيرانـي في التعامـل مـع الملفـات الداخليـة والخارجيـة، والتـي تخضـع جميعهـا للتوجهـات التـي يحددهـا المرشـد الأعـلى للثـورة الإيرانيـة والمؤسسـات التابعـة لـه، في إطـار "الثابـت" في السياسـة الإيرانيـة. بيـد أنـه قـد يكـون للرئيـس المُنتخَـب قـدر مـن الحركـة لإدارة تلـك الملفـات في إطـار "المتغـير" منهـا؛ بمـا يسـمح لـه بـترك بصمـة خاصـة وإحـداث تغيـيرات "مُصـرَّح بهـا" في الداخـل بشـأن الحقـوق والحريـات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصاديـة، وكذلـك إدارة الانفتـاح في العلاقـات مـع الخـارج.

الهوامش

1-Who is Masoud Pezeshkian, Iran's new president-elect? **Reuters**, July 6, 2024. https://tinyurl.com/kujaad6r

2- المادة 131- 132، "النص الكامل لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع تعديلات عام 1989". https://tinyurl.com/yhezeds7

3-Michael Young, Can the Iranian System Survive? September 29, 2022. https://tinyurl.com/2ym2rbdy

4- المـواد 113، 114، 122، 123، 124، 125، 126، "النـص الكامـل لدسـتور الجمهوريـة الإسـلامية الإيرانيـة مـع تعديـلات عـام 1989". https://tinyurl.com/yhezeds7

5- د. محمد عباس ناجي، كيف يوظف النظام الإيراني تحديات الخارج في الداخل؟، دورية "إيران.. تحديات الداخل ومأزق الخارج"، العدد 116، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، مايو 2024. https://tinyurl.com/3rzk7h2k

6- نامزد تایید صلاحیت شده انتخابات ریاست جمهوری معرفی شدند، **موقع إيرنا**، 9 يونيو 2024. https://tinyurl.com/mr2csybw

7- الداخلية الإيرانية تعلن فوز "مسعود بزشكيان" في الانتخابات الرئاسية، **وكالة تسنيم الإيرانية**، 6 يوليو 2024. https://tinyurl.com/4paz3dm8

8- Reformist Masoud Pezeshkian wins Iran presidential election, **The Guardian**, July 6, 2024. https://tinyurl.com/24x4jrkt

9- هل يعيد دعم ظريف لـ"بيزشكيان" الإصلاحيين إلى رئاسة إيران؟، **موقع سكاي نيوز**، 22 يونيو 2024. https://tinyurl.com/mry562rv

10- حسين شريعتمداری، "ائتلاف را از این زاویه ببینید!"، **صحيفة كيهان**، 24 يونيو 2024. https://kayhan.ir/001DbS

11- Rafsanjani to face Tehran mayor, CNN, June 18, 2005. https://tinyurl.com/mwswb89z

12- الرئيس الإيراني المنتخب مسعود بزشكيان: لولا خامنئي لما خرج اسمي فائزًا من صناديق الاقتراع، **موقع إيران إنترناشيونال**، 6 يوليو 2024. https://tinyurl.com/2p9tjvmu

13- توصيه رهبر انقلاب به مسعود پزشكيان درباره "ادامه راه شهيد رئيسي"، **موقع خبر أونلاين**، 6 يوليو 2024. https://tinyurl.com/nhkwwwdv

14- أول قرار لرئيس إيران المنتخب.. تعيين جواد ظريف رئيسا للمجلس الانتقالي، **موقع قناة العربية**، 12 يوليو 2024. https://tinyurl.com/423m2bcc

15- إيران: ضغوط على بزشكيان لتشكيل "حكومة ثورية"، **صحيفة الشرق الأوسط**، 10 يوليو 2024. https://tinyurl.com/kc243n3f

16- Who is Masoud Pezeshkian?, **Times of India**, July 6, 2024, https://tinyurl.com/mvb9x3tu

17-Iran's parliament passes 'hijab and chastity' bill, **The National**, September 20, 2023. https://tinyurl.com/bdjswu9s

18- رسالة من بزشكيان إلى هنية: نصرة الشعب الفلسطيني ومقاومته ضد نظام الأبارتهايد العنصري مسؤولية إنسانية، **موقع يورو نيوز**، 11 يوليو 2024. https://tinyurl.com/mst4cx9e

19- بزشكيان يوضح أولوية سياسة حكومته الخارجية، **نورنيوز**، 7 نوفمبر 2024. https://tinyurl.com/3sxvdsn5

20- Masoud Pezeshkian, My message to the new world, **Tehran Times**, July 12, 2024. https://tinyurl.com/4r9f-n6p6

21- Susannah George, Iranian reformist wins presidency, seeks engagement with the West, **The Washington Post,** July 6, 2024. https://tinyurl.com/33nssj49

22- Simon Henderson, IAEA Censure Risks Iranian Escalation**, Washington Institute**, Jun 10, 2024. https://tinyurl.com/28f7tp3s

23- بعد تقرير عن تعليق اتفاق التعاون الشامل بين روسيا وإيران.. الكرملين يوضح موقفه، **موقع الحرة**، 11 يونيو 2024. https://tinyurl.com/yppjanza

الجمعية الوطنية الـ22:
مستقبل العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في كوريا الجنوبية

السيد صدقي عابدين
خبير متخصص في الشؤون الآسيوية وقضايا الأمن الإقليمي في آسيا

جاءت انتخابات البرلمان الكوري الجنوبي (الجمعية الوطنية)، التي أُجرِيَت يوم 10 إبريل 2024، لتلقي الضوء على العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بحكم النتيجة التي آلت إليها؛ إذ زاد عدد المقاعد التي تسيطر عليها أحزاب المعارضة، وعلى رأسها الحزب الديمقراطي؛ بينما تراجَع عدد المقاعد التي يسيطر عليها الحزب الحاكم، وهو حزب سلطة الشعب. وإذا ما عُلِمَ أن الحزب الحاكم لم يكن يمتلك الأغلبية في البرلمان قَبْل هذه الانتخابات، فإن ذلك يعني تزايُد شعبية المعارضة من جانب، واحتمال حدوث صدام بين السلطة التنفيذية مُمثلةً في الرئيس يون سوك يول، وبين الأغلبية البرلمانية.

وقد يكون لذلك دلالاته فيما يتعلق بنتائج الانتخابات الرئاسية التي من المُفترَض أن تُجرى بعد أقل من ثلاث سنوات؛ إذا لم تَحدُث مفاجآت من قبيل سَحْب الثقة من الرئيس يون. لكن قَبْل ذلك، فإن هذا الوضع سيجعل في إمكان أحزاب المعارضة عدم تمرير مشروعات قوانين تقدمها السلطة التنفيذية، وسيكون بمقدورها إقرار عدد أكبر من مشروعات القوانين التي لا يُوافِق عليها الحزب الحاكم؛ وهو ما قد يؤدي إلى زيادة مُعدَّل استخدام الرئيس سلطتَه في عدم التصديق على مشروعات القوانين؛ ومن ثم نقضها؛ ما يقود بدوره إلى إصرار المعارضة على إقرار هذه القوانين بعد النقض الرئاسي؛ إذ إنه في حال الحصول على أغلبية الثلثين في البرلمان يُمكِن إقرار مشروعات القوانين التي رفضها الرئيس.

في هـذا السـياق، يسـعى هـذا التحليـل إلى التعـرف عـلى الإطـار الدسـتوري الناظـم للعلاقـة مـا بـين السـلطتين التنفيذيـة والتشريعيـة، وبَحْـث الخـبرة العمليـة لهـذه العلاقـة في ظـل العامـيْن الأولَـيْن مـن حُكـم الرئيـس يـون سـوك يـول، وهمـا العامـان الأخـيران مـن عُمْـر الجمعيـة الوطنيـة المنتهيـة ولايتهـا، ثـم محاولـة اسـتشراف هـذه العلاقـة بعـد نتائـج انتخابـات إبريـل 2024.

أولاً: ديناميكيات العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

بَعْـد أربعـة عقـود مـن الحكـم العسـكري وسـيطرة الرئيـس والسـلطة التنفيذيـة عـلى النظـام السـياسي؛ تـم إقـرار الدسـتور الكـوري الجنوبـي الحـالي في عـام 1987، والـذي لـم تَدخُـل عليـه أيـة تعديـلات حتـى الآن، ليصبـح كيـم يونـغ سـام، أول رئيـس مدنـي لكوريـا الجنوبيـة. ومـع أن نظـام الحكـم وِفْـق هـذا الدسـتور يُعـد جمهوريـاً رئاسـياً، لكـنْ تـم وضْـع قيـود فيمـا يتعلـق بفـترة بقـاء الرئيـس في الحكـم لتكـون ولايـة واحـدة مدتهـا خمـس سـنوات، ووسَّـع اختصاصـات السـلطة التشريعيـة. ويـرى البعـض أن تقييـد فـترة بقـاء الرئيـس في الحكـم لـم يمنـع من اسـتمرار تمتعـه بسـلطات واسـعة جـداً؛ لدرجـة أن الحديـث لا يـزال يـدور حـول كيفيـة التقليـل مـن ذلـك الطابـع المُميَّـز لسـلطات الرئيـس[1]. وقـد جـرت محـاولات قليلـة لتعديـل الدسـتور في هـذا الشـأن، كان آخرهـا، في يونيـو 2018، في بدايـات حكـم الرئيـس السـابق، مـون جـاي إن (10 مايـو 2017 – 9 مايـو 2022)[2] حينمـا رفـض البرلـمان اقتراحـاً بتغيـير فـترة الرئاسـة إلى ولايتـين مـدة الواحـدة منهمـا أربـع سـنوات.

ووفقـاً لدسـتور 1987[3]، تتألـف السـلطة التنفيذيـة مـن الرئيـس والفـرع التنفيـذي الذي يشـمل الـوزراء ومجلـس الدولـة. ويُنتخَـب الرئيـس لولايـة واحـدة مدتهـا خمـس سـنوات، عـن طريـق الاقـتراع المبـاشر، بالأغلبيـة البسـيطة. ويتمتـع الرئيـس بصلاحيـات تنفيذيـة واسـعة، فهـو مـن يُعـيِّن وفقـاً للمـادة 86 مـن الدسـتور، كافـة المسـؤولين التنفيذيـين، بمـن فيهـم رئيـس الـوزراء، بموافقـة مـن الجمعيـة الوطنيـة، ويُعـيِّن أعضـاء مجلـس الـوزراء ورؤسـاء الـوكالات التنفيذيـة. ويقـوم الرئيـس وفقـاً للمـادة 73 بإبـرام المعاهـدات والتصديـق عليهـا، وبإعـلان الحـرب وبعقـد السـلام. والرئيـس هـو القائـد الأعـلى للقـوات المسـلحة وفـق المـادة 74، ويحـق لـه، وفـق المـادة 77، إعـلان أحـكام عرفيـة اسـتثنائية وأحـكام عرفيـة احترازيـة مـع إخطـار الجمعيـة الوطنيـة، وِفْـق الـشروط التـي يحددهـا القانـون، عندمـا يتطلـب الأمـر التعامـل مـع ضرورة عسـكرية، أو المحافظـة عـلى السـلامة والنظـام العامـين، وذلـك بتعبئـة القـوات المسـلحة في وقـت الحـرب، أو النـزاع المسـلح، أو الطـوارئ الوطنيـة المماثلـة.

أمـا البرلـمان الكـوري الجنوبـي، فيتكـون مـن مجلـس واحـد هـو "الجمعيـة الوطنيـة"، تكـون مدتهـا 4 سـنوات. وتتألـف حاليـاً مـن 300 عضـو، يُنتخَـب 246 منهـم بنظـام الدوائـر الانتخابيـة الفرديـة، بالأغلبيـة البسـيطة، ويُنتخَـب 54 منهـم بنظـام التمثيـل النسـبي في قوائـم حزبيـة عـلى مسـتوى الجمهوريـة كدائـرة وطنيـة واحـدة. ويتيـح هـذا النظـام الانتخابـي الهجـين الـذي بـدأ

العمل به في انتخابات 2020، للمستقلين الترشح في الدوائر الفردية، ويسمح بتخصيص مقاعد برلمانية للأحزاب الصغيرة وِفْق نظام التمثيل النسبي على أساس القائمة الحزبية[4].

وتتسم الحياة الحزبية في كوريا الجنوبية، بوجه عام، بظاهرة تعدُد الانشقاقات والاندماجات الحزبية، وتغيُر أسماء بعض الأحزاب بشكل سريع وبروز دور سياسي للأحزاب المنشقة والجديدة؛ وهو ما يُغيِّر من تركيبة البرلمان أثناء مدته الدستورية من حيث عدد مقاعد الحزب الحاكم ومن يؤيده وكذلك عدد مقاعد أحزاب المعارضة؛ إذ تؤدي هذه الظاهرة إلى تحوُل بعض النواب من حزب لآخر، والتحول أيضاً من صفوف المعارضة لتأييد الحزب الحاكم وبالعكس. كما تتمثل إحدى الظواهر الأخرى في لجوء الأحزاب الكبرى، خاصةً حزب سلطة الشعب والحزب الديمقراطي، إلى خَلْق حزب آخر تابع لها كي يخوض الانتخابات على مقاعد التمثيل النسبي، ولذا تُحتسَب أصوات هذا الحزب الجديد ضِمْن عدد مقاعد الحزب الكبير، وغالباً ما يختفي هذا الحزب الجديد بعد الانتخابات. على سبيل المثال، تأسَّس حزب المنصة، المعروف أيضاً باسم "حزب مواطني كوريا" كحزب تابع أو حليف للحزب الديمقراطي قَبْل انتخابات 2020 مباشرةً، وتأسَّس حزب مستقبل كوريا، في 27 فبراير 2024، كحزب تابع أو حليف لحزب سلطة الشعب، ليخوض انتخابات 2024 على مقاعد التمثيل النسبي. وثمة انتقادات داخلية مُوجَّهة إلى الحزبين الكبيرين في هذا الصدد؛ إذ تتهمهما الأحزاب الأخرى بعرقلة إصلاح النظام الحزبي والانتخابي، كي تستمر سيطرتهما على الحياة السياسية[5].

وقد حرص دستور 1987 على إعطاء صلاحيات للجمعية الوطنية بحيث يكون دورها أكثر توازناً مع السلطة التنفيذية؛ فعلى سبيل المثال، ينص البند 5 من المادة 77 أن على الرئيس أن يرفع الأحكام العرفية عندما يوافق أغلبية إجمالي أعضاء الجمعية (يُقصَد الثلثين)، وتعطي المادة 54 الحق للجمعية في مناقضة مشروع قانون الموازنة الوطنية واتخاذ قرار بشأنها بناءً على إجراءات وضعها الدستور. كما يجب على السلطة التنفيذية أخذ موافقة الجمعية الوطنية المُسبقَة عند إصدار سندات وطنية أو إبرام عقود قد تُكبد الدولة التزامات مالية خارج الموازنة، وفقاً للمادة 58.

ومن أجل إحداث توازن أكبر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، تقر المادة 60 بحق الجمعية في الموافقة على إبرام المعاهدات المتعلقة بالمساعدات المشتركة والأمن المشترك والتصديق عليها؛ والمعاهدات المتعلقة بالمنظمات الدولية المهمة؛ ومعاهدات الصداقة والتجارة والملاحة؛ والمعاهدات المتعلقة بأي قيد على السيادة؛ ومعاهدات السلام؛ والمعاهدات التي ستُحمِّل الدولة أو الشعب أعباءً أو التزامات مالية جدية؛ والمعاهدات المتعلقة بالأمور التشريعية كما يحق للجمعية الموافقة على إعلان الحرب، وإرسال قوات مسلحة إلى دول أجنبية ووجود قوات أجنبية على أراضي الجمهورية الكورية.

ووفقاً للمادة 63، يجوز للجمعية الوطنية تقديم توصية بعزل رئيس الوزراء أو أحد أعضاء مجلس الدولة من منصبهم من ثلث عدد الأعضاء أو أكثر، ويتم إقرار العزل

بتصويت أغلبية إجمالي أعضاء الجمعية. كما نظمت المادة 65 طريقة الاتهام الرسمي من الجمعية الوطنية للرئيس ورئيس الوزراء وأعضاء مجلس الدولة والوزراء، وغيرهم من السلطتين التنفيذية والقضائية.

ومن خلال استعراض أهم صلاحيات سلطات الرئيس والسلطة التشريعية، وفي ظل الإصلاح المؤسسي الذي أدى إلى تقوية دور البرلمان بَعْد تعديل القانون الخاص للجمعية الوطنية في عام 2012[6]، يُمكِن القول إن الرئيس لا يزال يمتلك صلاحيات واسعة مردها أن النظام الرئاسي لكوريا الجنوبية هو الأنسب في دولة لديها صراع مع جارتها الشمالية، ولكن في المقابل أدى التطور السياسي وقوة المجتمع المدني وسهولة تنقُّل الأحزاب والمستقلين من ائتلاف لآخر، إلى أن يكون للبرلمان وضع مُختلِف في مرحلة ما بعد عملية التحول الديمقراطي.

في هذا الإطار، تكفي الإشارة إلى نجاح الجمعية الوطنية في إيقاف الرئيس عن العمل في حالتَيْن، إحداهما كانت حالة الرئيس الأسبق، روه مو هيون (25 فبراير 2003 – 24 فبراير 2008)، حينما قرر البرلمان وقفه عن العمل بعد مرور عام واحد على انتخابه على خلفية تُهم تخص مخالفات قانون الانتخابات، ولكن أعادت المحكمة العُليا الرئيس لممارسة عمله[7]. وفي الحالة الثانية، اتخذت الجمعية الوطنية قراراً، في ديسمبر 2016، بسحب الثقة من الرئيسة، بارك كون هيه (25 فبراير 2013 – 10 مارس 2017)، وهو القرار الذي صوَّت لصالحه 234 عضواً، ولم يعارضه سوى 56 عضواً فقط؛ ما يعني أن أكثر من 60% من النواب التابعين لحزب الرئيسة، حينذاك، وهو "الحزب الوطني الكبير" المعروف باسم "سنيوري"، صوتوا مع قرار العزل[8]؛ وهو ما أيدته المحكمة العُليا مع توالي التظاهرات الشعبية واتساعها.

ويُستنتَج من ذلك أنه بمقدور البرلمان الإقدام على إيقاف الرئيس عن العمل أو عزله رغم سلطاته الواسعة وصعوبة شروط العزل؛ إذ يبقى العنصر الأهم على هذا الصعيد هو التمكن من توفير الأصوات اللازمة للتصويت. وعلى الأغلب يرتبط الأمر بشبهات أو حالات فساد أو تراخٍ في معالجة قضايا مهمة؛ ومن ثم تندلع التظاهرات التي قد تستمر وتتصاعد؛ مما يضع أعضاء الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس في البرلمان في حرج شديد، ومن ثم لا يمكنه الحيلولة دون صياغة قرار العزل. وحتى عند التصويت، فإن الإقدام على معارضة القرار يُعد بمثابة مغامرة قد تودي بالمستقبل السياسي للنائب الذي يعارض الرغبة الشعبية الجارفة.

ثانياً: علاقة مضطربة بين السلطة التنفيذية والجمعية الوطنية الـ21

لا تتفق مدة حكم الرئيس مع فترة بقاء الجمعية الوطنية في كوريا الجنوبية، فالرئيس طبقاً للدستور يحكم خمسَ سنوات غير قابلة للتمديد إذا لم يتم عزله بطبيعة الحال، بينما مدة الجمعية الوطنية هي أربع سنوات. وقد جاء الرئيس الحالي، يون سوك يول،

للرئاسة بَعْد انتخابات مارس 2022؛ أي في مُنتصَف مدة الجمعية الوطنية الحادية والعشرين تقريباً، والتي انتهت مدتها مع آخر جلسة انعقاد في 29 مارس 2024. وكان لافتاً أن الرئيس قد استخدم حق النقض ضد أربعة من مشروعات القوانين التي اعتمدتها تلك الجلسة الأخيرة[9].

عندما وصل الرئيس يون إلى الرئاسة لم يكن حزبه يتمتع بالأغلبية في الجمعية الوطنية، فعشية انتخابات إبريل 2024؛ أي قبل نهاية مدة البرلمان الحادي والعشرين، كان لدى حزب سلطة الشعب الحاكم 114 مقعداً، منها مقعد لنائب مستقل؛ في مقابل 179 مقعداً للمعارضة، منها 156 مقعداً للحزب الديمقراطي والبقية لأحزاب صغيرة ومستقلين[10]، كما يوضح الجدول (1)؛ ومن ثم لم يمتلك الحزب الحكم الأغلبية البسيطة (151 مقعداً)، ولم تمتلك المعارضة الأغلبية المطلقة (200 مقعد). وقد مكَّن هذا الوضع أحزاب المعارضة من صياغة مشروعات قوانين لا يُوافِق عليها الحزب الحاكم؛ ومن ثم السلطة التنفيذية؛ ومن ثم تصل الأمور إلى خيار نَقْض تلك المشروعات من جانب الرئيس.

جدول (1): تشكيل الجمعية الوطنية الكورية الجنوبية الحادية والعشرين قبل انتخابات 10 إبريل 2024

الحزب/ المستقلون	عدد المقاعد	حاكم/ معارض/ محايد
الحزب الديمقراطي	156	معارض
حزب سلطة الشعب	114	حاكم
حزب العدالة الخضراء	6	معارض
حزب المستقبل الجديد	5	معارض
حزب الإصلاح	4	محايد
حزب الدخل الأساسي	1	معارض
الحزب التقدمي	1	معارض
حزب الحرية المتحد	1	معارض
مستقلون	9	معارض
مقاعد شاغرة	3	.....
إجمالي عدد المقاعد	300	

Source: South Korea's 2024 General Election: Results and Implications. Center for Strategic and International Studies (CSIS), April 10, 2024. https://tinyurl.com/ms6exn2p

ومن أبرز مشروعات القوانين التي اعترض عليها الرئيس تلك التي تتعلق بتعيين لجان ومستشاري تحقيق في قضايا بعضها مسَّ مسؤولين كباراً في السلطة التنفيذية، وبضعها مسَّ شرائح مختلفة في المجتمع مثل: المزارعين والعمال والممرضين. وقد جاء أول استخدام لحق النقض بعد أقل من عام على تولي الرئيس يون منصبه؛ إذ رفض التعديلات التي أدخلتها المعارضة على قانون الحبوب في 23 مارس 2023. وطبقاً لهذه التعديلات يصبح لِزاماً على الحكومة شراء فائض الأرز من المزارعين في حال انخفض سعره بنسبة تتراوح بين 5 إلى 8%، وكذلك إذا زاد الإنتاج عن الطلب المُقدَّر بنسبة تتراوح بين 3 إلى 5%. وقد ذهب الحزب الحاكم إلى أن الرئيس استخدَم حقه الدستوري، وأن إقرار القانون من شأنه إهدار موارد الحكومة، التي ينبغي أن تُوجَّه إلى تطوير القرى، وأن الهدف من التعديلات يتمثل في زيادة شعبية الحزب الديمقراطي وسْط المزارعين قبل الانتخابات البرلمانية[11]، بينما اعتبرت المعارضة أن استخدام الرئيس حق النقض هو "رفض صريح" لسلطة الجمعية الوطنية، وأن إدارة يون جعلت من المزارعين أسرى، معتبرةً استخدام حق النقض مدفوعاً بأغراض سياسية[12].

وفي شهر مايو 2023 رفض الرئيس مشروع قانون خاص بالتمريض يحدد أدوار ومسؤوليات الممرضين والممرضات بما يمنحهم استقلالية أكبر، مع تحسين ظروف عملهم، وهو المشروع الذي أثار جدلاً أكبر من سابقه؛ نظراً لأنه كان ضِمْن وعود الرئيس الانتخابية، كما اعترض الأطباء ومساعدو الممرضين على هذا المشروع. لكن يبقى الجانب السياسي في تبرير نَقْض القانون هو الأهم؛ إذ اعتبَر الرئيس يون أن إقرار القانون سوف يخلق صراعاتٍ بين الفئات المهنية القائمة على صحة الناس، والتي لا ينبغي أن يكون فيها أي تهاوُن، إذ إن المُفترَض وجود تعاوُن بين مُختلَف الشرائح المهنية المعنية بصحة الناس وليس العكس، وأسف الرئيس لأن الأمر لم يتم حله عبْر المشاورات بين الأحزاب في الجمعية الوطنية[13].

وهناك أمثلة أخرى تشير إلى اضطراب العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وصعوبة التوافق بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة بشأن إقرار بعض مشروعات القوانين داخل البرلمان؛ إذ استخدم الرئيس يون أيضاً حق النقض لوقف مشروعات قوانين أخرى. ومن ذلك على سبيل المثال، مشروع قانون تعديل نقابات العمال وعلاقات العمل، خاصةً ما يتعلق بالمسؤوليات التي يُمكِن أن تترتب على العمال في حال تنظيم إضرابات عُدَّت غير قانونية، والذي أقرته المعارضة في 9 نوفمبر 2023. ولهذا القانون قصة قديمة ملخصها أن عمال إحدى الشركات نظموا إضراباً، اعتبرته المحكمة لاحقاً غير قانوني؛ ومن ثم بات على العمال دفع تعويضات للشركة. وهنا تم جَمْع تبرعات للعمال عَبْر وضع مبلغ محدد من المال في مظاريف صفراء، حتى بات مشروع القانون هذا يُعرَف بقانون المظروف الأصفر[14].

ومن الأمثلة الأخرى، نَقْض الرئيس مشروع قانون خاص بتشكيل لجنة تحقيق في حادث التدافع في منطقة إيتايون في العاصمة سول، الذي أقرته المعارضة واعترض عليه الحزب الحاكم، 9 يناير 2024، وهو الحادث نتج عنه وفاة 159 شخصاً أثناء الاحتفالات بعيد

الهالويـن في 29 أكتوبـر 2023؛ إذ اعتـبَر الحـزب الحاكـم أن إقـرار المعارضـة هـذا المـشروع دون وجـود توافُـق عليـه يرمـي إلى خلـق مشـاعر سـلبية ضـد الحكومـة قبـل الانتخابـات البرلمانيـة[15].

وقبـل ذلـك بعـشرة أيـام، أقـرت المعارضـة مـشروع قانـون يتعلـق بإجـراء تحقيـق خـاص فيما يتعلـق بالمزاعـم حـول تلاعُـب السـيدة الأولى كيـم كيـون هـي، بالأسـهم؛ إذ كـرر الحـزب الحاكـم تُهمـه للحـزب الديمقراطـي بتحقيـق أهـداف سياسـية لهـذا المـشروع، وهـو مـا رد عليـه الحـزب الديمقراطـي بأنـه يريـد إعـلاء قيمـة قانونيـة مفادهـا أن لا أحـد فـوق المحاسـبة[16]. وهنـاك مـشروع قانـون آخـر أقرتـه المعارضـة واعـترض عليـه الحـزب الحاكـم والرئيـس، يتعلـق بتعيـين مستشـار خـاص للتحقيـق في حـادث مقتـل أحـد مشـاة البحريـة أثنـاء التعامـل مـع السـيول التـي ضربـت البـلاد في يوليـو 2023، بدعـوى وجـود تدخُـل مـن المكتـب الرئـاسي ووزارة الدفـاع في مجـرى التحقيقـات، وهـو مـا اعـترض عليـه الحـزب الحكـم نظـراً لأن التحقيقـات لا تـزال جاريـة مـن قِبَـل الشرطـة والجهـات المختصـة، ثـم اسـتخدم الرئيـس يـون حـق النقـض ضـد هـذا المـشروع، وحاولـت المعارضـة مـرة أخـرى تمريـره في الجلسـة الأخـيرة للجمعيـة الوطنيـة الحاديـة والعشرين، لكنهـا لـم تسـتطع مـرة أخـرى، ووعـدت بتمريـره في الجمعيـة الوطنيـة الثانيـة والعشريـن، وذكـر زعيـم الحـزب الديمقراطـي، لي جـي ميونـغ، أن أعضـاء حـزب سـلطة الشـعب الحاكـم قوضـوا الإرادة الجـادة للشـعب، معتـبراً أن ذلـك عمـل غـير مناسـب[17].

ثالثاً: مستقبل العلاقة بين السلطة التنفيذية والجمعية الوطنية الـ22

جـاءت نتائـج انتخابـات الجمعيـة الوطنيـة الثانيـة والعشريـن، في إبريـل 2024، في غـير صالـح الرئيـس والحـزب الحاكـم؛ إذ أصبـح لـدى الحـزب 108 مقاعـد بـدلاً مـن 113 مقعـداً، بينمـا زاد عـدد مقاعـد الحـزب الديمقراطـي إلى 170 مقعـداً، بفـارق 62 مقعـداً عـن الحـزب الحاكـم كمـا يوضـح الجـدول (2)؛ وأصبـح مجمـوع عـدد مقاعـد أحـزاب المعارضـة 189 مقعـداً بزيـادة 10 مقاعـد قَبْـل إجـراء الانتخابـات كمـا يوضـح الجـدول (3)؛ وهـو مـا يزيـد الهـوة بـين الطرفـين رغـم عـدم امتـلاك المعارضـة أغلبيـة الثلثـين. كمـا أفـرزت هـذه الانتخابـات حـزب معارضـة آخـر أكثـر شراسـة بقيـادة وزيـر العـدل الأسـبق، جـو كـوك، وهـو المعـروف بانتقاداتـه الشـديدة للرئيـس يـون، وهـو حـزب إعـادة بنـاء كوريـا، الـذي حـاز عـلى 12 مقعـداً[18].

ومـع اقـتراب المعارضـة بفـارق بسـيط مـن أغلبيـة الثلثـين، فإنـه يُمكِنُهـا تمريـر مشروعـات القوانـين التـي يَعـترِض عليهـا الرئيـس إذا كان بينهـا اتفـاق؛ خاصـة وأن الأغلبيـة المطلوبـة عنـد إعـادة التصويـت هـي أغلبيـة الثلثـين مـن بـين الأعضـاء الحاضريـن الذيـن يُشـتَرَط أن يمثلـوا أغلبيـة الأعضـاء كمـا تنـص الفقـرة 4 مـن المـادة 53 مـن الدسـتور (في حالـة وجـود طلـب بإعـادة النظـر في مـشروع قانـون مـا، تعيـد الجمعيـة الوطنيـة النظـر فيـه، وإذا قامـت الجمعيـة بإعـادة إقـرار مـشروع القانـون في صورتـه الأصليـة بحضـور أكثـر مـن نصـف إجمـالي الأعضـاء مـع التصويـت بالموافقـة مـن ثلثـي الأعضـاء الحاضريـن أو أكثـر، يُصبِـح قانونـاً).

جدول (2): نتائج انتخابات الجمعية الوطنية الكورية الجنوبية الثانية والعشرين (10 إبريل 2024)

الحزب/ مستقلون	عدد مقاعد الدوائر الانتخابية الفردية	عدد مقاعد التمثيل النسبي وفق القائمة الحزبية	إجمالي عدد المقاعد
الحزب الديمقراطي	160	10	170
حزب سلطة الشعب	90	18	108
حزب إعادة بناء كوريا	...	12	12
الحزب التقدمي	1	2	3
حزب الإصلاح	1	2	3
حزب المستقبل الجديد	1	...	1
حزب الدخل الأساسي	...	1	1
الحزب الديمقراطي الاجتماعي	...	1	1
مستقلون	1	...	1
إجمالي عدد المقاعد	254	46	300

Source: National Assembly, National Election Commission, KBS. https://tinyurl.com/5d8rvwxj

- يضم حزب سلطة الشعب إلى جانبه حزب مستقبل الشعب.
- تتوزع مقاعد التحالف الديمقراطي الـ175 كما يلي (170 للحزب الديمقراطي - مقعدان للحزب التقديم - مقعد للحزب الديمقراطي الاجتماعي - مقعد لحزب الدخل الأساسي - مقعد لنائب مستقل).

بناءً على ذلك، وَجَدَ الرئيس يون نفسه في وضع لا يُحسَد عليه أمام المعارضة وداخل حزبه أيضاً، خاصةً مع انخفاض شعبيته قَبْل الانتخابات إلى نحو 30% فقط[19]. ولهذا تحدث صراحةً عَقِبَ إعلان النتائج عن خطأ في فَهْم إرادة الشعب، معترفاً أنه كرئيس كان على خطأ[20]. ومن جانبه، وعد حزب سلطة الشعب بمراعاة الإرادة الشعبية مستقبلًا ووضْعِهَا

في المقدمة، وقام بتشكيل لجنة طوارئ يكون من مهامها عَقْد مؤتمر وطني للحزب بهدف اختيار قيادات جديدة له[21]، علماً بأن رئيس الحزب لم يكن قد مضى على تعيينه سوى ثلاثة أشهر قَبْل الانتخابات البرلمانية.

جدول (3): توزيع مقاعد الجمعية الوطنية بعد انتخابات إبريل 2022 بين الحزب الحاكم والمعارضة

الوضع السياسي	الحزب	عدد مقاعد الحزب	إجمالي عدد المقاعد
الحزب الحاكم	حزب سلطة الشعب*	108	108
التحالف الديمقراطي المعارض	الحزب الديمقراطي*	175	175
معارضة مستقلة	حزب إعادة بناء كوريا	12	14
	الحزب التقدمي	1	
	حزب المستقبل الجديد	1	
أحزاب محايدة	حزب الإصلاح	3	3
إجمالي عدد المقاعد		300	300

Source: 2024 22nd General Election results, GR Korea, Issue 4, April 2024. https://tinyurl.com/88mevp7m

ولم يكتفِ الرئيس يون بذلك، بل عَقَدَ لقاءً، كان ترتيبه غيْر سهل، مع رئيس الحزب الديمقراطي، لي جي ميونغ، لأول مرة منذ توليه منصب الرئاسة، إذ كان ميونغ، هو منافس يون الرئيسي في انتخابات الرئاسة 2022، وخسرها بفارق ضئيل جداً، بل وغير مسبوق في الانتخابات الرئاسية الكورية؛ إذ حصل الرئيس يون على 48.83% من الأصوات في مقابل 47.56% من الأصوات لصالح ميونغ. خلال هذا اللقاء حثَّ ميونغ الرئيس يون على مجموعة من الأمور، من بينها: القبول بمشروعات القوانين الخاصة بتعيين مستشار للتحقيق في وفاة جندي مشاة البحرية، والوفاء بتعهدات كان قد قطعها في حملته الانتخابية تتعلق بتقديم مساعدات مالية للمواطنين؛ لكن اللافت أنه طالبه بالاعتذار عن استخدامه حق النقض، مطالباً إياه باحترام إرادة الجمعية الوطنية؛ ما يعني مطالبته بعدم اللجوء إلى نقْض مشروعات القوانين مستقبلاً[22].

ومع ذلك، بدأت الجمعية الوطنية الجديدة جلساتها باستقطاب غير مسبوق بسبب الخلاف بين الحزب الحاكم والمعارضة حول مسألتيْن أساسيتيْن، هما: مَن الذي سيتولى

رئاسة اللجان في أول عامين من عُمْرِ الجمعية الوطنية الجديدة، وكذلك رئاسة لجان بعينها جرى العرف على أن تكون رئاستها للحزب صاحب ثاني أكبر عدد من المقاعد في البرلمان. ولم يحضر حزب سلطة الشعب الحاكم الجلسة الأولى التي انتُخِبَ فيها رئيس الجمعية، واستمرت الخلافات فيما يتعلق بانتخاب رؤساء اللجان البرلمانية إلى أن عَقَدَت المعارضة جلسة تم فيها انتخاب رؤساء أحد عشر من لجان البرلمان بغياب الحزب الحاكم أيضاً؛ وهذا يعني أن رئاسة البرلمان ولجانه باتت في يد المعارضة.

الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول (يسار) يصافح رئيس الحزب الديمقراطي المعارض لي جي ميونغ (يمين) في أول اجتماع يُعقَد بينهما في القصر الرئاسي (29 إبريل 2024)

هنا يُمثِّل عدم حضور الحزب الحاكم للجلسة الافتتاحية للجمعية الوطنية وعدم مشاركته في اختيار أعضاء اللجان سابقتيْن في تاريخ كوريا الجنوبية؛ ما يشير إلى مدى تعقُّد الأمور ويطرح أسئلة كثيرة حول مستقبل العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، خاصة وأن هناك تهديداتٍ من جانب رئاسة حزب سلطة الشعب بالاستمرار في عدم حضور جلسات الجمعية الوطنية[23]. وقد يُقال إن هذا التهديد مؤقت، ويقع في خانة الضغط على الحزب الديمقراطي كي يُقدِّم بعض التنازلات، لكن حتى لو لم يُقدِّم الحزب الديمقراطي التنازلات المطلوبة، فعلى الأغلب سيجد نواب حزب سلطة الشعب أنفسهم مضطرين لحضور الجلسات والمشاركة في المناقشات، خاصةً وأن هناك مشروعات قوانين مهمة ستحتاج إلى مشاورات ومساومات مع الحزب الديمقراطي، من بينها على سبيل المثال إقرار الموازنة العامة. وعلاوة

على ذلك، فإن الاستمرار في عدم حضور الجلسات قد يأتي بنتائج سلبية على شعبية الحزب والرئيس معاً. كذلك ترتبط عودة نواب الحزب الحاكم إلى جلسات البرلمان بإمكانية تعطيلهم صدور بعض مشروعات القوانين التي قد يرفضها الرئيس مستقبلاً. وهنا يُطرَح السؤال: إلى أي مدى وبأي مُعدَّل قد يستمر الرئيس على نهجه في نَقْض بعض القوانين التي تقرها الجمعية الوطنية بتركيبتها الجديدة؟

بالطبع، يبدو موقف الرئيس مُعقداً جداً؛ فهو لا يُمكِنُه حل الجمعية الوطنية؛ ومن ثم فإن التعاون معها أمر لا مفر منه، ولكنه إذا استمر في الاعتراض على مشروعات القوانين، فإنه قد يُعرِّض نفسه لمواقف أكثر حرجاً في حال تم إقرار هذه المشروعات لاحقاً بأغلبية الثلثين في الجمعية الوطنية أو إذا امتنع أعضاء حزبه عن الحضور لتمرير هذه القوانين. وبالمقابل؛ إذا امتنع الرئيس تماماً عن نَقْض مشروعات القوانين، فقد تعيد المعارضة صياغة تلك القوانين التي سبق نقضها، وقد تسُن قوانين أخرى تعلم مُسبقاً أنها لا تحظى بقبول الرئيس. لكن تبقى الإشكالية الأهم أمام الرئيس يون -الذي يتبقى له رسمياً ثلاث سنوات في منصبه- داخل حزبه؛ لأنه إذا لم يتمكن من إيجاد طريقة للعمل مع المعارضة، فهناك احتمال للمساءلة وتوجيه التُّهم له، وقد يظهر بعض أعضاء حزبه الذين يفضلون مصالحهم ومستقبلهم السياسي على مصالح يون والحزب ذاته؛ وقد يغيرون انتماءهم الحزبي نحو الحياد أو حتى الانتقال إلى صفوف المعارضة؛ وهذا أمر شائع في السياسات الحزبية في كوريا الجنوبية.

في مقابل ذلك التعقيد، تدرك المعارضة أيضاً أن تعنتها قد يؤدي إلى الخصم من رصيدها الشعبي، فعلاوة على أنها ستُتهَم من قِبَل الحزب الحاكم بممارسة ما يُمكِن تسميته "ديكتاتورية" الأغلبية البرلمانية، فإن المواطنين قد يتزايد استياؤهم من حالة الاستقطاب؛ ما قد يدفع الكثيرين منهم للعزوف عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية القادمة في عام 2027. وهذا قد لا يكون في صالح الحزب الديمقراطي ورئيسه الذي خَسِرَ الانتخابات الرئاسية الماضية بفارق ضئيل جداً.

بناءً على ما سبق، يُمكِن القول إن تجربة الرئيس يون سوك يول مع البرلمان لها دلالات كثيرة فيما يتعلق بمردود استخدام سلطات الرئيس على شعبيته وشعبية الحزب الذي ينتمي إليه مثلما ظهر مثلاً في تعديلات مشروع قانون الحبوب وقانون العمال وغيرها. ومع أن الوضع الراهن بَعْد انتخابات إبريل 2024 يجعل الرئيس يقوم بمراجعات ضرورية حتى لا تتراجع شعبيته أكثر؛ فإن غياب صيغة ما للتعامل أو التنسيق بين الحزب الحاكم والمعارضة، ودعوة رئيس حزب إعادة بناء كوريا بشكل عاجل إلى اتخاذ إجراءات لعزْل الرئيس، وعدم الانتظار حتى تنتهي فترة حكمه؛ ربما يعقدان الأمور ويزيدان حالة التوتر السياسي، وهو ما قد يدرك الحزبان الكبيران، الحزب الحاكم والحزب الديمقراطي، أن عليهما تجنبَه، بالنظر إلى أن التجربة التاريخية في كوريا الجنوبية تشير إلى عواقبَ صعبة في حال اجتمع الغضب الشعبي مع عدم الوفاق البرلماني!

الهوامش

1- Lee Ha-Kyung, How to end the imperial presidency?. **Korea JoongAng Daily**, January 29, 2024.

2- السيد صدقي عابدين، كوريا الجنوبية.. أولوية تعديل الدستور، **مجلة الشروق**، دار الخليج للصحافة، العدد 1312، 29/5 - 4/6 2017. ص ص 14 - 15.

3- للاطلاع على النص الكامل لدستور كوريا الجنوبية باللغة العربية، انظر الرابط التالي: https://tinyurl.com/yeyvjcym.

4- South Korea Elections Primer: What to Know Before April 10, **Edelman Global Advisory**, April 2, 2024. https://www.edelmanglobaladvisory.com/insights/south-korea-elections-primer-what-know-april-10

5- Soyoung Kim, Party splits shift South Korea's political landscape, **The East Asia Forum**, 1 February, 2024. https://eastasiaforum.org/2024/02/01/party-splits-shift-south-koreas-political-landscape/

6- Jorg Micail Dostal, South Korea: The Lasting Pitfalls of the Imperial Presidency, **The Political Quarterly**, Vol 94, No 1, January/ March 2023. Pp. 60-62.

7- السيد صدقي عابدين، الديمقراطيات الناشئة والسلوك السياسي السلمي، **صحيفة الخليج**، 24 يناير 2005. ص 12.

8- Ju-Min Park, South Korean Parliament votes overwhelmingly to impeach President Park, **Reuters**, December 9, 2016.

9- مها جانغ، الرئيس يون يستخدم حق النقض ضد 4 مشاريع قوانين، **وكالة يونهاب للأنباء**، 30 مايو 2024. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20240530001000885

10- Victor Cha and Andy Lim, South Korea's 2024 General Election: Results and Implications. **Center for Strategic and International Studies (CSIS),** April 10, 2024. https://tinyurl.com/ms6exn2p

11- الرئيس "يون" يدعو إلى جمع الآراء حول مشروع قانون يلزم الحكومة بشراء فائض الأرز، **وكالة يونهاب للأنباء**، 27 مارس 2023. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20230327004800885

12- (جديد) الحزب المعارض الرئيسي ينتقد استخدام "يون" لحق النقض ضد مشروع قانون الحبوب، **وكالة يونهاب للأنباء**، 4 إبريل 2023 https://ar.yna.co.kr/view/AAR20230404003800885

13- هبة محمد، (جديد) يون يستخدم حق النقض ضد مشروع قانون تمريض مثير للجدل، **وكالة يونهاب للأنباء**، 16 مايو 2023. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20230516001300885?section=search.

14- Korean Cabinet approves motion to urge presidential veto on contentious **bills,pulse,** 1 December, 2023. https://pulse.mk.co.kr/news/all/10888308

15- الجمعية الوطنية تمرر مشروع قانون لتشكيل لجنة للتحقيق في حادث التدافع في "إيتايون"، **وكالة يونهاب للأنباء**، 9 يناير 2024. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20240109002900885?section=search

16- (جديد) الجمعية الوطنية تقر اقتراحا لإجراء تحقيق خاص مع السيدة الأولى، **وكالة يونهاب للأنباء**، 28 ديسمبر 2023. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20231228002900885?section=search

17- انظر:

- الجمعية الوطنية تعيد التصويت على مشروع قانون التحقيق الخاص بوفاة جندي مشاة البحرية، **وكالة يونهاب للأنباء**، 28 مايو 2024. https://m-ar.yna.co.kr/view/AAR20240528001500885?section=politics/index

- مها جانغ، الجمعية الوطنية ترفض مشروع قانون التحقيق الخاص في وفاة جندي مشاة البحرية في إعادة التصويت، **وكالة يونهاب للأنباء**، 29 مايو 2024. https://m-ar.yna.co.kr/view/AAR20240529000300885?section=politics/index

18- Victor Cha, Jinwan Park and Andy lim, South Korea's 2024 General Election: Results and Implications. **Center for strategic and International Studies** (CSIS), April 10, 2024.

19- Emma Whitmyer, A Closer Look at South Korea's 22nd National Assembly Elections, **Asia Society**, 24 April, 2024. https://tinyurl.com/36328j54

20- الرئيس "يون" يعتذر عن الفشل في الاستجابة لإرادة الناس بعد هزيمة الانتخابات، **وكالة يونهاب للأنباء**، 16 إبريل 2024. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20240416002500885

21- حزب سلطة الشعب يشكل لجنة قيادة طوارئ، **وكالة يونهاب للأنباء**، 16 إبريل 2024. https://tinyurl.com/bddaxcra

22- (شامل) زعيم المعارضة يطلب من الرئيس "يون" الموافقة على إجراء تحقيق خاص، **وكالة يونهاب للأنباء**، 29 إبريل 2024. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20240429002800885?section=politics/index

23- أحزاب المعارضة تختار من جانب واحد 11 رئيسا للجان البرلمانية وسط مقاطعة الحزب الحاكم، **وكالة يونهاب للأنباء**، 11 يونيو 2024. https://ar.yna.co.kr/view/AAR20240611000800885?section=politics/index

قضية العدد

قلب أوراسيا

جمهوريات آسيا الوسطى في مركز الجغرافيا السياسية العالمية

السفير الدكتور: عزت سعد

مدير المجلس المصري للشؤون الخارجية، ومساعد وزير الخارجية المصري الأسبق

مقدمة

منذ قرون طويلة، تم الاعتراف بالأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى -التي تضم جمهوريات كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وقرغيزستان وطاجيكستان- في الشؤون الدولية، في ضوء موقعها الجغرافي الفريد، والذي يتوسط قوى إقليمية آسيوية رئيسية ومُفترَق طرق يربط آسيا بأوروبا.

وقد عادت المنطقة إلى الواجهة في السنوات الأخيرة؛ إذ باتت محور اهتمام، ليس فقط للقوى الكبرى مثل: الصين وروسيا والولايات المتحدة، بل أيضاً للقوى الإقليمية الفاعلة. وتكفي الإشارة في هذا السياق إلى انعقاد أول قمة بين جمهوريات آسيا الوسطى ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر يوليو 2023، وسبقها انعقاد أول قمة أيضاً مع الصين في شهر مايو من العام نفسه؛ بل إنه خلال شهر نوفمبر من هذا العام، زار المنطقة أربعة زعماء لدول تتنافس في الإقليم، هي: روسيا وتركيا وإيران وفرنسا، وسبقتهم دعوة الرئيس الأمريكي جو بايدن لقمة تاريخية مع دول آسيا الوسطى في سبتمبر من العام نفسه. وهكذا باتت المنطقة مسرحاً رئيسياً للتنافس الجيوسياسي بين هذه القوى، ولاسيما في ظل تصاعد الحاجة إلى تدبير مصادر متنوعة للطاقة وتلبية احتياجات تلك القوى منها.

ولقد أدت تداعيات الحرب في أوكرانيا، بما في ذلك الضغوط التي مارستها القوى الكبرى على دول الإقليم ارتباطاً بذلك، إلى دَفْع هذه الدول نحو تبنِّي سياسة خارجية تقوم على تنويع الخيارات وتطوير علاقات متساوية تقوم على المصالح المُشترَكة والمنافع المُتبادَلَة مع جميع الدول، بما فيها القوى الكبرى. ومن الطبيعي ألا تجد هذه السياسة تفهماً دائماً، سواءً من الغرب أو الشرق؛ لأسباب يُرجِعها بعض المحللين إلى عدم تجاهُل حقيقة أنه مرَّ أكثر من ثلاثين عاماً على انهيار الاتحاد السوفيتي، وتغير المشهد السياسي إلى حدٍ كبير؛ ذلك أن دول المنطقة شهدت تغيرات ديناميكية في اتجاهات سياستها الخارجية والتطورات الداخلية في كلٍ منها، بما في ذلك ظهور نخب سياسية واقتصادية جديدة تتمتع بمستوى متطور من الوعي الذاتي الوطني، والنظر إلى العالم في إطاره الأوسع.

وفي سياق تعاونها مع القوى الكبرى، فإن لدول المنطقة أولويات تتمثل في جَذْب الاستثمارات ونَقْل التكنولوجيا وحل المشكلات البيئية ومواجهة التهديدات غير التقليدية، وتطوير الاقتصاد الأخضر... إلخ. في الوقت ذاته، لدى الدول الخمس رؤية متشابهة إلى حد كبير مع روسيا والصين في قضايا ضمان الأمن والتنمية في أوراسيا، وتطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية، وتنفيذ المشروعات الإقليمية. ومع ذلك، أظهرت دول المنطقة عمليات جيوسياسية وجغرافيا اقتصادية جديدة في أوراسيا وخارجها أيضاً، ترتبط برؤية تقوم على تعددية مراكز القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم. ولهذا حافظت دول آسيا الوسطى على قدر واضح من الاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليمي رغم الصراع الجيوسياسي العالمي.

أولاً: مؤشرات صعود آسيا الوسطى في الجيوستراتيجية العالمية

شهدت منطقة آسيا الوسطى خلال السنوات القليلة الماضية صعوداً واضحاً للجغرافيا السياسية والاقتصادية، وفق عدة مؤشرات من أبرزها المستوى المتصاعد للتفاعلات مع القوى الدولية المؤثرة من حيث الزيارات رفيعة المستوى إلى المنطقة والقمم المتنوعة مع بلدانها الخمسة، على مدى العقد الماضي وحتى الآن. ففي الفترة الممتدة ما بين 29 أكتوبر و1 نوفمبر 2015، قام وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، جون كيري، ولأول مرة، بزيارة أربع دول في المنطقة، استهلها بقرغيزستان، لافتتاح السفارة الأمريكية في بيشكيك، وتبعها بزيارة كازاخستان وتركمانستان وطاجيكستان. وزار المنطقة الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، بان كي مون، في يونيو 2015، مروراً بزيارة رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، في يوليو التالي، وصولاً للجولة المهمة التي قام بها رئيس الوزراء الياباني الراحل، شينزو آبي، أواخر أكتوبر من العام نفسه[1].

وازداد هذا الزخم بشكل كبير في عام 2022، فعُقِدَت القمة الهندية الأولى مع دول المنطقة في يناير 2022، تلاها المؤتمر الافتراضي بين الجانبين في أواخر ذلك العام، ثم كانت قمة أخرى مع روسيا في أستانا في أكتوبر 2022. كما عَقَدَ رؤساء دول المنطقة ورئيس المجلس الأوروبي، على مدى عامَي 2022 و2023، أولى اجتماعاتهم رفيعة المستوى على الإطلاق. وفي مارس 2023، زار وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، كازاخستان وأوزبكستان، والتقى بممثلي الدول الخمس، ثم استضافت الصين قمة مع زعماء الدول الخمس في مايو 2023، تلتها قمة مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر يوليو من العام نفسه، فثالثة مع الرئيس الأمريكي جو بايدن في شهر سبتمبر على هامش الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، قبل أن يتوجه رؤساء الدول الخمس إلى برلين للقاء جماعي مع المستشار الألماني أولاف شولتس يوم 27 سبتمبر من العام نفسه[2].

من جانبه، زار الرئيس الروسي بوتين، كازاخستان، في 9 نوفمبر 2023، في واحدة من ثلاث رحلات خارجية فقط منذ أن أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحقه في مارس 2023. وأثناء ذلك، كانت أوزبكستان المجاورة تستضيف اجتماع قمة منظمة التعاون الاقتصادي؛ إذ كان من بين الزوار البارزين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والرئيس الإيراني الراحل إبراهيم رئيسي. وكان الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا موجوداً أيضاً في طشقند في نفس اليوم لإجراء محادثات مع الرئيس الأوزبكي وغيره من كبار المسؤولين. كما استضافت أستانا، في 3 نوفمبر 2023، قمة "مجلس الدول التركية"، وهو مِثْل منظمة التعاون الاقتصادي، منظمة لا تتمتع بعضويتها روسيا والصين. وقَبْل ذلك، على مدى يومَي 1 و2 نوفمبر، زار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الرئيسين الكازاخي والأوزبكي في منزليهما[3]. هذا إلى جانب زيارة وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون، في إبريل 2024، كأول وزير خارجية بريطاني يزور قرغيزستان، وطاجيكستان وتركمانستان منذ انفصالهم عن الاتحاد السوفيتي في عام 1991، وأول مَن يزور أوزبكستان منذ عام 1997، فيما كانت آخر زيارة

لـه إلى كازاخسـتان في عـام 2013. ومـن المنتظـر عَقْـد قمـة لـدول المنطقـة مـع اليابـان في أغسـطس 2024، وعَقْـد أول قمـة عـلى الإطـلاق لزعمـاء الاتحـاد الأوروبـي وآسـيا الوسـطى في أوزبكسـتان قبـل نهايـة العـام الجـاري أيضـاً.

شكل (1): خريطة جمهوريات آسيا الوسطى

ووفقـاً لدراسـة أعدهـا كلٌ مـن آيـزادا نوريدينوفـا، الأسـتاذ المسـاعد في قسـم العلـوم الاجتماعيـة بجامعـة سـليمان ديميريـل في كازاخسـتان، وجانيبيـك أرينـوف، الأسـتاذ المسـاعد في كليـة الدراسـات العليـا للسياسـة العامـة بجامعـة نزاربايـيف في كازاخسـتان أيضـاً، واعتمـدت عـلى تجميـع مجموعة بيانـات حـول المشـاركات الإقليميـة الثنائيـة والمتعـددة الأطـراف بـين الرؤسـاء ورؤسـاء الـوزراء ووزراء خارجيـة دول آسـيا الوسـطى ونظرائهـم في الخـارج، بمـا في ذلـك الزيـارات والاجتماعـات والمكالمـات الهاتفيـة ومكالمـات الفيديـو والبرقيـات؛ فـإن الإحصائيـات تكشـف عـن تحـوُل ملحـوظ في ديناميكيـات العلاقـات بـين دول آسـيا الوسـطى والعالـم منـذ عـام 2015، مـع زيـادة كبـيرة في عـدد التفاعـلات رفيعـة المسـتوى؛ إذ تُسـجِّل الإحصائيـات 60 تفاعـلاً بـين كبـار المسـؤولين الحكوميـين في دول آسـيا الوسـطى وبـين نظرائهـم مـن دول العالـم في عـام 2015، ثـم ارتفـع العـدد إلى 87 تفاعـلاً في عـام 2019، ثـم إلى 147 في عـام 2022، ثـم ارتفـع إلى 158 تفاعـلاً في عـام 2023.

وتُظهر الدراسة أن كازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان هم الفاعلين الأكثر نشاطاً في المشاركة رفيعة المستوى بين دول المنطقة، وأن التعاون الخارجي في آسيا الوسطى يحركه إلى حد كبير رؤساء الدول، وأن تواتُر ومضمون الاجتماعات الرئاسية في المنطقة يظل أعلى بشكل واضح من تلك التي تتم على مستوى رؤساء الوزراء ووزراء الخارجية، ففي المتوسط، حدث حوالي ثلثي التفاعلات على مستوى الرؤساء. وتستنتج الدراسة أيضاً أن الشكل الثنائي للتفاعلات مع قادة الخارج لا يزال هو السائد بين المسؤولين رفيعي المستوى في المنطقة؛ فعلى سبيل المثال، تم إجراء جميع التفاعلات المُسجَّلة في عام 2015 بشكل ثنائي، في حين تم عَقْد حدثين فقط في إطار متعدد الأطراف في عام 2019، وفي عامَي 2022 و2023، كانت هناك أربع مشاركات متعددة الأطراف[4].

وربما تشهد الفترة المقبلة مزيداً من انخراط جمهوريات آسيا الوسطى في المشاركات متعددة الأطراف، في مواجهة الوضع المُعقَد للعلاقات بين القوى الكبرى؛ إذ أصبحت "الدبلوماسية متعددة الأوجه" سياسة مُشترَكة تتبناها دول آسيا الوسطى؛ أي تفضيل تطوير العلاقات مع القوى الفاعلة في سياق جماعي، لأن هذه الدبلوماسية الجماعية قد تكون الخيار الأمثل لمصالح دول المنطقة؛ نظراً لأن القوى الكبرى والمتوسطة على خلاف مع بعضها بعضاً، لكن دول آسيا الوسطى ليس لديها مظالم معها، على الرغم من أنها تختلِف مع بضعها حول قضايا مثل: حقوق الإنسان والديمقراطية، كما أنها لا تريد أن تتبع قوة عظمى في معارضة قوى أخرى؛ ومن ثَمَّ، سيكون من المثالي لدول آسيا الوسطى أن تتبنَّى ضوابط وتوازنات مُتبادَلَة بين القوى الكبرى في المنطقة؛ لأن ذلك من شأنه أن يفتح لها مساحة واسعة من حرية المناورة ويساعد على مَنْع هيمنة القوى الكبرى على المنطقة والسيطرة عليها[5].

جدول (1): تطور عدد التفاعلات رفيعة المستوى بين جمهوريات آسيا الوسطى والعالم (2015 – 2023)

العام	عدد التفاعلات*
2015	60
2019	87
2022	147
2023	158

*** تتضمن هذه التفاعلات: المشاركات الإقليمية الثنائية والمتعددة الأطراف بين مسؤولي دول آسيا الوسطى ونظرائهم في الخارج، بما تشمله من زيارات واجتماعات وبرقيات ومحادثات هاتفية وعَبْر الفيديو.**

Source: Aizada Nuriddenova and Zhanibek Arynov, "Diplomatic Engagement in Central Asia on the Rise, **The Diplomat**, 14 May 2024. https://tinyurl.com/bdhw8v8p

ومع ذلك، يُلاحِظ بعض المحللين من آسيا الوسطى أن "الدبلوماسية المتعددة الأوجه" التي تتبنَّاها دول المنطقة لا تجد تفهُّماً دائماً من بعض القوى الفاعلة، خاصة الغربية، رغم تغيُّر المشهد السياسي العالمي، فقد ظهرت في آسيا الوسطى نُخَب سياسية واقتصادية جديدة لديها تفكير مُختلِف للعالم في إطاره الأوسع، وليس فقط في الفضاء السوفيتي السابق أو لقارة بعينها؛ إذ تَظهَر في دول آسيا الوسطى اليوم عمليات جيوسياسية وجغرافيا اقتصادية جديدة ترتبط ارتباطاً مباشراً برؤية القادة لنظام دولي يقوم على تعددية الأقطاب[6].

ويُضاف إلى ذلك، أن دول آسيا الوسطى، ورغم الأزمة الجيوسياسية العالمية، تمكَّنت من الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الإقليمي، ولم تنخرط في أية صراعات دولية، أو في عملية مواجهة مع الفاعلين العالميين والإقليميين. ومع ذلك، وبالنظر إلى موقعها الجغرافي، ظلَّت هذه الدول منخرطة دائماً في العمليات الجيوسياسية والجيواقتصادية في أوراسيا؛ ففي سياق تعطيل سلاسل التوريد والتجارة العالمية، والذي يرتبط بالعقوبات التي فرضها الغرب على روسيا، تمكنَّت دول المنطقة من تهيئة الظروف للتعاون الإقليمي ودعم بعضها بعضاً. وقد أدى ذلك إلى التقليل من العواقب السلبية للمواجهة المستمرة بين القوى الكبرى في أوروبا الشرقية على اقتصادات المنطقة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي نسبياً.

وفي آسيا الوسطى اليوم، هناك ميل واضح لزيادة حجم المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي داخل المنطقة، فقد قامت الدول الخمس، بدرجات متفاوتة، بزيادة استثماراتها في اقتصادات بعضها بعضاً، وهي تَظهَر اليوم كمنطقة إقليمية سوف تكون ذات ثقل في الاقتصاد العالمي، ولديها القدرة على التعاون الاقتصادي وتعميقه[7]. وربما خير دليل على ذلك أن الحرب الروسية في أوكرانيا أوضحت أن حكومات دول المنطقة تجنبت إظهار الدعم الصريح لموسكو؛ الأمر الذي يعني ضمناً، على ما يبدو، بعض "الانتقادات المستترة" تجاه العملية العسكرية الروسية أمام شعوبها[8]، وهو انتقاد خافت لا يذهب بعيداً.

وعلى الرغم من ذلك، تشير آراء المحللين في آسيا الوسطى إلى أن معدلات التجارية البينية ضئيلة للغاية بين الجمهوريات الخمس، وربما من بين أسباب ذلك تشابُه الهيكل الإنتاجي في هذه الدول من حيث اعتماد اقتصاداتها بالأساس على المواد الخام، وعلى رأسها مصادر الطاقة والتعدين. كما أن التوترات التي تصل أحياناً إلى الاشتباكات لا تزال تطل برأسها. وفي مثل هذه الأجواء، يُلاحَظ أن الاندماج أو التكامل الإقليمي بين دول المنطقة ما يزال بعيداً؛ إذ عَقدت الدول الخمس قمة تشاورية للمرة الأولى في عام 2018، وفي عام 2022 عُقِدَت القمة الرابعة، وشهدت توقيع ثلاث جمهوريات فقط على اتفاقية الصداقة وحسن الجوار والتعاون من أجل التنمية في وسط آسيا؛ إذ امتنعت كل من طاجيكستان وتركمانستان عن التوقيع، وهو موقف ربما يكون له خلفيات أبعد بكثير مما قيل إنه مرتبط بإجراءات وترتيبات داخلية في كلتا الدولتين[9].

وفي كل الأحوال، ومع ظهور المشاركات متعددة الأطراف من قبل الجمهوريات الخمس، يطالب البعض بضرورة إضفاء الطابع الرسمي على آليات المشاركة الجماعية لدول آسيا الوسطى من أجل أن تكون أكثر فعالية في مشاركتها مع الأطراف الدولية الفاعلة ومع التكتلات الإقليمية المختلفة، بما يحد نسبياً من عدم التعامل ككتلة واحدة ويقلل من ظاهرة التنافس فيما بينها للحصول على الجزء الأكبر من الصفقات المُوقَّعة[10].

رؤساء كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وتركمانستان وأوزبكستان في الاجتماع التشاوري الرابع لرؤساء دول آسيا الوسطى (شولبون آتا، قيرغيزستان، 21 يوليو 2022)

ثانياً: أسباب صعود آسيا الوسطى في الجيوستراتيجية العالمية

يؤكد ما سبق أعلاه حقيقةً مهمة هي أن هذا الزخم والتحركات الدولية، من القوى الكبرى والمتوسطة، تجاه منطقة آسيا الوسطى، سواءً بشكل ثنائي أو جماعي، يرجع إلى عدة عوامل متشابكة، ما بين تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا، وتحوُّل المنطقة إلى منطقة عبور أساسية للسلع والبضائع، وتمتعها بإمكانات هائلة في مجالات التعدين والطاقة والموارد الأرضية النادرة، علاوة على مساعي قادة دول المنطقة للاستفادة من هذه التحولات الدولية الراهنة لتحقيق مصالحها الخاصة؛ وهو ما يمكن تناوله بإيجاز فيما يلي:

1 – التداعيات الجيوسياسية للحرب الروسية في أوكرانيا:

إن عام 2022، الذي شهد بدء الحرب في أوكرانيا في 24 فبراير، والمواجهة التي تلت ذلك بين روسيا والغرب، لم يُعِدْ تشكيل المشهد السياسي في أوراسيا فحسب، بل سلَّط الضوء أيضاً على الدور الحاسم الذي تقوم به منطقة آسيا الوسطى في توازن القوى المُعقَّد بين

الشرق والغرب؛ الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى إعادة النظر في علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية مع دول المنطقة[11]. وبصفة عامة، دفعت هذه الحرب القوى الغربية إلى محاولة استمالة دول المنطقة، التي يُنظَر إليها دوماً على أنها الفناء الخلفي لروسيا، بغرض الامتناع عن مساعدة روسيا على الالتفاف على العقوبات الاقتصادية الغربية[12]. وكان لافتاً أن يلتقي، وللمرة الأولى، رئيس أمريكي برؤساء الدول الخمس، على هامش الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر 2023، رغم أن صيغة الحوار بين الجانبين (C5+1)، والموجودة بالفعل منذ عام 2015، كانت تتم دائماً على مستوى وزارات الخارجية فقط.

وعلى نقيض الغرب، حاولت روسيا التخفيف من أثر تلك العقوبات، من خلال زيادة تفاعلاتها مع دول المنطقة، التي تُمثِّل إحدى الدوائر المهمة لسياسة روسيا الخارجية ومنطقة النفوذ التقليدي لها؛ إذ زار الرئيس فلاديمير بوتين الدول الخمس جميعاً في عام 202213. وتزايدت الأموال والشركات المتدفقة من روسيا إلى المنطقة، بل وسُجِّلَت زيادة في هجرة العمال من دول المنطقة إلى روسيا خلال عام 2023، مصحوبة بزيادة كبيرة في التحويلات المالية المُرسَلَة إلى المنطقة.

ووفقاً لتقرير البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير؛ فإن استئناف التجارة الدولية والسياحة، فضلاً عن المستويات المرتفعة من الهجرة والتحويلات المالية من روسيا قد عزَّز النمو القوي لاقتصادات آسيا الوسطى في النصف الأول من عام 2023، ومن المُرجَّح أن يُقدَّر معدل النمو بنسبة 5.9% في عام 2024، كما يُتوقَّع أن تستمر الزيادة الحالية في النمو، نظراً لزيادة الإنفاق الحكومي، وتنامي النشاط الاقتصادي الصيني والتجارة الوسيطة مع روسيا والتحويلات المالية الروسية، والسياحة، ونَقَل الأعمال[14].

وبالنسبة للصين، يشير بعض المحللين إلى أنها حاولت ملء الفراغ في المنطقة، الذي ترتب على الحرب، وذلك بالتوازي مع توجُّه الرئيس شي جين بينغ لطرح نفسه كزعيم عالمي، وسعيه لمد نفوذ بلاده خارج حدودها. واستدل هؤلاء بنتائج القمة التي عُقِدت في شهر مايو 2023 بين الرئيس الصيني وزعماء الدول الخمس، والتي عززت الاستثمارات الصينية في المنطقة، هذا علاوة على أن الصين تُعد أكبر مُستهلِكٍ للغاز من دول المنطقة؛ ليخلص أصحاب هذا الرأي إلى أنه مع انحسار النفوذ الروسي بسبب الحرب؛ فإن الصين هي التي تملأ هذه الفجوة، وليست الولايات المتحدة[15].

2 – ثراء المنطقة بالطاقة والمعادن النادرة:

وفقاً لوزارة الطاقة الأمريكية، تحتوي دول منطقة آسيا الوسطى على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بَعْد منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط. وتشير أغلب الدراسات المتخصصة إلى أن نسبة الاحتياطيات النفطية للمنطقة تُشكِّل حوالي 15% من إجمالي الاحتياطيات العالمية، وأن المنطقة تأتي في المركز الأول من حيث الاحتياطيات العالمية بالنسبة

للغـاز الطبيعـي بنسـبة تصـل إلى 50% مـن إجمـالي الاحتياطـي العالمـي.

مـن جهـة أخـرى، تمتلك آسـيا الوسـطى حصة كبـيرة مـن المعـادن الأساسـية في العالـم؛ إذ تَسـتحوِذ عـلى نسـبة 38.6% مـن خـام المنجنيـز عالمياً، و30.07% مـن الكـروم، و20% مـن الرصـاص، و12.6% مـن الزنـك، و8.7% مـن التيتانيـوم، إلى جانـب مـوارد قيمـة أخـرى. وتبرز كازاخسـتان، عـلى وجـه الخصـوص، كمنافـس ضـد هيمنـة الصـين في إنتـاج العنـاصر الأرضيـة النـادرة؛ إذ تُنتِـج الـشركات الكازاخيـة بالفعـل 18 مـن أصـل 30 مـادة أرضيـة نـادرة، ولـدى كازاخسـتان أيضـاً إمكانـات واعـدة في اسـتخراج المعـادن الحيويـة مثـل: السـكانديوم واليتريـوم واللانثانيـدات، وهـي عنـاصر ضروريـة لإنتـاج أجهـزة الكمبيوتـر والتوربينـات والسـيارات. وقـد اجتذبـت هـذه الإمكانـات اهتمـام الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبـي، فكلاهمـا حريـص عـلى الاسـتثمار في مشروعـات التعديـن في كازاخسـتان للحـد مـن اعتمادهمـا عـلى المعـادن النـادرة الصينيـة. وفي الوقـت الحالي، تَسـتورِد الولايات المتحـدة اليتريـوم والسـكانديوم بكثافـة، في حـين يحصـل الاتحـاد الأوروبـي عـلى 98% مـن إمداداتـه مـن العنـاصر الأرضيـة النـادرة مـن الصـين[16].

وفي هـذا الصـدد، فـإن قـدرة الصـين عـلى الاسـتفادة مـن موقفهـا شِـبْه الاحتـكاري في المعـادن المهمـة، مـن خـلال سـيطرتها عـلى مـا يقـرب مـن 60% مـن تعديـن المعـادن النـادرة على مسـتوى العالـم وأكثـر مـن 85% مـن قـدرات المعالجـة؛ تُشـكِّل تهديـداً كبـيراً لقطاعـي التكنولوجيـا الفائقة والدفـاع في الولايـات المتحـدة. وقـد تـم تأكيـد ذلـك مـن خـلال تحـرُك بكـين في ديسـمبر 2023 لتقييـد صادرات بعـض المعـادن والتكنولوجيـات ذات الصلـة. ومـع ذلـك، يرى بعـض المحللـين أن دول آسـيا الوسـطى مُنافِسَـة قويـة في تحـدي تفـوُق الصـين في المعـادن الأرضيـة النـادرة[17]. وفي العـصر الحـالي؛ إذ يُعَـد التقـدم التكنولوجـي ذو أهميـة قصـوى؛ فـإن تأمـين الوصـول إلى هـذه المـوارد يتجـاوز مجـرد المصلحـة الاقتصاديـة ويصبـح ضرورة اسـتراتيجية.

ولقـد تـم تسـليط الضـوء عـلى هـذا الـدور مؤخـراً أثنـاء زيـارة الرئيـس الفرنـسي ماكـرون إلى كازاخسـتان وأوزبكسـتان في 1 و2 نوفمـبر 2023؛ إذ تـم التوقيـع عـلى شراكـة اسـتراتيجية بـين أوزبكسـتان وشركـة "أورانـو" الفرنسـية، التـي تعهـدت باسـتثمار 500 مليـون دولار في اسـتخراج اليورانيـوم ومعالجتـه في البـلاد. وقـد كشـف تحليـل مـا بَعْـد قمـة الولايـات المتحـدة ودول المنطقـة في سـبتمبر 2023، أن تأمـين الوصـول إلى المعـادن الأرضيـة النـادرة في آسـيا الوسـطى كان هدفـاً رئيسـياً لواشـنطن؛ إذ شدَّد الإعلان المُشـتَرَك الصـادر عـن القمـة عـلى هـدف إقامـة سلاسـل توريـد المعـادن الحيويـة المتنوعـة والمسـتدامة والموثوقـة، والابتـكار في مجـال التعديـن ومعالجـة المـواد الخـام، وتعزيـز التعـاون الصناعـي الإقليمـي لتقليـل التبعيـات الاسـتراتيجية. الجديـر بالذكر أن هـذا التركيـز عـلى المعـادن المهمـة لـم يكـن موجـوداً في الوثائـق الاسـتراتيجية الأمريكيـة السـابقة الخاصـة بآسـيا الوسـطى، لا في اسـتراتيجية (2019 – 2025) ولا في اسـتراتيجيات الـدول الفرديـة التـي نشرتهـا وزارة الخارجيـة الأمريكيـة في عـام 2022[18].

في سياق متصل، استضافت الولايات المتحدة الحوار الافتتاحي، على مستوى كبار المسؤولين، لمجموعة (5 + 1) للمعادن الحرجة من جميع دول آسيا الوسطى الخمس، في 8 فبراير 2024، وشهد الحوار حرصاً متبادلاً على التعمق في آفاق الاستثمار الأمريكي في القطاعات المعدنية الحيوية في المنطقة[19]. ومن جهة أخرى، وقّعت المؤسسة النووية الوطنية الصينية مع شركة "نافوي-وران" الأوزبكية، في 7 نوفمبر 2023، مذكرة تعاون استراتيجي في قطاع اليورانيوم؛ وهو ما يشير إلى المنافسة الدولية الشديدة على الموارد الحيوية بالمنطقة[20].

3 - أهمية المنطقة كممر وطريق تجاري وطاقوي رئيسي:

تقوم منطقة آسيا الوسطى منذ القدم، باعتبارها قلب القارة الأوراسية، بدور بارز في العلاقات التجارية بين الشعوب؛ إذ كانت أراضيها المترامية الأطراف ومدنها الكبرى تُمثِّل أهم المحطات على طريق الحرير القديم، خاصةً وأنها تميزت بإنتاج السلع والمنتجات المهمة التي عليها طلب كبير في الأسواق المختلفة، كالنفط والغاز والقطن والزيتون والزعفران والخضروات والفواكه والمكسرات، كما اشتُهِرَت بالحرير والمنتجات الجلدية، وقد جلبت هذه المنتجات، وغيرها، إليها القبائل والشعوب المختلفة والتجار، والغزاة أيضاً[21].

ولقد كان من أهم تداعيات الحرب الأوكرانية تنامي الحاجة إلى خَلْق ممرات بديلة لإيجاد مرونة اقتصادية وتنويع الروابط التجارية، ونتج عن ذلك ظهور ممر للنقل متعدد الوسائط، هو "الممر الأوسط لآسيا الوسطى" (يُسمَّى أيضاً "طريق النقل الدولي عَبْر بحر قزوين")؛ وهو شبكة عبور تربط الأسواق الأوروبية الصينية والأوروبية بآسيا عَبْر دول آسيا الوسطى والقوقاز. ويُعد هذا الطريق منافساً شديداً للطرق التي تسيطر عليها روسيا. وقد أكد تقرير للبنك الدولي صدر في عام 2023 أنه: "من خلال السياسات الصحيحة، يُمكِن للممر الأوسط أن يُنشّط التجارة الإقليمية، ويُعزز الاتصال بين البلدان على طول الطريق، ويوفر المرونة من خلال تنويع الطرق لتجارة الحاويات بين الصين وأوروبا، موفراً بذلك الحماية للبلدان وللتوريدات من الصدمات الجيوسياسية". وعلى الرغم من كونه ممراً إقليمياً، فإنه يهدف إلى زيادة تجارة البضائع بنسبة 40% بحلول عام 2030، لتصل إلى 11 مليون طن. ومن شأن السلع ذات القيمة العالية مثل: الأسمدة والمواد الكيميائية والآلات والمعادن أن تُعزِّز معدل حركة البضائع.

لكن على الجانب الآخر، يعاني هذا الطريق من مشكلات تتعلق باختلاف الإجراءات عَبْر الحدود والتعريفات الجمركية المرتبطة بنقل الشحنات؛ مما أدى إلى قيام أذربيجان وجورجيا وكازاخستان وتركيا بالتوقيع على "خارطة طريق"، في نوفمبر 2022، للاستثمارات ذات الأولوية التي يجب تمريرها بالطريق الأوسط لآسيا الوسطى.

وتتطلع الصين إلى الممر الأوسط كطريق بديل للممر الشمالي الروسي بسبب العقوبات الغربية ضد روسيا؛ بل إن دول آسيا الوسطى نفسها أدركت مخاطر الاعتماد على روسيا في التجارة والنقل، خاصة في ظل نظام العقوبات؛ مما دفعها إلى استكشاف سبل لتوسيع

علاقاتها الدولية؛ وهو ما يجعل الممر الأوسط مناسباً مع هذا التوجه؛ ونتيجة لذلك، فإن هذا الممر والدول الواقعة على طوله، يحظى الآن باهتمام خاص؛ علماً بأن عام 2023 شهد الكثير من المناقشات حول الممر، مع اجتماعات وقمم رفيعة المستوى تناولت هذا الموضوع، بما في ذلك القمة الأولى بين الولايات المتحدة والدول الخمس، وقمة الصين وآسيا الوسطى، والقمة التاسعة والأربعين لمجموعة السبع، والمنتدى الاقتصادي لبحر قزوين ومنتدى أستانا الدولي وغيرها22. هذا، وتتمتع كازاخستان على نحو خاص بموقع استراتيجي بين الاقتصادات الضخمة في أوروبا وآسيا، ولها أهميتها الخاصة في تطوير طرق التجارة البديلة مثل طريق النقل الدولي عَبْر قزوين23.

شكل (2): الممرات الثلاثة بين الصين وأوروبا

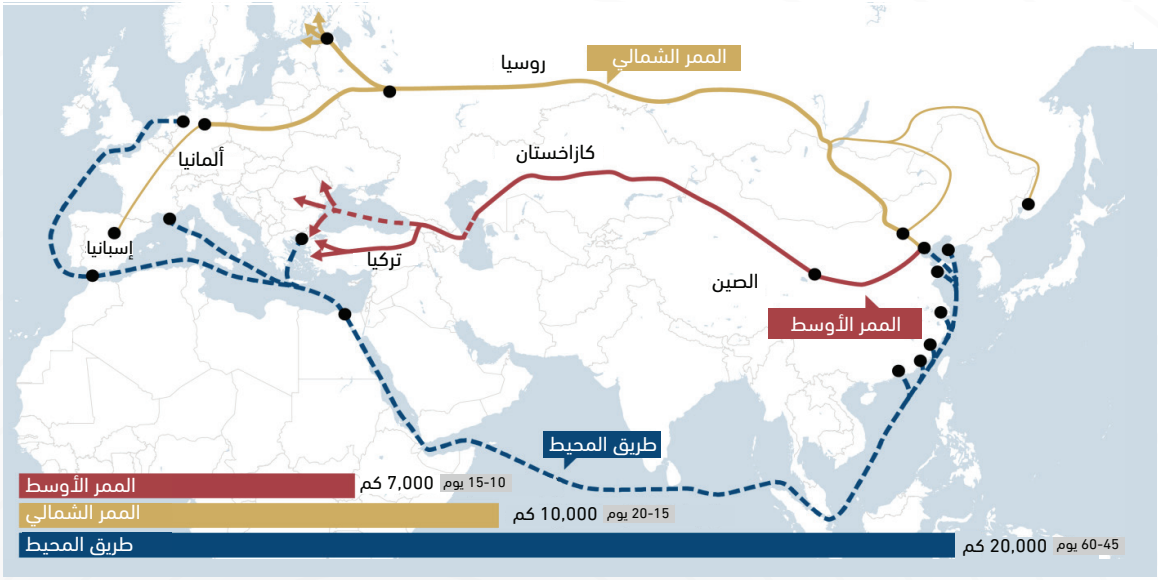

Source: Tuba Eldem, Russia's War on Ukraine and the Rise of the Middle Corridor as a Third Vector of Eurasian Connectivity, German Institute for International and Security Affairs, October 28, 2022. https://tinyurl.com/4uz5538m

4 – سعي دول المنطقة للاستفادة من مُقدّراتها وبناء ذاتها:

فرضت حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي تحديات كبيرة على صعيد السياسة الداخلية والخارجية للدول التي قامت على أنقاضه، وكان على كافة هذه الدول أن تعمل على بناء هويات وطنية مستقلة وأنظمة سياسية من الألف إلى الياء عملياً. ولقد تطلب الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي من زعماء هذه الدول الإشراف على إنشاء هياكل حُكم جديدة وتعزيز الشعور بالوحدة الوطنية، وسط عرقيات وثقافات متنوعة. ومع ذلك، تباينت هذه العملية في جميع أنحاء المنطقة؛ إذ تبنّت بعض الدول إصلاحات جديدة بسهولة أكبر من غيرها. وعززت دول الإقليم بنيتها التحتية، من الناحية الجيوسياسية في الإطار الأوسع، من

خلال تعزيز العلاقات مع الصين. ومن الناحية الاقتصادية؛ استهدفت دول الإقليم جذب الاستثمارات الغربية والدعم التنموي. وقامت دولتان رئيسيتان، هما: كازاخستان وأوزبكستان، بتنفيذ مبدأ "سياسة خارجية متعددة الاتجاهات" بهدف اتباع نهج عملي غير أيديولوجي. وساعد ذلك دول المنطقة على الانضمام إلى رابطة الدول المستقلة التي أنشأتها روسيا بَعْد سقوط الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن انضمام بعضها إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون بقيادة الصين وروسيا.

وفي عقدها الرابع من الانفصال عن الاتحاد السوفيتي، تسعى دول المنطقة إلى أن تصبح فاعلاً أكثر ارتباطاً بالمسرح العالمي، وهي العملية التي خلقت فرصاً جديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ إذ اجتذبت أوزبكستان وحدها 10 مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية في عام 2022[24]، وتهدف كازاخستان إلى وَضْع نفسها كقوة متوسطة قادرة على التأثير في الشؤون الدولية؛ وهو ما تم تأكيده من خلال استضافة كازاخستان منتدى أستانا الدولي في العام الماضي، مع خطط لاستضافة المنتدى مرة أخرى في عام 2024. وقد جمع هذا الحدث القوى المتوسطة الأخرى للتداول حول القضايا العالمية الملحة مثل: التنمية الاقتصادية والتحديات الأمنية، والاستدامة البيئية.

جدول (2): معلومات أساسية عن جمهوريات آسيا الوسطى

الدولة	عدد السكان (مليون نسمة) 2024	الناتج المحلي الإجمالي 2023 (مليار دولار)	معدل النمو السنوي
كازاخستان	20.632	261.421	%5.1
أوزبكستان	36.471	90.889	%6
تركمانستان	7.514	59.887	%6.3
طاجيكستان	10.621	12.060	%8.3
قيرغيزستان	7.203	13.987	%6.2

المصدر: البنك الدولي، وبيانات الإعداد السكاني لـ world meters

ثالثاً: أبرز تحركات القوى الدولية والإقليمية في آسيا الوسطى

في ضوء العوامل والمؤشرات السابقة؛ أضحت المنطقة تُشكِّل إحدى أبرز ساحات التنافس بين القوى المختلفة، التي تتحرك جميعها للحفاظ على مصالحها بالمنطقة وتعزيز نفوذها، والعمل بالمقابل على الحد من نفوذ القوى الأخرى مثلما يظهر بشكل واضح في حالات روسيا والصين والولايات المتحدة تحديداً؛ إذ يتخذ التنافس بُعداً أشمل بما يتجاوز مجرد الحفاظ على المصالح الحيوية، ليكون بمثابة إحدى المباريات الكبرى الجديدة ما بين الإبقاء على وضع النظام الدولي الراهن ومحاولات إعادة تشكيله.

1 – روسيا:

تنظر روسيا إلى دول آسيا الوسطى على أنها امتداد تاريخي وجغرافي وحضاري لها، سواءً في العهد القيصري أم السوفيتي؛ إذ كانت تجمع بينهما مظلة دولة واحدة طوال تلك الفترات التاريخية. وتستند روسيا لتعميق نفوذها في آسيا الوسطى إلى عوامل كثيرة يأتي في مقدمتها عامل اللغة والثقافة بصفة عامة؛ إذ تسود اللغة الروسية بين شعوب آسيا الوسطى، خاصة بين الأجيال التي تلقت تعليمها في عهد الاتحاد السوفيتي، والسنوات القليلة التي تلت ذلك؛ إذ كانت اللغة الروسية هي السائدة في برامج التعليم، إضافة إلى أن اللغات الوطنية لهذه الدول كانت تُكتَب بالحرف الروسي منذ عام 1940، قبل أن تتجه إلى العودة إلى كتابة لغاتها الوطنية بالحرف اللاتيني مرة أخرى[25].

وقد أظهرت دول المنطقة دائماً، وما تزال، احترامها للغة والثقافة الروسية، ولخيارات السياسة الخارجية الروسية؛ ومن ثم فهي تتوقع من الشريك الروسي نفس الموقف، خاصة وأن هذه الدول تتبنَّى سياسة خارجية تقوم على تنويع الخيارات على أساس المصالح المُشتَرَكة والمنافع المُتبادَلَة مع جميع الدول، بما فيها القوى الكبرى.

سياسياً وأمنياً، عملت روسيا على تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة من خلال العضوية المُشتَرَكة في المؤسسات الإقليمية المختلفة التي سعت إلى إنشائها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وعلى رأسها رابطة الدول المستقلة، التي تضم كلاً من روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة مثل: أرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، فضلاً عن التكتلات الاقتصادية التي تتمتع روسيا بعضويتها، مثل: منظمة شنغهاي للتعاون، أو المنظمات الأخرى التي أسَّستها روسيا مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي يضم كلاً من روسيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وقرغيزستان، وأرمينيا؛ إذ تعتمد روسيا على البنية الاقتصادية المُشتَرَكة لكثير من المؤسسات الاقتصادية في دول آسيا الوسطى، وارتباطها بالاقتصاد الروسي، سواءً من حيث تقنيات الإنتاج، أم من حيث الأسواق والموارد المعدنية والزراعية، هذا إلى جانب البنية الاجتماعية والثقافية السائدة بين شعوب آسيا الوسطى والشعب الروسي رغم اختلاف العقيدة؛ إذ تُوجَد جاليات كبيرة من أصول روسية تعيش في دول المنطقة[26].

وعادة ما يشير الخبراء الروس إلى أن الموقع الجيوسياسي الفريد لروسيا يفرض عليها التركيز على المناطق الاستراتيجية الأربع الأكثر أهمية في أوراسيا، والتي تشمل آسيا الوسطى إلى جانب أوروبا الغربية والشرق الأوسط وشمال شرق آسيا[27]. ويُقدِّر هؤلاء أن حضور روسيا النشط في المنطقة لا يوازيه حضور أمريكي مماثل إلا في سياق أشمل هو حلف شمال الأطلسي "الناتو". والحال كذلك، فإن المنطقة المجاورة لجنوب روسيا؛ أي آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، توفر المساحة الأكبر لمناورة السياسة الخارجية الروسية.

شكل (3): القواعد والتجهيزات العسكرية الروسية في جمهوريات آسيا الوسطى

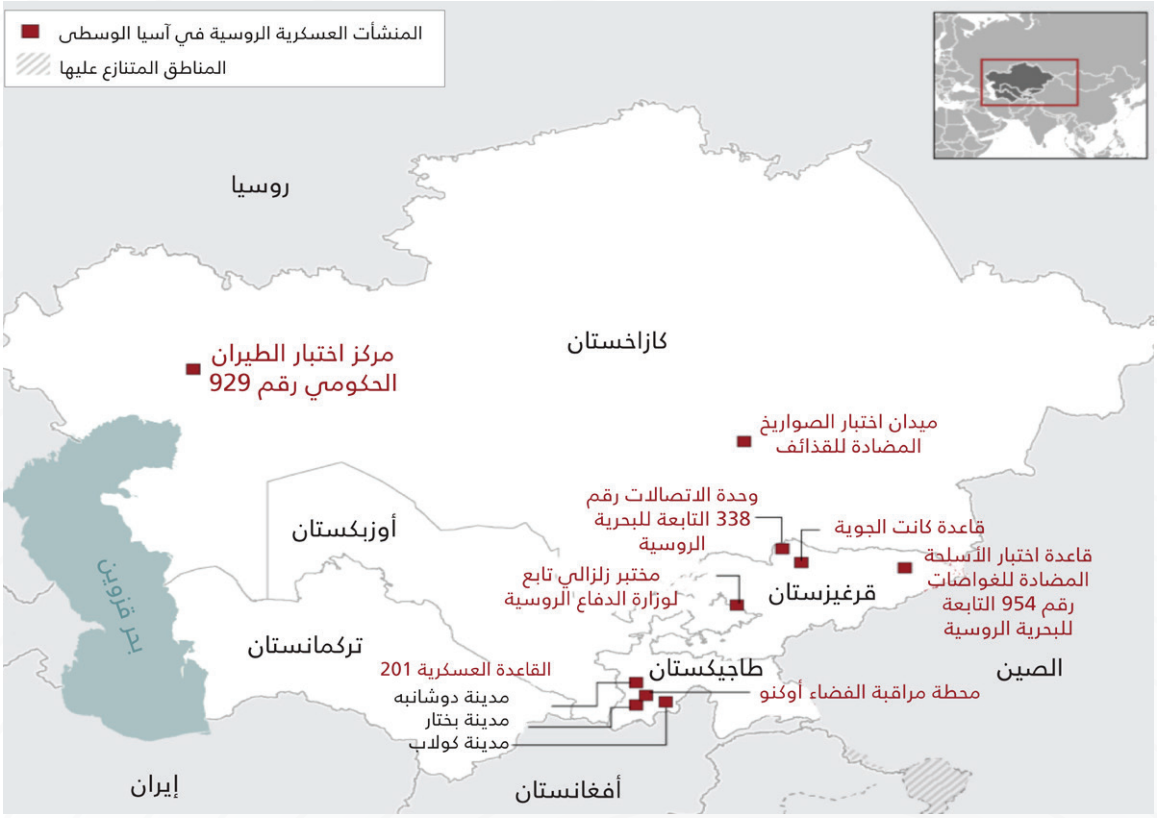

Source: Roman Muzalevsky, A New Age of Geopolitics in Central Asia: NATO's Role in the Evolving Regional Security Order, OPEN Publications, Volume 8, No 2, Feb 2, 2023.

والواقع أن هناك إجماعاً على الدور المهم الذي تقوم به روسيا كشريك أمني في آسيا الوسطى، فقد ساعدت على الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة، سواءً على المستوى الثنائي أم المؤسسي. وكان تعاوُن روسيا مع دول المنطقة حاسماً في التصدي للتهديدات غير التقليدية التي تشكلها الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، وما يهم هنا هو أن الجانبين لديهما فَهْم مُشترَك للتحديات والأدوات اللازمة للتعامل معها. وفي هذا السياق، أنشأت روسيا العديد من القواعد والمحطات العسكرية الإقليمية[28]، بما في ذلك قاعدة كانط الجوية، ومركز الاتصالات البحرية رقم (338)، وميدان اختبار الطوربيد رقم (954) ومحطة قياس الزلازل في قرغيزستان، كما تُوجَد في المنطقة القاعدة العسكرية الروسية رقم (201) في دوشانبيه، ومحطة "أوكتو" للمراقبة الفضائية.

والأهم أن "منظمة معاهدة الأمن الجماعي" التي أُنشِئَت بجهود روسية في عام 1992، قامت بدور رئيسي في ضمان الأمن والاستقرار الإقليمي في آسيا الوسطى. على سبيل المثال،

في أوائل عام 2022، وخلال الاضطرابات العارمة التي اجتاحت كازاخستان، أظهرت المنظمة تضامناً غير مسبوق من خلال إرسال نحو 2500 جندي إلى الدولة العضو المتضررة؛ مما يدل على التزام المنظمة بالحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. وكانت مهمة حفظ السلام التي قامت بها المنظمة قصيرة؛ إذ امتدت من 6 إلى 19 يناير 2022؛ مما أظهر الموثوقية في عَمْل المنظمة من قِبَل الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين[29].

وتشير تقديرات روسية عديدة إلى أن الحرب الجارية في أوكرانيا لم تؤثر كثيراً في علاقات روسيا بمنطقة آسيا الوسطى؛ إذ تركز الدبلوماسية الروسية تجاه دول المنطقة على الأولويات التقليدية، بما في ذلك مشروعات التكامل في المجال الاقتصادي وتطوير الطرق والنقل والخدمات اللوجستية وجهود مكافحة الإرهاب والمساعدات التنموية[30]. ومع ذلك، فإن المراقب لتطورات علاقات روسيا بدول المنطقة لا بد وأن يُلاحِظ أن الاهتمام الواضح الذي أولته الدبلوماسية الروسية لهذه المنطقة بعد الحرب في أوكرانيا، أكبر بكثير مما كان عليه الحال قبل الحرب؛ إذ زار الرئيس بوتين الدول الخمس دفعة واحدة خلال عام 2022؛ وهو تطوُر غير مسبوق، كما عقدت روسيا قمة مع دول المنطقة في أستانا، في 14 أكتوبر 2022؛ إذ أكدت مخرجات القمة الوضع المتميز والفريد للعلاقات بين الجانبين واهتمامهما المُتبادَل بالارتقاء بها إلى مستوى جديد نوعياً[31].

ومنذ نهاية القرن الماضي، سعت روسيا إلى تطبيق نماذج التكامل المستعارة من الاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى؛ وتم بالفعل تطبيق بعض هذه النماذج بنجاح كبير مثل: منطقة تجارة حرة، واتحاد جمركي، وسوق موحدة للسلع والخدمات ورأس المال، وانتقال العمالة، وسياسة نقل مُشتَرَكة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرات نُفِّذَت، بالتوازي، في دولتين فقط، هما كازاخستان وقرغيزستان. أما الدول الثلاث الأخرى، وهي أوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان، فقد أبدت رغبتها مراراً في تجنُب المشروعات المُشتَرَكة التي تُروِّج لها روسيا مع الدولتين الأخريين. وهكذا يتضح أن بعض دول المنطقة تسعى إلى اتباع مسار للتنمية السياسية والاقتصادية خارج إطار التكامل مع الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي، الذي تتحمس له روسيا بشدة. وتُبرِر التقديرات الروسية ذلك بالضغوط و"الابتزاز" الذي تمارسه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على هذه الدول، ارتباطاً بالحرب في أوكرانيا، فتحولت فعلياً إلى واجهة في حرب العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا، خاصة العقوبات المالية[32].

تجدر الإشارة هنا إلى أن التحويلات المالية للعمال المهاجرين في روسيا تؤدي دوراً مهماً في اقتصاد دول المنطقة، فهي تمثل حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي لطاجيكستان وأوزبكستان وقرغيزستان بصفة خاصة. وتُعد روسيا شريكاً تجارياً رئيسياً وواحدة من أكبر المستثمرين في المنطقة؛ ففي الفترة من عام 2017 إلى عام 2022، نَمَت تجارة روسيا مع دول المنطقة بنسبة 57%، مرتفعةً من 23.6 مليار دولار في عام 2017 إلى 37 مليار دولار في عام 2021. ووفقاً لمصادر مستقلة، فإن إجمالي الاستثمارات الروسية المتراكمة في المنطقة

يتجاوز 30 مليار دولار، ويتجاوز عدد الشركات الروسية فيها 10 آلاف شركة، وهناك أكثر من 3500 مشروع مُشترَك[33]. وفي هذا السياق، تَستخدِم موسكو "الاتحاد الاقتصادي الأوراسي" لربط أسواقها بكازاخستان وقرغيزستان وبيلاروسيا وأرمينيا الأعضاء في الاتحاد؛ وأدى عدم وجود قيود داخل الاتحاد وحدود روسيا الطويلة مع كازاخستان إلى تمكُّن روسيا من تجنُّب العقوبات الأمريكية والأوروبية؛ إذ زاد حجم التجارة إلى أعضاء الاتحاد مع شحن الجزء الأكبر من صادراتها إلى روسيا.

شكل (4): حجم التبادل التجاري بين دول آسيا الوسطى وروسيا 2021 – 2022 (مليار دولار أمريكي)

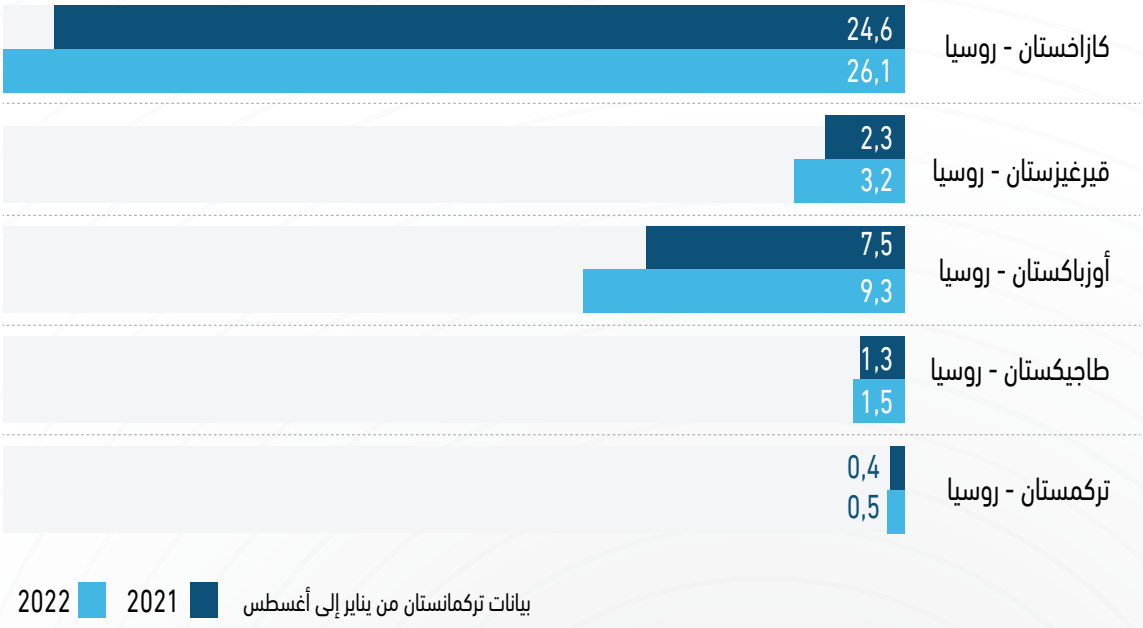

Source: Irina Osipova, Imposing Secondary Hard-Hitting Sanctions by the West against Central Asia is Unlikely – experts, Central Asian Bureau for Analytical Reporting (CABAR.asia), April 14, 2023. https://tinyurl.com/b96trs28

2 – الصين:

تمثِّل آسيا الوسطى أهمية كبيرة للصين من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية؛ إذ يدخل جزء مهم من المنطقة ضِمْن الجغرافيا الصينية، وتُشكِّل قومية الإيغور المسلمة التي تعيش في إقليم شينجيانغ، شمال غربي الصين، امتداداً طبيعياً لسكان آسيا الوسطى؛ إذ يَعتبِر البعض هذا الإقليم جزءاً من آسيا الوسطى جغرافياً وديمغرافياً. وتبني الصين استراتيجيتها في نجاح "مبادرة الحزام والطريق" على أن منطقة آسيا الوسطى تُعد أهم جزء في ذلك المشروع، لذلك لم يكن مستغرباً أن يُدشِّن الرئيس الصيني المشروع ويعلنه في خطابه الذي ألقاه في جامعة نزار بابييف في كازاخستان في عام 2013؛ ليؤكد أن آسيا الوسطى هي همزة

الوصل بين الصين ومنطقة الخليج العربي، ومنها إلى الشرق الأوسط والقارتين الأوروبية والإفريقية.

وإلى جانب علاقات الصين بدول المنطقة في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، كانت المخاوف الأمنية والاقتصادية المُشتَرَكة لموسكو وبكين بمثابة الدافع الأساسي لإنشاء هذه المنظمة؛ فقد سعت بكين إلى مأسَسَة العلاقات مع دول المنطقة من خلال إطلاق الجانبين آلية تعاون بينهما، في نهاية مارس 2024؛ إذ صرح وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، أن هذه الآلية تأتي من أجل إظهار التصميم القوي للدول الست للعمل معاً من أجل التنمية والتعاون في كل القطاعات، ومنها القطاع العسكري والأمني بما يشمله من توفير تقنيات المراقبة المتقدمة، والمساعدات العسكرية، والتعاون في التدريب العسكري المهني. على سبيل المثال، وقَّعت الصين مع أوزبكستان، في مطلع شهر إبريل 2024، اتفاقية تعاون أمني مُعزّزة تغطي عامَيْ 2024 و2025، وذلك خلال اجتماع وزير الأمن العام الصيني، وانغ شياو هونغ، مع كلٍ من الرئيس الأوزبكي شوكت ميرزيوييف، ووزير الداخلية الأوزبكي، في طشقند. وفي القمة التي عُقِدَت في مايو 2023، أكد الرئيس الصيني استعداد بلاده لمساعدة دول المنطقة على بناء قدرات دفاعية[34]؛ بهدف تعزيز اتفاقات الاستثمار بينهما، ولاسيما أن تلك الاتفاقات أعقبها إطلاق آلية التعاون بين الصين ودول المنطقة، والتي تُعد أحد البنود التي تم الاتفاق عليها في القمة أيضاً.

ولقد كانت قمة مايو 2023 المشار إليها بين الصين ودول المنطقة هي أول حدث دبلوماسي كبير تستضيفه الصين في العام الماضي، وأول اجتماع مباشر لرؤساء الدول الست منذ مرور 31 عاماً على إقامة الصين علاقات دبلوماسية ثنائية مع دول آسيا الوسطى؛ إذ شكَّل مكان انعقادها في حد ذاته رمزية كبيرة؛ إذ عُقِدَت في مدينة شيان الصينية، وهي نقطة انطلاق طريق الحرير القديم.

وفي إطار مبادرة "الحزام والطريق"، تمكنت دول المنطقة من تنفيذ عدد من المشروعات على غرار خط أنابيب الغاز بين الصين وآسيا الوسطى (الذي يمر عبر أراضي تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان)، وخط أنابيب النفط بين الصين وكازاخستان، والطريق السريع بين الصين وقرغيزستان وأوزبكستان بتكلفة 6 مليارات دولار، والطريق السريع بين الصين وطاجيكستان، وكان الإنجاز الأبرز هو القطار السريع بين الصين وأوروبا الذي يمر عَبْر آسيا الوسطى[35]. من جهةٍ أخرى، نَمَت التجارة بين الصين ودول آسيا الوسطى إلى 89 مليار دولار في عام 2023، بزيادة قدرها نحو 27% عن العام السابق له (يميل الميزان التجاري لصالح الصين بحجم صادرات لدول المنطقة بلغ 60 مليار دولار). وبحسب وزارة التجارة الصينية، فإن حجم المبادلات التجارية بين الصين ودول المنطقة سَجَّل في عام 2022 مستوى قياسياً بلغ 70.2 مليار دولار، وبلغت قيمة المشروعات الاستثمارية الصينية المُنجَزَة في المنطقة 63.9 مليار دولار[36].

شكل (5): التبادل التجاري بين الصين ودول آسيا الوسطى

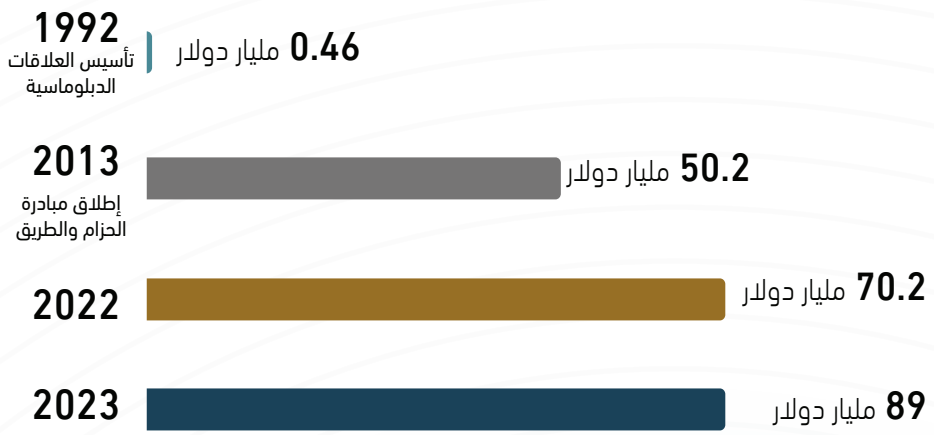

المصدر: بيانات مجمعة من وزارة التجارة الصينية.

وترى بكين أن الوجود الصيني المتزايد في آسيا الوسطى من شأنه أن يُوفر لها نفوذاً جيواقتصادياً إضافياً ضد الغرب، كما يمنحها حرية أكبر في العمل على إعادة صياغة دورها العالمي، بالتوازي مع حقيقة أن ربط الصين بالأسواق الأوروبية براً عَبْر آسيا الوسطى سوف يُخفف من مخاوف الصين إزاء نقاط الاختناق البحرية وتعرضها لمضايقات قوة أسطول المحيط الهادئ الأمريكي. علاوة على ذلك، تسعى الصين إلى تعزيز احتكارها استخراج ومعالجة العناصر الأرضية النادرة؛ وهو أمر بالغ الأهمية للتكنولوجيات الخضراء الناشئة، من خلال محاولة قَطْع الطريق على مُورِّد بديل ناشئ للعناصر الأرضية النادرة عن الغرب[37]. ويُشَار هنا إلى أن الصين تهيمن على سوق الطاقة الخضراء العالمية كأكبر مُنتِج للطاقة المتجددة، ولها حضور قوي في قطاعات مثل: السيارات الكهربائية وتخزين الطاقة والشبكات الذكية. وقد أظهرت قمة الصين وآسيا الوسطى اهتماماً بالغاً بقطاع الطاقة المتجددة؛ إذ وقَّعت الصين في هذا الشأن عدداً من الاتفاقيات مع كلٍ من قرغيزستان وأوزبكستان وكازاخستان[38].

أيضاً، ينبع اهتمام الصين بآسيا الوسطى من مخاوفها الأمنية المرتبطة بمنطقة شينجيا نغ الإيغورية، ورغبتها في تعزيز الاستقرار في المقاطعة التي تقع على حدود طويلة مع ثلاث دول في المنطقة هي كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، ووجود روابط عرقية وثقافية ودينية بين سكان الإقليم وهذه الدول. هذا بالتوازي مع تنامي الحركات الإسلامية في بعض الدول والوجود الأمريكي فيها، والتي تُشكِّل، في مجملها، أهم التهديدات الأمنية للصين. وعلى هذا الأساس، اعتمدت الصين سياسة أمنية ترتكز على إقناع دول المنطقة بممارسة ضغوط على انفصاليي إقليم شينجيانغ وتجفيف منابع الدعم المالي واللوجستي لهم.

3 – الولايات المتحدة الأمريكية:

على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت واحدة من أوائل الدول التي اعترفت بالدول الخمس المستقلة بَعْد تفكُك الاتحاد السوفيتي؛ فإن آسيا الوسطى كانت بمثابة منصة انطلاق لتدخل الولايات المتحدة في أفغانستان، ولم تكن جهودها تتعدَّى ذلك كثيراً[39]. ويُمكِن التمييز بين ثلاث مراحل في النهج الذي تبنته الولايات المتحدة في التعامل مع آسيا الوسطى منذ نهاية الحرب الباردة: في المرحلة الأولى، من عام 1991 حتى هجمات 11 سبتمبر 2001، ركزت السياسة الأمريكية على مساعدة الدول المستقلة حديثاً على تعزيز سيادتها ومساعدتها في تنويع علاقاتها التجارية وتأمين مَنْع انتشار الأسلحة النووية التي تعود إلى الحقبة السوفيتية. أما المرحلة الثانية، والتي بدأت بَعْد عام 2001، فقد ركزت في المقام الأول على البعد الأمني؛ إذ أصبحت آسيا الوسطى طريق إمداد مهم للقوات الأمريكية في أفغانستان، فبعد أحداث 11 سبتمبر، أنشأت الولايات المتحدة قواعد مؤقتة في أوزبكستان (تم إغلاقها في عام 2005)، وفي قرغيزستان (تم إغلاقها في عام 2014)، كما أنشأت، لفترة وجيزة، مطاراً في "كولوب" بطاجيكستان لدعم عملياتها في أفغانستان. وخلال هذه المرحلة، اعتمدت الولايات المتحدة استراتيجيتين تجاه المنطقة، واحدة في عام 2015 والأخرى في فبراير 2020 للفترة بين (2019 – 2025) تحت عنوان "تعزيز السيادة والرخاء الاقتصادي"[40]، تأكيداً لأهمية المنطقة بالنسبة إليها. أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فقد بدأت مع الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في أغسطس 2021، وانهيار الحكومة المدعومة من الولايات المتحدة في كابُل، والذي أدى إلى تهديد دور ونفوذ الولايات المتحدة في المنطقة إلى حدٍ كبير[41].

كان وزير الخارجية الأمريكي السابق، جون كيري، قد قام بزيارة للمنطقة في أواخر عام 2015، حملت أبعاداً أمنية واقتصادية تندرج في مجملها ضِمْن توسيع النفوذ الأمريكي بالمنطقة؛ إدراكاً لأهميتها في مكافحة الإرهاب والحاجة إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي لمواجهة تنامي الفكر المتطرف. وخلال الزيارة تم إنشاء منصة (C5+1) الدبلوماسية في ذلك العام[42]. ومؤخراً تضمَّنت أهداف الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى دَعْم وتعزيز سيادة واستقلال دول المنطقة، بشكل فردي وجماعي؛ بما يضمن وجود منطقة مستقرة وآمنة تسهم بشكل مباشر في جهود الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، ودعم الاستقرار الإقليمي، وتعزيز أمن الطاقة، وتعزيز الرخاء الاقتصادي في المنطقة وما ورائها.

ولتحقيق هذه الغاية، أشارت الاستراتيجية إلى أن الولايات المتحدة قدَّمت أكثر من 9 مليارات دولار من المساعدات المباشرة لدعم السلام والأمن والإصلاح الديمقراطي والنمو الاقتصادي، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الإنسانية. كما استثمر القطاع الخاص الأمريكي ما يزيد عن 31 مليار دولار في المشروعات التجارية بالمنطقة. كما سعت واشنطن إلى بناء علاقات مع شعوب دول المنطقة من خلال التمويل المباشر لأكثر من 40 ألف برنامج تبادل طلابي ومهني، وتمويل أكثر من 70 مشروعاً عَبْر آسيا الوسطى لحماية المعالم الثقافية والأثرية الفريدة بالمنطقة[43].

شكل (6): خطة الاستثمارات الأمريكية المُعلَنَة في جمهوريات آسيا الوسطى (2019 – 2025)

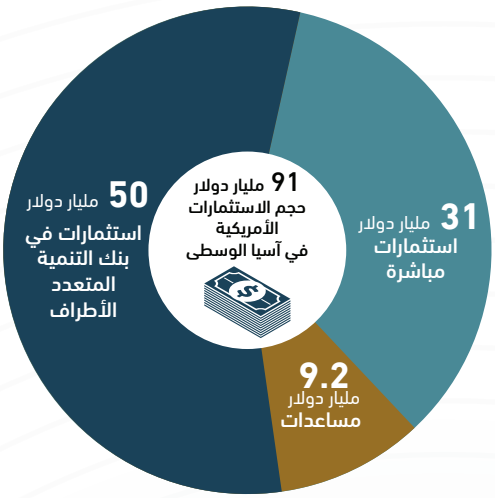

Source: U.S. Strategy for Central Asia 2019-2025, the U.S. Department of State, February 2020. https://tinyurl.com/bdhz9ysd

وقد تصاعد الزخم الأمريكي بالمنطقة عَقِبَ الحرب الأوكرانية، باعتبارها إحدى الساحات الخفية لروسيا من جانب؛ وبهدف مواجهة مساعي الصين لتعزيز نفوذها من جانب آخر؛ إذ بدأت واشنطن في تشييد شبكات للطرق والمواصلات والغاز باتجاه بحر قزوين، ومد شبكة خطوط كهربائية تربط باكستان وأفغانستان وقرغيزستان وطاجيكستان، مع العمل على تنويع مصادر الطاقة تجاه الحليف الغربي، الاتحاد الأوروبي، لفك ارتباطه الكبير بالنفط والغاز الروسيين، هذا إلى جانب الحرص الأمريكي على الحصول على مصادر الطاقة الجديدة، وما تزخر به أراضي دول المنطقة من معادن نادرة تدخل في صناعة أشباه الموصلات.

وتُقدِّر واشنطن أن التكامل الإقليمي والاتصال العالمي هو السبيل لتخفيف قبضة روسيا والصين على دول المنطقة؛ لذلك اختارت "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" منطقة آسيا الوسطى لتكون مكان إطلاق الاحتفال بيوم المياه العالمي في مارس 2024، فضلاً عن محاولات واشنطن الحثيثة لإقناع دول المنطقة بالانضمام للعقوبات الغربية ضد روسيا؛ بما سيفتح جبهة جديدة ضد روسيا؛ إذ عرض وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، مساعدة دول آسيا الوسطى لتقليص اعتمادها على روسيا؛ وذلك أثناء زيارته كازاخستان وأوزبكستان، في أوائل مارس 2023، ولقائه في هذا الوقت بممثلي دول آسيا الوسطى الخمس في أستانا؛ إذ أعلن بلينكن أن إدارة بايدن ستضيف 20 مليون دولار لتمويل مبادرة المرونة الاقتصادية في آسيا الوسطى؛ ليصل إجمالي التمويل إلى 50 مليون دولار منذ إطلاق هذه المبادرة في سبتمبر 2022، والتي تقوم على ثلاث ركائز، هي: توسيع طرق التجارة، ودَعْم

القطـاع الخـاص، والاسـتثمار في البـشر مـن خـلال التدريـب والتعليـم[44]. ومـن جانبـه، وتأكيـداً لأهميـة المنطقـة أمريكيـاً، عقـد الرئيـس جـو بايـدن قمـة مـع رؤسـاء الـدول الخمـس، في سـبتمبر 2023، عـلى هامـش اجتماعـات الـدورة الثامنـة والسـبعين للجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة، وقـال بايـدن خـلال القمـة: "أعتقـد أن هـذه لحظـة تاريخيـة.. نحـن نبنـي عـلى سـنوات مـن التعـاون الوثيـق بـين آسـيا الوسـطى والولايـات المتحـدة، يرتكـز عـلى التزامنا المُشـترَك بالسـيادة والاسـتقلال وسـلامة الأراضي"[45].

4 – الاتحاد الأوروبي:

يسـعى الاتحـاد الأوروبـي أيضـاً إلى تعزيـز نفـوذه ومصالـح دولـه في آسـيا الوسـطى؛ إذ لـم تقتصر تحركاتـه في هـذا المجـال فقـط عـلى عقـد "المنتـدى العالمـي لمسـتثمري البوابـة العالميـة للاتحـاد الأوروبـي وآسـيا الوسـطى" في بروكسـل، في يناير 2024؛ بـل أيضـاً شـملت دعـوة البرلمـان الأوروبي دول الاتحـاد إلى تطويـر اسـتراتيجية أوروبيـة تجـاه آسـيا الوسـطى لتحقيـق أقـصى اسـتفادة منهـا في ظـل التغـيرات الجيوسياسـية بَعْـد الحـرب الأوكرانيـة والتهديـدات الأمنيـة الناجمـة عـن انسـحاب الولايـات المتحـدة مـن أفغانسـتان في عـام 2021، والتـي ولَّـدت تحديـات جديـدة في المنطقـة.

جدول (3): حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي وجمهوريات آسيا الوسطى 2021 – 2023 (مليار دولار أمريكي)

العام	صادرات الاتحاد الأوروبي	واردات الاتحاد الأوربي	الإجمالي
2021	9.1	18.8	27.9
2022	16.1	31.4	47.5
2023	20.2	32.6	52.8

Source: EU trade relations with Central Asia. Facts, figures and latest developments, European Commission. https://tinyurl.com/2rythrt5

كان الاتحـاد الأوروبـي قـام بتحديـث اسـتراتيجيته بشـأن المنطقـة في عـام 2019؛ بهـدف دعـم التنميـة المسـتدامة عـلى أسـاس الديمقراطيـة والحكـم الرشـيد وحقـوق الإنسـان وتعزيـز التجـارة والاسـتثمار[46]. وفي مطلـع عـام 2022، عَقَـدَ رؤسـاء دول المنطقـة ورئيـس المجلـس الأوروبـي أولى اجتماعاتهـم رفيعـة المسـتوى عـلى الإطـلاق؛ ممـا أدى إلى إعـداد خريطـة طريـق مُشـتَرَكَة أخـرى لتعميـق العلاقـات بـين الاتحـاد الأوروبـي وآسـيا الوسـطى، ثـم شـهد نفـس العـام انعقـاد أول قمـة بـين الاتحـاد الأوروبـي ودول آسـيا الوسـطى، صـدر عنهـا بيـان مُشـتَرَك شـمل التعـاون في مجـالات التجـارة والاسـتثمارات المُتبادَلَـة ونَقْـل التكنولوجيـا والاتصـال الرقمـي، ومـن المقـرر عَقْـد قمـة لزعمـاء الاتحـاد الأوروبـي وآسـيا الوسـطى في أوزبكسـتان قبـل نهايـة عـام 2024،

وستكون بمثابة فرصة لمطابقة الأهمية السياسية للاتحاد الأوروبي في المنطقة مع مكانته ككيان رئيسي مانح ومستثمر[47].

ومن الواضح أن الدول الأوروبية تُبدي، مثل الولايات المتحدة والقوى الأخرى، اهتماماً متزايداً بإمكانات الطاقة في المنطقة؛ الأمر الذي دفع إلى استثمار ألمانيا في الطاقة الشمسية في أوزبكستان، ونية فرنسا بناء مزرعة رياح في جنوب شرق كازاخستان. ومع ذلك، تُشكِّل استثمارات بكين تحدياً جدياً لدخول دول الاتحاد إلى سوق الطاقة الخضراء في المنطقة، بالنظر إلى اعتماد الاتحاد الأوروبي على منتجات الطاقة الصينية.

5 – الهند:

لم تكن الهند بعيدةً عن هذه المتغيرات الجديدة في منطقة آسيا الوسطى، فهي إحدى دول الجوار المباشر بحكم الجغرافيا؛ لهذا عُقِدَت القمة الهندية الأولى مع دول المنطقة، في 27 يناير 2022، وصدر عنها "إعلان دلهي" الذي تضمن ثلاثة قرارات رئيسية، أولها التضامن من أجل حكومة سلمية وشاملة في أفغانستان، وثانيها تسهيل خدمات محطة "الشهيد بهشتي" الواقعة في ميناء تشابهار في إيران لربط آسيا الوسطى بالهند، وثالثها إضفاء الطابع المؤسسي على الاجتماعات التي ستُعقَد كل عامين، والتي من شأنها أن تركز على التجارة، والأمن السيبراني، والبنية التحتية الرقمية، وعناصر الأتربة النادرة، والاتصالات، ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات[48]. وبالطبع يأتي هذا التحرك الهندي مدفوعاً كذلك بمساعي الصين نحو تعزيز علاقاتها مع دول آسيا الوسطى واستخدامها مبادرة الحزام والطريق في هذا الإطار.

ومن الملاحظ أن العلاقات بين الهند وآسيا الوسطى ارتكزت في العقود الأخيرة إلى حد كبير على التعاون الأمني، نظراً للمخاوف المُشتَرَكة بشأن الوضع في أفغانستان وانتشار التطرف الديني بشكل خاص. وفي تقدير بعض الكتاب الهنود، تظل العلاقات الاقتصادية والتجارية في حدها الأدنى. وفي سياق التعاون الأمني بين الهند ودول المنطقة، أنشأت نيودلهي مجموعات عمل لمكافحة الإرهاب مع كافة دول المنطقة، والتي تعمل بمثابة منصة لإجراء حوار منتظم حول القضايا الأمنية. وعلى المستوى الجماعي، تسعى الهند إلى تنشيط دور الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، من أجل تطوير نموذج مُشترَك لمكافحة التطرف وإنشاء آليات فعالة داخل هذا الهيكل لمكافحة تمويل الإرهاب[49].

ومؤخراً، تسعى الهند من أجل التغلب على عقبات انطلاق تجارتها عَبْر الطريق البرية إلى البلدان الواقعة غرب الحدود الهندية؛ بسبب التوترات مع باكستان والصين -منافستيْ الهند المجاورتين- إلى أن تكون دولة محورية فيما يتعلق بممرات النقل والتجارة؛ فقد وقَّعت الهند وإيران اتفاقية تطوير ميناء "تشابهار" لمدة عشر سنوات، في مايو 2024، والتي من شأنها أن تسمح للهند بتجاوز نقاط الاختناق البحرية من خلال نَقْل البضائع عَبْر إيران إلى جنوب القوقاز وآسيا الوسطى وأوراسيا على نطاق أوسع، وصولاً إلى دول مثل أرمينيا، هذا

بالتوازي مع ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب، الذي يربط الهند بروسيا عَبْر إيران. وفي تقدير البعض، تم تصميم هذا الممر المتعدد الوسائط الذي يبلغ طوله 7200 كيلومتر، في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كبديل للطريق البحري القياسي الذي يمر عَبْر قناة السويس باتجاه البحر الأبيض المتوسط، لكنه تباطأ بشكل كبير بسبب العقوبات المفروضة على إيران؛ مما أدى إلى تأخير التمويل والبناء. وعلى الرغم من أن التجارب المبدئية والشحنات الصغيرة أثبتت جدوى الطريق؛ فإنه ظل خاملاً إلى حد كبير حتى أعادته الحرب في أوكرانيا والتقارب بين روسيا وإيران إلى الظهور مرة أخرى[50].

وقد أكملت أذربيجان في أوائل عام 2024 إعادة بناء محطة "أستارا"، ومع استكمال آخر خط سكة حديد مفقود من رشت-أستارا، والمُتوقَّع الانتهاء منه في عام 2028؛ سيصبح ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب جاهزاً للعمل بكامل طاقته. وهنا يُلاحَظ أن اتفاقية تأسيس هذا الممر تضمنت توقيع ثلاث دول من آسيا الوسطى هي كازاخستان وطاجيكستان وقرغيزستان. ومع تحوُّل التركيز الاستراتيجي لكازاخستان إلى "الممر الأوسط"، الطريق البديل الذي يربط الصين بأوروبا، فإن المسار الشرقي لممر الشمال والجنوب، الذي يمر عَبْر كازاخستان وتركمانستان قد يحتاج إلى دفعة مالية وسياسية إضافية من داعمي المشروع (روسيا والهند على وجه الخصوص). ولكن نظراً لافتقاره إلى القدرة الفائضة في قطاع البناء بالمقارنة بالصين، تشير التقديرات إلى أن الهند لن تتمكن في المستقبل المنظور من تقديم مشروعات ضخمة لتطوير البنية التحتية على غرار مبادرة الحزام والطريق الصينية. كما أنه لا يوجد دور للهند حتى الآن في المشروعات الاستثمارية في قطاع الطاقة في المنطقة وغيرها من الصناعات الحيوية؛ إذ تتولى شركات من دول الخليج العربي والصين زمام المبادرة[51].

6 - اليابان:

تستعد اليابان في الوقت الحالي لعقد قمة مع دول آسيا الوسطى في أغسطس 2024؛ بهدف تعزيز العلاقات معها؛ إذ لا ترغب اليابان في أن تكون بعيدة عن التطورات في منطقة أوراسيا بوجه عام. وكان الحوار بين اليابان وآسيا الوسطى، قد تأسَّس في عام 2004؛ بحيث يكون بمثابة منصة دبلوماسية لمدة عقدين، وقد أسهمت هذه الآلية في تسهيل التفاهم المتبادل وتمهيد الطريق لتعاون أعمق. ومع اقتراب اليابان من الذكرى العشرين لهذا الحوار؛ فإنها تؤكد استعدادها لرفع مستوى العلاقات مع المنطقة من خلال القمة المقبلة، وقد دلَّ تأكيد وزيرة الخارجية اليابانية، كاميكاوا يوكو، على الإعداد للقمة اليابانية مع دول المنطقة، في سبتمبر 2023، في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، نية اليابان الاستراتيجية تعميق علاقاتها مع آسيا الوسطى، نظراً لاحتياطيات المنطقة الكبيرة من الموارد الطبيعية[52].

ومع ذلك، فإن مصلحة اليابان في آسيا الوسطى ليست بمعزل عن غيرها؛ إذ تتقاطع مبادرات اليابان تجاه آسيا الوسطى مع ضروراتها الاستراتيجية في التعامل مع الصين، ولاسيما في ظل قيام الصين بتوسيع نفوذها الاقتصادي في المنطقة، خاصةً من خلال

مشروعات الحزام والطريق؛ ومن ثم فإن توسيع اليابان تعاونها مع آسيا الوسطى يأتي في جانب منه كأداة لموازنة نفوذ الصين المتنامي في المنطقة ومحاولة المساهمة في خَلْق ديناميكية إقليمية أكثر توازناً.

7 – بريطانيا:

أجرى وزير الخارجية البريطاني، ديفيد كاميرون، جولته الأولى بدول المنطقة في إبريل 2024، وتعهد خلالها بتدشين "عصر جديد" من التعاون بين بلاده ودول المنطقة، وركزت مباحثاته على قضايا تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي ومكافحة الإرهاب، فضلاً عن حث دول المنطقة على الانضمام إلى العقوبات الدولية على روسيا. وتشير جولة كاميرون الأولى بالمنطقة إلى تصاعُد الأهمية الاستراتيجية للمنطقة لدى المملكة المتحدة، ورغبتها في الوجود على خريطة التنافس الدولي والإقليمي بالمنطقة لمحاصرة النفوذ الروسي والصيني فيها[53]؛ مع ملاحظة أن المنطقة لم تحظَ باهتمام بريطاني يُذكَر باستثناء الانخراط في الحرب على أفغانستان ومحاربة الإرهاب؛ وهو ما أثار انتقادات ضد لندن التي لم تهتم بشكل كافٍ بالإقليم رغم أهميته الاستراتيجية.

وقد كشف كاميرون خلال الجولة عن الإعداد للقمة الأولى بين بريطانيا ودول آسيا الوسطى بصيغة (C5+1) التي من المُقرَّر أن تُعقَد قبل نهاية العام الحالي 2024[54]، وأعلن عن تخصيص 50 مليون جنيه إسترليني للمشروعات التنموية بالمنطقة خلال السنوات الثلاث المقبلة، وإنشاء أول صندوق للأسهم الخاصة برأسمال قدره 19 مليون جنيه إسترليني يُخصَّص للاستثمار بالشركات الصغيرة والمتوسطة في آسيا الوسطى[55]. وخلصت الزيارة إلى التوقيع على عدد من اتفاقيات الشراكة مع دول المنطقة في مجالات متنوعة[56].

8 – دول مجلس التعاون الخليجي:

تتميز العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول آسيا الوسطى الخمس؛ بأنها ذات جذور تاريخية عميقة؛ نظراً للقرب الجغرافي وللثقافة المُشتَرَكة، ولكنها اتسمت بالطابع الثنائي حتى تم انعقاد القمة الأولى بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى، في جدة، يوم 19 يوليو 2023. وقد أظهرت القمة استعداد دول الخليج للاستثمار بكثافة في الاقتصاد الأخضر والمشروعات اللوجستية في المنطقة. وفي ضوء مؤتمرات القمة مع دول المنطقة والقوى الدولية والإقليمية المختلفة، يصبح تعزيز الشراكة المتنامية بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الخمس مفيداً للجانبين على المستوى الجماعي، ولاسيما مع التوقيع على خطة العمل المشتركة للحوار الاستراتيجي والتعاون للأعوام (2023 – 2027)، كما يوضح قرار عَقْد القمة المقبلة في سمرقند في عام 2025 الأهمية التي يوليها الجانبان لتطوير الشراكة المتعددة الأطراف[57].

كما شارك رؤساء دول آسيا الوسطى في قمة المناخ العالمية التي أُقِيمَت في الفترة من 1 إلى 12 ديسمبر 2023 في دبي، تحت مظلة مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، وقدموا مقترحات حول كيفية تجنُّب كارثة مناخية؛ إذ كان العنصر الرئيسي لمشاركتهم في القمة هو الاجتماعات الثنائية مع ممثلي الدول العربية.

هذه التحركات الجماعية في السنوات الأخيرة هي نتاج طبيعي وتنسيق مُشترَك يُضاف للعلاقات الثنائية الوثيقة، خاصةً في مجال الاستثمارات في قطاعي الطاقة والتجارة. فعلى سبيل المثال، قامت المملكة العربية السعودية بعدة استثمارات في كازاخستان، ووقَّعت عقوداً بقيمة 14 مليار دولار مع أوزبكستان في عام 2022. وقامت دولة الإمارات العربية المتحدة بضخ استثمارات في البنية التحتية وقطاع الطاقة في كازاخستان وتركمانستان؛ إذ وقَّعت مجموعة من الاتفاقيات بقيمة 4.5 مليار دولار، بما في ذلك اتفاقيات بناء ثلاث محطات لطاقة الرياح في كازاخستان، وتوريد مركزات اليورانيوم الطبيعي، وتطوير طاقة منخفضة الكربون بقدرة إجمالية 10 جيجاوات؛ ووقَّعت اتفاقيات بقيمة 10 مليارات دولار مع أوزبكستان بشأن توليد وتوزيع الطاقة. وعلاوة على ذلك، توصلت قطر وأوزبكستان إلى اتفاق بشأن مشروعات استثمارية كبيرة بقيمة 12 مليار دولار، في حين تمتلك شركة النفط الحكومية العُمانية حالياً 20% من حقول النفط في زيمتشوزينا ودونغا في كازاخستان[58].

القمة الأولى بين مجلس التعاون الخليجي وجمهوريات آسيا الوسطى (جدة، 19 يوليو 2023)

ومما لا شك في أن التعاون الجماعي هو جزءٌ من سياسة دول المنطقتين القائمة على تنويع الشركاء الاقتصاديين؛ إذ كانت القمة مهمة في هذا الصدد مع اتفاق الجانبين على إنشاء روابط نقل واتصالات فعالة لتسهيل التجارة والأمن الغذائي والطاقة وسلاسل التوريد المرنة.

9 – تركيا:

على الرغم من أن تركيا ليس لها صلات جغرافية مباشرة مع دول المنطقة؛ فإنها بمثابة "الوطن الأم" لعدد من شعوب هذه الدول، بحكم تراثها التركي؛ لدرجة أن تركيا لا تُطلِق على المنطقة مصطلح آسيا الوسطى، وإنما تسميها تركستان؛ تأكيداً لهويتها الثقافية والدينية. وقد منحت التطورات الجيوسياسية تركيا فرصة لإعادة توجيه سياستها نحو المنطقة، فبعد الفراغ الناجم عن تفكُّك الاتحاد السوفيتي، بدأ الدور التركي يتزايد في آسيا الوسطى مستنداً إلى صورة تركيا لدى الجمهوريات المسلمة (النموذج التركي للدولة العلمانية والديمقراطية سياسياً والمتطورة اقتصادياً والمتفتحة ثقافياً)؛ وهو ما كانت تسعى أنظمة الحكم في آسيا الوسطى إلى محاكاته بعد انفصالها عن الاتحاد السوفيتي، وشكَّل العنصر الثقافي حجر الزاوية في الاستراتيجية التركية تجاه دول المنطقة.

ولكن ضعف الرابطة الثقافية من جراء سياسات العهد القيصري والسوفيتي، التي تعرضت لها الهوية الثقافية لشعوب المنطقة، أجبر تركيا على اعتماد سياسة أكثر واقعية، تجلت في التركيز على الاعتبارات الاقتصادية والطاقة، والتي أصبحت المحور الرئيسي للسياسة التركية تجاه المنطقة، والتي لقيت بدورها دعماً أمريكياً من أجل بناء خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز من آسيا الوسطى إلى ميناء جيهان التركي عَبْر خط "باكو – جيهان"؛ تفادياً لمروره عَبْر الأراضي الروسية أو الإيرانية فيما يُعرَف بـ"حرب الأنابيب".

وعلى صعيد التعاون الاقتصادي، قامت تركيا بتأسيس الوكالة التركية للتعاون التقني والاقتصادي في عام 1992، والتي عُهِدَ إليها بالمساهمة في النشاطات الاقتصادية والصناعية في آسيا الوسطى عن طريق تقديم المساعدات المالية وتطوير قطاع الخدمات البنكية والمالية. كما قام القطاع الخاص التركي باستثمارات كبيرة في دول المنطقة بلغت 14 مليار دولار بنهاية عام 2017. أما قيمة المشروعات الإجمالية التي نفذتها شركات المقاولات التركية في دول المنطقة، فقد تجاوزت 86 مليار دولار؛ إذ تُوجَد أكثر من 4 آلاف شركة تركية تمارس نشاطاتها في المنطقة.

بناءً على ذلك، وصلت العلاقات بين تركيا وكلٍ من كازاخستان وقرغيزستان مستويات الشراكة الاستراتيجية، وفقاً لآلية مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى. كما تقرر إنشاء مجلس تعاون بين تركيا وطاجكستان، فيما تتطور العلاقات بين تركيا وتركمانستان بسرعة في الكثير من المجالات، خاصة في مجال التجارة والاقتصاد والاستثمارات والمقاولات، وهناك زخم كبير تشهده العلاقات التركية الأوزبكية في الآونة الأخيرة[59].

10 – إيران:

ترتبط إيران بعلاقات تاريخية مع شعوب آسيا الوسطى، فقد تقاسمت الإمبراطورية الفارسية الإقليم مع الإمبراطورية الروسية لفترات طويلة من الزمن، ولم تتوانَ إيران

عـن اسـتغلال الفرصـة التاريخيـة الناجمـة عـن الفـراغ الاسـتراتيجي الـذي تركـه تفـكُّك الاتحـاد السـوفيتي في المنطقـة وانكفـاء روسـيا عـلى همومهـا الداخليـة؛ إذ كانـت تـرى إيـران أنهـا القـوة الطبيعيـة المُرشَّـحَة لأداء دور قيـادي وإقليمـي في آسـيا الوسـطى.

ومـن بـين دول الجـوار الجنوبـي، تحتـل إيـران موقعـاً جغرافيـاً ممتـازاً بالنسـبة لـدول المنطقة؛ إذ تُمثِّـل ممـراً آمنـاً لهـا إلى الميـاه والبحـار المفتوحـة في الخليـج العربـي وبحـر عُمـان، كمـا أن لإيـران شـواطئ مُشـتَرَكة مـع أذربيجـان وتركمانسـتان وكازاخسـتان عـلى بحـر قزويـن الغنـي بمصـادر الطاقـة. وترتبـط إيـران كذلـك بعلاقـات ثقافيـة ولغويـة مـع بعـض دول الإقليـم، خاصـة طاجيكسـتان الدولـة الوحيـدة في الإقليـم الناطقـة بالفارسـية. وتسـعى إيـران إلى أن تكـون بوابـة إقليـم آسـيا الوسـطى البحريـة إلى العالـم الخارجـي؛ إذ أقامـت شـبكة مـن الطـرق البريـة والسـكك الحديديـة بـين دول الإقليـم وبـين موانئهـا عـلى الخليـج العربـي، خاصـة ميناء بنـدر عبـاس، الـذي تأمـل في أن يكـون المركـز التجـاري والاقتصـادي لـدول آسـيا الوسـطى ضِمْـن مـشروع "الحـزام والطريـق"، ولاسـيما أن دول آسـيا الوسـطى دولٌ حبيسـة [60].

وعـلى مسـتوى العلاقـات متعـددة الأطـراف، قامت إيـران بالمسـاهمة في دعـم التوجهـات التكاملية والإقليميـة في المنطقـة مثـل منظمـة التعـاون الاقتصـادي، وذلـك بتشـجيع دَمْـج الـدول الجديـدة في هـذه المنظمـة، وإيجـاد هيكليـة التعـاون الإقليمـي للـدول المشـاطئة لبحـر قزويـن. وتحظـى كلٌ مـن تركمانسـتان وطاجيكسـتان بشراكـة متميـزة مـع إيـران بالنظـر إلى الجـوار الجغـرافي المبـاشر، بالنسـبة لـلأولى، والروابـط الثقافيـة بالنسـبة للثانيـة[61].

وعـلى الرغـم مـن ذلـك، تُواجِـه الاسـتراتيجية الإيرانيـة جملـة مـن العقبـات التـي تحـوُل دون قيامهـا بـدور الفاعـل الاسـتراتيجي في المنطقـة، خاصةً في ظـل الطبيعـة الأيديولوجية للنظام السـياسي الإيرانـي القائـم عـلى تصديـر نموذجـه في الحكـم؛ وهـو الأمـر الـذي أدى إلى قلـق جمهوريـات آسـيا الوسـطى مـن الـدور الأيديولوجـي والمذهبـي لإيـران. ويضـاف إلى ذلـك ضَعْـف الوسـائل والإمكانات الماليـة والاقتصاديـة الإيرانيـة في ظـل المنافسـة الإقليميـة والدوليـة بالمنطقـة، هـذا إلى جانـب العزلـة النسـبية التـي تعانـي منهـا إيـران في البيئـة الدوليـة ومعارضـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة امتـداد دورهـا في آسـيا الوسـطى.

رابعاً: بداية مباراة كبرى بين القوى الدولية في آسيا الوسطى

يُمكِـن القـول إن مسـألة التنافـس أو التعايـش بـين القـوى الدوليـة والإقليميـة ذات الحضـور في آسـيا الوسـطى، باعتبارهـا قلـب القـارة الأوراسـية، لا تجـري عـلى نحـو سـواء بـين جميعهـا؛ فمـن ناحيـة، تسـعى الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبـي وفرنسـا وألمانيـا وبريطانيـا، إلى مبـاراة صفريـة، خاصـة فيمـا يتعلـق بـكلٍ مـن روسـيا والصـين، للأسـباب الجيوسـتراتيجية المعروفـة؛ إذ تعمـل الولايـات المتحـدة مـن خـلال تحركاتهـا المتكـررة للتقـارب مـع دول المنطقـة، عـلى محاولـة تحقيـق هـدف مُـزدوَج يتمثـل في عرقلـة خطـط الصـين في المنطقـة وعـزل روسـيا قـدر الإمـكان؛

وهـو الأمـر الـذي ينطبـق بالنسـبة لروسـيا، وعـلى نحـوٍ أقـل حـدة بالنسـبة الصـين؛ أخـذاً في الاعتبـار الـدور المحـوري الـذي يقـوم بـه طريـق الحريـر الـبري عَـبْر آسـيا الوسـطى مـن الصـين إلى أوروبـا، وحـرْص الصـين عـلى تعزيـز تعاونهـا الاقتصـادي والتجـاري مـع البلـدان الأوروبيـة.

وتُفسِّر التحـركات الصينيـة الأخـيرة في المنطقـة، على سـبيل المثـال، رغبة بكـين في منافسـة النفوذ الأمريكـي في المنطقـة، خاصـة في ظـل سـعي واشـنطن إلى ترسـيخ هـذا النفـوذ. وجديـر بالذكـر أن الصـين تقدمـت عـلى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة دبلوماسـياً، في عـدد مـن مناطـق العالـم، ومنهـا آسـيا الوسـطى وإفريقيـا وشرق آسـيا ودول جـزر المحيـط الهـادئ، وهـو مـا كشـف عنـه تقريـر "مـؤشر الدبلوماسـية العالميـة لعـام 2024" الصـادر عـن معهـد "Lowy Institute"[62].

مـن ناحيـة أخـرى، مـن الواضـح أن هنـاك مصالـح مُشـتَرَكة ونوعـاً مـن التعايـش فيمـا بـين معظـم القـوى الباقيـة، ذات الحضـور في هـذه المنطقـة، وتحديـداً بـين كلٍ مـن تركيـا وإيـران ودول مجلـس التعـاون الخليجـي والصـين والهنـد؛ فعـلى سـبيل المثـال، وبينمـا تُفسَّر التحـركات الصينية في المنطقـة مـن قِبَـل الغـرب عـلى أنهـا تعكـس رغبـة الصـين في التفـوق عـلى الحليـف الـروسي فيها، قـال خـبراء روس وصينيـون إن موسـكو وبكـين تعمـلان في المنطقـة جنبـاً إلى جنـب في إطـار مـن التعـاون، وليـس التنافـس عـلى النفـوذ، وهـو مـا يُـبرِز قـدراً كبـيراً مـن التفاهـم بـين موسـكو وبكـين؛ إذ يـرى تشـاو لونـغ، نائـب مديـر معهـد دراسـات الحوكمـة العالميـة في معهـد شـنغهاي للدراسـات الدوليـة، أن "وسـائل الإعـلام الغربيـة لا تحـاول شـيطنة تعـاون الصـين مـع دول آسـيا الوسـطى فحسـب، بـل تدّعـي أيضـاً أن الصـين تسـعى إلى اكتسـاب نفـوذ في هـذه المنطقـة عـلى حسـاب روسـيا؛ وهـو مـا قـد يـؤدي إلى إحـداث شرخ في العلاقـات الصينيـة الروسـية". وأكـد تشـاو لونـغ أن الدولتـين قامتـا لفـترة طويلـة بـأدوار متكاملـة في آسـيا الوسـطى، خاصـة في مجـال الأمـن والتنميـة الاقتصاديـة، وهـذا المنطـق لـم يتغـير. وتؤكـد دينـا ماليشـيفا، كبـيرة الباحثـين العلميـين في معهـد الاقتصـاد العالمـي والعلاقـات الدوليـة التابـع للأكاديميـة الروسـية للعلـوم، الأمـر نفسـه، بالتأكيـد أن "الحديـث عـن محاولـة الصـين إزاحـة روسـيا مـن آسـيا الوسـطى هـو دعايـة مُبتذَلَـة لا علاقـة لهـا بالواقـع، وأن دول المنطقـة تلتـزم بسياسـة تتعـاون فيهـا مـع المراكـز الدوليـة القويـة خاصـة في المجـال الاقتصـادي، وهـي مهتمـة بعـدم السـماح لأي مركـز بالسـيطرة عـلى سياسـاتها واقتصادهـا"[63].

ولذلـك يـرى بعـض المراقبـين أن بكـين ترسـم مسـتقبل المنطقـة، بينمـا تربطهـا بموسـكو علاقـات تاريخيـة وشـخصية. وقـد خففـت روسـيا والصـين مـن خلافاتهمـا، وباتتـا أكثـر حرصـاً عـلى التنسـيق والتعـاون المُشـتَرَك في المنطقـة بهـدف محـاصرة النفـوذ الأمريكـي والغربـي فيهـا[64]؛ إذ لا تـزال الصـين وروسـيا تجنيـان المزيـد مـن المكاسـب في المنطقـة مـن خـلال التنسـيق بـدلاً مـن التنافـس مـع بعضهمـا بعضـاً. بالنسـبة لبكـين، تُعـد آسـيا الوسـطى قصـة نجـاح لعلاقاتهـا الدوليـة مـن جانـب، وتتـصرف روسـيا بواقعيـة نظـراً للضغـوط الغربيـة الهائلـة عليهـا مـن جانـب آخـر، متطلعـةً إلى الصـين لتعويضهـا سياسـياً واقتصاديـاً عـن تداعيـات سياسـات الحصـار والعقوبـات الغربيـة.

بناءً على ذلك، يبدو من قبيل المُبالَغة في التقدير أن منطقة آسيا الوسطى تبدو اليوم وكأنها "الخط الأحمر" بين الصين وروسيا كما يتم تصويرها أحياناً[65]؛ نظراً لارتباط المصالح بين الدولتين، وعدم اقتصار أمر تحديد مستقبلها على أدوار القوى الخارجية فقط، بل يتعلق ذلك أيضاً بالحراك المتزايد في السياسة الخارجية لدول المنطقة، إقليمياً ودولياً، وسياساتها القائمة على تنويع الشركاء في مختلف المجالات.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، ورغم حضورها النشط في المنطقة، فإنه لا يمكنها واقعياً تحقيق فكرة إخراج آسيا الوسطى من "فلك" روسيا والصين كما تقول بعض الكتابات الأمريكية؛ لأن دول المنطقة لديها مصالح عميقة وعلاقات وثيقة مع الدولتين، بل يمكن القول إن واشنطن ستواجه تحدياتٍ إضافية في قارة آسيا في هذه المنطقة ارتباطاً بالصعود الصيني؛ إذ يبدو من المؤكد أن علاقات الصين ودول المنطقة، والتي لم تكن في أفضل حالاتها منذ عام 1990، قد أخذت زخماً جديداً، وأن هذه العلاقات سوف تتطور بشكل أكبر، ليس فقط بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية؛ بل بسبب التنامي الطبيعي لنفوذ الصين السياسي والاقتصادي والدبلوماسي، وبسبب أن الصين قدَّمت تطمينات لدول المنطقة وتسعى لتغيير صورتها السلبية لدى شعوب المنطقة؛ ومن ثم لا يخفى في الوقت الراهن ترحيب دول المنطقة بالدور الصيني في تحقيق أهدافها التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

أخيراً، يُمكِن استخلاص أن منطقة آسيا الوسطى اكتسبت اهتماماً كبيراً وملحوظاً، على المستويين الإقليمي والدولي، في السنوات الأخيرة، وأن هناك مباراة دولية راهنة بدأت تجري في ساحات هذه المنطقة الحيوية، استراتيجياً وجغرافياً واقتصادياً وتجارياً؛ وأن روسيا والصين -أخذاً في الاعتبار أن الأولى كانت هي القوة الأبرز في تشكيل السياسات الخارجية والأمنية لدول المنطقة في العقود الأخيرة- تحاولان مواجهة النفوذ الأمريكي والغربي في إحدى ساحاتهما الجغرافية الخلفية؛ بل وتَعتبِر روسيا تحديداً أن القوى الغربية تعمل على زعزعة استقرار المنطقة للضغط على روسيا. وتدرك دول المنطقة ذاتها كافة هذه المتغيرات، فتعمل على تعزيز علاقاتها مع موسكو وبكين بهدف ضمان الأمن في أوراسيا من جانب، وتُطوِّر علاقات وشراكات موازية مع الغرب والقوى الإقليمية الأخرى بهدف تنويع مصادر الاستثمارات الخارجية ودعم المشروعات التنموية والاستقرار الداخلي من جانب آخر، وذلك في سياق أكبر وأشمل هو التكيف مع متغيرات البيئة الجيوسياسية العالمية الجديدة.

الهوامش

1- سامي السلامي، "أي مستقبل للدور الأمريكي في آسيا الوسطى؟"، **الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية**، 15 نوفمبر 2015. https://www.siyassa.org.eg/News/7568.aspx

2- Chris Rickleton, "Living In The Limelight: Can Central Asia Sustain Surge Of Newfound Diplomatic Activity Without Russia?", **Radio Free Europe/Radio Liberty**, 14 November 2023, https://tinyurl.com/3umxbca9

3- **Ibid.**

4- Aizada Nuriddenova and Zhanibek Arynov, “Diplomatic Engagement in Central Asia on the Rise, **The Diplomat**, 14 May 2024. https://thediplomat.com/2024/05/diplomatic-engagement-in-central-asia-on-the-rise/

5- Zhao Huasheng, “Central Asia in Change: Beyond the ‘Great Game’”. **Valdai Club**, 1 August 2023. https://valdaiclub.com/a/highlights/central-asia-in-change-beyond-the-great-game/

6- Rustam Haidarzoda, “Central Asia and Russia on the Path to Building a Community of Common Destiny”. **Valdai Club,** 15 May 2024, https://valdaiclub.com/a/highlights/central-asia-and-russia-on-the-path-to-building/?sphrase_id=1664337

7- **Ibid.**

8- Giulia Sciorati and Eleonora Tafuro Ambrosetti, “Central Asia: Is China Crossing Russia’s Red line?”, **ISPI**, 17 Jul 2023. https://www.ispionline.it/en/publication/central-asia-is-china-crossing-russias-red-line-135851

9- السيد صدقي عابدين، ”مستقبل الأمن والاستقرار الإقليمي في آسيا الوسطى“، **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، 29 يناير 2023. متاح على الرابط التالي: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/7868

10- Zaka Jafarli, “GCC - Central Asia Summit: Prospects of the growing partnership”. **The Topchubashov Center**, 10 August 2023. https://top-center.org/en/analytics/3548/gcc-central-asia-summit-prospects-of-the-growing-partnership

11- Michael Rossi, “How Central Asia became a key region for the West”. The Interpreter, **Lowy Institute,** 18 December 2023. https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/how-central-asia-became-key-region-west

12- ”مستقبل التنافس الدولي في آسيا الوسطى في ظل تحركات واشنطن“، **الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين**، 6 أكتوبر 2023. https://www.inter-apa.org/post.php?id=7087

13- Stuti Banerjee, “The U.S. in Central Asia**”. Indian Council of World Affairs**, 29 May 2023. https://www.icwa.in/show_content.php?lang=1&level=3&ls _id=9433&lid=6124

14- Alessandro Arduino, “Central Asia caught in a geopolitical tug of war”. **East Asia Forum**, 26 February 2024. https://eastasiaforum.org/2024/02/26/ central-asia-caught-in-a-geopolitical-tug-of-war/

15- Mark Temnycky, “The United States must strengthen its engagement with Central Asia”. **Atlantic Council**, 6 September 2023. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/united-states-engagement-central-asia/

16- “Struggle for wealth of Central Asia increasingly intensifying”. **Central Asian Light**, 25 April 2024. https://centralasianlight.org/news/struggle-for-wealth-of-central-asia-increasingly-intensifying/

17- Eldaniz Gusseinov and Abakhon Sultonnazarov, “Central Asia’s Critical Raw Materials: The Next Frontier in Global Power Rivalry?”, **Central Asian Bureau for Analytical Reporting,** 3 April 2024. https://cabar.asia/en/central-asia-s-critical-raw-materials-the-next-frontier-in-global-power-rivalry?_utl_t=ln

18- **Ibid.**

19- “Struggle for wealth of Central Asia increasingly intensifying”. **Op. Cit.**

20- Eldaniz Gusseinov and Abakhon Sultonnazarov, “Central Asia’s Critical Raw Materials, **Op. Cit.**

21- أحمد عبده طرابيك، ”تنافس دولي وإقليمي في آسيا الوسطى يضع تحديات أمام التقارب مع الدول العربية“. **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 142، 8 أكتوبر 2019.

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4785&catid=4241&Itemid=172

22- Carlos Roa, “Central Asia’s Quiet Rise”, **The National Interest**, 29 January 2024,

https://nationalinterest.org/blog/silk-road-rivalries/central-asia%E299%80%s-quiet-rise-208929

23- Michael Rossi, “How Central Asia became a key region for the West”, **Op. Cit.**

24- Eric Rudenshiold, “Is the United States Out of Steppe? Addressing Central Asia’s Crossroads Moment”. **Caspian Policy Center,** 9 November 2023.

https://www.caspianpolicy.org/research/central-asia/is-the-united-states-out-of-steppe-addressing-central-asias-crossroads-moment

25- أحمد عبده طرابيك، ”تنافس دولي وإقليمي في آسيا الوسطى يضع تحديات أمام التقارب مع الدول العربية“. **مرجع سبق ذكره.**

26- David A. Merkel, “Central Asia Could Be the Graveyard of the Russia-China Alliance”. **The National Interest,** November 23, 2023. https://nationalinterest.org/feature/central-asia-could-be-graveyard-russia-china-alliance-207392

27- Timofei Bordachev, “The Southern Circuit of Russia: New Dynamics”. **Valdai Club**, 3 May 2024. https://valdaiclub.com/a/highlights/the-southern-circuit-of-russia-new-dynamics/?sphrase_id=1664329

28- Pravesh Kumar Gupta, “Building Resilience: Strategies for Countering Terrorism in Central Asia”. **Valdai Club**, 16 May 2024. https://valdaiclub.com/a/highlights/building-resilience-strategies-for-countering/

29- **Ibid.**

30- Stanislav Tkachenko, “Russia and Central Asia: Bilateral and Multilateral Relations”. **Valdai Club**, 15 May 2024.https://valdaiclub.com/a/highlights/russia-and-central-asia-bilateral-and-multilateral/

31- Rashid Alimov, “Granite Does Not Melt: The Prospects for Cooperation Between Central Asia and Russia”. **Valdai Club**, 21 May 2024. https://valdaiclub.com/a/highlights/granite-does-not-melt-the-prospects/

32- Stanislav Tkachenko, “Russia and Central Asia: Bilateral and Multilateral Relations”. **Op. Cit.**

33- Rashid Alimov, “Granite Does Not Melt: The Prospects for Cooperation between Central Asia and Russia”. **Op. Cit.**

34- ”نفوذ متنامٍ: أي مُستقبل للدور الصيني في آسيا الوسطى؟“. **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 24 إبريل 2024. https://tinyurl.com/6rvn9h6m4

35- ”إزفستيا الروسية“: هل حقا تسعى الصين للتفوق على روسيا في آسيا الوسطى؟“. **ترجمات الجزيرة**، 20 مايو 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/3axnedb

36- ”الرئيس الصيني يستقبل قادة آسيا الوسطى في قمة تحمل ”أهمية كبرى““. **صحيفة الشرق الأوسط**، 18 مايو 2023. https://tinyurl.com/5kj6cvxtt

37- Mark Temnycky, “The United States must strengthen its engagement with Central Asia”. **Op. Cit.**

38- حول تفاصيل هذه الاتفاقيات، انظر: ”تجاوز روسيا: توسع الصين لطاقة الخضراء في آسيا الوسطى“، **مركز الدراسات الصينية والأوروآسيوية**، 25 يوليو 2023. https://sinoeurasian.com/center/13255/

39- Hunter Stoll, “A Case for Greater U.S. Engagement in Central Asia”. **The Diplomat**, 9 September 2023. https://thediplomat.com/2023/09/a-case-for-greater-us-engagement-in-central-asia/

40- **United States Strategy for Central Asia 2019-2025: Advancing Sovereignty and Economic Prosperity.** February 2020. https://tj.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/143/United-States-Strategy-for-Central-Asia-2019-2025-1.pdf

41- Gavin Helf, “Blinken Debuts New U.S. Approach in Central Asia”. **The United States Institute of Peace,** 2 March 2023, https://www.usip.org/publications/2023/03/blinken-debuts-new-us-approach-central-asia

42- US Department of State, “C5+1 Diplomatic Platform”, **Office of the Spokesperson**, 27 February 2023,. https://www.state.gov/c51-diplomatic-platform/

43- United States Strategy for Central Asia 2019-2025**, Op. Cit.**

44- Hunter Stoll, “A Case for Greater U.S. Engagement in Central Asia”. Op. Cit. & - Stuti Banerjee, “The U.S. in Central Asia**”. Op. Cit.**

45- "مستقبل التنافس الدولي في آسيا الوسطى في ظل تحركات واشنطن". **مرجع سبق ذكره.**

46- شوبهدا تشودري، "موازنات براغماتية: إدارة التحالفات الجيوسياسية الجديدة في آسيا الوسطى 2024". **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 7 يناير 2024. https://tinyurl.com/4eenep98

47- The EU strategy on Central Asia: Towards a new momentum? **European Parliament Think Tank**, 26 April 2024.

https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document/EPRS_BRI(2024)762300

48- شوبهدا تشودري، "موازنات براغماتية: إدارة التحالفات الجيوسياسية الجديدة في آسيا الوسطى 2024". **مرجع سبق ذكره.**

49- Pravesh Kumar Gupta, "Building Resilience: Strategies for Countering Terrorism in Central Asia". **Op. Cit.**

50- Oleg Abdurashitov and Eldaniz Gusseinov, "India in the Caucasus and Central Asia: The Giant Next Door". **The Diplomat**, 6 June 2024. https://thediplomat.com/2024/06/india-in-the-caucasus-and-central-asia-the-giant-next-door

51- **Ibid.**

52- Ozod Tanbaev, "Central Asia on Japan's radar". **Center for Progressive Reforms,** 23 April 2024. https://proreforms.uz/publications/central-asia-on-japans-radar-214

53- Chris Rickleton, "David Cameron's Very Central Asian Week: More Than Just A Jaunt?". **Radio Free Europe/Radio Liberty**, 26 April 2024. https://www.rferl.org/a/cameron-central-asian-week-/32922391.html

54- منى سليمان، "ضرورة جيوسياسية: دلالات جولة وزير الخارجية البريطاني في آسيا الوسطى". **إنتريجونال للتحليلات السياسية**، 2 مايو 2024. متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/b3yerbat

55- Sophia Nina Burna-Asefi, "UK Foreign Secretary's Visit to Central Asia: Deciphered". **The Diplomat,** 2 May 2024, https://thediplomat.com/2024/05/uk-foreign-secretarys-visit-to-central-asia-deciphered/

56- Assel Satubaldina, "David Cameron's Diplomatic Tour to Central Asia Ushers 'New Era' in UK Relations with Region". **The Astana Times**, 26 April 2024.

https://astanatimes.com/2024/04/david-camerons-diplomatic-tour-to-central-asia-ushers-new-era-in-uk-relations-with-region/

57- Zaka Jafarli, "GCC - Central Asia Summit: Prospects of the growing partnership". **Op. Cit.**

58- **Ibid.**

59- "العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى"، **موقع وزارة الخارجية التركية.** https://tinyurl.com/ywe6uad8

60- أحمد عبده طرابيك، "تنافس دولي وإقليمي في آسيا الوسطى يضع تحديات أمام التقارب مع الدول العربية". **مرجع سبق ذكره.**

61- محمد نجيب السعد، "آسيا الوسطى.. ساحة صراع وتنافس دولي"، **صحيفة الوطن العُمانية**، 12 سبتمبر 2015. https://www.alwatan.om/details/76453

62- "نفوذ متنامٍ: أي مُستقبل للدور الصيني في آسيا الوسطى؟". **مرجع سبق ذكره.**

63- "إزفستيا الروسية: هل حقاً تسعى الصين للتفوق على روسيا في آسيا الوسطى؟". **مرجع سبق ذكره.**

64- David A. Merkel, "Central Asia Could Be the Graveyard of the Russia-China Alliance". **Op. Cit.**

65- Giulia Sciorati and Eleonora Tafuro Ambrosetti, "Central Asia: Is China Crossing Russia's Red line?", **ISPI**, 17Jul2023.https://www.ispionline.it/en/publication/central-asia-is-china-crossing-russias-red-line-135851

جميع حقوق النشر محفوظة لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة © 2024

ISSN:3007-2565